

من نوادر المخطوطات



التَّحْلِيقُ

عَلَى كِتَابِ سَيِّدِي

تأليف

الدكتور عوض بن محمد القوزي
المترجم سنة ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م

تحقيق وتعليق

الدكتور عوض بن محمد القوزي
الأستاذ المشارك بكلية الآداب
جامعة الملك سعود

الجزء الأول

التعليق على كتابي

التَّحْقِيقُ عَلَى كِتَابِ سَيِّدِي

تأليف

أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي

الترغف سنة ٢٧٧ هـ - ٩٨٧ م

الجزء الأول

تحقيق وتعليق

الدكتور عوض بن محمد القرني

الأستاذ المشارك بكلية الآداب
جامعة الملك سعود

الطبعة الأولى

١٩٩٠ - ١٤١٠ هـ

حقوق الطبع محفوظة للمحقق

مطبعة الأمانة

٢ شارع جزيرة بدران شبرا - القاهرة



مقدمة

جرت عادة المحققين أن يقدموا لكتب التراث بمدمات تشمل معلومات عن حياة... المؤلفين مولدًا ونشأة ووفاة، معروضين لأبرز الجوانب المؤثرة في حياة أولئك الرجال ، بالكشف عن شيوخهم وتلاميذهم ، والحياة العلمية في عصورهم ، وما شابه ذلك ، ليصلوا بالفارئ إلى العمل الذي يقدمونه إليه فهو خصونه بشيء من التفصيل .

وما سأنى أن أقول عن رجل وُصف بأنه أوجد زمانه في علم العربية (١) . وإمام وقته في علم النحو (٢) ، انتهت إليه دراسة علم النحو ، وقد أخذ عنه النحو أئمة كبار كابن جني وأبي الحسن الراسبي (٣) . رجل كان أهل بغداد يقولون في زمانه : لو عاش سيبويه لاحتاج إليه .

وكان لهذه ابن جني يصفه بقوله : « ... وما كان - مع ذلك - يضع نفسه ، فإنه كان فوق كل من نظر في هذا العلم ، ولو عاش أبو العباس وأبو بكر وطبقتهما لأخذوا عنه بلا أفعة ، ولو أدركه الخليل وسيبويه

(١) معجم الأدباء ١٠/٣ .

(٢) تاريخ أبو الفداء المؤيد ١٢٥/١ ، مرآة الجنان ٤٠٦/٢ ؛

(٣) غاية النهاية فن طبقات القراء ٢٠٧/١ .

لكانا يقرآن له ، ويتجملان به « (١) . ما عسافى أن أضعف وقد تناول
الباحثون سيرة الرجل بالدرس والاستقصاء ، فمنهم من أفرد له كتاباً
مستقلاً ، سبق فيه إلى الكشف عن شخصيته حق أصبح ذلك البحث
المطول مرجعاً لكل من تصدى لنشر أثر من آثاره .

أجد فضي اليوم أن أقول إلا ما قد قيل ، وما أراى أقول إلا معاداً
مكروراً ؛ فأبو على الحسن بن أحمد بن عبد الفغار الفارسي المتوفى سنة
٥٣٧٧ - ٩٨٧ أصبح من الشهرة في هذا الزمان بمكان ، وهو وإن
كان مشهوراً في زمانه وبعد وفاته ، خاصة بين طلاب التربية عامة ، والنحو
والصرف بخاصة ، إلا أنه بعد أن نشرت أعماله : وأصبحت لا تخلو منها
مكتبة ، ولا ينفلها باحث في الدراسات النحوية والصرفية ، أقول : بعد أن
ظهرت أعماله إلى النور خلال العقود الماضية ، أصبحت الترجمة للإنشائي
غير تسكرار المقولات - وإن اختلفت الأساليب -

ولست هنا معتذراً عن واجب ، إلا أنى أعذر عن إيقال هذا الأثر
الذى بين يدي القارئ بما سبقنى إليه الباحثون الذين أسهموا في إخراج
مكتبة أبى على دراسقى إلى النور ، وما سطرته دراسقى المطولة عنه وعن
كتاباه الذين بين يديك اليوم ، ولما كانت تلك الدراسة لم تر النور بعد

(١) شاكر الفحام ، أبو على الفارسي النحوى ، مجلة مجمع اللغة
العربية بدمشق ، ج ٤ ، مج ٥٨ ، ذو الحجة ١٤٠٣ هـ / أكتوبر ١٩٨٣ م
ص ٧٤٨ ، ص ٧٥٢ الفقرة ١١ ، ٢٢ .

— وأرجو أن تظهر قريباً — كان لزاماً على وأنا أنقدم هذا الكتاب أن أقف معروفاً به .

التعليقة على كتاب سيبويه :

لم تتعرض لذكر التعليقة كتب الوراقين القدامى ، كالفهرست ، ولا الكتب التي أرخت للنحاة وآثارهم كطبيقات النحويين والفنويين ، أو إنباه الرواة على أنباه النحاة ، أو نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، ثم إن كتب التراجم الأخرى — القديمة منها خاصة — لم تنص عليها ، فلم ترد ضمن ماسجل له ياقوت في معجم الأدباء من كتب ، ولا في القائمة التي أوردها ابن خلكان ، وأول ما يلقانا ذكر «التعليقة» عند ابن خير الأشبيلي في فهرسة مارواه عن شيوخه وأنها في سفرين (١) ، ثم السيموطي (٢) ، ويلهما أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده (٣) .

وهذه المصادر تقف بالفارئ عند ذكر العنوان فحسب ، الأمر الذي جعل بعض الباحثين المحدثين يشك فيما إذا كان للفارسي كتاب بشرح سيبويه إلا ما وجد في حاشية الأمير على اللقي من إشارة إلى رأى نص عليه الفارسي في شرحه لكتاب سيبويه (٤) .

(١) فهرسة ما رواه عن شيوخه ٣١٨/ .

(٢) انظر بغية الوعاة / ٢١٧ .

(٣) انظر مفتاح السعادة ١٧١/١ ، حاجي خليفة ، انظر كشف

الظنون / ١٤٣٧ .

(٤) انظر من أعيان الشيعة ٥٨٢/٥٨٣ ، ثم انظر ذلك الرأى

في حاشية الأمير على المغنى ٦٢/١ .

وكان (GUSTAV FLUGEL) قد عرض لكتب أبي علي ، فذكر
التعليقة في معراض حديثه عن أبيات الإعراب ، وكأنهما عنده كتاب
واحد ، ولم يذكر أنه اطلع على شيء منهما (١) .

ثم نتابع دراسات المحدثين فنقوى عن هؤلاء أقوالهم حول التعليقة ،
وتنخلو بعض الدراسات من الإفادة عنها حقيقة ووجوداً . ويظل أمر التعليقة
غامضاً حتى عهد قريب ، حين ازداد إقبال الدارسين على تراث أبي علي
يدرسونه وينشرونه ، وعندما فضوا الفهار عنه ظهرت التعليقة ، وكان لي
شرف التعلق بها ، والتعلق عليها .

وقفت على نسخة التعليقة في مكتبة شهيد علي برقم ٧٣٥٧ ، وأنهت
نفسى في سبيل الحصول على نسخة أخرى ، راسلت المكتبات في العراق
وألمانيا ودبلن ، وزرت المكتبات الشهيرة في تركيا والشام ومصر واغرب
وانجلترا وإسبانيا وفرنسا ، اتصلت بالمكتبات الجامعية في المملكة العربية
السعودية ، وبمركز البحث العلمي فيها ثم بالباحثين من ذوي الشأن ،
طلباً لنسخة أخرى للتعليقة ، زرت ألمانيا الغربية ، وقابلت الدكتور
هؤاد سركين ، مؤملاً أن أجد عنده خبراً جديداً عنها ، وكان يومئذ
يعد كتابه (تاريخ التراث العربي) للطبع ، فتنفصل على تصوير اللزمة
التي تناولات الفارسي .

وعلى الرغم من هدم ذكره لنسخة أخرى غير التي عرفت ، إلا أنني

(١) Die Grammatischen Schulen der. Araber, P. 111.

استفدت من توثيقه ، جزاءه الله خيراً (١) .

سمعت أبا علي الفارسي مرة ليست بالقصيرة ، أدركت من خلالها كيف كان ابن جني مصيباً عندما ترك اللوصل ولازمه حتى لقي الفارسي ربه ، وعرفت أيضاً السبب الذي جعل تلميذه علي بن عيسى الربي يلازمه نحواً من عشرين سنة ويأبى أن يفارقه على الرغم من تمكنه من النحو ، وشهادة الفارسي له بذلك وأنه لو سير الشرق والغرب لم يوجد أنحاً من الربي . عرفت السبب في كثرة تلاميذ الرجل ، وسر إقبال اللهاذين على أعماله درساً ونشراً ، ولم أكد أنهى دراسي العالوة التي تناولت « التلمذة » من حيث مادتها محتوى وأسلوباً ، ومقارنة بما يشاكلها من شروح « السكتاب » في القرن الرابع الهجري حتى ازددت تعلقاً بها ، لأبدأ مرحلة جديدة في التلمذة على أبي علي الفارسي ، أجلت النظر في مخطوطة « التلمذة » قرأتها من أولها إلى آخرها ، وتبين لي تمام السكتاب وخلوه من النقص والخرم ، كما ظهر لي وضوح هذه النسخة التي لا يزال أدعو الله أن يكشف لي من أخرى ، عندئذ عقدت العزم على تحقيقها مستميتاً بالله على ذلك ، فهو وحده المستعان ، ومنه التوفيق ، وعليه توكلت ، وهو حمي .

(١) Geschichte des Arabischen Schrifttums , IX P. 107, 312.

أبو علي والتعليقة :

لم أر أحداً يعاب بالتفرد بكتاب سيبويه والإكباب عليه غير الفارسي^(١)
وهذا وإن كان عيباً إلا أنه في ضمنه شهادة بقدرة أبي علي على فهم
« الكتاب » ومعرفة أسرارها ، ولعلها تنقض ما وصف به من غيظ على
أبي سعيد السهرافي وحسد له على ما تم له من تفسير كتاب سيبويه^(٢) .

فإن كان أبو علي مقفداً بكتاب سيبويه فله كان يرمى إلى أن
يكون رأساً في هذا العلم^(٣) ، وقد كان له ما أراد ، فسأله في النحو تدور
موضوعاتها حول كتاب سيبويه ، والإيضاح إنما هو مختصر ميسر
لكتاب سيبويه ، أما التعليقة فشهادة لا تقبل الشك على صحت معرفة
الفارسي بمشكلات « الكتاب » .

لكن ظهور مزايا شرح السهرافي على تعليقة الفارسي^(٤) أمر لا يقبل
الشك ، وذلك أن الشرح تفصّل أبواب الكتاب كلها ، وشرح دقيق
مسائله وجليلها وفتح المسائل التي أجعلها سيبويه ، ووضع ما أغضض منها
بل لقد أنشأ أبواباً جديدة لرؤوس بعض المسائل الواردة عند سيبويه ،

(١) انظر الامتاع والمؤانسة ١٣١/١ ، معجم الأدباء ٢/٣٠١ .

(٢) انظر المصدرين السابقين . وانظر الرمانى النحوى ٧٤ - ٧٥ .

(٣) روى عن الخليل قوله : « إذا أردت تعلم العلم نفسك ،

فاجمع من كل شيء شيئاً ، وإذا أردت أن تكون رأساً فى العلم فعليك

بطريق واحد انظر ، معجم الأدباء ١/٧٣ .

(٤) انظر كشف الظنون / ١٤٢٧ .

استشعاراً منه لحاجة القارىء إلى تلك الإضافات ، ملتصقاً بالذعر لسيبويه
فى عدم تقصيصها (١) ، ففسّر شرحه فهم كتاب سيبويه ، ولقد قدّر له الخروج
إلى النور لاخفتت الشكوى من صعوبة الكتاب .

أما «التعليقة» فمنهجها ينفى أن تكون استقصاء لشرح عبارة الكتاب
ويعطى الدليل على أن مؤلفها لم يهدف إلى ذلك ، وإنما كان هدفه أن يبين
ما غرض من نصوص سيبويه مشققاً المأنى تارة ، ومقتضياً لها تارة أخرى .

إن من يقرأ «التعليقة» يستطيع أن يتصور أن أبا على كان يقرأ
فى كتاب سيبويه ، أو أن أحد تلاميذه كان يقرؤه عليه ، حتى إذا مرت
عبارة يظن أنها غامضة ، أو يلاحظ رسم الاستفهام على وجوه الطلاب
عند طرقها مسامعهم ، ترى الفارسى يعلق عليها بقدر الحاجة لكشف
الغموض ، فتراه يتوسع فى التعليق تارة ، ويختصره تارة أخرى ، ويتوقف
عند بعض الأبواب كثيراً ، ولا يكاد يقف عند بعضها الآخر ، بل إنه فى
أحيان كثيرة يكتفى بذكر عنوان الباب ، والتعليق على بعض الأنسكار
الواردة فيه ، وقد يهمل كل شيء فى الباب ماعدا ذكر العنوان ، كما أنه
أحياناً لا يبرج على ذكر عنوان الباب ، ولكنه يشرح بعض مشكلات
النص تحته .

من أجل هذا ونحوه مما سيتضح بعد قليل ، يظهر الهون شامعاً بين

(١) انظر الأبواب التى ولدها من الباب الذى عقده سيبويه بعنوان .
« باب ما يحتمل الشعر » وهى منشورة محققة .

شرح أبي سعيد وتعليقه أبي علي ، لكن أن يؤخذ ذلك حسداً في نفس أبي علي ، هذا مالا أظنه ، لأن قدرات الفارسي تؤهله لصنع عمل مشابه ولا تنقصه الآلة ولا البصر بأصرار كتاب سيبويه ، ولعله بمنهجه هذا كان يريد أن يختص لنفسه طريقاً مميزاً في معالجة معضلات (الكتاب) دوز أن يثقل على طلابه بشرح نصه كاملاً ، ولعله آثر الاختصار وألا يشرح من الكتاب إلا ما تدعو إليه الضرورة . وربما كان هذا النهج هو الذي جعل الفارسي لا يتعهد أحياناً بنقل نص سيبويه ، إذ تراه يختصره حيناً ويبتزعه حيناً آخر ، ويسوقه بالمعنى في مواضع كثيرة ويدخل عبارة سيبويه بجملياته كثيراً .

والاختصار هو الطابع المميز للتعليقة ، وسيجد قارئها نفسه محتاجاً للعودة إلى كتاب سيبويه لمعرفة المعنى الذي قصده أبو علي ، فمن أمثلة الاختصار هذه قوله :

« قال سيبويه : بُد (كَمْ ، وَإِذْ) من المتكئة » (١) . وهو هنا إنما يشير إلى قول سيبويه :

« والوقوف في قولهم : اضربه في الأمر ، لم يحركوها ، لأنها لا يوصف بها ، ولا تقع موقع المضارعة ، فهذه من المضارعة بُد كَمْ ، وَإِذْ من المتكئة » (٢) .

• (١) التعليقة ٤/ب

• (٢) الكتاب ١/٤

وتعلمون أبي على على هذا النص لأنهم إلا بالعودة إلى عبارة سيبويه نفسها ، ليدرك ما يشير إليه أبو على عند قوله : « قال أبو على : بُعدكم من الأسماء المتحركة ، إذ معنى حرف الاستفهام قائم فيه ، وأنه لم يتمكن في موضع كما تمكن (عَلْ) في قولهم : (مِنْ قُلْ) ، فلما لم يتمكن لم يحرك بحركة في حال البناء ، كما لم يحرك فيه فعل الأمر لما لم يشبه الاسم ، ولا أشبهه ما يشبهه » (١) . فإذا كان الفارسي يرى في قول أبي على هذا تفسيراً لعبارة سيبويه السابقة ، فإنى لأبوح ينسب إذا قلت إنى أراه قد زاد القموض غموضه ، وأن الرجوع إلى كتاب سيبويه وإعادة النظر في نصه قد يسكون أهون من كد اللحن في عبارة أبي على هذه بوجه الله .

ومثل ذلك قوله : « قال : (أى سيبويه) مُنْذُ فِيمَنْ جَرَّيْهَا » (٢) . الناظر في هذا النص لن يدرك من خلال القراءة الأولى له لم ساقه أبو على بهذه الطريقة لالشيء ، إلا للاختصار الشديد الذى آثره . ومثله قوله أيضاً : « قال سيبويه : غير متحرك ولا منون » ، لم يبين ما المقصود بذلك ، حتى إنه عندما فسر هذه العبارة لم يرجع الضمير للنون في (متحرك ، ومنون) إلى معلوم ، فهو يقول : « قال أبو على : يريد : ليس بمتحرك في النية ، كما أن حروف الإعراب في (رَحًا ، وَعَصَا) في موضع حركة هذا » (٣) .

(١) التعليقة ٤/ب .

(٢) التعليقة ٤/ب .

(٣) انظر التعليقة ٦/ب .

وأكثر نقول أبي على عن سيبويه على هذه الصورة ، كما أن الغالب على التعليقات دوراتها حول الفسكرة التي اجتاز منها النص ، لا أن يقصر شرحه على النص للنقول وحده .

وربما يعجب القارئ من أسلوب أبي على في كثير من الأحيان إذ يجده ينقل النص عن سيبويه ، ثم يعلق عليه ، وبعد ذلك لا يخرج القارئ بفسكرة واضحة عن ذلك النص ، على نحو قوله : قال (سيبويه) : « ولم يسكروا ليسكروا » .

قال أبو على : يعنى الفاعل الذى يعمده فعله ، والنفعول الذى يعمده فعله (١) .

وقوله : « قال (سيبويه) : وقد يفارقه » قال أبو على : أى زيدا ونحوه في الجزاء والاستفهام ومراضع آخر (٢) .

ونحو قوله : « قال (سيبويه) : وتفسيره تفسر الأول » .
قال أبو على : أى جملوا فيه الواحد موضع الجمع ، والنسكرة موضع المعرفة كما فعل بالأولى (٣) .

والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى ، نهي منتشرة في التعليقات من أولها إلى آخرها .

حقا لقد كان في مثل هذه التعليقات تبيين لمسائل خفية عند سيبويه ،

(١) انظر التعليقة ق ١٣/ب .

(٢) التعليقة ق ١٨/ب .

(٣) التعليقة ق ٢١/أ .

لكن قراءة التعليق على الفقرة المنقولة من الكتاب وحده لا يكفي ، وقد لا يضيف إلى علم القارئ جديداً ، فيكون لازماً - والحالة هذه - العودة إلى كتاب سيبويه للاطلاع على الفكرة العامة التي يدور حولها التعليق . وبعبارة أخرى فإن أغلب هذه التعليقات كان الأولى بها ألا تفصل "عن متن (الكتاب) " .

ومن أجل ذلك كان عليّ وأنا أقدم التعليقة ، أن أردف أنفسكلها بتوضيح من شرح السمراني أو الرماني ، وقد أضطر إلى نقل عبارة سيبويه نفسها لمتضح المقصود من تعليق الفارسي .

ومادمتنا نتحدث عن منهج التعليقة وأسلوب صاحبها ، فإننا نراه أحياناً يلجأ إلى إعراب نص سيبويه ليصل من خلال ذلك إلى المعنى الذي يروم وهذا يجعلنا نعتقد أن أبا علي يجعل الإعراب فرعاً للمعنى ، فهو يقول مثلاً : قال (سيبويه) : فيكون الأول حرف إعراب .

قال أبو علي : فيكون : جواب لقوله : ولم تسكن منونة ، ولم تلزمها الحركة ، أي لم يكن الفعل منوناً ، والحركة لازمة له ، كما كان الاسم منوناً والحركة لازمة له ، وتسكون الألف حرف إعراب ، والنون بدلاً من الحركة والتنوين في الحركة والتنوين في الفعل ، كما كانت الألف حرف إعراب في الاسم ، والنون بدلاً من الحركة والتنوين (١) .

ومثال آخر على توظيف أبي علي الإعراب في سبيل توضيح معاني

(١) التعليقة ق ٧/ب .

لصوم الكتاب، يقول : « قال (سيبويه) : ومثل قولهم : مَنْ كَانَ
أَخَاكَ قَوْلُ الْعَرَبِ : مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ » .

قال أبو علي : (ما جاءت حاجتك) في موضع رفع بالابتداء ، وهو
استفهام ، (وجاءت) بمعنى (صارت) في هذه الكلمة دون غيرها ، وفيه
صحح ما ، وحاجتك ، منصبة لأنها خبر صار .. « (١) » .

وهكذا نجد أبا علي لا يسكاد يطول الوقوف عند كثير من أبواب
الكتاب إلا ما يجده مستحقاً للإيضاح ، لكنه إذا تصدى للعقود على
جزئية ما أتى بالمعجب في السألة ، واستقصى جوانبها . واصل من الأمثلة
القريبة لمثل هذه الوقفة ، معالجته لقول سيبويه : « ذهب الشام شبهه
بالبهم » (٢) . فقد تناول أبو علي السكان المختص وفرق بينه وبين البهم ،
وصحح ما ذهب إليه أبو عمر الجرمي من أن قولنا : « ذهب الشام ليست
مثل دخل البيت » محتجاً بأن الشام والبيت في مثل هذين المثالين موضع
مختص ، وليس بمبهم إن لم يكن (البيت) أفند في الاختصاص من (الشام)
ويقوده الاستطراد إلى بهان ما يجمع بين الفعلين في هاتين الجملتين من
كونهما لا يتمديان إلى مفعول إلا بحرف الجر ، وأن حرف الجر حذف
في الجملتين للاتساع ، وإلى التعرف على المصدر الذي اشتق منه الفعل ،
ثم معرفة نظائر هذه الأمثال مما لا يتمدى إلى المفعول إلا بواسطة ... « (٣) » .

(١) التعليق ق ١٤/١٠

(٢) الكتاب ١/١٥٠

(٣) انظر التعليق ق ١١٠

ولعل القارىء الكريم وهو يرى جل الأمثلة التي أسرفها هنا وتعث
 في صدر التعليقة ، فيتوهم أن أسلوب أبى على قد يتغير في وسطها أو آخرها
 وأبادر فأقول !: لقد كان الاختيار متعمداً وذلك لسكى يراها القارىء
 في الجزء الذى بين يديه ، لا أن يضطر إلى الانتقال إلى البحث في بقية
 الأجزاء ، وأقول له : إن أسلوب أبى على واحد في التعليقة كلها وما يتعلق
 على الجزء الأول منها نجد تناهما في آخر أقسامها .

لكن لا يعنى هذا أن التعليقة خلت من المناقشات المستفيضة لبعض
 المسائل النحوية التي هى في نظر القارىء بحاجة إلى توضيح ، وليسمح لى
 القارىء بمثالين أسرفهما دليلاً على قدرة الفارسى على الإفاضة في بسط
 القول وعرض الأدلة ، وتقليب وجوه المسألة ، واستدعاء أطرانها والوصول
 بالقارىء إلى خُصج منطقية مجردة ، قد تصل به إلى حد اللال .

للمسألة الأولى : تمليق الفارسى على الباب الأول من أبواب الكتاب
 وهو قول سيبويه : « هذا باب علم ما الكلم من العربية » (١) ، فبهت أن
 الذى وضع عليه الكتاب التنوين في (علم) . وأن (ما) استفهامية ،
 و (الكلم) مبتدأ ، وخبره (ما) ، وأن الجملة في موضع نصب على تقدير :
 هذا باب أن تعلم ما الكلم ، وأن فاعل (علم) المخاطب ، ثم أخذ في بيان
 أن العلم في باب التعدى على ضربين :

ضرب يتعدى إلى مفعولين ، وضرب يكون بمعنى المرفان ، فلا يجاوز

(١) الكتاب ٢/١ .

مفعولا شكلا يماز (عرفت) مفعولا . وأثبت أبو على أن العلم في قول
سيبويه (هذا باب علم ما السكلم من العربية) من الضرب الأول الذى
يتعدى إلى مفعولين ، وأن (علم) في تقدير (أن تعلم) وإن لم يضاف إلى
ضمير المخاطب ، قال : « كأنه جواب سائل سأل : ما السكلم ؟ فقال : هذا
باب أن تعلم ما السكلم » ، وبين أنه يدخل في ذلك جميع أقوال سيبويه
في سائر الكتاب : اعلم أن كذا وكذا ...

ناقش أبو على نفسه مناقشة الخبير بالسألة ، وقلب أوجه الاحتمالات
في هذا الاستعمال ، على نحو أن يذهب بالمصدر الذى هو (عِلْمٌ) مذهب
ما لم ينضم فاعله ، وأن ذلك لا يجوز إذا جمعت (ما) استقهماً ، كما أنه
لا يجوز أيضاً إضمار المصدر في قوله (أن يعلم) لتتصور (ما السكلم) في موضع
نصب ، وعلل ذلك بأن المفعول المنتصب حكمه أن يكون مرتفعاً في المعنى
"المقام مقام الفاعل ، كما أنه لا يجوز أيضاً حذف - التنوين من (علم)
وإضافته إلى ما كان حكمه أن يكون بمعنى الذى ، كأنك قلت : علم الذى
هو السكلم ، فلو جمعته استقهماً لم يحز أن تضعيف (علم) إليه ، لأن الجمل
لا تسكون في موضع جر بإضافة الأسماء إليها ، إلا ما جاء من إضافة
الظروف الزمانية إلى الجمل ، وهذا شيء مقصور عليها .

وبين أبو على أنه إن كان من (العلم) الذى يتعدى إلى مفعول واحد
وأضفت ، ثم قدرته بـ (أن تعلم) أو (أن يعلم) لم يحتج إلى إضمار مفعول
ويسكون (ما السكلم) في موضع اسم منصوب إن قدرته بـ (أن تعلم)
أو مرفوع إن قدرته بـ (أن يعلم) وإن كان مجروراً في اللفظ .

ثم انتقل أبو علي بعد ذلك إلى بيان أوجه استعمال (ما) الواردة في الباب ، فذكر أنها على ضربين :

تسكون اسمًا ، وتسكون حرفًا ، ثم أخذ في تفصيل وجوه كل ضرب فذكر للاسمية أربعة وجوه :

- فهي تسكون بمعنى الذي ، فتلزمها الصلة كما تلزم الذي .
- وتسكون بمعنى الاستفهام ، ولا صلة لها على هذا المعنى .
- وتسكون بمعنى المجازاة ، ولا صلة أيضًا فيها .
- وتسكون بمعنى اسم منسكور ، كآتي في قوله عز وجل : ﴿ يَسْأَلُ مَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ﴾ إذ التقدير : يسأل شيئًا اشتروا به أنفسهم .
- أما إن كانت (ما) حرفًا فإنها تأتي في الوجوه التالية :
- تسكون هي وما بعدها في تأويل المصدر نحو (يعجبني ما صنعت) أي صنعك .

- وتسكون وهي مصدر بمعنى ظرف الزمان ، كآتي في قولك : لا أكلك ما اختلف الليل والنهار .
- وتسكون كافة للعامل عن عمله ، فتكف (رُبِّ ، وإنَّ ، وهُنَّ) عن عملها .

- وتسكون نافية كما في قولك : ما زيد منطلقاً .
- وتسكون مزيدة للتوكيد كآتي في قوله تعالى : ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ ﴾ .
- ثم يعود بعدئذ ليعمده عن (علم) فيبين أن (ما) في الباب عوضت

من الفعل في (أما هذا باب علم ما الكلم) على أن تكون (علم) بمعنى (أن تعلم) ، و (ما) استفهام ، و (الكلم) مبتدأ خبره (ما) ، والجملة في موضع نصب ، وتكون (علمت) للتعدي إلى مفعولين ، لأن (علمت) التي في معنى (عرفت) لاتماق .

ثم أشار إلى وجه آخر من وجوه احتمالات تفسير هذا العنوان ، وهو حوازي تنوين (علم) ، ولا تكون (ما) استفهاماً ، بل تكون بمعنى (الذي) ، كأنك قلت : (هذا باب أن تعلم الذي هو الكلم) ، فعذف (هو) من الصلة وكأس هذا الحذف على قراءة من قرأ قوله تعالى ﴿بِمَا كُنَّا عَلَى الَّذِينَ أَحْسَنُ﴾ (١) «ومثلاً ما به وضحة» (٢) . بالرفع لما بعد (ما) بتقدير : هو أحسن ، وهو بموضوعة .

أما عندما تكون (ما) بمعنى (الذي) فإنك تضرع مفعولاً ثانياً ، وتقديره به (أن تعلم) أو (أن يعلم) .

وذكر أنه يجوز أيضاً (هذا باب علم) بالتنوين ، ونصب (الكلم) ، على أن تجعل (ما) زائدة ، كالتى في قوله تعالى : ﴿فَبِمَا نَضْوَهمْ مِثْلَهُم﴾ ويسكون التقدير (هذا باب أن تعلم الكلم) .

كما بين أنه يجوز (هذا باب علم ما الكلم) على أن تجعل (ما) زائدة ،

(١) انظر التبيان في اعراب القرآن ٥٥٠/١ ، اتحاف فضلاء البشر / ٢٢٠ .

(٢) انظر معاني القرآن و اعرابه ١٠٤/١ .

وتنوي به (عِلْم) ما لم يسم فاعله ، كأنك تقول : (هذا باب عِلْمِ السكلم)
كقولك : عَجِبْتُ مِنْ شَرِبِ زَيْدٍ .

ويموز أيضاً (هذا باب عِلْمِ ما السكلم) على أن تجعل (ما) زائدة ،
كأنك قلت : (هذا باب علم السكلم) .

ويموز أخيراً : (هذا باب علم ما السكلم) على أن تجعل (ما) بمنزلة
(الذي) ، وتضيف (علماً) إليه (١) .

فإذا قارنا ما جاء في التعليقة بما كان أبو علي سطره في كتبه الأخرى
من تفسير هذا الباب ، رأيناه لا يفسره في الإيضاح ولكنه يفرد باباً خاصاً
للحديث عن (ما) ، وحديثه في الإيضاح كان حول عمل (ما) عمل
(لَيْسَ) في لفنة أهل الحجاز ، من حيث أشبهتها في نفي الحال ، والدخول
على الابتداء والظير (٢) .

كما أن أبا علي قد جعل الباب الأول من أبواب المسائل العسكرية
الأربعة خاصاً لبيان « علم ما السكلم من العربية » ، ولكنه هنا لم يقمض
لأوجه احتمالات استعمال كلمة (عِلْم) كما فعل في التعليقة ولم يخصص (ما)
بإشارة خاصة ، بل شرع دون تمهيد ليقول : إن السكلام يأتلف من اسم
وفعل وحرف وفصل في الحديث عن كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة

(١) انظر التعليقة ق ١ - ٣ .

(٢) أثبت المحقق في الهامش ١٠٩/١ ما جاء من وجوه استعماله

(ما) هنا ذكر في التعليقة .

مسترشداً بأقوال سيبويه ومن بعده من النحاة مفقداً آراءهم مخضماً أقوالهم
للنقد والمناقشة ، ولم يدخل في هذا الباب شيئاً خارجاً عن هذه الأقسام
الثلاثة (١) .

ومن خلال النظر إلى المسائل العسكرية يتبين أن أها على رتبها ترتيباً
منطقياً ، فجعل الباب الأول للتعريف بقسام السكلم مفردة ، وبعد أن حدد
هذه الأقسام وأصبحت معلومة لدى القارئ ، انتقل إلى السكلام عنها
مؤلفة فيما يسميه أهل العربية . (البُجمل) ، وبعد أن أصبحت المجلة
معلومة لدى قارئه نبهه إلى ما يشذ منها في الباب الثالث ، حتى إذا أصبح
على علم بذلك كله عرفه أن أواخر السكلم قد تخضع لتأثير العوامل وقد
لا تخضع ، فمقد لذلك « باب البناء والإعراب » وبه تم معرفة أوجه كلام
العرب أفراداً واثلاثاً ، وما يشذ في الاستعمال ثم تأثر هذه السكلم بالعوامل
الداخلية عليها . إنها نظرة منطقية أوحته إلى أبي على قدرته على الاستنباط
وسيطرته على زمام علم العربية ، ويبدو أن هذا المنهج يحاول أن يميز بين
كتبه فلا يجعلها نسخاً متكررة ، ولا يحشو بعضها بما يمكن أن يتسع
له المجال في كتاب آخر ، وقد لحظ الدكتور الشاذلي النطق والفلسفة في هذه
المسائل وأشار إلى ما قرره أبو على من أصول عامة تتصل ببناء السكامة
وبالصناعة النحوية والأسلوب (٢) .

(١) المسائل العسكرية ص ٢٣ - ٢٩ .

(٢) من أعيان الشيعة ٤٩١/٤٤٢ .

ولست أرى في المسائل المذكورات الغموض الذي أشار إليه خاصة إذا قارنا هذه المسائل بكتاب الحجية أو حتى بالتمليقة (١)، لكنها ليست في سهولة الإيضاح على كل حال .

ويبدو أن حديث أبي علي هنا عن (ما) كان مختصراً، لذا فقد خُص هذه الأداة (ما) بمسألة خاصة من المسائل الشيرازيات فصل فيها ما كان أو جزمه هناك (٢) لكنه عاد فزاد التفصيل تفصيلاً عندما عقد باباً في المسائل البغداديات لبيان وجود (ما) (٣) .

وبعد مناقشة مستفيضة لأحوال (ما) الاسمية والحرفية ، ألحق أبو علي مسائل أخرى تتعلق بها (٤) .

— كالمسألة التي تحدثت عن (كبا) في قول الشاعر (٥) :

مِنْ طَالِبِينَ لِهَمَّانَ لَهْمٌ شَرَدَتْ
كَيْمًا يَحْسُونُ مِنْ بُرَائِهِمْ خَيْرًا

— و (ما) في قول سهرويه في الكتاب : هذا باب علم ما السكلم في العربية (٦) وحديثه هنا لا يخرج كثيراً عما في التعليقة .

(١) من أعيان الشيعة / ٤٤٢ .

(٢) المسائل الشيرازيات / ق ١٢٨ — ١٣٥ .

(٣) المسائل البغداديات / ٢٤٩ — ٣٤٧ .

(٤) من أعيان الشيعة / ٤٧٠ .

(٥) المسائل البغداديات / ٣٤٩ .

(٦) المسائل البغداديات / ٣٦٥ .

— ومسألة من إجرائهم (ذا) (مع) (ما) بمنزلة (الذي) (١).

— وأخرى عن قراءة من قرأ « وإن كلُّ لَمَّا جميعٌ لَدَيْنَا مُخَفَّرُونَ »
و « وإن كلُّ نَفْسٍ لَمَّا حَلِيهَا حَافِظٌ » (٢) :

وإذا سحت نسبة المسألة الواردة في أقسام الأخبار إلى أبي علي فإن
حديثه فيها عن قول سيبويه « هذا باب علم ما الكلم من العربية » لا يعجز
حدود الاختصار لما فصله في البغداديات والشيروازيات والمتعلقة على الرغم
من ذكره أن لذلك خمسين وجهاً من الاحتمالات (٣).

ومن الأمور البارزة التي وقف عندها أبو علي ملياً « حروف اللد
واللهن » .

فبين معنى اللين فيها ، لأنها ليست شديدة الاعتماد على مواضعها ،
فيمتنع لذلك جرى الصوت معها وإمتهادها بها كما يمتنع في سائر
الحروف (٤) .

كما أثبت باللمحة أن هذه الحروف اللينة تجيء حروف إعراب ودال
على أن الواو في (أخوك) وبابه حرف الإعراب لعلامته الإعراب

(١) المسائل البغداديات / ٢٧١ .

(٢) المسائل البغداديات / ٣٨١ .

(٣) انظر ، من أعيان الشيعة / ٥٦٢ - ٥٦٩ ، مجلة دراسات ،

مج ٦ ، أيار ١٩٧٩ م ، العدد الأول ، ص ٣٩ .

(٤) التعليقة ١/٥ .

ودلالته ، وقاس ذلك على قولهم (امرؤ ، وابنم) إذ الهمزة في امرئ
واللميم في ابنم حرفا إعراب ولهما بدلاتى إعراب ، فتكون حروف اللين
في أخيك ونحوه حروف إعراب ، وأن حرف اللين في مثل (أخيك)
لام مثل الليم في (ابنم) ، كما ساق دلالة آخر على كون حروف اللمة في
مثل (أخيك) حروف إعراب لعلامة إعراب هو قولهم : فوك وذو مال
« قائلا : ألا ترى أن (ذو) لا يخلو من أن يكون الحرف فيه كما قالوا :
للإعراب أو حرف إعراب كما يقول سيبويه ، فلا يجوز أن يكون علامة
للإعراب دون أن يكون حرفه ، لأنه يلزم من ذلك أن يكون الحرف
يبقى على حرف واحد ، وذلك غير موجود في شيء من كلامهم » . ورد
على من يعترض بأنه ليس في كلام العرب اسم على حرفين أحدهما حرف
لين ، مبينا على العرب في ذلك ولكن تلك اللمة لا تنطبق هنا وأنها
مأمونة من أجل الإضافة ، فإذا أفردوا قالوا : (مَم) فأبدلوا الميم من
الواو . واحتج على من يقول بأن حرف اللين في (أخيك) للإعراب
وليس بحرف إعراب بأنه « يلزمه أن يكون الحرف في (ذو) أيضا
للإعراب دون أن يكون حرف الإعراب ، فإذا كان كذلك فقد جعل
اللام على حرف واحد ، وبذلك فاسد عند الجميع ، لأنه إذا لم يحز أن
يسكون الاسم على حرفين أحدهما حرف لين ، فإنه لا يجوز أن يكون على
حرف واحد » .

وفي القسم الثاني أفرد مسألة أخرى لبحث كلمة (سَمَاء) وجمعها على
(فبايل) قائلا : هذه مسألة ليس هذا موضعها ، ولنكتفينا بكتبتنا هاهنا

ووطئاً للحديث بقول الشاعر : * سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَمْعِ سَمَائِيَا * (١)
وبين أن الشاعر جاء بصورة الجمع « هذه على غير الأصل من ثلاثة أوجه :
الأول : أنه جمع (سماء) على (فعايل) من حيث كان واحداً مؤنثاً ،
فسكران الشاعر شبهه بِشِمَالٍ وَشِمَائِلٍ ، ونحو ذلك الجمع للسجع عمل فيه
فعل دون فعايل ، كما قالوا : عناق وعنوق . وقوله : تَلَفَهُ الرِّيحُ
وَالشَّمَى .

الثاني : أنه قال : سمائي وكان القياس الذي عليه الاستعمال سمائياً
فجاء به هذا الشاعر لما اضطر على القياس المتروك فقال : سمائي . ثم شرع
بعد ذلك في تبين أصل كلمة سماء ، وأنها على وزن فَعَالٍ ، ولانها معتل
والهمزة متقلبة فيها عن الواو لوقوعها طرفاً بعد ألف ، ويضرب الدليل
تلو الدليل حتى يثبت ماذهب إليه من خروج الشاعر عن الأصل .

أما الوجه الثالث : فهو أن حكم (سماء) إذا جمع مكسراً أن يجمع على
(فعايل) ولكن الشاعر جعله بمنزلة ما لامه صحيح وأثبت قبله في الجمع
الهمزة فقال : (سماء) كما قال : جَوَارٌ ، ثم حرك الياء بالفتح في موضع
الجر كما تحرك جوارى وموالى ، فصار سمائي مثل (مَوَالِي مَوَالِيَا)
وقول الشاعر :

* أبيت على معارى فاخرات *

وختم هذه المسألة يقول : «آخر المسألة ، عاد إلى هود الكتاب» (٢)

(١) الكتاب / ٥٩ .

(٢) التعليل ١/١١٤ - ١/١١٥ .

وإذا نظرنا إلى هذه المسألة لم نجد لها علاقة بما قبلها ولا بما بعدها من التعليقات ، لكن لم ساقها أبو على هنا ؟ ذلك ما لا يمكن القطع به ، وإن كان الظن يغلب على أن أحداً استوضحه عن هذه المسألة فيما كان يفسر مسائل الباب الذي بين يديه . فأحبُّ أبو على أن يثبت الجواب في حينه ، معتذراً بأن هذا الموضوع ليس بموضع لمناقشتها .

وليست هذه المسائل وحدها هي المواضع التي تميزت بالتدقيق والتفصيل في التعليقة ، ولسكنها سميت هنا أمثلة لأسلوب أبي على في معالجة قضايا « الكتاب » والتعليق عليها .

وإذا نظرنا إلى منهج أبي على في تعليقاته ، فإننا نجد يقيمه على الجدل وتجويد العلة ، وحسن القياس ، وهو منهج تميزت به كتبه ، وعرفه عنه تلاميذه ، فهذا ابن جني يقول عنه : « والله هو ، وعليه وجهه ، فما كان أقوى قياسه ، وأشد بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه ، فسكانه إنما كان مخلوقاً له » (١) . وهو يقرر أن « الحل على القياس والأمر العام أولى حتى يخرج إلى الخروج عنه أمر يضطر إلى خلافه ويخرج عن الشائع الواسع » (٢) .

كما أن أسلوبه تشيع فيه المصطلحات المنطاعية على نحو قوله مثلاً : « وحكم الخاص أن يسكون من العام ، ويستحيل كون العام من الخاص » ، وهذه

(١) الخصائص ٢٨٦/١ - ٢٧٧ .

(٢) انظر الحجة ، ج ١ ، ق ٧٣ .

الأمثلة تدل أيضا على معنيين ، أحدهما يأتى من الآخر والأحداث تدل على معان مجردة مفردة والمفردة فى الرتبة أسبق من المركبة « (١) .

ولما كان القياس من مناهج الفقهاء ، فإن فقه أبى على بمسائل النحو تناول هذا الأصل فطبقه فى التعليلية على نحو قوله : « إن حكم القياس أن يكون عليه حتى يقوم ثبت على خلاف ذلك » (٢) . وقوله : « وأجمعوا على حذف (كل) ، و (ترى) » (٣) . والإجماع من أصول الفقهاء - كما هو معلوم -

ولعل فيما يأتى من الأمثلة ما يلقى الضوء على اهتمام أبى على بالعلمة النحوية وقدرته على تجويدها .

لقد علل لم كان اختيار النحاة للألف دون الواو فى المثنى فى حالة الرفع ، فى حين يرفع الواحد بالضم وهو الأصل ، علل بأنهم فعلوا ذلك ليفصلوا بين التثنية والجمع الذى على حد التثنية ، فلو قيل زيدون فى التثنية والجمع ، لالتبس التثنية بالجمع ، كما أنه فوحملت التثنية والجمع بالواو فى الرفع للزم أن يعمل النصب فى التثنية والجمع بالألف ، وذلك غير جائز لأنه لا ينفصل الاثنان من الجميع « (٤) .

-
- (١) المسائل العسكرية / ٣٢ ، وانظر التعليلية ٣٥/ب ، ٤٢/ب ،
وانظر المسائل البغداديات / ١٠١ .
(٢) التعليلية ١٨٢ / ١ .
(٣) انظر الكتاب ٣٣٠ / ٢ ، التعليلية ق ١٨٠ .
(٤) التعليلية ق ٦ - ١٧ .

كما على أبو على لعدم جواز تثنية النصب بالألف ، على الرغم من أن نصب الواحد الذي هو الأصل بالفتحة ، بقوله : « لم يمحوا النصب أنا في التثنية لم يكن النصب في التثنية مثل النصب في الجمع ، لأنه قد لزم أن يسكن الجمع بالياء إذا لم يجر كونه بالواو ولا بالألف ، فلما لزم هذا في الجمع أتبع التثنية ، لأن التثنية إلى الجمع أقرب منها إلى الواحد ، وأشبه به فكان اتهاجه إياه أولى » (١) . واستأنس برأى المبرد في ذلك وهو « أنه لو كان النصب بالألف في التثنية والجمع كان يفتح ما قبل الألف ، لأن الفتح لازم لما قبلها ، فتكون التثنية والجمع شيئاً واحداً ، ولم يكن يمكن في الألف ما أمكن في الياء من فتح ما قبلها في التثنية ، وكسر ما قبلها في الجمع » (٢) .

هذا المنهج في البحث لانسداد نراه عند النحاة في القرنين الثاني والثالث الهجريين ، ويسكاد يكون من سميزات المدرس النحوي في القرن الرابع الهجري لتأثر هؤلاء النحاة بعلوم عصرهم المختلفة من جدل ومنطق وفلسفة ونحوها ، انظر معي كيف استخلص أبو على أن الاسم المنوي لا حرف إعراب فيه حين نظر في عبارة كان قد قالها سيبويه بحلة دون تفصيل وهي قوله :

« فالرفع والنصب والجر والجزم لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب للأسماء العمدة وللأفعال المضارعة » (٣)

(١) التعليقة ق ١/٧ .

(٢) انظر القضية في الكتاب ٤/١ ، والتعليقة ق ٦ - ٧ .

(٣) الكتاب ٣/١ .

قال: « فلو كان لنير العرب عنده حرف إعراب لما كان في قوله الرفع والنصب لحروف الإعراب إذا كانت حروف الإعراب عنده تكون في المغرب والمبنى تخصيص ولا تخليص لما تستحق الرفع والنصب » (١) .

ثم إن الترتيب المنطقي واضح من أسلوب أبي علي في ترتيب النتائج بعضها على بعض من نحو قوله : فقد نص هنا (سيهويه) على أن المبني ليس آخره بحرف إعراب .

وإذا لم يسكن في المبني عنده حرف إعراب ، وإنما حرف الإعراب في العرب والتنثنية معربة ليست بمبنية وكذلك الجمع ، وجب أن يسكون فيه حرف إعراب ، وإذا كان فيه حرف إعراب ، فواجب أن يسكون فيه إعراب

ومن حيث كان معرباً وجب أن يكون له حرف إعراب ، ومن حيث كان له حرف إعراب ، وجب أن يكون فيه إعراب (٢) .

هذا الاستقراء الذي قاد أبا علي إلى هذه النتيجة واحد من خصائص الدراسة النحوية في هذا القرن ، والتي لا تسلم بالحقيقة إلا بعد تمحيص وجدل ، ولا تقبلها إلا بعد قناعة يدعها الفكر ويؤيدها الدليل .

أما أسلوب الجدل فظاهر في التعليقة على نحو قول أبي علي : « فإن قيل : إن الهمزة ثنائية في كل أحوالها الاسم . .

(١) التعليقة ٩/٥ .

(٢) التعليقة ٩/٥ : أ - ب .

قيل له : حرف اللين في أخيك وبابه مثل الهزة في أنه حرف
إعراب .

وفي مناقشته ماهية الياء في مثل (تفعلين) ، قرر أن هذه الياء لا تخلو
من أن تكون علامة مجردة من الضمير ، أو أن تكون ضميراً ، فإن
كانت علامة لزم أن تثبت في فعل الاثنين كما ثبتت التاء في قامتا ، فلما
حذفت ولم تثبت علم أنها ضمير لا علامة ، وأخذ يقلب الأمر على وجوهه
المحملة ويفترض أن قائلاً قال له : ما أنكرت أن تكون علامة . . .
فيجيب عليه بقوله : قيل له . . . ويفترض افتراضاً آخر : « فإن قال القائل :
فهل تثبت العلامة التي هي ضمير للذكر في مثل « أنت تفعل » إن كان
الياء ضميراً ليس بعلامة وهلا ذلك امتناع ثباته على هذا أنه ليس بضمير؟
قيل له : إن هذا الموضع لما التبس فيه الصنفان أظهر الضمير ، فإتياً
علمنا أن التاء في فعلت علامة لثباتها مع علامة الضمير ، لأنها لو كانت
ضميراً لم تثبت » (١) .

وفي قول عمر بن أبي ربيعة :

صَدَوْتُ فَأَطَوْتُ الصَّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَذُومُ
يَتَنَّبُؤُ عَلَى جَوَازِ دُخُولِ الْفَعْلِ (قَلَّ) عَلَى فِعْلِ آخِرِ هُوَ (يَذُومُ)
لِأَنَّ الْفَعْلَ (قَلَّ) دَخَلَتْ عَلَيْهِ (مَا) فَسَكَنَتْهُ عَنِ الْعَمَلِ وَهِيَ آتِيَةٌ لِلدُّخُولِ

(١) التعليقة ٨/ب ، ١/٩ .

على الفعل كما شبهه (رُبُّ) للدخول على الفعل ، ثم أخذ يفترض أن قال :
قال : كيف جاز دخول (قُلْ) على الفعل على مذهب سيهويه وهو فعل ،
والفعل لا يدخل على الفعل ولا معنى له فيه ؟ ويرد بقوله : قيل له : جاز
ذلك لمصارعة هذا الفعل حرف النفي ... ويضرب الأمثلة لتقوية حجته (١) .

وحصر الموافف الجدلية في التعليمة ليس سهلاً فقد بث أبو على روح
الجدل في مناقشاته وجواره في مواضع مختلفة يعضده في ذلك معرفته القرآنية
وخبرته القياسية ، فهو مثلاً يروى أقوال شيخيه أبي بكر وأبي إسحاق
في الميز إذا كان عدداً وجوازا جملة واحداً أو جمعاً وأن القرآن جاء
على كلّي القولين فقال تعالى ﴿ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ﴾ وقال ﴿ يُخْرِجُكُمْ
حَقّاً ﴾ فيقول : إنما يفرد الميز مع العدد ولا يجمع لأن العدد يدل على
الجمع (٢) . ومثل ذلك ميثوث في ثنايا التعليمة (٣) .

وقد وقف أبو على ملياً عند قول سيهويه : « واعلم أن بعض الكلام
أثقل من بعض » . فأيد ما ذهب إليه سيهويه من أن الأسماء هي الأول
للأفعال ، ولأن الأفعال مأخوذة من المصادر والمصادر أحد أنواع الاسم ،
واستدل على ذلك بأدلة تتصل بالصياغة والدلالة على الحدث والزمان ،
كما استدلل بأنه لا يكون فعل إلا وله فاعل ، وأن كل ما وجد من
الأفعال في اللغة وجد معه اسم ، وليس العكس وهذا من أدلة أولية

(١) التعليمة ١٠/ب .

(٢) التعليمة ٤١/٢ .

(٣) انظر : ٢١/ب ، ٢٣/ب ، ٧١/ب .

الاسم ، وأنه أكثر من الفعل في العدد ، والأكثر في العدد أكثر في الاستعمال ، والأكثر استعمالاً يكون أخف على الألسنة ، لأن النطق به أوسع ، والمتكلم به أدرب وهو عليه أسهل ، وهذه الدرية بحسب كثرة المادة .

وقد استفاد من معرفته باللغة الفارسية في تحليل ما ذهب إليه من خفة الاسم ونقل الفعل ، بالقياس إلى ثقل الفارسية على العربي لفلة اعتياده النطق بها ، كما أن العربية ثقيلة على الفارسي الذي لم تكثر في مادته ولم يرتض بهما ، ووجه ما ذهب إليه النحويون من اعتبار المعجمة إحدى موانع الصرف لثقل اللفظ الأعجمي على المتكلم العربي كما علل أن احتمال الأسماء للزيادة راجع لخفتها ، وأن الأفعال لثقلها لا تحتمل الزيادة ، ولسكنها تحتمل الحذف والنقصان ، ولذا لحقها السكون والجزم (١) .

ومما يتصل بالقياس عند أبي علي في تعليقه حديثه عما أميل على غير قياس الوارد عند سيبويه (٢) . فقال اعتلال بعض حروف الكلمة للمالة ، وقال : « كره أن تمال الألف من (مال) في جميع الأحوال ، كما أميل في الجر ، لأنه لو أميل صار مثل : (رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ) ، ومالا اعتلال له ، لاحق في اللام ، والعين للعتل أقوى من اللام للعتل ، لأن العين تصح حيث تعتل اللام ، وإذا كان أقوى وجب أن يسكون أقرب إلى الصحيح ، وإذا

(١) التعليقة ١/٩ - ب ، وانظر الخصائص ٢٥٢/١ - ٢٥٣ ،
 البفداديات ق/٢٤٩ ، وانظر التعليقة ق ١٠٤ ، ٢٥٠ ب ، ١٨١ ب .
 (٢) الكتاب ٢/٢٦٤ .

كان أقرب إلى الصحيح وجب أن يلحقه الإعلال أقل مما يلحق اللام ،
لأنه أدخل في باب الصحيح ، فكما لا يضر الصحيح ، يجب ألا يضر ما كان
أقرب إليه » (١) .

ونحو ذلك التعليل لضمف قياس ألف (مَال ، وِبَاب) على ألف
(غَزَا) في الإمامة ، لأن الأولين في الأسماء ، والثالثة في فِعْل ، والفعل
يلحقه الإعلال أكثر ، لما يلحقه من ضروب التصاريح (٢) .

انظر إلى قياسه الإمامة في المنفصل والمفصل على الإدغام في المفصل
والمنفصل نحو (مَفْرَ ، وَمَرَدَ ، وقوم مومى ، والمال لك ...) (٣) .

وتظهر قدرته على التعليل عندما نقرأ ما اعتل به في مخارج الحروف (٤) .
وزيادة المهزلة في (أول) (٥) ، وأن التاء في (ترتب) أصل حق يقوم
دليل من الاشتقاق أو ما يقوم مقامه على زيادتها (٦) .

وبصفة عامة عندما نقرأ التعليلة سوف لا نجد باباً يخلو من قياس
أو تعليل منطقي ، أو جدل عقلي يصوغه أبو على صياغة الظهور بمشكلات
ككتاب مبيوه .

(١) التعليلة ق ١٦٨/ب .

(٢) انظر التعليلة ق ١٦٩/أ .

(٣) التعليلة ق ١٧٠/أ .

(٤) انظر التعليلة ق ١٦٦/ب ، ق ١٦٩/أ .

(٥) التعليلة ق ٩٦/ب .

(٦) التعليلة ق ٩٧/ب .

وبعد : فيحسن بنا وقد سمعنا لأنفسنا بالتجوال المر في نص التلمية
 أن نجمل القول في أسلوب صاحبها فنقول :
 - يبدأ أبو علي تعليقاته على عبارة سيبويه بقوله :
 (قال أبو علي) - في أكثر المواضع -
 وقوله : (أي) - كثيرا -
 وقوله : (يريد) ، (يعني) - أحيانا -
 وقوله : (يقول) - أحيانا أخرى .
 وقوله : (قلت) - قليلا .

- أما قوله : (قال) فإنه يعني به سيبويه غالبا ، إلا أن ما نقله أحيانا
 بعد هذه الكلمة لانجده في كتاب سيبويه ، وهذا أفسره من عدة
 وجوه :

١ - إما أن يكون أبو علي قد اعتمد على نسخة أخرى من الكتاب
 وأن النسخة التي وصلت إلينا تنقصها تلك النقول .
 ٢ - وإما أن يكون القول لأبي علي نفسه ، ولكن الناسخ أهل
 ذكر اسمه .

٣ - أو أن يكون ذلك القول لأحد شيوخ أبي علي أو النجاة
 السابقين له وأهل النسخ ذكره أيضا .

- تأتي تعليقات أبي علي غالبا بعد إيراد عبارة سيبويه ، وقد تعب
 ما نقله عن النجاة السابقين ، ثم قد يردف عبارته المأثورة (قال أبو علي)
 مرتين في مكان واحد ، دون فاصل بينهما .

١ - يلجأ أبو علي إلى الاختصار كثيراً ، فقرأ يترك بعض أقوال سيويه والسياق محتاج لإيرادها ، بل إن الرغبة في الاختصار كانت وراء اختصاره عنوانات الأبواب ، والاختصار على كلمة واحدة أحياناً عند الاستشهاد بالشعر ، أو اجتزاه بعض ألفاظ الأمثال المستشهد بها .

٢ - قد يلتقي أبو علي في شرح بعض الموضوعات بإيراد ما يراه من أقوال النحاة السابقين ، ولا يردف ذلك بشيء من عنده .

٣ - الغالب في التعليقة أن يسكون التمليق أطول من نص الكتاب ، إلا أنه في بعض الأحوال يسكون النص المنقول أطول من التمليق .

٤ - ميل أبي علي إلى الاختصار يدفعه أحياناً إلى الإشارة والتلويح إلى المشاهد الشعرية دون ذكر ألفاظه ، فقد أشار مثلاً إلى قول ابن الصق دون أن يذكر البيت الذي تتلاق به الإشارة (١) .

٥ - يحذر أبو علي حذو سيويه في الإسناد إلى شيخه ، فسيويه عندما يقول : (سألته) ، أو (قال) فإنه يمتنع الخليل ، كذلك يفعل أبو علي في الإحناد إلى أستاذه ابن السراج .

٦ - يذكر بعض أفسكار سيويه ، فيتهم القارىء أنه سيملق عليها ، لكنه ما يلبث أن يتركها دون مساس ، ويملق على أخرى دون أن يشير إليها من قريب أو بعيد .

٧ - يفرق أبو علي أحياناً في التتميلات ، مما يؤدي إلى استتلاق المعاني ، نحى إنه هو نفسه يحسن بالفهوض ، فيلجأ إلى تفسير عبارة ، فقرأ مثلاً

(١) التعليقة ق ٨٦/ب ، الكتاب ١/٤٦٠ .

يقول بمد كل جملة (أعني ٥٥) ونحو ذلك ، وهذا ملحوظ في أبواب الصرف أكثر منه في الأبواب النحوية .

- يسلك أبو على سبيل للمنطقة في الاحتجاج والتلليل ، فقرأ أحيانا ، يقدم الملل أولا ، ثم يرتب عليها النتائج ثانيا .

- يتصرف أبو على أحيانا في صياغة عنوانات الأبواب توخيا للاختصار ، كما أنه يتصرف بالزيادة فيها أحيانا أخرى .

شخصية أبي على النحوية :

أبو على بصري للذهب ، لكنه مستقل الرأي ، لا تدفعه بصريته إلى متابعة القدماء دون فتاة ، كما لا تدفعه إلى مخالفة الكوفيين دون دليل . وقد لحظ الدارسون من قبل هذه الخصلة فقال أحدهم : « لم يكن أبو على في بصريته يلوذ بكلام الأئمة ، ويتقبل آراءهم على علانها ، متابعة لهم أو عصية ، ولكنه كان يناقش المسائل ، وينظر في أدلتها حتى يتبين له وجه الرأي ، فيأخذ به أيما ما كان موقعه » (١) . فقد خالف الخليل في مسألة الاشتقاق الحركات من الحروف (٢) وغلط سيبويه في غير مسألة (٣) ووافق أستاذه ابن السراج في تخطئه سيبويه في (فعلول) وهو اسم (٤) ،

-
- (١) مقدمة الحجة ١١/١ - ناصفة ورفاقه . وانظر أيضا مقدمة سر صناعة الاعراب ٣٤/١ ، مقدمة الايضاح / ص ج .
(٢) انظر الكتاب ٣١٥/٢ ، والتعليق ق ١٧٩/١ .
(٣) انظر التعليق ق ١٨٢/١ ، ق ٣٥/١ .
(٤) الكتاب ٣٣٧/٢ ؟

فقال : « قال أبو بكر : هذا غلط في الكتاب ، وليس في كلام سيبويه أعنى (فتعلول) ، لأن هذه التورق ليست زائدة ، إنما هي من أصل الكتابة فهذا يدل على أن وزنه في هذا للموضع بتعلول غلط وقع في الكتاب . قال أبو بكر : لم أجده في نسخة أحمد بن يحيى وغيرها من النسخ » (١) فإذا اختلف نحاة البصرة رأيتهم يمرض جميعهم ويفند آراءهم ، ثم يرجع ما يراه أولى بالترجيح ، فعندما عارض أبو عثمان سيبويه في صرف (أنقل) من قولك : هذا رجل أنقل (٢) ، وغلط سيبويه ، إذ يرى صرفه ، وقال أبو العباس للبرد : لم يصنع أبو عثمان شيئاً ، فسّر أبو علي مراد أبي العباس ، ووضح قول سيبويه ، وختم الحجاج بقوله : « فقول سيبويه إذا صحیح » (٣) .

ومرة وقف إلى جانب سيبويه من حيث غلطه أبو العباس للبرد في إحدى مسائل المعطف الواردة في الكتاب (٤) . فقال أبو علي - بعد أن حكى المسألة : « وهذا الاعراض الذي حكيناه شبيه بالمخالطة .. » ثم عمل لما ذهب إليه (٥) .

كما وقف مع سيبويه في مواقف أخرى وردت مسائل النلط التي رويتم

(١) التعليقة ق ١٨١ / ٢

(٢) الكتاب ٦ / ٢

(٣) التعليقة ق ٢٨ - ١٦٩ / ٢

(٤) الكتاب ٤٢٨ / ١

(٥) انظر التعليقة ق ١٧٦ - ٢٧٦

عن أبي العباس^(١)، وقال مرة: «غلط عليه أبو العباس ...» (٢) «
واحتمج مرة على الأخفش إوقال: «وقول أبي الحسن هنا حجة عليه في
حمله (ما أحسن زيداً) على أنه بمعنى (الذي)» (٣).

ومرة رفض مذهب إليه بعض النحويين في المسائل قائلا: «وزعم
بعض متتبعي العربية أن (الأول) مأخوذ من آل، يؤول، أولا، إذا
رجع، وهذا التقدير لا يميزه التصريف» (٤).

ثم إنه لم يأت به أن يخطئ سيبويه نفسه وذلك على نحو قوله: «قوله
(أي سيبويه): إنه ليس بحرف إعراب، فليس بصحيح، لأن الدلالة
على أنها حروف إعراب قائمة، وأنها نهاية الاسم ومنقضاء وما يتم به ...»
وليس لمن دفع أن يكون ذلك حرف إعراب حجة إلا الانكار
بلا برهان» (٥).

وهو على بصريته ينقل عن السكوفيين ويصف رواية ثعلب بأنها
جيدة (٦). كما يشير إلى رواية ابن السراج عن نسخة أحمد بن محمد ثعلب
للكتاب (٧).

(١) انظر التعليقة ق ٧٣/ب، ق ٨٣/ب.

(٢) انظر التعليقة ق ٩١/ب.

(٣) انظر التعليقة / ق ٩٢/١.

(٤) التعليقة / ق ٩٧/١.

(٥) التعليقة ق ٥ - ٦/١، وانظر أيضاً التعليقة ق ١٨٢/٢،

ق ١٧٨/ب.

(٦) انظر التعليقة ق ١٨٠/ب، ١٨١/١ - ب.

(٧) انظر التعليقة ق ١٨١/١.

التعليقة في آثار الدارسين :

إذا كان ورود التعليقة قليلاً في قوائم الروايتين والترجيح ، فإن اهتمام المتخصصين في الدراسة النحوية بها كان ملحوظاً ، وهذا الاهتمام كان على رأس الأمور التي جمعت الباحث يقدم على تحقيقها مطمئناً من صحة نسبتها إلى أبي علي ، وأن النسخة الخطية التي وقع عليها هي التعليقة نفسها ، فقد أحالت إليها بعض المصادر النحوية ، فاديلك عن نقل نصوص كاملة منها عند بعضهم ، فابن هشام ينقل عنها أحد وجوه التأويل في مسألة الحكمة في تذكير (قريب) ويقول : « هذا الوجه قال فيه أبو علي الفارسي في تعليقه على كتاب سيبويه - رحمه الله - مانصه : « هذا التقدير والتأويل في القرآن يهتد فاسد ، إنما يجوز في ضرورة الشعر » (١) .

ونقل أبو حيان مذهب إليه السيرافي وابن النحاس في ترجمة « هذا علم ما السكلم من العربية » في جملتهما (علماً) مصدرًا ينحل لأن الفعل للمعنى المفعول ، و (ما السكلم) جملة استفهامية علق شها العلم ، وأن التقدير : « هذا باب أن يعلم ما السكلم » أي أي شيء السكلم من العربية . ثم قال : « ومنع الفارسي ذلك في تعليقه ، لأن للمفعول الذي لم يسم

(١) مسألة الحكمة في تذكير (قريب) في قوله تعالى « ان رحمة الله قريب من المحسنين » ٢١ / ، وانظر الاشياء والنظائر للسيوطي ١٨٩/٣ ، الطبعة الأولى ، ١٤٥٥ هـ / ١٩٨٤ ، بيروت .

فاعله نائب عن الفاعل ، والفاعل لا يكون جملة ، فكذلك نائبه « (١) » .
 أما عبد القادر البندادي ، فقد عول على التعليلة كثيراً عندما شرح
 أبيات مغنى اللبيب ، وإليك بعض النصوص التي نقلها منها :
 ١ - الشاهد رقم (١٧) : وهو قول الشاعر :

أَيَا جَبَّيْ نَعْمَانَ بِاللَّهِ خَلِّيًا نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصُ إِلَى نَسِيمِهَا
 ناقش بعض الوجوه الواردة في تفسير هذا البيت ثم قال : « وقال
 أبو على الفارسي في تمليقته على كتاب سيهويه : « قوله : وقد يستعملون
 هذه التي للحد في موضع الألف .

قال أبو على : إذا ناديت المقبل عليك بما نادى به التراخي البعيد نحو
 (يا ، وهيا) كان بمنزلة قوالك : يا أبا فلان للمقبل عليك ، تأكيداً في
 استعطافه ، وإن كنت قد استغنيت عن دعائه بإقبالك عليه » (٢) . وهذا
 النص في التعليلة دون زيادة ولا نقص (٣) .

٢ - الشاهد رقم (٢٧) وهو قول الشاعر :

وَرَجَّ النَّقَى لِلْخَمِيرِ مَا إِنَّ رَأْيَتَهُ
 عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يُزِيدُ

قال البندادي : قال أبو على في تمليقته على كتاب سيهويه : قوله :

- (١) انظر منهج السالك / ١١٧ وهذه المسألة في التعليلة ق ٢ ب ،
 (٢) شرح أبيات مغنى اللبيب ٦٨/١ .
 (٣) انظر التعليلة ق ٤٩ / ١ .

(ما إن رأيته) ، (إن) لنو ، و (ما) مع الفعل بمنزلة المصدر ، فهو في تقدير : وجه رؤيتك إياه ، أى وقت رؤيتك إياه ، حذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه .

فكان الشاعر شبه الذى مع الفعل بمضى المصدر بالنافية لانفائهما فى اللفظ ، انتهى (١) . والنص بتمامه فى التعليقة (٢) .

٣ - الشاهد (١٩٦) ، وهو قول الشاعر :
يَشُونَ حَتَّى مَا تَهَرَّ كَلَّا بِهِمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الثَّقِيلِ
على أن (حتى) فيه ابتدائية .

قال : « قال أبو على الفارسي فى تعليقه على الكتاب » : يعنى لو كانت الجارة للاسم لوجب أن تفتح (أن) بعدها ، لأن تلك لا تدخل إلا على اسم ، لأن (حتى) لو كانت الجارة ، ولم تسكن التى هى بمنزلة حرف من حروف الابتداء لانتصب الفعل بعدها ، كما ينجر الاسم بعدها ولم يرتفع (٣) . وهذا ينصه فى التعليقة دون تحريف (٤) .

٤ - الشاهد (٢٥٢) وهو قوله :

* أَقْبَ مِنْ تَحْتَ عَرِيضٍ مِنْ عَلْ *

قال البندادى : « ولم يسكتب السمراني هنا شيئاً ، وكتب أبو على هنا فى تعليقه على الكتاب .

(١) انظر ق ١١٧/ب .

(٢) انظر ق ١١٧/ب .

(٣) شرح أبيات مفنى اللبيب ١٢٥/٣ .

(٤) انظر التعليقة ، ق ٧٠/ب .

قال أبو علي في «التعليقة»: (عَلُ) لامة واو، فحذفت كما حذفت
 لا (غَيْرِ)، لا كما يحذف من هِمَزٍ وَشَجَّ لالتقاء الساكنين، والدليل على
 ذلك قولهم: (من عَلُ) فبنوه على الهمز، كما بنى (من قَبْلُ) ولو كانت
 مثل قولك: (هَمَز) لوجب أن تكون (عَلَا)، فتثبت لام الفعل لأنه
 ليس فيه شيء يجب أن يسقط له شيء من ساكني اجتماع معه انتهى (١) وهذا
 النص بتأخذه موجود في التعليقة (٢).

• - الشاهد: (١٣٨) وهو قوله:

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَيَمُنَنَّ شَدُّهُمْ

نَعَمْ ، وَفَرِيقُ لَيَمُنَنَّ اللَّهُ مَا لَدَرِي

قال الهمداني: «قال أبو علي في تعليقه على كتاب سيبويه: قولهم:
 (لَيَمُنَنَّ الله) . فعلى هذا لو كان (أَيْمَنَ) جمعاً لكان (لايَمُنَنَّ) إذا
 خفف، انتهى كلامه (٣).

وقول المصنف: ويلزمه الرفع بالابتداء، حققه أبو علي في التعليقة
 فقال: (لعمرك الله) اسم مبتدأ، وخبره محذوف (٤).
 ٦ - وهناك قول من التعليقة وإحالات إليها عند الشاهد رقم (٥٣):

(١) شرح أبيات مغنى اللبيب ٣/٣٦١ ٣٦٢ .

(٢) انظر، ق ١٠٨/ب .

(٣) هذا النص طويل وهو في التعليقة ق ١٤٥/ب، ١٤٦/أ دون
 نفس أو زيادة .

(٤) انظر بقية النص في شرح أبيات مغنى اللبيب ٢/٣٦٩ - ٣٧٠
 بم انظر التعليقة، ق ١٤٦/أ .

ورقم (٤٨١) ورقم (٥١٢) ورقم (٥٣٣) ، والشاهد رقم (٥٩٦) ،
والنصوص المنقولة في هذه المواضع هي نفسها النصوص الموجودة في نسخة
التعليقة من غير زيادة ولا نقص ، ولولا خشية الإطالة وإملال القارئ
لذكرت النصوص هذه كلها ، ولكن يكفي أن يعود القارئ إلى هذه
المواضع من شرح أبيات معنى الهميب ثم إلى التعليقة في أوراها : ق ٩٣ /
ق ٢٨ / ب ، ق ٧٧ / أ ، ق ٣٦ / أ ، ق ٩٦ / أ على الترتيب .

يضاف إلى ذلك ما نقله البغدادي عن التعليقة عندما استشهد بقول
المرار الأسدي :

أَهْلَاقَ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْتَانُ رَأْسِكَ كَالنَّهَامِ لِلنُّعْلِسِ
ومخالفته لرأى أبي على فيما ذهب إليه في أمر (ما) هنا ^(١) .

وإذا ما رجعنا إلى كتب أبي على نفسه وجدنا تشابهاً نصياً بين
التعليقة وبعض كتبه في مسائل كثيرة ، وعلى سبيل المثال لا الحصر :
فإن كلامه عن (ما) في التعليقة هو بنصه في المسائل الشيرازيات ^(٢)
فالتقسيم واحد فيهما ، والأمثلة هي هي في الكتابين ، وبمقارنة هذا النص
بما جاء في للمسائل البغداديات ، نجده لا يختلف إلا من حيث التفصيل
والإطباب ^(٣) .

(١) انظر الخزانة ٤ / ٤٩٣ - ٤٩٤ .

(٢) انظر المسائل الشيرازيات ق ٢٨ ، والتعليقة ق ٢ - ٣ .

(٣) انظر المسائل البغداديات ٢٤٧ / وما بعدها .

وفي المسائل البغداديات (١) عقد الفارسي مسألة حول بيت غمرو بن
شاس الأسدي :

بَنِي أَسَدِيرَ هَلْ تَعْلَمُونَ بِلَاءَنَا إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبٍ أَشْتَمَا
وهذه للسألة بنصها في التعليقة (٢) .

وفي البغداديات نصوص كثيرة هي عيناها في التعليقة ، وهي في جملتها
تتناول مسائل واحدة في السكتابين ، حتى لقد سددت بعض النقص الواقع
في التعليقة من المسائل البغداديات وأشارت إلى ذلك في مرقعه .

فالنص الذي نقله الفارسي عن شيخه ابن السراج في إجره (ما)
بحري (ليس) في قول الفرزدق :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَهَادَ اللَّهُ نِعَمَتَهُمْ
إِذْ نَحْمُ قُرَيْشٌ وَإِذَا مَا مِنْهُمْ بَشَوًا (٣)
هو نفسه الذي أثبتته في التعليقة (٤) .

ومثل ذلك ما أثبتته من رأى حول قول الشاعر :

سَدَدَتْ مَاطُولَاتِ الصَّدُودِ وَقَلَمًا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَدُومُ
فهو مثبت في أكثر من كتاب (٥) .

(١) انظر المسألة ص ٥٤٥ .

(٢) انظر الورقة ١٣ ب .

(٣) المسائل البغداديات / ٢٨٦ .

(٤) ق ١٦ ١ .

(٥) انظر المسائل البغداديات / ٢٩٦ - ٢٩٧ ، والتعليقة ق ١٠ .

وانظر الرأي في المسائل الشيرازيات ق ١٥٧ .

أما المسألة الرابعة والستون من المسائل البغدادية (ص ٥٤٣-٥٤٤)
المتعلقة بالبرهان على أن الأسماء أوائل للأفعال ، فإنها موجودة بلفظها نصاً
في التعليقة (١) .

وليس هذا هو كل ما وجد من تشابه في نصوص الكتابين ، ولكنه
مثال لاستفادة أبي علي من تفسير مسائل الكتاب في أكثر من مناسبة ،
الأمر الذي يجعل طلابه يثبتون ما سمعوه عنه حيناً بلغهم ، فإن فسر المسألة
في بغداد ضمنوها مسائله البغدادية . وإن أعادها في دمشق أو شيراز فسبت
إلى المسائل السماعية بذلك الوقع ، ولما كانت التعليقة لا وطن لها تناسب
إليه ، ولسكنها تتصل بمسائل في الكتاب وحسب ، رأيها تشتمل على
مسائل مختلفة قد يضمنها أبو علي أو يضمن بعضها أحد كتبه الأخرى
المعروفة بالمسائل للنسوبة إلى بعض المدن أو الأشخاص .

وفي كتاب الإيضاح عقد أبو علي مسألة حول جواب قوله :
« آخَسَنُ أَمْ أَحْسَنُ أَفْضَلُ أَمْ ابْنُ الْخَنْفِيَّةِ » (٢) ، وحالها بالأسلوب
نفسه في التعليقة (٣) وعنه نقلها ابن جني (٤) كما نقلها ابن الشجري مسندة
إلى أبي علي (٥) .

(١) التعليقة ق/٩ .

(٢) الإيضاح / ٢٩١ .

(٣) انظر الخصائص ق / ٩٥ ب .

(٤) انظر الخصائص ٢/ ٣٦٦ .

(٥) انظر أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٣٦ - ٣٣٧ .

لَمْ مَسْأَلَةُ تَصْحِيحِ الْبَيِّنَاتِ فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو « يَا مَالِيحُ ابْنِنَا » وَأَنَّهُ
جَعَلَ الْهَمْزَةَ يَاءَ وَلَمْ يَقْلِبْهَا وَاوًا ، فَإِنَّكَ تَرَى لِلْمَاجِلَةِ وَاحِدَةً عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ فِي
أَكْثَرِ مَكَانٍ (١) .

وَبَصْفَةِ هَامَةٍ فَإِنَّ السَّنَدَ فِي التَّعْلِيلَةِ وَفِي كَتَبِ أَبِي عَلِيٍّ الْآخَرَى وَاحِدٌ
فَقَرَأَ يَسْنَدٌ إِلَى : أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي الْبَاسِ عَنْ أَبِي عَمَّانٍ ، وَيَقْتُلُ عَنْ
أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ وَأَبِي إِسْحَاقَ الزَّجَّاجِ عَنْ أَبِي الْبَاسِ ، عَنْ أَبِي عَمَّانٍ
بَلْ إِنَّ الْأَسْلُوبَ فِي مَعَالِجَةِ النَّصِيحَةِ الْوَاحِدَةِ لَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ كِتَابِهِ ،
وَمَا يَنْقُلُهُ عَنْ شَيْوِخِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْوَاحِدَةِ لَا يَكَادُ يَخْتَلِفُ نَصَبُهُ وَإِنْ جَاءَ
فِي أَكْثَرِ مَوَاقِعِهِ .

وَقُلْ مِثْلَ ذَلِكَ عَنْ شَوَاهِدِهِ وَطَرِيقَةِ إِيرَادِهَا فَهُوَ إِنْ رَوَى مَسْدَرُ
الشَّاهِدِ هُنَا ، لَا تَرَاهُ يَكْمُلُهُ هُنَاكَ ، وَإِنْ اكْتَفَى بِإِيرَادِ كَلِمَةٍ أَوْ كَلِمَتَيْنِ
مِنَ الشَّاهِدِ فِي مَوْضِعٍ ، لَا تَرَاهُ يَخَالِفُ ذَلِكَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ، وَلَمَّا لَمْ يَلَمْ
يَنْسَأَلِي فِي الْأَجْلِ لِأَدْرَسَ الْمَجْمُوعَ الشَّعْرِيَّ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ .

أَمَّا شَوَاهِدُ التَّعْلِيلَةِ فَتَقْسِرُ عَلَى النَّسْقِ التَّالِيِ :

- يُوْرِدُ أَبُو عَلِيٍّ الشَّاهِدَ كَامِلًا وَهَذَا قَلِيلٌ .
- يَكْتَفِي بِرَوَايَةِ أَحَدِ شَطْرَيْ الْبَيْتِ وَهَذَا كَثِيرٌ .
- يَكْتَفِي بِإِيرَادِ كَلِمَةٍ أَوْ كَلِمَتَيْنِ مِمَّا هُوَ مَحَلُّ الشَّاهِدِ وَهَذَا هُوَ الْعَالِبُ .

(١) انظر التعليقة ق/ ١٨٦ ، ١٦٦ ، المسائل البهديات ١٧ /
وانظر الحجة ١/ ٣٦٠ ؛ وانظر المسألة عنه في الخصائص ٢/ ٣٥٠ .

لقد يشير إلى بيت الشاهد دون ذكره أو ذكر بعض ألفاظه وهذا شائع .

• قد تتضمن إشارته إلى الهيئ ذكر بعض ألفاظه دون التنبيه على أنها من البيت ، كقوله وهو يروى عن شيخه أبي إسحاق رأيه في بيت عمرو بن شاس (١) حين قال : « قال أبو إسحاق : لا يجوز أن يكون (أشنأ) خبر كان ... » أو نحو تعلية على عبارة الكتاب « والاشراك على هذا الثوم بعد » حيث قال : أى على وضع الجزاء موضع الاستفهام كهد « ولا سابق شيئا » (٢) .

لأنه هنا يشير إلى بيت زهير :

بَدَأَ إِلَى أُنَى أَسْتُ مُدْرِكٌ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا
ولمَّا تعجب حين ترى إشارته البعده التي لا تؤدى عبارته إلى معرفة المطلوب منها ، ولا يقود إلى ذلك إلا مقابلة النص في كتاب سيهويه ، اسمه يقول مرة : « وليس كعلامة الإضمار لأنها في اللفظ ، أى علامة الإضمار (كالنون) فهي أقرب إليها أى الأسماء للضمرة للتصلة أقرب إلى النونين من للظهور » (٣) . قوله : (كالنون) هنا إشارة إلى النون التي تثبت مع التعريف في مثل (السكاسرين) الواردة في قول تميم بن أبي مقبل العجلاني :

(١) الكتاب ٢٢/١ ، التعليقة ق ١٤/١ .

(٢) الكتاب ٤٢٩/١ والتعليقة ق ٧٦ ب .

(٣) التعليقة ق ٢١/١ .

يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ بَكَى حَنِيفًا رَأْسَ حَيِّهِمْ

الكليرين القفا في عورة الدين (١)

ومثل هذا قوله في موضع آخر : « ... لا يجوز أن ينصب (نعمًا) من أجل أن (تَعْوُونَهُ) صفة » (٢) إنه يشير إلى مجيء قول قيس بن حصين الحارثي :

• أ كُلَّ عَامٍ نَعْمَ تَعْوُونَهُ •

• يُلْقِيهِ قَوْمٌ وَتَقْبَحُونَهُ (٣) •

ونحو من هذا إشارته إلى الشاهد في بيت الأعشى :

وَكَمْ دُونَ بَيْتِكَ مِنْ صَفَصٍ وَكَذَاكَ رَمْلٌ وَأَعْقَادُهَا

وَوَضِعَ سِتْرَاءَ وَأَحْقَابِهِ وَحَلَّ حُلُوسٍ وَأَغْمَادُهَا (٤)

حيث قال : « لم يُبْقَدْ بأعقادها ونحوها منكراً كما ابتدئ به مثلك منكراً

لم يقل : رَبُّ أَعْقَادُهَا كما قيل : رَبِّ مَثَلِك (٥) .

وغير ذلك كثير (٦) .

والذي يبدو أن هذا المصباح الذي يسلكه أبو علي في الاستشهاد يعود

(١) انظر الكتاب ٩٤/١ .

(٢) التعليقة ق ٢٠ ب .

(٣) الكتاب ٦٥/١ .

(٤) ديوانه ٩٧ ، الكتاب ٢٤٥/١ .

(٥) التعليقة ق ٣٤ ب .

(٦) انظر التعليقة ق ٥٥ ب ، ق ٥٨ ب ، ق ٥٩ أ ، ق ٧٦ أ .

ق ٧٨ أ ، ق ١٧٥ ب .

إلى رغبته في الاختصار التي شامدناها في اقتباساته وتعليقاته ، لكن هذا
النهج صعب الإهداء إلى مراده أحفادنا وجعل البحث يقصر دون الوفاء
بما يجب ، فاعف اللهم لي ولأبن على كل تقصير وتعقيد وخطئ .

نسخ الكتاب التي أعده عليها أبو علي :
أعده الفارسي على عدد من نسخ كتاب سيبويه ، وهو يشير إليها على
النحو التالي :

- قوله : « ولم أجده في نسخة أحمد بن يحيى وغيرها من النسخ » (١) .
وقوله : « وفي نسخة أبي الهاس (يعني للبرد) » (٢) أو قوله :
« ولست هذه للكلمة في نسخة أبي الهاس » (٣) .
وقوله : « وفي النسخة الطاهرية » ويبدو أنها نسخة موثقة لأنه قال
إنها قرئت على عهد الله بن هانيء صاحب الأخفش (٤) .
وقوله : « وفي نسخة أبي بكر » ويصف هذه النسخة بالصواب (٥) .
وقوله : « والذي في نسخة القاضي » (٦) .

(١) التعليقة ق ١٨١/٤ .

(٢) النظر التعليقة ق ٥٩/ب ، ٦٨/ب ، ١٥٥/١ .

(٣) التعليقة ٢٠٠/ب .

(٤) التعليقة ق ١٥٠/١ ، ١٥٢/ب ، ١٥٤/١ .

(٥) التعليقة ق ١٠٥/ب ، ق ١٠٦/ب .

(٦) التعليقة ق ٨٠/ب ، ١٠٦/ب ، ١٧٩/ب . والقاضي هو

اسماعيل بن اسحاق بن اسماعيل الأزدي البصري ، كان متفنا فيما

كما يشير إلى بعض النسخ دون أن يحددها أو يذكر أصحابها ، كأن يقول : « وجدت هذه الحروف في بعض النسخ » (١) أو يقول : « وفي نسخة أخرى » (٢) .

ويشير أبو علي إلى بعض معادله قتراه يذكر للقطيب (٣) وكتاب الأنفة للجرى (٤) ، كما يشير إلى مسائل الناط لأبي العباس (٥) ، ويشير أيضا إلى كتاب العين (٦) ، ويشير إلى كتاب الباهلي فما حكاها أبو بكر (٧) .

يأتي به من مقاييس في العربية ، وكان المبرد يجله ، ويحرم له احتساراً إذا رآه ، وكان المبرد وتعلم يجتمعان عنده وقد تناظرا في مجلسه وحكماه بينهما ، توفي سنة ٢٨٢ هـ . انظر تاريخ بغداد ٦/ ٢٨٤ - ٢٩٠

(١) التعليقة ق ١٢/ ٢ ، ق ١٧٩/ ب .

(٢) التعليقة ق ٥٩/ ب ، ٦٨/ ب ، ١٥٥/ ١ .

(٣) التعليقة ق ١٠٦/ ب .

(٤) التعليقة ق ١٧٩/ ب .

(٥) التعليقة ق ٩١/ ب .

(٦) التعليقة ق ١٨٢/ ب .

(٧) التعليقة ق ٨٦/ ١ ، والباهلي هو محمد بن أبي زرعة الباهلي

النحوي أحد أصحاب المازني ، توفي سنة ٢٥٧ هـ ، انظر طبقات النحويين واللفويين ١/ ١٢٠ ، تاريخ العلماء النحويين ١/ ٥٠ .

وصف المخطوطة :

تقع التعليلة في إحدى عشرة ومائتي لفة ، في كل لفعة صفحتان ، وفي كل صفحة ثلاثة وعشرون سطراً ، مقسوط كلمات كل سطر ثلاث عشرة كلمة ، ومسطرة الصفحة الواحدة ١٨ × ٢٦ سم ، خطها مغربي جيد ، منقوط في معظمه ، ومشكول في بعض حروفه ، هنوانات الأبواب ، وأوائل المسائل مكتوبة بخط أكبر حجماً وذلك قوله : (قال سيوريه) ، أو (قال أبو علي) ، أو (قوله) ونحو ذلك .

ابتدأها بقوله « بسم الله الرحمن الرحيم ، صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً » .

واختتمها بقوله : « تمت التعليلة والحمد لله رب العالمين » ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين ، ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين ، وذلك بدمشق المحروسة ، سنة أربع وثلاثين وسبعمائة ، وكتبه لنفسه الفقير إلى رحمة ربه محمد بن حسن بن محمد الأندلسي للماسكي ، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين » .

يلي ذلك ختم بوقفه : « وقفه الوزير الشهيد علي باشا ، رحمه الله تعالى بشرط أن لا يخرج من خزائنه » .

وعقب ذلك ختم المكتبة السلجانية متضمناً رقم المخطوطة للذكور
آفا وهو ٢٣٥٧

عمل في التعليق :

بعد قراءة النص ، تبين لى تمام الكتاب وخلوه من النقص ، سمعت للحصول على نسخة أو نسخ أخرى ، ولما لم أجده ، رأيت أن إنقاذ ما وجد أولى من التفريط فيه ، ولا سيما أن أحد الباحثين هذه المخطوطة النفيسة من نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا (١) .

— نسخت الكتاب من أوله إلى آخره ، فتكلفت لدى نسخة حديثة معروفة ، من التعليق .

— شرعت بعدها في المقابلة بكتاب سيهويه ، لاستخراج نصوصه التي علق عليها أبو علي .

— تلعت النصوص الأخرى التي نقلها عن النحاة السابقين ، فشرق الفارسي وغرب في كتب النحو القديمة ، ولم يكن أمر الكشف عنها يسيراً ، وذلك ما بهله كل من تصدى لخدمة كتب التراث .

— خرجت الآيات القرآنية ، ووجوه القراءة فيها ، فمياً ذلك لى الوتوف مع القراء وكتب القراءات والتفسير .

— خرجت الشواهد الشعرية من دواوين أصحابها — إن وجدت — ومن بعض كتب النحو .

— ترجمت للرجال المذكورين في التعليق باختصار ، وذلك لشهرتهم وعدم الحاجة إلى إئفال الكتاب بما ليس للقارىء حاجة إليه .

(١) انظر نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ، ج ١ ،

ص ٢٦٥ ، ط ١/١ .

- وقفت عند تعليقات أبي علي فوجدت بعضها لا تحتاج إلى مزيد توضيح ، فتركته كما خلفه أبو علي ، ووجدت بعض تعليقاته لا تسكاد تنهض بالمعنى المراد فاضطرت في بعض المواضع إلى إيراد عبارة سيمويه كاملة ، بغية الوقوف على القارىء على الفكرة الكاملة التي كانت موضوع التعليق ، ورأيت في كثير من المواضع أن أزيد الموضوع توضيحاً فأردفت بما قال السيرافي أو الرمانى حول تلك الجزئيات . ولم أنقل عنهما ما نقلت رغبة في التزيد ، ولا حياءً في تطويل الكتاب ، ولكنه شعور مني بحاجة القارىء إلى مثل تلك الزيادات ، ولأوقفه مني على المعنى المنفصل لما أغضى سيمويه ، ولم تنهض تعليقات أبي علي بالكشف عن النموذج ، وتذليل الصعب ، يضاف إلى ذلك الرغبة في نقل بعض جواب هذا التراث الذي لم يقبض له النشر بعد ، ولعل في ذلك نفعا للقارىء الكريم من ناحيتين :

الأولى : اكتمال المعنى المراد من عبارة سيمويه .

الثانية : التعرف على مناهج شراح الكتاب في معالجة قضاياهم ، والنظر في أساليبهم ، وهم يتناولون قضايا الكتاب بالتفسير والتحليل .

فإليك أيها القارىء أقدم التملقة ، فإن وجدت خيراً فذاك من الله ، وإن وجدت زلة وتقصيراً ففى ويتقصروا ، وليست نتيجة إهمال أو كسل لكنها الطاقة البشرية المحدودة الموصوفة بالنقص ، وحسبى أنى لم أدخر جهداً في تمسين على في ناظرىك ، ولكن الكمال لله وحده : « رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا » ، « رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ » .

كلمة شكر

وأنا أقدم التعلية لدارسى النحو فى أصوله ، يجب أن أنوه بالشكر
لجامعة الملك سعود التى هيات لى السبيل لدراسة هذا الأثر للعلى الأصيل ،
وأخص بالشكر مركز البحوث فى كلية الآداب بالجامعة لدعمه المادى
الذى كان له الأثر الحسن فى إخراج هذا العمل إلى النور ، وكامة شكر
مطلعة إلى الأخوين محمد الجبلى إسماعيل ، وصلاح حسن عمدا العالمين
بمركز البحوث ، لما تبشماه من مقاعب أثناء الطهامة الأولية لهذا
الكتاب ، فجزاهما الله عفى وعن طلاب العربية كل خير ، كأشكر كل
من قدم لى نصحا أو معونة .

وصلى الله على أنبيينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

عوض بن حمد القوزى

الرياض فى

١٥ شعبان ١٤١٠ هـ

١٢ مارس ١٩٩٠ م

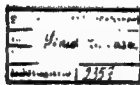
نماذج من صفحات المخطوطة

مكتبة دار الفنون
مكتبة دار الفنون



مكتبة دار الفنون
مكتبة دار الفنون

٢٤٥٧



مكتبة دار الفنون

[illegible]

أحدى اللقطات من وسط المخطوطة

[illegible]

التعليقة على كتاب سيّوياً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم تسليماً كثيراً

هذا باب علم ما السكليم^(١)

قال أبو علي رحمه الله : قلت : قالوا : الذي عليه وضع الكتاب
التنوين في علمه ، وأن (ما) استفهامية ، والسكليم مبتدأ وخبره (ما)
والجمله في موضع نصب على تقدير هذا باب أن تعلم ما السكليم ، ففاحل
علم المخاطب .

والعلم في باب التمدى على ضربين :

ضرب يتمدى إلى مفعولين يكوف للمفعول الأول فيه هو الثانى فى المعنى
أو يكون له فيه ذكر كشرط خبر للمبتدأ .

وضرب آخر يكون بمعنى العرفان ، فلا يجاوز مفعولا ، كما لا يجاوز
عرفت مفعولا ، فإذا قدر (ما) استفهاما كان قوله (علم) هو الذى
يتعدى إلى مفعولين ، ولا يجوز أن يكون الذى بمعنى عرفت ، لأن

(١) هذا أول باب فى كتاب سيبويه وهو بتنوين « علم » كما وصف
أبو علي هنا ، انظر الكتاب ٢/١ ، وقد نقل ذلك فى شروح الكتاب ، انظر
شرح السيرافى ٢/١ ق ٢ ، وشرح الرماني : ١/ق ، والنكت فى تفسير كتاب
سيبويه ق ٦/ .

الاستفهام إنما يقع في موضع مفعول الفعل الذي يجوز أن يلغى نحو :
ظَنَنْتُ ، وَعَلِمْتُ ، وَبَابُهُ ، لِأَنَّ الْإِلْفَاءَ فِيهِ أَعْظَمُ مِنْ وَقُوعِ الاسْتِفْهَامِ
فِي مَوْضِعِ مَفْعُولِهِ ، لِأَنَّهَا إِذَا أُلْغِيَتْ لَمْ تَعْمَلْ فِي لَفْظٍ وَلَا مَوْضِعٍ ^(١) ، وَإِذَا
وَقَعَ الاسْتِفْهَامُ فِي مَوْضِعِ مَفْعُولِهِ جُمِلَ فِي مَوْضِعِ الْجُمْلَةِ بِأَسْرِهِا ، فَعَلِمْتُ
فِي مَوْضِعِ (أَنْ تَعْلَمَ) وَ (مَا أَلْكَلِمُ) الَّتِي هِيَ جُمْلَةُ اسْتِفْهَامٍ فِي مَوْضِعِ
لِلْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ ، وَقَدْ كَدَّ مَسَدَّ الْمَفْعُولِ الثَّانِي كَمَا سَدَّ خَبِرُ (أَنْ) فِي قَوْلِكَ :
عَلِمْتُ أَنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ ، وَأَمَّا تَقْدِيرُ قَوْلِهِ (عِلِمَ) فِي مَعْنَى (أَنْ تَعْلَمَ) ^(٢)
وَأِنْ لَمْ يَصِفْ إِلَى ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ ، فَخَافَ أَنْ تَقْدَرَهُ فَعَلًا لِلْمُخَاطَبِ وَالْفَائِزِ
إِنْ لَمْ تُصِفْهُ إِلَى ضَمِيرِ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ (أَوْ لَأَطْمَأْنِ فِي يَوْمٍ
ذِي مَسْجَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَعْرَبَةٍ) ^(٣) ، وَكَتَوَلَهُ تَعَالَى : (وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ
اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا) ^(٤) ، وَالتَّقْدِيرُ
لَوْ أَنَّ لَهُمْ شَيْئًا ، وَأَنْ يَرْزُقَ شَيْئًا فَهَذَا نِسْبًا فِي مَفْعُولِيهَا وَإِنْ لَمْ يُضَافَا
إِلَى ضَمِيرِ فَاعِلِيهَا فِي الْفِظِ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا أُنْشِدَهُ سِيَمُوه ^(٥) :

(١) أَجَاز السِّيَرَانِي وَابْنُ النُّحَاسِ أَنَّ يَكُونُ « عِلِمَ » مُصْدَرًا يَنْحَلُّ
لِأَنَّ وَالْفِعْلَ الْمَبْنِيَّ لِلْمَفْعُولِ ، وَ « مَا أَلْكَلِمَ » جُمْلَةٌ اسْتِفْهَامِيَّةٌ عُلِقَ عَنْهَا
الْعِلْمُ ، التَّقْدِيرُ « هَذَا بَابٌ أَنْ يَعْلَمَ مَا أَلْكَلِمَ » أَيْ : أَيْ شَيْءٍ الْكَلِمَ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ
انْظُرْ مِنْهَجَ السَّالِكِ / ١١٧ •

(٢) سُورَةُ الْبَلَدِ ، آيَةُ ١٤ ، ١٥ •

(٣) سُورَةُ النَّحْلِ آيَةُ ٧٣ •

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ ، وَلَمْ يَنْسِبْهُ سِيَمُوه ، وَفِيهِ شَاهِدٌ عَلَى تَنْوِينِ
الْمُسَدَّرِ « رَحْبَةً » وَنُصِبَ مَا بَعْدَهَا بِهَا عَلَى مَعْنَى « وَأَنْ نَرَاهُ عِقَابَكَ »

فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ
عَنَّا بِكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ
ومثله :

فَلَمْ أُنْكَلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمًا^(١)

←

الكتاب : ٩٧/١ ، وانظر المسائل البغداديات ، ق / ١٧٥ ، شرح المفصل :
٦١/٦ ، ومما يتعلق بعمل المصدر عمل فعله معرفاً ومنكراً ما رواه أبو علي
الفارسي عن أبي بكر بن السراج عن أبي العباس محمد بن يزيد المبرد
أنه سمع عمارة بن عقيل يقرأ « ولا الليل سابق النهار » (سورة يس ،
آية ٤٠) بنصب « النهار » قال : فقلت له : ما تريد ؟ فقال : سابق
النهار ، فقلت : فهلا قلته ؟ قال : لو قلته لكان أوزن ، يريد : أثقل .
انظر الإفصاح في شرح أبيات مشكلة ٥٧ - ٥٨ ، وانظر الخصائص :
١٢٥/١ حيث فسر ابن جني قوله « أوزن » بأنه أقوى وأمكن في النفس .
(١) هذا بعض عجز بيت من الطويل للمرار الأسدي وصدره :

لقد علمت أولى المفجرة أننى كررت فلم . . .

وفيه شاهد على عمل المصدر عمل الفعل المأخوذ منه ، انظر الكتاب
٩٩/١ ، قال ابن يعيش : « رواية البيت في كتاب سيبويه » لحقت
مكان « كررت » فيكون « مسمع » منصوب بالضرب ، وأما من روى
« لحقت » فيجوز أن يكون « مسمع » منصوباً به لا بالمصدر ، فلا يكون
فيه حجة . شرح المفصل : ٦٤/٦ ، والواقع أن سيبويه يرويه « كررت »
مع نصب « مسمع » بالضرب ، ولكنه المبرد الذي يرويه « لحقت » على
كون المصدر يعمل منكراً ومعرفاً ، انظر المقتضب : ١٤/١ - ١٥ ، قال في
الدرر : ١٢٥/٢ « مسمع هذا هو مسمع بن شيبان ، أحد بني قيس بن
ثعلبة » ، والجزم ينسب البيت الى مالك بن زغبة الباهلي ، انظر العيني
٤٠/٣ والنكول هو الرجوع عن القرن جبناً ، انظر الخزانة ٤٣٩/٣
- ٤٤٠ .

تقديره : أن رجبتُ عقابك ، وعن أن ضربتُ مسمعا .

فنُصب بهما مفعولاهما ، وإن لم يُضافا إلى ضمير من محملا له ، فكذا ذلك
(عِلْم) مقدّر بـ (أن تعلم)^(١) ، وإن لم يضاف إلى ضمير المخاطب كهذه
الأشياء^(٢) التي ذكرناها ، وهو الذي عليه المعنى ، كأنه جواب سائل^(٣)
سأل : ما السكليم ؟ فقال : هذا باب أن تعلم ما السكليم ، وهو على
هذا/ قوله^(٤) في سائر الكتاب ، اعلم أن كذا وكذا ، فإن قلت : فهل
يحموز أن يذهب بالمفسد الذي هو (عِلْم) مذهب ما لم يُسم فاعله ؟
فالجواب : أنك إن جمعت (ما) استغفاما لم يجوز أن تذهب به هذا
للذهب ، لأنك إن قدرته بالفعل كان هذا باب أن تعلم ما السكليم فتقوم
الجملة مقام اسم الفاعل المبني للفعل ، والجمل لا تقوم مقامه ، كما لا تقوم
مقام الفاعلين لأن الفاعل يُسكنى عنه ، ويثنى ويجمع ، ويضمَر في الفعل ،
فمذكّر إعراب الفعل بعده ، وكل هذا مُقتنع في الجملة ، غير جائز^(٥) فيها
وأیضا فإن الجمل أحاديث ، وإنما يقام مقام الفاعلين ، تحدث عنهم
لا أحاديث ، فكلا لا يحموز (عِلْمَ ضَرَبَ زَيْدٌ) ولا (عِلْمَ أَيْنَ زَيْدٌ)
ولا (عَلَنُ كَيْفَ زَيْدٌ) على أن تقيم الجملة مقام اسم الفاعل كذلك لا يحموز

(١) في الأصل : « بأن تعلم » .

(٢) في الأصل : « الأشياء » من غير حمز .

(٣) في الأصل : « سائل سأل » بالياء في الأولى ، ومن غير حمز

في الثانية .

(٤) الضمير هنا عائدا إلى سيبويه .

(٥) في الأصل (جاز) بالياء .

١ أن يُقام (ما السكليم) مقام فاعل الفعل للمبنى للمفعول ، وبدلُك على امتناع هذا أن الجملة التي من الفعل والفاعل هي مثل الجملة التي من المبتدأ والخبر في أن كل واحد من الاعمين مُحَدَّث عنه ، فكما لا يكون المبتدأ المُحَدَّث عنه إلا مفرداً ، ولا تقع موقعة الجملة كذلك لا يكون الفاعل جملة ، بل هو في الفاعل أشدّ امتناعاً لشدة اتصاله بالفعل ، وما يلزم من إضماره فيه ، وليس ذلك في المبتدأ .

فإن قلت : إضمار المصدر في قوله : أن يعلم ، لتبصير الجملة التي هي قوله (ما السكليم) في موضع نصب ، ويكون إضماري للمصدر كقراءة من قرأ (وَكَذَلِكَ نُجَيِّ الْمُؤْمِنِينَ)^(١) يريد نُجَيَّ النَّجَاهِ الْمُؤْمِنِينَ ، فإن ذلك أيضاً غير جائز ، لأن المفعول للتصويب حكاه أن يكون الرفع في المبنى المقام مقام الفاعل وليس قولك : (ما العلم) ؟ ولا له فيه ذكر فلا يجوز على هذا الوجه أيضاً ولو حذف التنوين من (علم) وأضفته إلى ما كان حكاه أن يكون بمعنى الذي ، كأنك قلت (علم الذي هو السكليم) ولو جعلته استفهاماً لم يجوز أن تضيف (علم) إليه ، لأن الجمل لا تكون في موضع جر بإضافة الأسماء إليها إلا ما جاء من إضافة الظروف الزمانية إلى الجمل ، وهذا شيء مقصور عليها ، ولا يجوز الإضافة في غيرها من الأسماء إلى الجمل ، فإن أضفت (علم) إلى ما كان بمعنى الذي ، واحتمل أن يكون (علم) للتعدي إلى مفعول ، واحتمل أن يكون التعمدّي إلى

(١) سورة الأنبياء ٨٨ ، وفيه قراءة ابن عامر وعاصم ، انظر النشر

مفعولين، فإن جعلته للتعدي إلى مفعولين وقدّرت المصدر بـ (أَنْ تَعْلَمَ) ^(١) كان (مَا السَّكِيمُ) في موضع المفعول الأول، وإن كان مجروراً في اللفظ بـ/ كقولك: أَهْجَيْتَنِي بِكَ هَذِهِ الدَّارُ، فهو في المعنى مفعول وإن كان في اللفظ مجروراً، فكذلك يكون (مَا السَّكِيمُ) وتضمير مفعولاً ثانياً، وإن قدرته بـ (أَنْ يُعْلَمَ) ^(٢) كان (مَا السَّكِيمُ) في المعنى مرفوعاً وإن كان في اللفظ مجروراً، كقولك: أَهْجَيْتَنِي رُكُوبُ زَيْدِ الْفَرَسِ، وتضمير مفعولاً ثانياً؛ وإن جعلت العلم الذي يقعدى إلى مفعول واحد، وإضفت ثم قدرته بـ (أَنْ تَعْلَمَ) ^(٣) أو (أَنْ يُعْلَمَ) لم يستتج إلى إضمار مفعول، ويكون (مَا السَّكِيمُ) في موضع اسم منصوب إن قدرته بـ (أَنْ تَعْلَمَ) أو مرفوع إن قدرته (أَنْ يُعْلَمَ) وإن كان مجروراً في اللفظ.

وَ (مَا تَسْكُونُ عَلَى صَرْيَيْنِ) ^(٤) :

تسكون اسماً، وتسكون حرفاً، ويَتَصَرَّفُ في كل نوع منهما على

(١) في الأصل « بأن تعلم »

(٢) في الأصل « بأن يعلم »

(٣) في الأصل « بأن تعلم »

(٤) انظر تفصيل ذلك في معنى اللبيب ٣٩٠ - ٤١٤، وعقد ابن

حشام فصلاً للتدريب في (ما) فليراجع في المصدر نفسه ص ٤١٤ - ٤٢٩

كما أن أبا علي الفارسي خص (ما) منه بعناية خاصة في كثير من كتبه،

وتراه يطيل الحديث عنها في مكان ويختصره في آخر، انظر مثلاً: الإيضاح

١٠٩ - ١١٣، المسائل البغداديات ٢٤٩ - ٣٤٧، المسائل الشيرازيات ق/

عدة وجوه ، وأنا أذكر مُتَصَرِّفَهَا في كل نوع ، وأُجْمَعُهُ إِذْ^(١) كان غير مجتمع في الكتاب .

الضَرْبُ الأول : وهو الذى تسكون (مَا) فيه اسماً وهو أربعة أوجه :

الأول : أن تسكون بمعنى الذى فَتَلَزَمُهَا الصلة كما تلزم الذى^(٢) ، وتسكون بمعنى اسم مَسْكُورٍ^(٣) ، كقوله عز وجل : (يَبْسُ مَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ)^(٤) التقدير : بئس شيئاً اشتروا به أنفسهم ، فقوله : اشتروا صفة لـ (مَا) وليس بصلة ، والدليل على ذلك أن نَعَمْ وَبئسَ لا يعملان في الأسماء المخصوصة نحو زيد وعمر وإِنَّمَا يعملان في الأسماء الدالة على الأنواع^(٥) و (مَا) إِذَا وُصِلَتْ اختصت فصارت بمنزلة الذى فلم تعمل فيها

(١) في الأصل « ان » ، ومعلوم أن سيبويه لم يتكلم على هذه الوجوه فى مكان واحد من كتابه .

(٢) نحو التى فى قوله تعالى « ما عندكم ينفد وما عند الله باق » النحل / ٩٦ .

(٣) أى الوجه الثانى من أوجه « ما » الاسمية ، وفيه « ما » نكرة بمعنى شئ .

(٤) سورة البقرة / ٩٠ .

(٥) الاسم المخصوص أو الخاص هو ما دل على مسمى بعينه كالعلم ، أما الاسم الدال على النوع فهو اسم الجنس ، ويسميه الفارسى الاسم الحاوى للأشخاص كرجل . انظر التعليقة / ١١٦ ، ١٢٦ ، وانظر فى ذلك الكتاب ٨٩/٢ .

نَعَمْ وَيُسْ ، وتسكون بمعنى الاستفهام ولا صلة لها^(١) على هذا المعنى ،
ولو كانت موصولة في الاستفهام لما كان قولك : ما عندك ؟ وما زيد ؟^(٢)
كلاماً تاماً .

وتسكون بمعنى المجازاة ولا صلة أيضاً فيها^(٣) ، ولو كان ما بعدها صلة
لم يعمل فيه الجزم ، كالأفعال الذي في صلتها ولا سائر اللوصولات في صلتها .

الضرب الثاني : وهو الذي تسكون (ما) فيه حرفاً غير (أها)^(٤)
تسكون (ما) وما بعدها في تأويل المصدر نحو : يُعْجِبُنِي مَا صَنَعْتَ أَيْ
صَنَعْتُمْ ، وقد تسكون وهي مصدر بمعنى ظرف زمان ، كقولك : لا أكملك
ما اختلف الليل والنهار ، فـ (ما) مع ما بعدها في تأويل المصدر ، والمعنى :

(١) هذا هو الوجه الثالث لـ « ما » الاسمية ، وفيه « ما » مبتدأ ، وما بعدها
خبر ، ويجب حذف الف « ما » الاستفهامية إذا جرت ، وإبقاء الفتحة دليلاً
عليها ، نحو تلك التي في قوله تعالى « فساظرة به يرجع المرسلون »
(النمل / ٣٥) وقوله تعالى « لم تقولون ما لا تفعلون » (الصنف / ٢) ،
أما التي لها صلة فكانت في بيت لبيد : (الديوان / ٣٦)

ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضى أم ضلال وباطل
فما مبتدأ بدليل إبدال المرفوع منها ، وإذا موصولة بدليل افتقاره
للجملة بعده . انظر مغنى اللبيب / ٣٩٥ ومنهم من يرى أن ذا زائدة ، وأن
الرابط محذوف ، خلافاً لسيبويه ومن تبعه في اعتبارها موصولة ، انظر
شرح ديوان لبيد / ٣٦ .

(٢) هذا هو الوجه الرابع من وجوه « ما » الاسمية ، ومثاله قول الله
تعالى ، « وما تفعلوا من خير يعلمه الله » (البقرة / ١٩٧) وقوله تعالى :
« فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم » (التوبة / ٧) .

(٣) زيادة يقتضيها السياق ، وانظر المسائل البغداديات / ٢٧١ .

لا أملك اختلاف الليل والنهار أى زمن اختلاف الليل والنهار ، فحذف
زمن المضاف إلى المصدر ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، فصار كقولك :
رَأَيْتُكَ مَقْدَمَ الْحَاجِّ وَخُفُوقَ النَّجْمِ ، أى زمن مقدم الحاج ، وكأنى فى قول

وتكون كافةً للامام عن عمله^(١) نحو الذى فى قوله تعالى : (أَنَّمَا إِلَهُكُمُ
إِلَٰهٌ وَاحِدٌ)^(٢) و (رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا)^(٣) ، وكأنى فى قول
الشاعر^(٤) / :

٦/٣

-
- (١) انظر المسائل البغداديات / ٢٨٦ .
(٢) سورة الكهف ، آية / ١١١ ، سورة الانبياء ، آية / ١٠٨ .
سورة فصلت ، آية / ٦ .
(٣) سورة الحجر ، آية ٢ .
(٤) قاله المراد بن منقذ الأسدى والبيت من الكامل ، وهو بتمامه :
أعلاقة أم الوليد بعد ما أفنان رأسك كالتغام المخلص
ديوانه / ١٦٨ ، واليه نسبه سيبويه وفيه شاهد على نصب « أم »
بعلاقة ، فإنه اسم مصدر « تعلق » وعمل معتمدا على الاستفهام ، انظر
الكتاب ٦٠/١ وهامشه . كما استشهد به فى مكان آخر على دخول « ما »
على « بعد » لتجملها من حروف الابتداء مثل « لعل » وأخواتها ، انظر
الكتاب ٢٨٣/١ وهامشه ، انظر المختضب ٥٤/٢ ، الأصول ٢٣٤/١ ،
١٥٨/٢ ورواه هنا « كالثهاب المخلص » بدل « كالتغام المخلص » هناك .
انظر أيضا اصلاح المنطق / ٤٥ ، الافصح / ٢٤٤ ، أمالى ابن الشجرى
٢/٢٤٢ ، جمهرة الامثال للعسكرى ٣٨/٢ ، معنى اللبيب / ٤١٠ ، شرح
الشافية : ١/٢٧٣ ، واستشهد به أبو على فى البغداديات / ٢٩٢ وساقه
بالطريقة نفسها هنا . انظر أيضا الهمع ٢١٠/١ ، الدرر ١٧٦/١ .
الازهية ٨٨/ ، الخزائنة ٤/٢٩٨ ، ٤٩٣ ، وفى شواهد المعنى ٧٢٢/ نسبه
السيوطى الى المراد القمصى ، قال المبرد : « فتولا (ما) ما لم يقع بعدها
الا اسم واحد ، وكان مخفوضا بأضافة (بعد) اليه ، تقول : « حثتك بعد
زيد » الكامل ١/٣٤٢ ، انظر أيضا البيت فى تهذيب اللغة (فن ٢
٤٦٦/١٥' .

..... بَعْدَ مَا أَفْهَنْ رَأْسَكَ كَالْمَقَامِ الْخَلِيسِ
فـ (مَا) ^(١) قد قلت (أَنْ) و (رُبَّ) و (بَعْدَ) غن حملها وتكون
نافية كقولك : ما زيدٌ مُنْطَلِقًا .

وتسكون مَزِيدَةٌ للتأكيد كقوله تعالى : (يَمَّا خَطَّيْتُ لَهُمُ) ^(٢) وقد
عَوَّضْتُ من الفعل في قولهم : (أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ) وعوّضت
منه أيضًا في : (أَمَّا هَذَا بَابُ هَلْ مَا السَّكِيمُ) على أن تكون (عِلْمٌ)
بمعنى (أَنْ تَعْلَمَ) و (مَا) استفهام والسكلم مبغضاً خبره (مَا) والجملة
في موضع نصب وتكون (عِلْمْتُ) المتعدّي إلى مفعولين، لأن (عَلِمْتُ)
التي في معنى عرفت لا تعلق .

ويجوز أن تَنْوِّنَ (عِلْمًا) ولا تسكون (مَا) استفهاماً ، وتسكن
تسكون بمعنى (الَّذِي) ، كأنك قلت : هذا بابٌ أَنْ تَعْلَمَ الذي هو السَّكِيمُ
تُخْذَفُ هو من الصلة كما تحذف سائر المبتدآت في غير هذا الموضع إذا بقيت
أخبارها ، إلا أن حذفه في هذا الموضع كأنه أضعف بخلو الصلة مما يرجع
منها إلى الموصول في اللفظ وإن كان في المعنى مراداً ، واستحسن الخليل
حذف الراجع إلى الموصول إذا طالت الصلة ، وحكى : (مَا أَنَا بِالَّذِي
قَاتِلُكَ سَوْهًا) ^(٣) .

(١) في المنطوقة (فما) .

(٢) سورة نوح آية ٢٥ .

(٣) رواية السيرافي والروماني : « وحكى الخليل ما أنا بالذي قاتلُ
لك شيئاً ، أراد الذي هو قاتلُ لك » شرح السيرافي ، القسم الأول ، ق/٣
شرح الروماني ، القسم الأول ، ق/٢ وانظر تفسير القرطبي ١٤٢/٧ .

ونظير هذا الحذف قراءة من قرأ : (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ)^(١) .
و (مَثَلًا بِمَوْصَا)^(٢) أى هو احسن ، وهو بموصة ، فإذا جملته بمضى

(١) سورة الأنعام ، آية ١٥٤ . واجتماعه نقرأ بنصب (احسن)
وقرأها يحيى بن يعمر ، وابن أبي اسحاق بالرفع على تأويل : ائدى هو
احسن . انظر تفسير الطبرى ٢٣٦/١٢ ، تفسير القرطبي ١٤٢/٧ .
٢٤٣/١ ، قال الفراء : « تماما على المحسن ، ويكون المحسن هي مذهب
جمع » كما قال « ان الانسان لم يخر » وفي قراءة عبد الله « تماما
على الذين احسنوا » تصديقا لذلك ، وان شئت جعلت (الذى) على
معنى (ما) ، تريد تماما على ما احسن موسى ، فيكون المعنى : تماما
على احسانه ، ويكون (احسن) مرفوعا ، تريد على الذى هو احسن ،
وتنصب (احسن) ماها تنوى بها الخفض ، لأن العرب تقول : مررت
بالذى هو خير منك وشر منك ، ولا يقولون : مررت بالذى قائم ، لأن
(خيرا منك) كالمعرفة اذ لم تدخل فيه الالف واللام ، معانى القرآن
للفراء ٣٦٥/١ ، وانظر ايضا معانى القرآن واعرابه للزجاج ٣٠٥/٢ ، ٣٠٦ .
(٢) سورة البقرة ، آية (٢٦) . ذكر القرطبي اربعة اوجه لنصب
قوله « بموصة » ثم قال : وفرا الضحاك وابراهيم بن ابي عتبة ورؤية
ابن العجاج « بموصة » بالرفع ، وهي لغة تميم ، قال ابو الفتح : وجه
ذلك ان (ما) اسم بمنزلة الذى « وموصة » رفع على اضمار الجمل ،
التقدير : لا يستحي أن يضرب الذى هو بموصة مثلا ، فحذف العائد
على الموصول وهو مبتدأ . تفسير القرطبي ٢٤٣/١ ، وانظر تفسير
الطبرى ٤٠٤/١ - ٤٠٦ معانى القرآن للفراء ٢٠/١ - ٢٣ ، معانى
القرآن واعرابه للزجاج ١٠٤/١ ، قال ابن هشام « وقرأ رؤية برفع
« بموصة » والاكترون على أن (ما) موصوة ، أى الذى هو بموصة ،
وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول العلة .
وهو شاذ عند البصريين ، قياس عند الكوفيين ، واختار الزمخشري كون
(ما) استفهامية مبتدأ ، و (بموصة) خبرها ، والمعنى أى شيء البعوضة
فما فوقها في الحقارة « معنى اليبب ٤١٣/١ ، وانظر الكشف ٥٥/١ ،
قال الاخفش : وناس من بني تميم يقولون : (مثلا ما بموصة) يجعلون
« ما » بمنزلة « الذى » ويضمرون « هو » كأنهم قالوا : لا يستحي أن يقترب
مثلا الذى بموصة ، يقول : لا يستحي أن يضرب الذى هو بموصة مثلا
معانى القرآن ٥٣/١ (فارس) ، وانظر البحر المحيط ١٢٣/٨ .

الذى ، أضرمت مفعولا ثانيا قدّرت به (أَنْ تَعْلَمَ)^(١) أو به (أَنْ يُعْلَمَ) .
ويجوز (هذا بابُ عِلْمٍ) بالتثنية ، ونصب السكّيم ، على أن تجعل
(مَا) الزائدة كالتي في قوله تعالى : (فِيمَا نَقُضُهُمْ وَيُثَاقَهُمْ) ويكون
التقدير (هذا باب أن تَعْلَمَ سَكّيم) .

ويجوز (هذا بابُ عِلْمٍ ما السكّيم) على أن تجعل (مَا) زائدة وتثني
به (عِلْمٍ) ما لم يسم فاعله ، كأنك قلت : هذا بابُ عِلْمٍ السكّيم كقولك :
يَجِيئُ مِنْ مَرَرٍ زَيْدٍ .

ويجوز (هذا باب عِلْمٍ ما السكّيم) على أن تجعل (ما) زائدة كأنك
قلت : (هذا باب علم السكّيم) .

ويجوز (هذا باب عِلْمٍ ما السكّيم) على أن تجعل (ما) بمنزلة الذى ،
وتضيف (عِلْمًا) إليه^(٢) .

قال سيبويه : فالاسمُ نحو رَجُلٍ وَفَرَسٍ^(٣) .

قال أبو علي : الاسم المطلق ما دلّ على معنى وجاز الإخبار عنه^(٤)

(١) فى المخطوطة (بأن تعلم أو بأن يعلم) .

(٢) أفرد الفارسي إحدى مسائل أقسام الأخبار للحديث عن معنى
قول سيبويه : (هذا باب علم ما الكلم من العربية) وسرد لذلك خمسين
وجها . انظر : أقسام الأخبار ، مجلة المورد ، مج ٧ / العدد ٣ ،
ص ٢١٦ - ٢١٩ .

(٣) فى الكتاب ٢ / ١ « فالاسم رجل وفرس وحائط » .

(٤) الاسم المطلق يشمل أسماء الأنواع والأجناس ، والمشتق من
أسماء الأجناس مما يمكن أن يعتقب عليه التعريف والتذكير ، وأبو علي
هنا ينتخب حدا للاسم من الحدود التى وضعها له النحاة السابقون ، فهو
يمتزج بين حد الاسم عند الأخفش الأوسط ، وحده عند ابن السراج .
انظر الإيضاح فى علل النحو / ٤٩ - ٥٠ .

كالنكبرات التي هي أسماء الأنواع وما اشتق منها من الصفات ، كضارب
وحسن وقيل فمات على شخص بعينه مثل أسد وزيد إذا سميت بهما
شخصاً بعينه ، فهذه الأسماء تدل على معان ويجوز الإخبار عنها وهي الأسماء
المطلقة التي لا يقال فيها : اسم مشابه لحرف ، ومما يبينها أن تقول فيها :
هي التي يمتدّ قلبُ عليها التعريف بعد التنكير ، فلا تكون معرفة أبداً ،
ولا نكرة أبداً كالشابهة / للحروف التي لا تعرف نكراتها ، ولا تنكر ^{ب/}
معرفاتها ، وما كان من الأسماء لا يجوز أن يخبر عنها مع ولاتها على معنى ،
فلمُشابهتها الحروف نحو (إذ)^(١) و (أين)^(٢) ، وما أشبه ذلك ،

(١) (إذ) تكون اسماً للزمن المستقبل ، نحو التي في قوله تعالى
« وإذ قال ربك للملائكة » (البقرة ، آية ٣٤) ، وتكون اسماً للزمن
المستقبل كالتي في قوله تعالى « يومئذ تحدث أخبارها » (الزلزلة ،
آية ٤) ، وتكون للتعليل نحو التي في قوله تعالى « ولن ينفعكم اليوم
إذ ظلمتم أنكم في العذاب مششركون » (الزخرف ، آية ٤٣) وتكون
فجائية وهي الواقعة بعد بينا وبينما . انظر مغني اللبيب / ١١١ - ١١٥ .
وتكون حرفاً عنده سيبويه في باب الشرط والجزاء وعند غيره فلا بد من
اقتران (ما) بها ، انظر الكتاب ١/ ٤٣٢ ، رصف المباني / ٥٩ ، الجني
المداني / ٢١٤ ، الأصول ١٥٩/٢ . وصحح ابن مالك مذهب سيبويه
وعلى ذلك بأنه حكم باسمية (إذ) قبل التركيب لدلالاتها على وقت ماضٍ
هو شيء آخر ، وأما بعد التركيب مع (ما) فمدلولها المجمع عليه .
معنى المجازاة ، وهو من معاني الحروف ، انظر شرح الكافية الشافية
١٦٢٢/٣ - ١٦٢٣ .

(٢) تكون (أين) للأماكن نظير (متى) للزمنة ، وتكون شرطية ،
كما تكون ظرفاً غير متصرف . انظر الكتاب ١/ ١١٢ ، ٤٣٢ ، ٤٤/٢ .

وهي الأسماء المشابهة للحروف للقيدة بذلك ، وإنما حكمتها لأنها أسماء مع امتناعها من أن يخبر عنها أنها اختصت بخاصة لا تسكون إلا للأسماء . كإذ التي اختصت بالإضافة ، وأين التي تقيم مع اسم آخر كلاماً^(١) . وهذا من خواص الأسماء دون الحروف ، ولها خواص أخرى غير هذه .
وأما الفعل^(٢) فما دل على معنى وزمان ، وقد رسمه بذلك فلم يقتصر فيه على المثال كما اقتصر عليه في الاسم .
وأما الحرف^(٣) فما دل على معنى ولم يجز الإخبار عنه ولا أن يكون خبراً .
قال سيبويه : وإنما ذكرت لك ثمانية تجار^(٤) ، قال أبو إسحاق^(٥) :

(١) في المخطوطة (كلام) ، أي أن (إذ) لو لم تكن اسماً لما اضيفت كما أن (أين) لو لم تكن اسماً لما تمت في مثل قوله :
(أين الكتاب ؟) كلاماً .

(٢) عرف سيبويه الفعل بقوله : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع » الكتاب ٢/١ ، وحده آخرون بغير ذلك . انظر الإيضاح في علل النحو ٥٢ - ٥٣ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ١/٥٤ .

(٣) أشار سيبويه إلى الحرف بقوله : « وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو ثم ، وسوف ، وواو القسم ، ولام الإضافة ، ونحو هذا » ، الكتاب ٢/١ ، وانظر حدود النحويين للحرف في الإيضاح في علل النحو ٥٤ - ٥٥ . وانظر شرح السيرافي للكتاب ١/٦٠ - ٦١ .
شرح المفصل ٢/٨ ، الأصول ١/٤٠ - ٤١ .

(٤) الكتاب ٣/١ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ١/٦٥ - ٦٦ .

(٥) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج تلميذ المزد ،

يصح قوله : وَبَيِّنَ مَا يُبْقَى^(١) ، على أن يكون أراد آخر ما بينى ، فحذف
المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، فيقع على هذا التأويل معادلة حرف بحرف .
قال أبو على : الاسمُ الْمُتَمَكِّنُ ما لم يشابه الحروف^(٢) ، وكان من
الأسماء الاسكرات الواقعة على الأنواع الذى زَمَتِيهِ التعريف بعد التنكير .
قال سيبويه : لأن الجورور داخل فى المضاف إليه^(٣) .

قال أبو على : الأفعال التى فى أوائلها الزوائد الأربعة^(٤) تشابه الأسماء
من غير جهة :

إحداها : أنها إذا سُمِّعَتْ صحت بالدلالة خير وقت ، كما أن رجلا

←

وأستاذ أبى على الفارسى ، ونديم الغنضد ومعلم أولاده . توفي سنة
٣١١ هـ / ٩٢٣ م ، وانظر ترجمته فى النهرست / ٩٠ - ٩١ ، طبقات
النحويين واللغويين / ١٢١ - ١٢٢ ، نزهة الألباء / ٢٤٤ - ٢٤٦ ، وبهامشه
مصادر أخرى .

(١) الإشارة الى قول سيبويه : « وانما ذكرت لك لمانية مجاز
لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ، وليس
شئ منها الا وهو يزول عنه وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه
لغير شئ » أحدث ذلك فيه من العوامل ٠٠٠ » ، الكتاب ٣/١ .

(٢) جعل سيبويه الاعراب بالحركات والحروف للأسماء المتمكنة
والأفعال المضارعة ، ومنع أن يكون فى الأسماء جزم لتمكنها ولحاق
التنوين ، انظر الكتاب ٣/١ ، وكان أبا على هنا يريد أن يقول : ان كل
اسم أشبه الحرف كان مبنياً ، وهو غير متمكن فى الاسمية .
(٣) الكتاب ٣/١ .

(٤) يعنى الأفعال المضارعة .

يَعْمُ بِالذَّلَالَةِ غير شخص^(١) ، فإذا قيل : سَيَضْرِبُ ، أو سَوْفَ يَضْرِبُ خصت وقتاً بعينه ، كما أنه إذا قيل : الرَّجُلُ ، أو الضرب خص شخصاً أو حدثاً بعينهما فارتفع العموم عنه بدخول الحرف فيه كما ارتفع بذلك عن الاسم ، فهذه جهة من مشابهتها للأسماء .

وجهة أخرى شابهت بها الأسماء ، وهي دخول اللام عليها إذا وقعت خبراً لـ (إِنْ)^(٢) في نحو (إِنْ زَيْدًا لَيَضْرِبُ) وحكم هذه اللام أن تدخل على الأسماء للمبتدأة دون الأفعال ، نحو (لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾^(٣) ، وكان حكمها أن تدخل في باب (إِنْ) قبل (إِنْ) لتقع صدراً . كما أنها في غير (إِنْ) كذلك ، ولكن لما كانت بمعنى (إِنْ) في التأكيد وتلحق القسم لم يجتمعا فأخترتها إلى الخبر ليقع الفصل بذلك بينهما وإذا وقع الفصل / بينهما بغير إدخالها على الخبر إجاز دخولها على الاسم المُخْبِر عنه الذي يكون مبتدأ ، لأنَّ التَّجَنُّبَ من ذلك اجتماعهما إذ كانا جميعاً بمعنى واحد ، فكما لا يجتمع حرفان بمعنى واحد ، كذلك لم يجتمعا ، فعلى هذا قول الله عز وجل : ﴿وَإِنْ لَنَا لِلْآخِرَةِ

(١) المضارع شبهه في عموميته بالاسم العام أو اسم الجنس ، فقولنا (يَضْرِبُ) يصلح لأن يكون للحال والاستقبال ، كما أن كلمة (رَجُلٌ) تدل على جنس الرجال كله ، وانظر شرح السيوطي للكتاب ٦٩/١ - ٧٠ .

(٢) في المخطوطة (لِأَنَّ) .

(٣) سورة الأنعام ، آية ٣٢ .

وَالْأُولَى (١) ، وَ (إِنْ لَنَا لَأَجْرًا) (٢) ، لَمَّا وَقَعَ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا كَمَا يَقَعُ بَيْنَهُمَا إِذَا أُدْخِلْتَ عَلَى الْخَبَرِ جَاوِزُ دُخُولِهَا عَلَى الْأَسْمَاءِ ، وَلَوْلَا أَنَّ النِّتْيَةَ بِالْإِلَامِ أَنَّ تَكُونُ قَبْلَ (إِنْ) لَمْ تَعْمَلْ (إِنْ) فِي (أَجْرًا) كَمَا أَنَّهُ لَوْ لَمْ تَكُنِ النِّتْيَةُ بِهَا تَعْمَلُ فِي (طَعَامِكَ) مِنْ قَوْلِكَ : إِنْ زَيْدًا طَعَامَكَ لَا كَلْبَ ، وَهَذِهِ الْإِلَامُ الَّتِي هِيَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ تَخْتَصُ بِالدُّخُولِ عَلَى الْأَسْمَاءِ وَمَا قَرَّبَ شَبْهَهُ مِنْهَا دُونَ مَا لَمْ يَقْرُبْ مِنْهَا ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهَا تَخْتَصُ بِالدُّخُولِ عَلَى الْأَسْمَاءِ لِلْإِبْتِدَاءِ وَمَا قَرَّبَ مِنْهُ ، وَأَنَّ النِّتْيَةَ بِهَا إِذَا وَقَعَتْ فِي الْخَبَرِ أَوَّلَ الْكَلَامِ تَعْلِيْقُهُ الْفِعْلَ قَبْلَ (إِنْ) كَتَعْلِيْقِهِ إِيَّاهُ قَبْلَ الْإِبْتِدَاءِ ، وَذَلِكَ فِي مِثْلِ (فَدَّ تَلَمَّتْ إِنْ زَيْدًا لَمُنْطَلِقُ) كَمَا تَقُولُ : تَلَمَّتْ لَعَمْرُؤُا مُنْطَلِقُ ، كَمَا سَلَقَ الْفِعْلُ الَّذِي يُلْفِي إِذَا دَخَلَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، كَذَلِكَ عِلْمُهُ إِذَا دَخَلَ فِي خَبَرِ (إِنْ) أَوْ اسْمِهَا إِذَا فَصَلَ بَيْنَهُمَا بِظَرْفٍ فَبُذِلَ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْإِلَامُ هِيَ الَّتِي دَخَلَتْ عَلَى الْأَسْمَاءِ لِلْإِبْتِدَاءِ وَأَنَّهَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْأَعْمَالِ لَمْ شَابَهَتْهَا لِلْأَسْمَاءِ ، وَدَخَلَتْ عَلَى الْخَبَرِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ تَدْخُلُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، إِذْ كَانَ يُؤَوَّلُ فِي الْمَعْنَى إِلَى أَنَّهُ هُوَ هُوَ أَوْ لِلْإِبْتِدَاءِ فِيهِ دَكْرٌ ، وَإِذَا كَانَ لَهُ فِيهِ دَكْرٌ فَهُوَ بِمَنْزِلَتِهِ إِذَا كَانَ إِيَّاهُ فِي الْمَعْنَى ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : (زَيْدًا أَبُوهُ مُنْطَلِقُ) ، فَسُئِلْتَ ، مَنْ أَبُوهُ مُنْطَلِقُ ؟ قُلْتَ زَيْدٌ ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مُنْطَلِقُ ، فَقِيلَ لَكَ : مَنْ مُنْطَلِقُ ؟ قُلْتَ : زَيْدٌ ، فَإِنْ نَلْتَ : فَقَدْ تَدْخُلُ هَذِهِ الْإِلَامُ عَلَى الْمَاضِي ، كَمَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَضَارِعِ ، فَمَا الَّذِي جَعَلَ

(١) سورة اللبل ، آية ١٣ .

(٢) سورة الأعراف ، آية ١١٣ .

المضارع بدخولها عليه...^(١) (فَشَيْءٌ)^(٢) هذا النوع الذى يدل على وقتين فى أول أحواله بالاسم فأعرب كذلك ؟ شَيْءٌ بهذه الأفعال من الأسماء ما صَلَحَ لوقتَيْن نحو (صَارِبٌ ، وَعَامِلٌ) فأعمل عمله فإذا اختَصَّ بوقت لم يعمل كما أن الفعل إذا اختَصَّ وخَلَا من حروف المضارعة لم يعرب .

ب/ قال : سببه : ولم يُسَكَّنْوها كما لم يُسَكَّنُوا من الأسماء^(٣) /

قال أبو على : يقول : لم يُسَكَّنُوا الأفعال الماضية لما شابهت ما شابه الاسم ، كما لم يُسَكَّنْ من الأسماء فى حال الهماء ما تَسَكَّنْ فى موضع فأعرب فيه ، نحو (مِنْ عَلٍّ)^(٤) ، لما أعرب فى قولهم : (مِنْ عَلٍّ)^(٥)

(١) بعد هذا بيّاض فى المخطوطة يقدر بسطر واحد أو بعضه ، ولعله يجرى على نحو : « ما الذى جعل المضارع بدخول اللام عليه مشبها للاسم » ؟ *

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق .

(٣) الكتاب ٤/١ ، يريد : لم يسكنوا آخر (فعل) التى تقع موقع (ان يفعل) فى نحو قولك : ان فعل فعلت ، لأن فيها معنى المضارعة .

(٤) (عل) واحد من الظروف التى تبني وتعرب ، فهو يبنى على الضم إذا كان معرفة وحذف ما يضاف اليه ونوى معناه دون لفظه ، ونحو قول الفرزدق :

ولقد سددت عليك كل ثنية وأقيمت نحو بنى كليب من عل

انظر الدرر ١٧٧/١ ، شرح التصريح ٥٤/٢ ، الهمع ٢١٠/١ .

العيني ٤٤٧/٣ .

(٥) تعرب (عل) وأخوانها من الظروف إذا كانت نكرة وأضيفت لفظاً ، أو حذف المضاف اليه ونوى لفظه ، كالتى فى بيت امرئ القيس :

ثم بُقِيَ ، حُرِّكَ في البناء ولم يُسَكَّنْ وإن لم يكن قبله ساكن لثلاثا يكون كإذ التي لم تتمكن في موضع ، فسكذلك الفعل الماضي حُرِّكَ ولم يسكَّنْ ، إذ وجد فيه مشقة الفعل الاسم ، وهو وذلك به التكرار في نحو قوله تعالى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ (١) ، ووقوعه موقع المشابهة للاسم في الجزاء ، لثلاثا يسكون كفعل الأمر الذي لم يشابه الاسم من جهة البنية .

ومثل قولهم : (مِنْ عَلٍ) قولهم : يَا حَسَكُمُ ، حُرِّكَ في حال البناء ولم يسكَّنْ ، لجريه متمكنا في غير هذا الموضع كجري (عَلٍ) متمكنا في قولك : مِنْ عَلٍ .

قال : سيبويه : بُعِدَ ، كَمَ ، وَإِذْ ، مِنْ أَلَمَةٍ حَكْنَةٍ (٢) .

قال أبو علي : بُعِدَ وَكَمَ من الأسماء المتمكنة ، إذ معنى حرف الاستفهام قائم فيه ، وأنه لم يتمكن في موضع كما تمكن (عَلٍ) (٣) في قولهم

←

مكر مقر مقبل مدير معا كجلمود صخر حطه السيل من عل

انظر المصادر في الاحالة السابقة .

(١) سورة الانعام ، آية ٩٢ ، ١٥٥ .

(٢) عبارة سيبويه : « والوقف قولهم اضربه في الأمر ، لم يحركوها

لأنها لا يوصف بها ، ولا تقع موقع المضارعة ، فبعدت من المضارعة بعد

(كَمَ) و (إِذْ) من المتمكنة » الكتاب ٤/١ ، وانظر شرح السيرافي

للكتاب ١/٥٦ .

(٣) قال سيبويه : « عل معناها الاتيان من فوق ، قال امرؤ القيس .

● كجلمود صخر حطه السيل من عل ●

مِنْ هَلْ ، فلما لم يتمكن لم يحرك بحركة ف: حال البناء ، كما لم يحرك فيه فعل الأمر لما لم يشبه الاسم ولا أشبه ما يشبهه .
وبعد (إذ)^(١) من للتمكنة أنها لا تسكون إلا مضافة^(٢) ، أو لازماً لها ما يكون عوضاً من المضاف إليه كقولك : جِئْتُكَ إِذْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وجئتكَ إِذْ قَامَ زَيْدٌ ، وَكَانَ هَذَا يَوْمَئِذٍ ، فعوض من الجملة التي أضفتها إليها فيما تقدم التنوين ، فشابهته الحرف قائمة ، لأنه كبعض حروف الاسم إذ لا يتم إلا بما يضاف إليه ، وإنما تحذف الجملة التي تضاف إليها ، إذا دل الكلام عليها مع الحذف كقوله^(٣) :

←

وقال جرير :

● حتى اختطفتك يا فرزدق من عمل ●

الكتاب ٣٠٩/٢ ، فهي هنا معربة لأنها نكرة غير مضافة الى معنى .
وأنها غير متمكنة .

(١) قارن بين تفسير أبي على هنا ، وتفسير أبي سعبد السيرافي في شرحه للكتاب ١٥٨/١ .
(٢) قال ابن مالك :

والزموا اضافة الى الجمل (حيث) و (إذ) وان ينون يحتمل

افراد (إذ) وما كاذ معنى كاذ أضفت جواراً نحو (حين جانبك)

انظر شرح ذلك في ابن عقيل ٥٥/٢ ، وأوضح المسالك ١٢٤/٣ .

(٣) البيت من الرافر ، لأبي ذؤيب الهذلي ، انظر ديوان الهذليين ٦٨/١ ، قال ابن هشام : « الأصل (حينئذ) ثم حذف المضاف ، وبقي البع ، كقراءة بعضهم « والله يريد الآخرة » (الأنفال ، آية ٦٧) أي ثواب الآخرة » معنى اللبيب ١١٩/١ ، ويروى « وائت اذا صحيح » فيكون التنوين فيه عوضاً عن المضاف اليه ، ويكون الأصل : (وائت اذا نبيتك)

←

تَهَيَّئَكَ عَنْ طَلَايِكَ أَمْ عَمْرُو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ
أَي وَأَنْتَ إِذْ تَهَيَّئُكَ عَنْ صَلَابِهَا صَحِيحٌ .
قال : مُنْذُ ، فِيمَنْ جَرَّ بِهَا (١) .

قال أبو علي : مند ، مَنْ جَرَّ بِهَا فَمَنْ مِنَ الْجُمْلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا كَمَا أَنَّ الْبَاءَ
فِي قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ مِنَ الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ مَرَرْتُ ، وَتَمَلَّقْتُ بِهَا ، فَأَمَّا إِذَا
رَفَعَ الْأَمْسَ بِمَسْدِهَا فِي نَحْوِ : لَمْ أَرَهُ مُنْذُ عَامَانِ ، فَالْكَلَامُ مِنْ جَهْلَتَيْنِ ،
(لَمْ أَرَهُ) جُمْلَةٌ ، وَ (مُنْذُ عَامَانِ) جُمْلَةٌ أُخْرَى ، مَكَانُهُ لَمَّا قَالَ : لَمْ أَرَهُ ،
قِيلَ : مَا أَمَدُ ذَلِكَ ؟ فَقَالَ : مُنْذُ يَوْمَانِ (٢) ، وَالْمَعْنَى أَمَدُهُ يَوْمَانِ ، أَوْ وَقْتُهُ
يَوْمَانِ ، فَوَضَعَ مَنَدٌ عَلَى هَذَا رَفْعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَأَمَّا إِذَا جَرَّتْ بِهَا فَذَلَّتْ :
لَمْ أَرَهُ / مُنْذُ يَوْمَيْنِ ، فَوَضَعَهُ نَصْبٌ ، كَمَا أَنَّ مَوْضِعَ (يَزِيدُ) فِي قَوْلِكَ ١٤/٥

←
كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى « فَعَلَّهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ » (الشعراء ، آية ٢٠) ،
انظر خزائن الأدب ١٤٧/٣ ، وانظر أيضا الخصائص ٣٧/٢ ، شرح المفصل
٢٩/٣ ، وروى المرزوقي من عجزه قوله : (بعاقبة وأنت إذْ صَحِيحٌ)
انظر شرح ديوان الحماسة ١٨٥٢/٤ ، وانظر أيضا الأصول ١٤٤/٢ ،
الأشعموني ٣٦/١ وفيه (بعافية) وإنما يريد الشاعر (بعاقبة) أَي
بِأَخْرِ كَلَامِي لَكَ ، وَتَذَكِّرُكَ بِعَاقِبَةِ مَا تَوَوَّلَ إِلَيْهِ لَوْ لَمْ تَعْرِضْ عَمَّا أَنْتَ فَمِنْهُ
مِنَ الْخُصِي فِي الْحُبِّ .

(١) (مُنْذُ) مَبْنِيَةٌ عَلَى الضَّمِّ ، وَتَكُونُ بِمَعْنَى (مِنْ) فِي الْأَوْقَاتِ ،
وَاحْتَرَزَ سَبِيحِيَّةٌ بِقَوْلِهِ (فِيمَنْ جَرَّ بِهَا) مِنْ مَذْهَبٍ مَنْ لَا يَرَى الْجَرَ بِمَنْدُ .
الكتاب ٤/١ .

(٢) مَكَانُهُ فِي الْمَخْطُوطَةِ ، وَلَعَلَّهُ كَانَ يُرِيدُ (عَامَانِ) ، إِلَّا أَنَّهُ
لَا فَرْقَ بَيْنَ الْكَلِمَتَيْنِ فِي الْوَضْعِ الْإِعْرَابِيِّ .

(كَرَرْتُ يَزِيدُ) نصب، فكل من (مُذٌ وَمُنْذٌ) لا ابتداءً الغاية، إلا أن (مُذٌ) تختص بابتداء عامة الأزمنة دون الإمكانة وغيرها من الأماء، فأما قوله :
* أَقْوَيْنَ مِنْ حَجَّجٍ وَمِنْ دَهْرٍ * (١).

فكان أبو اسحاق يقول : المعنى مُذٌ مَرٌ حَجَّجٍ، لحذف المضاف، فلم يدخل مذ على الزمان، وأما قوله عز وجل : ﴿ أَتَسْتَعْلِفُ الثَّقْلَيْنِ مِنَ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ (٢) فيكون على مذ ابتداء أول يوم، أو مُذٌ تأسيس أول يوم.
قال : اعلم أنك إذا تَمَنَّيتَ الواحدِ لِحَقَّتِهِ زائدتان (٣)، الأولى منهما

(١) « هذا عجز بيت من الكامل لزهير ، وصدره :

● لمن الديار بَقْنَتِ الحِجْر ●

و هو مطلق قصيدة قالها في مدح هرم بن سنان ، قال نعلب : « تريد : من حجج ومر دهر ، أبو عمرو : « من حجج ومن شهر » أبو عبيدة : « مذ حجج ومر شهر ٠٠ » ثم قال . وقوله : « من شهر » « أراد شهير » انظر شرح شهر زهير / ٧٦ ، وفي الأغاني ٢١٧٠/٦ أن حماد الراوية صنع هذا البيت وبيتين بعده ونحلهما زهيراً ثم أقر للمهدي بذلك ، انظر البيت في الشعر والشعراء ١٤٥/١ ، الأزهية / ٢٩٣ ، معنى اللبيب ٤٤١ ، الانصاف / ٣٧١ شرح المفضل / ٩٣ ، ١١/٨ ، الأشموني ٢٢٩/٢ الجمع ٢١٧/١ ، المبني ٣١٢/٣ الخزائن ١٢٦/٤ ، شرح التصريح ١٧/٢ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ١٦٦/١ ، أسرار العربية / ٢٧٣ ، ولعل أبا علي أراد الراوية الأخرى (مذ حجج ومر دهر) أو أن يكون ذلك خطأ من الناسخ فوضع (من) وهو يريله (مُذٌ) .

(٢) سورة التوبة آية ١٩٠ .

(٣) في الكتاب ٤/١ (زيادتان) ووافقت رواية السرافى رواية

أبي علي . انظر شرح السيرافي للكتاب ٢١٤/١ .

حرف اللد واللين^(١).

قال أبو علي : معنى اللين في هذه الحروف أنها ليست شديدة الاعتماد على مواضعها ، فيمتنع لذلك جَرَيُ الصوت معها ، وامتدادها كما يتنع في سائر الحروف ، وإذا أضافه إلى الإعراب وجب أن يكون فيه إعراب ، لأنه لو لم يكن يلزَم أن يكون فيه إعراب لم يُضَفْهُ إلى الإعراب ، ألا تراه قال في أول الباب : (فالرفع والنصب والجر والجزم لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب للأسماء المتسكنة والأفعال المضارعة)^(٢) ، فلو كان لغو العرب عنده حرف إعراب لما كان في قوله : الرفع والنصب لحروف الإعراب إذا كانت حروف الإعراب عنده تكون في المَعْرَب والمبني تخصيصاً ولا تخلص لما يستحق الرفع والنصب ، لأنه قال : الرفع والنصب لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب في المبني مثله في المعرب ، وكأنه قال : حروف الإعراب للمعرب والمبني ، وهذا خلاف قصده وغرضه فهذا يدل على أن المبني لا حرف إعراب فيه ، وقد وقفتُ بعض أصحابنا على ذلك وأرى أنه ، وذلك قوله في هذا الباب^(٣) : (وألزموا لامَ فَعَلٍ السكون ، وبنَوْهُ^(٤)) على هذه العلامة وحذفوا الحركة لما زادوا ، لأنها في الواحد ليس آخرها حرف إعراب^(٥) ، لما ذكرتُ لك) ، فقد نص هنا على أن المبني ليس آخره بحرف

(١) الكتاب ٤/١ .

(٢) انظر الكتاب ٣/١ .

(٣) القول في الكتاب ٦/١ .

(٤) في الكتاب ٦/١ « وبنَوْهُ » .

(٥) نى الكتاب ٦/١ « حُرُفُ الاعراب » .

إعراب ، وإذا لم يكن في المبنى عنده حرف إعراب ، وإنما حرف الإعراب في اللُعرَب ، والفنمية معربة ليست بمبنية وكذلك الجمع ، وجب أن يكون فيه حرف إعراب ، وإذا كان فيه حرف إعراب ، فواجب أن يكون فيه إعرابٌ عنده ، لأنه لو لم يكن فيه إعراب لم يكن يضيفه إلى الإعراب ، والإعراب الذي فيه ، كونه تصويره وانقلابه عن تلك الصورة إلى غيرها /ب/ لا اختلاف الإعراب باختلاف العامل ، فمن حيث كان معرباً/ وجب أن يكون له حرف إعراب ، ومن حيث كان له حرف إعراب وجب أن يكون فيه إعراب ، ولو لم يكن فيه إعراب لم يقل إنه حرف إعراب ، كما لم يقل في مُعرَّب إن فيه حرف إعراب ، بل قد نص على أنه لا حرف إعراب فيه ، وهذا خلاف ما كان أبو بكر^(١) رحمه الله يذهب إليه .

وردّ الأخفش^(٢) أنه لو كان حرف إعراب لكان فيه إعراب صحيح

(١) هو أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج ، تلميذ أبي العباس المبرد ، آلت إليه الرئاسة بعد موت الزجاج ، وهو أستاذ أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي ، وأبي الحسن الرماني ، توفي سنة ٣١٦ هـ / ٩٩٠ م ، انظر الفهرست / ٦٢ ، طبقات النحويين واللفويين ١٢٢ - ١٢٥ ، انباء الرواة ١٤٥/٣ ، وبهامش الأخير مصادر ترجمة ابن السراج .

(٢) أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي ، صاحب الخليل ، ثم أخذ عن سيبويه ، وكان معلماً لولده الكسائي ، قرأ عليه الكسائي كتاب سيبويه سرا مقابل جعل دفعه إليه ، وكان أبو عمر الجرمي وأبو عثمان المازني فيمن قرأ عليه كتاب سيبويه . توفي سنة ٢١١ هـ / ٨٢٦ م . انظر الفهرست / ٥٢ ، طبقات النحويين واللفويين / ٧٢ - ٧٤ ، انباء الرواة ٣٦/٢ - ٤٣ ، وبهامش الأخير مصادر الترجمة .

لأنه إذا كان حرف إعراب وجب أن يكون فيه إعراب عند سيبويه^(١) ونحن نقول : إنه حرف إعراب وفيه إعراب على مذهب سيبويه والإعراب فيه ما ذكرناه تماماً .

قوله : إنه ليس بحرف إعراب فليس بصحيح ، لأن الدلالة على أنها حروف إعراب قائمة ، وأنها نهاية الاسم ومُنْقَضَاهُ وما يتم به ، فهو في ذلك كالنهاء في طلعة ، والياء في تميمي ، ونحو ذلك ، ألا ترى أن حرف الإعراب في هذين قبل لحاق الناء والياء بهما كان لام الفعل أو ما يقوم مقام لآمه من جرئ الإعراب واعتقابه فلما أخق هذان الحرفان صارا حرفئ الإعراب فسكبا صارت هذه حروف الإعراب عند الجميع كذلك يجب أن تسكون هذه الحروف الـثـمـنـة حروف إعراب ، فإن لم تسكن هذه حروف إعراب لزم ألا يكون ما ذكرناه أيضاً من الناء وحرفي الإضافة حروف إعراب ، وللعنى بحروف الإعراب هو نهاية السكلم المعربة سواء كان ذلك إزائداً أو أصلياً بعد أن يكرن الحرف^(٢) بحذفها لا يدل على ما يدل عليه بإثباته فيها ولو كانت هذه الحروف دلالة إعراب لأواخر الأسماء ونهايات لها لزم ألا تختل بحذفها دلالة الأسماء على ما كانت تدل عليه من التثنية والجمع ، كما أن الإعراب وأدلته كذلك فلما كان حذفها من السكامة نزول به دلالة

(١) مذهب الأخفش والمأزني والمبرد أن هذه الحروف دليل الاعراب وليسست بأعراب ولا حروف اعراب ، انظر الايضاح في علل النحو / ١٣٠ ، وانظر أيضاً الانصاف / ٣٣ .

(٢) يقصد بالحرف هنا الكلمة نفسها ، والضمير في قوله (بحذفها) يعود على حروف العلة الزائدة .

تبين الاسم على ما كان بدل عليه من التثنية والجمع ، كما نزول بخاف التاء وحذف حرفي الإضافة دلالة التانيث والتثنية عياناً لأنها حروف إعراب كما أن هذه حروف إعراب لمشاركتهم له فيما ذكرناه ^(١) والدليل على أن الواو في (أُخَوِّك) وبابه حرف الإعراب الذي هو اللام وليس بسلامة الإعراب ولا دلالة قولهم : أَمُرُّوْا بِنْتُمْ فَأَتَيْمُوا ما قيل حرف الإعراب ، فكما أن الهمزة في امرئ واليم في ابنهم حرف إعراب ليس بدلالة إعراب كذلك حرف اللين في أخيك ونحوه حرف إعراب .

١/٦ فإن قال (قائل) ^(٢) : إن الهمزة ثانية في كل أحوال الاسم غير منقلبة إلى حرف / آخر ، وليس الحرف في أخيك ونحوه كذلك لأنها تنقلب فلا يلزم على هذا أن تكون الهمزة مثل حرف اللين ، قيل له : حرف اللين في (أخيك) وبابه مثل الهمزة في أنه حرف إعراب ، وإنما انقلبت

(١) للعلماء في هذه الحروف أقوال :

(أ) يرى الكوفيون أنها هي الاعراب نفسه .

(ب) يرى المازني والافشس والمبرد أن هذه الحروف دليل الاعراب وليست بأعراب ولا حروف اعراب .

(ج) يرى الخليل وسيبويه ومن تابعهما أن هذه الحروف الاعراب

(د) ويرى الجرمي أن انقلبها هو الاعراب .

(هـ) وحكى عن أبي اسحاق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان - وهو خلاف الاجماع - انظر الايضاح في علل النحو / ١٣٠ - ١٣٤ ، الانصاف / ٣٣ - ٣٩ .

(٢) زيادة اقتضاها مسار الجدل الذي حرره أبو علي ، وترد عنده وعند غيره في مثل هذا المقام .

في (أخيك) ونحوه ، وثبتت الهمزة على حالة واحدة ، والميم في (ابنهم)
لوجوب سكنون الحرف في (أخيك) وبابه في القياس المطرد وذلك أنه
كان يجب أن تسكون متحركة بالحركة التي يستحقها الإعراب وما قبلها
أيضاً متحرك ، وحرف اللين إذا كان كذلك انقلب ولم يثبت وتسكن
ولم يتحرك ، فإذا سكن لما ذكرنا مما أوجب له التسكون ، وجب أن يقع
ما قبله من الحركة كأنواع صائر حروف الياء المسكنة لما قبلها من الحركة
نحو (ميزان وميمات) فحرف اللين في (أخيك) لا مثل الميم في (ابنهم)
انقلبت لما ذكرنا ، وليس لمن دَفَعَ أن يكون ذلك حرف إعراب حجة
إلا الإنكار بلا برهان ، إذ قد وجدنا (أمراً) و (ابنماً) فيهما حرفا
الإعراب ثابتان ولم يجز الثبات في أخيك ونحوه ، وغير الانقلاب بالقياس
للمطرد ، فقد صح وجود حرف الإعراب مقلياً غير النونية ، والجمع يدل
أيضاً على أن ذلك حرف الإعراب وليس بعلامة للإعراب دون أن يكون
حرفه ، قولهم : (فَوَيْتَ وَذُو مَالٍ) ألا ترى أن (ذُو) لا يخلو من أن
يكون الحرف فيه كما قالوا الإعراب أو حرف إعراب كما يقول سيدييه ،
فلا يجوز أن يسكون علامة الإعراب دون أن يسكون حرفه ، لأنه يلزم
من ذلك أن يكون الحرف يبقى على حرف واحد وذلك غير موجود في شيء
من كلامهم .

فإن قال : وليس في كلامهم اسم على حرفين أحدهما حرف لين فليس
أحد من اللينين أسند بهذه الحجة ، قيل له العلة التي لم يجز أن يكون
الاسم على حرفين أحدهما حرف ابن ذائلة^(١) هنا وهي بقاء الاسم على حرف

(١) في المخطوطة (ذائلة) ، وانظر المقتضب ٤٢/١ .

واحد لسقوط حرف اللين من أجل انقلابه وساقى التثنية له ، ألا ترى أن ذلك مأمون هنا من أجل الإضافة ، فإذا أفردوا قالوا : مَمَّ مَّأْبَدُوا للميم من الواو^(١) .

ومن كان عنده أن حرف اللين في أخيك للإعراب وليس بحرف إعراب يلزمه أن يكون الحرف في (ذُو) أيضاً للإعراب دون أن يكون حرف الإعراب ، فإذا كان كذلك فقد جُعِلَ الاسم على حرف واحد ، وذلك فاسدٌ عند الجميع ، لأنه إذا لم يَجُزْ أن يكون اسم على حرفين أحدهما حرف لين ، فإنه^(٢) لا يجوز أن يكون على حرف واحد أقل^(٣) ، إذ العلة / التي لم يَجُزْ أن يكون على حرفين أحدهما حرف لين مُصِره إلى حرف واحد ، وقد أجمع الجميع على أنه إذا رُحِمَ (شَيْة) على من قال : (يَا حَارِ) رُدَّ

(١) القول في الأسماء الستة شبيه بالقول في التثنية والجمع .
فالعلماء اختلفوا في اعرابها ، فالبصريون يرون أنها معربة من مكان واحد .
والواو والالف والياء دى حروف الاعراب ، وذهب المسازنى الى أن الباء في (أب) حرف الاعراب ، وانما الواو والالف والياء نشأت عن اشباع الحركات .

ويرى الكوفيون أن الحركات التي هي الضمة والفتحة والكسرة تكون اعراباً لهذه الأسماء في حال الافراد . فان أضفت هذه الأسماء في حال الافراد . . . فان أضفت هذه الأسماء كانت الضمة والفتحة والكسرة باقية على ما كانت عليه فتكون هذه الأسماء معربة من مكانين .

انظر الانصاف ص ١٧ - ٢٢ .

(٢) في المخطوطة (فان) .

(٣) هكذا في المخطوطة ، ولعل الصواب « وهو أقل » .

الفاء^(١)، فقد تبين بذلك أن الحرف في (فوك) حرف إعراب، فإذا كان حرف إعراب كان في (أخيك) أيضاً مثله، فأما ما استجازوا من (م) الله^(٢) فقد ذكر في موضعه وأنه لا يكون محذوفاً من (أَيُّمُنُ الله) والدليل على أنه لا يجوز عندهم في التمكنة أن تبقى على حرف واحد، ويصير إلى ذلك إبدالهم لليم من الواو التي هي حِينَ في (فوك) في الأفراد، فإذا لم يكن في كلامهم شيء على حرفين أحدهما حرف لين لما يُلزَم من أن يصير على حرف واحد لسان كونه على حرفين أحدهما حرف لين أجدر لأن حرف اللين الذي كان يلزم سقوطه لالتقاء الساكنين كان يسكون مَنَوِيًّا، وم يُعْمَلُونَ المَنَوِيَّ في كلامهم الذي هو غير ملفوظ به ويعتدون به كَنَوِيٍّ وكَقَصَوَ، فإذا لم يستجيزوا ذلك مما يجوز أن يُنَوَى معه حرف، فإن لم يستجيزوا فيما لا يُنَوَى معه شيء أجدر وأولى وهذا بَيِّنٌ.

قال سيبويه : غير متحرك ولا منون^(٣).

قال أبو علي : يريد : ليس بمتحرك في النية، كما أن حرف الإعراب

(١) انظر الكتاب ١/ ٣٣٠ .

(٢) قال سيبويه : وعلم أن بعض العرب يقول (م) الله لا تعلمان يريد : أيُّمُ الله فحذف حتى صيرها على حرف حيث لم يكن متمكناً يتكلم به وحده ، فجاء على حرف حيث ضارع ما جاء على حرف كما كثرت الأسماء في الحرفين حيث ضارعت ما قبلها من غير الأسماء ، ، الكتاب ٢/ ٣٠٩ . وقد تعرض أبو علي لهذه المسألة هنا ، انظر ١٧٨ .

(٣) يريد أن حرف الإعراب غير متحرك ولا منون ، انظر الكتاب ١/ ٢٢٤ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ١/ ٢٢٤ .

في (رَحَا) و (عَصَا) في موضع حركة هذا ، وفيه الفائدة لأنه معلوم أن هذه الحروف ليست بمتحركة ولا منونة في اللفظ كما يتون (رَحَاً وَعَصَاً) ونحوه ، لأن التثنية لو نُوِّنَ على ذلك لحدت لصارت صورته صورة الواحد ، فمكان أن لا يكون تخاق القوانين له على حد (رَحَاً وَعَصَاً) أبلغ وأحكم .
قال سيبويه : يكون في الرفع ألفاً ولم يكن واواً^(١) .

قال أبو علي : إنما قال : ولم يكن واواً لأن رفع الواحد بالضم هو^(٢) الأصل ، فمكان قائلاً قال : فملاً كان التثنية في الرفع بالواو كما كان الواحد بالضم ؟ فقال : كان بالألف ولم يكن بالواو ليفضل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية^(٣) ، وذلك أنه لو قيل : زَيْدُونَ في التثنية والجمع ، لالتبس^(٤) التثنية بالجمع .

فإن قال قائل : فمكان بضم ما قبل الواو في الجمع ، ويقتض ما قبلها

(١) في الكتاب ٤/١ « تكون في الرفع ألفاً ولم تكن واواً » ، وقد ناقش الزجاجي هذه القضية وفلسف القول فيها فليراجع في كتابه الايضاح في علل النحو / ١٢١ - ١٢٩ .

(٢) في المخطوطة (وهو) .

(٣) الجمع الذي على حد التثنية هو جمع المذكر السالم ، وهذا من اصطلاحات سيبويه ، انظر الكتاب ٤/١ ، وانظر الايضاح في علل النحو / ١٢٣ .

(٤) أبو علي لم يؤنث الفعل هنا ، وذلك لأن المعنى « التبس الاسم في التثنية » .

فى التثنية ، قيل له : لم يَجْزُ هذا من غير جهة^(١) : منها أن الذى فعل بمن هذه القسمة آكدُ فى الفصل وأبلغ ، لأنه إذا كان الفصل بحرف كان أبلغ من أن يكون / بحركة .

١/٧

وأيضاً فلو جُمِلَ الفصل بينهما بانفتاح ما قبل الواو فى التثنية وانضمام ما قبل الواو فى الجميع لأدى ذلك فى بعض المواضع إلى التباس التثنية بالجمع وذلك فيما كان آخره أَلِفًا ، ألا ترى أن ذلك يستوى فيه التثنية ، والجمع لو كانا بالواو ، وفى أن يفتح ما قبلها^(٢) فى اللوْضَعين التثنية والجمع .

فإن قلت : فانفتح النون^(٣) كان يفصل ويُخَلَّصُ فإن النون لا يُعتمد عليها إذ كانت غير ثابتة ، وأيضاً لو جُمِلت التثنية والجمع بالواو فى الرفع لَازِمٌ أن يُجمل النصب فى التثنية والجمع بالألفِ ، وذلك غير جائزٍ لأنه لا يفصل الاثنان من الجميع .

قال : ويكون^(٤) فى الجرياء مفتوحاً ما قبلها ولم يكسر ، لِيُفصل بين التثنية والجمع الذى على حد التثنية ، ويكون فى النصب كذلك ولم يعملوا النصب أَلِفًا ليسكون مثله فى الجمع .

قال أبو على : كأن قائلًا قال له : هَلَّا جُمِلت تثنية النصب بالألف كما أن واحده الذى هو الأصل بالفتحة ، فقال لم يعملوا النصب أَلِفًا فى التثنية ،

(١) يريد : من أكثر من جهة .

(٢) أى ما قبل الواو .

(٣) أى نون الجمع .

(٤) من الكتاب ٤/١ ، وتكون ، أى الزيادة .

ليكون النصب في التثنية مثل للنصب في الجمع ، لأنه قد لَزِمَ أن يسكون الجمع بالياء ، إذ لم يجوز كونه بالواو ، ولا بالالف ، فلما لَزِمَ هذا في الجمع أتبع التثنية ، لأن التثنية إلى الجمع أقرب منها إلى الواحد وأشبه به ، فكان إتباعه إياه أولى .

قال : وكان مع ذا أن يكون تابعا لِمَا الْجُرَّةُ منه أولى^(١).

قال أبو علي : كأن قائلًا قال : فهكأً أتبع تثنية المنصوب تثنية المرفوع فجعل بالالف ، كما أن تثنية المرفوع بالالف ، فقال : جعل النصب في التثنية بالياء دون الألف ليسكون مثله في الجمع ، لأن انضمام التثنية إلى الجمع أولى من انضمامه إلى الواحد ، لأنه أقرب إليه ، وأشبه به ، وكان انضمام التثنية إلى الجمع وكونها بالياء أولى ليسكون تابعا للياء التي الجُرَّةُ منها لِلزُّومِ الاسم فإنه لا يفتقل عنه .

قال : وتسكون الزائدة^(٢) الثانية نونا كأنها عوضٌ لِمَا مُنِعَ من الحركة والتنوين^(٣).

قال أبو علي : إن قال قائل : كيف قال : إن النون تسكون عوضاً من الحركة والتنوين ، وقد قلتم إن الألف عنده حرف إعراب وإن فيه

(١) الكتاب ٤/١ وفيه « وكان مع هذا أن يكون تابعا لما العجز منه أولى » .

(٢) في الكتاب ٤/١ « الزيادة » أشار إلى إحدى الزائدتين اللتين تلحقان الاسم في التثنية .

(٣) الكتاب ٤/١ .

إعرابها فكيف لزم أن يسكون فيه عوضاً وفيه الشيء المَوْض منه ؟
 قيل له : لا يمتنع على مذهبه عندنا ذلك ، وذلك أن الإعراب لما كان تزايد
 له حركة / في غير هذا الموضع ولم تزد له هنا ، بل صار ذلك في انقلاب ٧/ب
 نفس الحرف لزم أن يكون منه عَوْض للنقصان اللاحق له مما عليه المَعْرَبَات
 ألا ترى أنه قد قَصَّصَ من اللفظ حركة كانت تجب للإعراب ، ولم يُسْتَنَكِر
 أن يَمَوْض من هذا الناقص الذي هو الحركة وهو العَوْضُ إنما هو من
 الحركة لا من الإعراب ؛ ألا تراه قال : كأنه عَوْض من الحركة والتنوين^(١)
 ولم يقل : عَوْض من الإعراب والتنوين فهذا على قوله صحيح .
 قال : ولم يجعلوا النصب ألفاً^(٢) .

قال أبو العباس^(٣) : أراد أنه لو كان النصب بالألف في الثنية والجمع
 كان يَنْفَتَحُ ما قبل الألف ، لأن الفتح لازم لما قبلها ، فتسكون الثنية
 والجمع شيئاً واحداً ، ولم يكن يسكن في الألف ما أمكن في الياء من فتح
 ما قبلها في الثنية وكسر ما قبلها في الجمع .

(١) إشارة لقول سيبويه في الكتاب ٤/١ .

(٢) الكتاب ٤/١ .

(٣) هو محمد بن يزيد المبرد ، إليه انتهى علم النحو بعد الجرمي
 والمازني قرأ كتاب سيبويه على المازني ، وصفه أبو بكر بن مجاهد بقوله
 ما رأيت أحسن جواباً من المبرد في معاني القرآن فيما ليس فيه قول
 المتقدم . توفي سنة ٢٨٥ هـ / ٨٩٨ م انظر ترجمته في الفهرست / ٥٩ ،
 طبقات النحويين واللغويين ١٠١ - ١١٠ ، أخبار النحويين البصريين / ٩٦ -
 ١٠٧ انباء الرواة ٢٤١/٣ - ٢٥٣ ، وبهامش المصدر الأخير مزيد من
 مصادر ترجمته .

قال : قد يَنْتَقِلُ إلى الفعل ^(١) .

قال أبو الحسن على بن سليمان الأخطشى ^(٢) : والنصب قد ينتقل ، فإنه كما قال : الجر لازم للاسم ، والنصب لا ينفصل فيه التثنية من الجمع لو جمعت التثنية بالالف ، وهو مع ذلك منتقل ، والرفع أيضاً ينتقل .
قال : فيكون الأولى ^(٣) حرف إعراب .

قال أبو على : قوله : فيكون جواب لقوله : (وَلَمْ تَكُنْ مُنَوَّنَةً وَلَمْ تَلْزَمْهَا ^(٤) الحركة) أى لم يكن الفعل منوناً والحركة لازمة له كما كان الاسم منوناً والحركة لازمة له ، وتسكون الألف حرف إعراب ، والنون

(١) يعنى الرفع ، والمعنى أن الرفع والنصب مشتركان بين الأفعال والأسماء انظر الكتاب ٤/١ .

(٢) أبو الحسن على بن سليمان الأخطشى الأصغر ، قرأ على ثعلب والمبرد واليزيدى ، وصفه المرزبانى بأنه غير متسع فى الرواية للأخبار والعلم بالنحو وكان اذا سئل عن مسائل النحو ضجر كثيرا وانتهر من يواصل مسأله ، توفى سنة ٣١٥ هـ / ٩٢٧ م ، وقيل سنة ٣١٦ هـ / ٩٢٨ م انظر الفهرست / ٨٣ . طبقات النحويين واللغويين / ١١٥ - ١١٦ ، انباء الرواة ٧٦/٢ - ٧٨ . وبهامشه مزيد من مصادر الترجمة .

(٣) فى الكتاب ٥/١ « فيكون الأول حرف الاعراب » أى أول الحرفين اللذين بلحقان المضارع اذا نيتيه ، إلا أن الأفعال الخمسة تخالف الأسماء فى أحكام هذه الزيادة ، فالأفعال المضارعة اذا نيت فرعها نبات النون ولصبيها وجزمها بحذف النون مع بقاء أول الحرفين الزائدين (وهو الألف) فى حين تكون هذه الألف فى الأسماء حرف اعراب والنون بعدها عوضاً عن التثنية فى الاسم المفرد .

(٤) فى الكتاب ٥/١ « ولا » .

بدلاً من الحركة والتنوين في الفعل كما كانت الألف حرف إعراب في الاسم والنون بدلاً من الحركة والتنوين .

قال : (وفي التنثية لم تكن بمنزلة)^(١) .

قال أبو علي : يريد أن واحد الأسماء تلحقه الحركة والتنوين ويلزمه ذلك إذا بُنِيَ ، والفعل ليس كذلك .

قال : ولم يعملوها حرف إعراب إذ كانت متحركة لا تثبت في الجزم^(٢) ، قال أبو علي : يقول : إن النون لما كانت متحركة وكانت تسقط في الجزم عليم أنها ليست حرف إعراب ، إذ لو كانت حرف إعراب وكانت متحركة لم تسقط للجزم هي نفسها ، لكنها كانت تثبت وتُحذف الحركة كما تثبت حروف سائر الإعراب ، وتُحذف حركاتها .

قال : ولم يسكنوا ليحذفوا الألف لأنها علامة الإضمار والتنثية
فهم^(٣) قال : أكلوني أبرأني^(٤) .

٨/أ

قال أبو علي : إنما قال لأنها^(٥) كأن قائلاً قال له هلاً حذفت الألف لالتقاء الساكنين هي والنون هي الساكن الأول وقد يحذف الساكن

(١) الكتاب ٥/١ .

(٢) الكتاب ٥/١ .

(٣) في الكتاب ٥/١ « في قول من قال » .

(٤) الكتاب ٥/١ .

(٥) في المخطوطة « لانه » والتأنيث على معنى (الجملة أو العبارة)

الأول إذا كان حرف لين ، فقال لم يحذفوها لأنها علامة إضمار وجمع بل أثبتت وحركة الساكن الثاني بالسكسة .

قال : فيمن قال : أَكُونِي الْبَرَّانِيَّةُ بِمَنْزِلَةِ (١) التاء في قُلْتَ ، وقالت .

قال أبو علي : شَبَّهَ الألف في (ضَرَبَا الزَّيْدَانِ) بالتاء في قُلْتَ ، لأنها تسكون ضمير الفاعلين ، ودليلاً للتثنية غير ضمير ، كما أن التاء في قُلْتَ قد تسكون ضميراً للفاعل وخطاباً (٢) وتسكون للتثنية مجردة من معنى الضمير نحو (ضَرَبَا الزَّيْدَانِ) فتسكون لذلك كالتاء في قالت في أنها حرف وكاقي في أَنْتَ ، فهذه الألف توافق التاء في كونها للتثنية مجردة من الضمير كما تسكون التاء للخطاب في أَنْتَ مجرداً من معنى الاسمية ، واجتماعهما في هذا للوضع إنما هو من حيث كانا حرفين لمعنى غير اسميين ، وَوَأَوَفَيْتُهُمَا التاء في قالت لأنها بمعنى التأنيث لا معنى اسمية فيها ، ويخالفان هذه التاء التي في قالت في أنهما يكونان اسميين في (الزَّيْدَانِ ضَرَبَا) (٣) .

قال أبو علي : وكون الواو والألف (٤) لعلامة التثنية والجمع أعم من

(١) في الكتاب ٥/١ « وبمنزلة » .

(٢) أي تكون التاء في (قُلْتَ) ضميراً للمخاطب .

(٣) أي أن ألف التثنية في (ضربا) تكون اسماً ، وتعرب فاعلاً ، وأما في مثل (الزيدان) فهي حرف إعراب .

(٤) يكون الكلام متسقاً لو قدم الألف هنا ، وذلك لأنها تخصي التثنية ، وهي مقسمة على الجمع .

كونهما للضمير ، لأنهما لا يكونان 'ضميراً' (١) إلا وهما يدلان على التثنية والجمع ، وقد يكونان تثنية وجمعاً ولا دلالة فيهما على الضمير وذلك إذا لم يتقدم ما يكونان ضميراً له ، فهذا مما يُعلمُ به أن الحرفية في هذه الأسماء أغلب من الاسمية كما كانت أغلب على الكاف والتاء من الاسمية لأنهما أيضاً لا يكونان اسمين إلا ومعنى الخطاب موجود فيهما ، وقد يكونان للخطاب ولا اسمية فيهما موجودة كالسكاف في (ذاك والنَّبَاؤُكَ وَأَرَأَيْتَكَ زَيْدًا مَا فَعَلَ) والتاء في (أَنْتَ) (٢) ألا ترى أن الكاف في أَرَأَيْتَكَ لا يكون اسماً ، لأنه لو كان اسماً لوجب أن يكون للفعول الثاني في المعنى ، والخطاب لا يكون الغائب ، ولذلك بُنِيَ الاسمُ للزُّدِ المعرفة في النداء لوفوعه موقع (ما) الحرفية أغلب عليه وهو حرف الخطاب ، فلا موضع لهذا السكاف في هذه الأماكن من الإعراب ، ولا للنساء في أَنْتَ لأنهما ليسا باسمين فيستحقان الإعراب ، كما لا تستحقه (ما) في قوله : ﴿ فِيمَا تَقْضِيهِنَّ ﴾ (٣).

وذكر سيبويه تاء أَنْتَ في مكان آخر ، وكاف ذلك ونحوه فقال / ٨/ب

(١) الصواب (ضميرين) ، والوجه الذي ذكره أبو على جائز .

(٢) يرى سيبويه أن (أَنْتَ) للواحد المخاطب، انظر الكتاب ١/٣٧٧ كما يقرر في موضع آخر أن تاء (أَنْتَ) بمنزلة الكاف في (ذلك) ، الكتاب ١/١٢٥ ويقرر في موضع ثالث أن (أَنْتَ) لا تقع في موضع التاء التي في (فَعَلْتَنَ) كما لا تقع (أَنْتِما) في موضع (تَمَنَّا) التي في (فَعَلْتِما) ، ولا يقع (أَنْتِمْ) في موضع (تُمِمْ) التي في (فَعَلْتِمْ) ، ولا (أَنْتِ) في موضع (تَنْ) التي في (فَعَلْتِ) ، انظر الكتاب ١/٣٧٨

(٣) سورة النساء ، آية ١٥٥ .

يفني لمن زعم أن كاف ذلك اسم ، أن يقول : إن تاء أنت اسم^(١) . قال :
وإنما تاء أنت بمنزلة الكاف لأنه ليس باسم فلا يستحق إهراجاً
كالا يستحقها في قوله : ﴿ فِيمَا نَقُصُّهُمْ مِنْهُمْ ﴾ .
مَسْأَلَةٌ :

يدلّك إجراؤهم للتاء^(٢) في المؤنث مجرى الياء في مسهلين أن المذكر
هو الأول لأنه لم يمنع هنا من الفتح شيء كما منع من الألف في النصب
في التثنية والجمع ، فإنما فعل هذا بالتاء ، ليُتِمَّعَ المؤنث المذكر إذ كان
الأول له ، ويدل على ذلك أيضاً إتباعهم بعض الكلام بعضاً وإن لم يكن
في المُتَمَّعِ الـ « الـ » في الشيء الذي يُتَمَّعُ ذلك مثل (تَعِدُ وَتَقْدُرُ بِنَا)^(٣)
ونحو ذلك ، ويدل على ذلك أيضاً بناء يَفْعَلْنَ لإتباع فَعَلْنَ .
قال : وكذلك إذا أُلْحِقَ التانيث في المخاطبة نحو تَفْعَلِينَ^(٤) .

قال أبو علي : لا يخلو من أن يسكون^(٥) علامة مجرداً من الضمير
أو ضميراً^(٦) ، فلو كانت الياء علامة ولم تسكن ضميراً لَلِزِمَ أن تثبت
في فعل الاثنين كما تَثَبُّتُ التاء في قامتا ، فلما حذفت ولم تثبت علمنا أنها

(١) انظر الكتاب ١/١٢٥ .

(٢) في المخطوطة من غير همز في الكلمتين .

(٣) في المخطوطة « تعد وتغار بنا » .

(٤) الكتاب ١/٥ : وأبو علي قد اختصر العبارة وأتى بمثال واحد

فقط وهو زيادة التاء في حالة الرفع فقط .

(٥) في المخطوطة (تكون) .

(٦) أى ياء المخاطبة في مثل (تفعلين) .

ضمير وليست بعلامة ، فإن قال قائل : ما أنكرت أن تكون علامة وإنما حذفت في التثنية وإن أثبتت التاء في قامة لما كان يدخل في الاستقلال في مثل (تَضَرَّبِيانِ) لو قيل ، لتوالى الحركات ، وانكسار ما قبل الياء وبذلك كله أمور مستقلة ، فحذف لذلك لا لأنه علامة ضمير ، قيل له : إن هذه الحركات وتواليها لو كان امسا لم يستقل لأنها غير لازمة بل التقدير فيها الانفصال ، وما كان كذلك لم يستقل ذلك فيها ، وإنما يستقل ذلك في الكلمة الواحدة ألا تراهم قالوا : لِسْكُتِيكَ فَأَقَمْ ونحو هذا ، فجمعوا بين هذه المتحركات لما كانت غير لازمة ، وتقول (بِسَكَّاتٍ)^(١) ، فتجتمع بين هذه المتحركات ، إذ تقديرك فيها الانفصال ، وكذلك لو كان هذا ضميراً يُسَقْتَلُ هذا الجمع بين الحركات فيه ، وأيضاً لو كان حذف ذلك للاستقلال لكان جديراً أن تثبت في مثل : (قُمْ وَبِعْ) وشِثُوباً) ونحو ذلك فامتناعاً من الثبات في ذا بَقْوَى أنها ليست علامة ، وأنها أيضاً ضمير ، وأيضاً لو كان حذفها للاستقلال لا لكونها ضميراً لكان جديراً أن يردّها الشعراء في اضطراب الشعر كما يردون الأشياء التي تخفف وتحذف للاستقلال إلى أصولها ، فإن لم يرد هذا يقرى ما ذكرناه من أنه ضمير .

فإن قال قائل : فهل أثبتت العلامة / التي هي ضمير المذكر في مثل : أ / ٩ (أَنْتَ تَفْعَلُ) إن كانت الياء ضميراً ليس بعلامة ، وهلاً ذلك امتناع ثباته هذا على أنه ليس بضمير ، كما أن (فَعَلَ) لما لم تكن فيه علامة ظاهرة

(١) هكذا في المخطوطة .

للضمير : **فَعَلَتْ** أن (**فَعَلَتْ**)^(١) علامة للتأنيث دون الضمير ، قيل له :
إن هذا للوضع لما التبس فيه الصنفان أظهر الضمير ، فإنما علمنا أن التاء
في (**فَعَلَتْ**) علامة لثباتها مع علامة الضمير لأنها لو كانت ضميراً
لم تَثَبَّتْ^(٢) .

قال : (فليس هذا بأبعد فيها إذ كانت هيَ وَفَعَلَ شيئاً واحداً)^(٣) .

قال أبو علي : يقول : ليس إسكان لام الفعل المضارع وبنائها عليهما
(**عِنْدَمَا**)^(٤) اتصل بضمير المؤنث لمشايبته (**فَعَلْنَ وَفَعَلَتْ**) بأبعد من
إعرابه لمشايبته الاسم .

قال : ولأنها قد تُبْنَى مع ذلك على الفتح في (**هَلْ تَفْعَلْنَ**)^(٥) .

قال أبو علي : أراد^(٦) بقوله : (**هَلْ تَفْعَلْنَ**) موضعاً بقي فيه الفعل
المضارع فقال : جاز بناؤها مع علامة الضمير في (**تَفْعَلْنَ**) كما جاز بناؤها
مع النون ، بل بناؤها في **تَفْعَلْنَ** أجدر لبناء **فَعَلْنَ** ، وإتياءه إياه .

(١) يعني التاء في (فعلت) .

(٢) في مثل قولك : (فعلتُ هي كذا) فالتاء باقية مع وجود الضمير

(هي) .

(٣) الكتاب ٦/١ .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة اقتضاها المعنى .

(٥) في الكتاب ٦/١ « ولأنها قد تبنى مع ذلك على الفتح في قولك

(هل تفعلن) » .

(٦) في المخطوطة (أرى) .

قال : واعلم أن بعض الكلام أقل من بعض ، فالأفعال أقل من الأسماء ، لأن الأسماء هي الأول^(١) .

قال أبو علي : الأسماء هي الأول للأفعال لأنها مأخوذة من نوع منها وهو المصدر^(٢) ، والدليل على أنها مأخوذة منه ، أن الأفعال إذا صيغت للأبنية الثلاثة دلّ كل بناء على حدثٍ مخصوص مع دلالة على الزمان ، والمصدر قبل أن يُصاغ الفعل منه لا يَخُص حدثاً بعينه بل يَعُمُّ بالدلالة الأحداث السكّانة في جميع الأزمنة ، وحكم خاص أن يسكون من العام ، فحكم الفعل إذاً أن يكون من المصدر .

وما يدل على أوليّتها للأفعال ، أنه لا يكون فعل إلا وله فاعل وكل ما وُجِدَ من الأفعال في اللغة وجد معه اسم ، وليس كلما وجد اسم لَزِمَ أن يكون معه فعل ، فقد عُلِمَ بهذه أوليته ، وأنه أكثر منه في العدد وإذا كان أكثر منه في العدد كان أكثر منه في الاستعمال ، وعلى الألسنة ، وإذا كان أكثر كان أخف على الإنسان^(٣) لأن النطق به أوسع ، وللتكلم به أذْرَب ، وهو عليه أسهل ، وإنما تكون الذبّة بحسب كثرة المادة ، وهذا موجود في العادات وبين أهل اللغات^(٤) ، ألا ترى أن المتكلم

(١) الكتاب ١/٦٠ .

(٢) منه مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين ، وأبو علي يمثل المذهب البصري الذي يرى أن الأفعال مشتقة من المصادر ، في حين يرى الكوفيون أن المصادر مشتقة من الأفعال وفروع عليها . انظر الانصاف ٢٣٥ - ٢٤٥ ، انظر أيضا الايضاح في علل النحو ٥٦ - ٦٣ .

(٣) في المسائل البغداديّة ٥٤٣ « أخف على اللسان » .

(٤) في المسائل البغداديّة ٥٤٣ « وبين عنده أهل اللغة » .

ب/٩ باللغة العربية لا يسهل عليه النطق باللغة الفارسية لثقله اعتياده لذلك وكذلك للمتكلم بالفارسية^(١) / لا يسهل عليه النطق باللغة العربية سهولة الفارسية^(٢) ، وليس ذلك لشيء أكثر من أن كل واحد من أهل اللغتين لما لم يسكن ذلك في عادته ، ولم^(٣) يترنّس به لم يخف عليه ، ولذلك اعتدّ بالمعجمة (في الأعلام)^(٤) وقلاً وإحدى المواقف من الانصراف^(٥) ، فعلوم من هذا أن الأكثر في اللغات أخف من الأقل فيها ، وذلك ما لا ينكره ذو لسان في لفته ، فإذا كان كذلك ، ثبت أن بعض الكلام أثقل من بعض كما قال^(٦) وثبت أن الأفعال أثقل من الأسماء ، والأسماء أخف منها (وإذا كانت أخف منها)^(٧) ، احتملت من الزيادة اللازمة ما لا تحتمله الأفعال ، فلما احتملته أثرت^(٨) ذلك غلظتها ، ولم يُنَزَم ذلك الفعل إذ كان عكسها لثقله^(٩) ، فلما احتمل الزيادة أغلظت لثقله لزم ألا تلحق الزيادة

-
- (١) زاد في المسائل البغداديّات / ٥٤٣ « كثيرا » .
 (٢) في المختوطة « سهول الفارسية » وما أثبت مأخوذ من المسائل البغداديّات / ٥٤٣ . وفي هذا القول إشارة الى معرفة أبى على باللغة الفارسية ، وإن كان علمه فيها لا يرقى الى درجة علمه باللغة العربية .
 (٣) في المسائل البغداديّات / ٥٤٣ « فلم » .
 (٤) ما بين المعقوفتين زيادة من المسائل البغداديّات / ٥٤٣ .
 (٥) انظر الكتاب ١٩/٢ .
 (٦) يعنى سيبويه .
 (٧) ما بين المعقوفتين زيادة من المسائل البغداديّات / ٥٤٤ .
 (٨) في المسائل البغداديّات / ٥٤٤ « فلما احتملتها مت » .
 (٩) في المسائل البغداديّات / ٥٤٤ « إذ كان الثقل عسكه » .

غير الخفيف لِمُدِّهِ من الخفصة ، بل يلحقه خلاف الزيادة وعكسها ، وهو الحذف والنقصان فَلَحَقَهُ الجزم والسكون^(١) .

قال : (حيث قاربَ الفعل في الكلام ووافقه في البناء)^(٢) .

قال أبو علي : يعنى أن التَّمَتَّ مأخوذٌ من المصدر ، كما أن الفعل مأخوذ من المصدر .

قال : وأما مَعَارَضَتُهُ في الصِّفَةِ^(٣) .

قال أبو علي : يريد : وأما مضارعة الصِّفَةِ للفعل .

قال : اعلم أن التَّكْرِرَ أخف عليهم من المعرفة ، وهى أشد تمكناً^(٤) .

قال أبو علي : يعنى أبعد لها من أن لا تُتَعَرَفَ ، ومن أن لا تُشَبَّه الفعل^(٥) .

(١) أورد أبو علي هذه المسألة بنصها في المسائل البغداديات ، وجاءت في المطبوع تحت رقم خمس وستين من مسائله . وقد عقدت مقارنة بين نص التعليقة ونص البغداديات فلم أجد اختلافا كبيرا بينهما ، وأبرز وجوه الخلاف في النصين يكاد يكون في العبارة الأخيرة حيث جاءت في البغداديات على النسق التالي « فلما احتمل الزيادة الخفيف للخفة ، وكان النقل خلافه ، لم تلزمه الزيادة لزوم الاسم لتعريه من الخفة ، فلحقه خلاف الزيادة وعكسها وهو الحذف والنقصان ، فلحقه الجزم والسكون » .

(٢) الكتاب ٦/١

(٣) الكتاب ٦/١

(٤) الكتاب ٦/١

(٥) الكتاب ٦/١

قال : ثم يُدْخِلُ عليها ما تُعَرَّفُ به ^(١) .

قال أبو علي : نحو أن نَقُولَ اسمُ تَسْكِرَةٍ لنُوجِهُ إلى شخصٍ بعينه
كرجلٍ يُسَمَّى بـ (أَسَدٍ) ^(٢) ، وهذا النقل في تعريفه هذا الْمُتَكْرِ كالألف
واللام في تعريفهما إياه .

(١) الكتاب ٦/١ ، وفي المخطوطة « ما يعرف به » .

(٢) في المخطوطة « بأسد » .

هذا باب المُسْتَدِرِّ والمُسْتَدِرِّ إِلَيْهِ^(١)

قال : وإنما يدخل النَّاصِبُ والرافِعُ سوى الابتداء والجارُّ على المبتدأ^(٢).

قال أبو علي : الجارُّ الذي يدخل على المبتدأ على صَرَفَيْنِ :

أحدهما : أن يدخل في غير الإيجاب .

والآخر : أن يدخل في الإيجاب .

والأول كثير والثاني عَرِضٌ.

فأما غير الإيجاب فنحو النفي والاستفهام إذا قلت : هل من أحدٍ في الدارِ ﴿ وَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِيزِينَ ﴾^(٣) ، فأحدهُ مُرْتَفِعٌ بـ (ما) وهي الحجازية^(٤) ، ولم تمنع من أن تعمل مع الفعل بالظرف

(١) الكتاب ٧/١

(٢) الكتاب ٧/١

(٣) سورة الحاقة ، آية ٤٧

قوله تعالى (من أحد) جار ومجرور في محل رفع بما ، و (منكم) متعلق بمحذوف حال من (أحد) وقوله (حاجزين) خبر لما ، كما يجوز أن يكون صفة لأحد على المعنى فيكون في موضع جر والخبر (منكم) ملغى ، ويكون متعلقاً بحاجزين . انظر معاني القرآن وأعرابه ٢١٨/٥ . أعراب القرآن للنحاس ٢٥/٥ ، تفسير القرطبي ٣٧٧/١٨

(٤) العرب في استعمال (ما) فريقان ، التميميون ويرويه أن حكيم (ما) داخلة على الجمل الاسمية كحكمها داخلة على الجمل الفعلية دون

صحيحاً لم تتمتع (إن) والدليل على ذلك نصب الخبر ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ مَا آتَاكُمْ مِنْ إِلَهِ غَيْرُهُ ﴾^(١) ، فالجار مع المجرور في موضع رفع ولذلك أتبع (غيره) في إعرابه^(٢) ، ويجوز أن تكون في موضع اسمها على البدل كالاسم بعد إلا في قولك : ما في الدار أحد إلا زيد ، وكلاً الأمرين يدل على أن موضعه رفع ، والاستفهام نحو قولك هل من أحد ، و﴿ هَلْ أَتَاكُمْ مِنْ شُعَاءَ ﴾^(٣) .

وأما الإيجاب^(٤) فهو الباء في قولك : (بِحَسْبِكَ صُنْعُ الْخَبْرِ) ، فهذه الباء دخلت على اسم كان مبتدأ ، بذلك على ذلك أن الثاني فيه هو الأول في المعنى لأن صُنْعُ^(٥) الخبر هو الحُسْبُ في المعنى ، كما أن زيداً هو المنطلق في (كان وإن) ولا يجوز أن يقال في نحو : لَزَيْدٍ مَالٌ وَنَعَمٌ^(٦) وهَبِيدٌ إن الجار هنا داخل على المبتدأ ، لكن موضعه^(٧) لأن الثاني ليس

أثر لفظي فتعمل ، والحجازيون يرون أعمالها في المبتدأ والخبر كما تعمل ليس فيهما ، وبهذه اللغة جاء التنزيل ، انظر معنى اللبيب / ٣٩٩ ، شرح مشذور الذهب / ١٩٣ .

(١) سورة هود ، آية ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤ ، وسورة المؤمنون آية ٢٣ ، ٢٢

(٢) على معنى « مالك إله غيره » .

(٣) يريد « فهل لنا من شعفاء » سورة الأعراف ، الآية ٥٣ .

(٤) أى الجار الذى يدخل فى الإيجاب على المبتدأ .

(٥) فى المخطوطة « صنيع » .

(٦) قوله : « ونعم » مصححة فى الحاشية .

(٧) أى الجار داخل على موضع المبتدأ .

بِالْأَوَّلِ^(١) ، فالجار هنا لم يدخل على الابتداء لكن موضعه نصب ، لأنَّ
المعنى : المالُ قُبِيتَ لزيدٍ ، ونحوه من الفعل فقد جاء قواك : (لزيد) بعد
فعل وفاعل ، فأما موضع الباء وما بعدها في بحسبك ، فيفهم أن يكون
رفعا لأنك لم تُضِفْ إلى (حَسْبِ) شيئا بالباء كما أضفت الثَبَاتَ بِاللَامِ
إلى زيدٍ في قولك : المالُ لزيدٍ ، ولزيدٍ مالٌ ، فوضع بحسبك رفع
بالابتداء وصنيعُ الخبرِ يرتفع بالخبر كما كان قبل دخول الباء مرتفعا ،
وأُشْدَ أبو زيد^(٢) :

بحسبك في القوم أن يعلموا بأنك فيهم غنى مُذِرٌّ

- (١) أى في قولك « لزيد مال » المال غير زيد ، وهذا خلاف الحالة
الأولى في « بحسبك صنع الخبر » لأن صنع الخبر هو فى معنى الحسب .
(٢) البيت من المتقارب ، للأشعر الرقبان الأسدى ، انظر نوادر
أبى زيد ٢٨٩/ ، حيث جاء البيت ضمن قصيدة مطلعها :
تجانب رضوان عن ضيفه ألم يأت رضوان غنى النذر
وأنشد بيت الشاهد فى المعانى الكبير ٤٩٦/١ ، سر صناعة الاعراب
١٣٨/١ ، الخصائص ٢/٢٨٢ ، ١٠٦/٣ ، شرح المفصل ١١٥/٢ ، ١٣٩/٨
ونسبه اليه الجاحظ فى الحيوان ٣٦١/١ ، شرح ديوان الحماسة
للمرزوقى ٣/١٤٦٩ ، الانصاف ١٧٠/ ، وروى الميدانى القصيدة كاماة
وقصبتها ، كما أنه أورد اسم الشاعر (الأشعر الزفیان) ، انظر مجمع
الأمثال ٣/٣٣٤ - ٣٣٥ ، والبيت فى الاقتضاب ٣/٢٩٨ ، وأنشد أبوعلى
البيت فى المسائل العسكرية ٥٨/ () وفيه شاهد على زيادة الباء
مع المبتدأ إذ المراد « حسبك » وقد جاء فى القرآن من غير زيادة ، قال
تعالى « يا أيها النبى حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين » (سورة الأنفال
آية ٦٤) كما أن هذه الباء تزداد أيضا مع الفاعل ومنه قوله تعالى « وكفى
بالله حسيبا » (سورة النساء ، آية ٦) .

هذا باب ما يَحْتَمِلُ الشعر^(١)

قوله: ^(٢)

* كَسَنَوَاحِرٍ رِيَشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ *

حَذَفَ الياء مع الإضافة كما يحذفها مع التنوين في نواحر ، لأن كل واحد منهما بدلٌ من صاحبه ، وكذلك حَذَفَ الياء مع الألف واللام من الأبد ^(٣) كما يحذفها مع التنوين ^(٤).

(١) الكتاب ٨/١ .

(٢) هذا صدر بيت من الكامل لخفاف بن نُدبة السلمي وتماه :

● ومسحت باللتنين عصفه الأئمد ●

نسبه اليه سيبويه ، انظر الكتاب ٩/١ ، كما نسبه اليه أبو سعيد السيرافي في شرحه للكتاب ، انظر ج ١ ، ق ١٧٣ ب (المدينة) ، وانظر أيضا شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢٧٧/١ (الريح) ، قال أبو العلاء ويقال انه مصنوع ، صنعه المقفع ، انظر عبث الوليد / ٢٢٨ ، وانظر أيضا ضرائر الشعر / ١٢٠ ، مغنى اللبيب / ١٤٣ ، الانصاف / ٥٤٦ ، شرح المفصل ٣/ ١٤٠ ، والشاعر يريد (كنواحي) ولكنه اكتفى بالكسرة عن الياء كما يجتزئون بالضممة عن الواو وبالفتحة عن الألف .

(٣) في مثل قول الله تعالى « أولى الأيدي والأبصار » (سورة ص ، آية ٤٥) فالياء لا تظهر في الوصل انظر معاني القرآن للفراء ٤٠٦/٢ . قال القرطبي : « وقرأ الأعمش وعبد الوارث والحسن وعيسى الثقفي (أولى الأيد) بغير ياء في الوصل والوقف على معنى أولى القوة في طاعة الله ، ويجوز أن يكون كمعنى قراءة الجماعة ، وحذف الياء تخفيفا ، انظر تفسير القرطبي ٢١٨/١٥ .

(٤) في مثال « جوار ، وغواجر » ونحو ذلك .

قول الشاعر^(١) :

وَلَاكِ اسْقِنِي

قال أبو علي : حُذِفَ النون من (لَسِكِنْ) لالتقاء الساكنين كما تحذف حروف اللين لذلك ، لأنها مشابهة لها ، وتزاد حيث يَرِدُن ثمانية وثلاثة واربعة ، وتُبدَل منها^(٢) في صِنَعَانِي وَبَهْرَانِي ، وكان حكمه صِنَعَاوِي (وَبَهْرَاوِي)^(٣) فأبدلت النون كما أبدلت الألف من النون في (صَرَبْتُ زَبْدًا) ،

(١) الشاعر هو النجاشي الحارثي ، والاشارة هنا الى قوله من

الطويل :

فلست بآتيه ولا أسنطيمه ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل
وهو أحد شواهد الكتاب ٩/١ ، وفيه شاهد على حذف النون من
(لكن) ، ضرورة لالتقاء الساكنين ، وهو يريد (ولكن اسقني) وكان
الوجه كسرهما ، ولكنه شبهها في الحذف بحروف المد واللين اذا سكنت
وسكن ما بعدها ، انظر المسائل العسكرية / ٩٥ ، وانظر أيضا شرح
السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٧٢ ا (المدينة) ، تاويل مشكل القرآن
٣٠٦ ، الخصائص ٣١٠/١ ، شرح أبان سبجويه لابن السيرافي ٩٣/٢
(الريح) ، قال : كان حقه ان يحركها لولا الضرورة ، انظر أمالي ابن
الشجري ٣٨٥/١ ، المتصف ٢٢٩/٢ - ٢٣٠ ، ضرائر الشعر ١١٥/١ ،
الانصاف / ٦٨٤ ، مغني اللبيب / ٣٨٤ ، أوضح المسالك ١٩٣/١ ، وانظر
أمالي المرتضى ٢١١/٢ ، وللبيت واييات أخرى معه قصة في الخزانة
٣٦٧/٤ .

(٢) الضمير عائد على حروف اللين .

(٣) ما بين المعفوفتين زيادة يقتضيها المعنى ، وبهرة مدينة بمكران

انظر معجم البلدان ١٥١/١ .

و (لَنَسْفَعًا) ^(١) ، وتسكون إعراباً في تفرعان ، كما يكون أبعاض هذه الحروف إعراباً أغنى الحركات .
قوله : الْأَضْحَمَّا ^(٢) .

- (١) في قوله تعالى « لنسفعا بالناسية » سورة العلق ، آية ١٥ .
(٢) الكتاب ١١/١ ، وهو إشارة الى قول رؤبة من الرجز :

● ضخم يحب الخلق الأضخما

انظر الديوان / ١٨٣ وقبله قوله :

● وصلت من حنظلة الأسطحا

● والعدد الفطامط الفطما

● ثمت جئت حية أصما

● ضخما يحب الخلق الأضخما

وقد أنشده سيبويه هنا برفع (ضخم) ، وأنشده في موضع آخر :

● به يحب الخلق الأضخما

والبدء كما قال الأعم هو السيد ، انظر الكتاب وهامشه ٢٨٣/٢ ، وعلى رواية الديوان (ضخما) بالنصب صفة للمنسوب (حية) والى ذلك أشار ابن برى ، انظر اللسان (ضخم) ، وأنشده السيرافي في شرحه للكتاب ج ١ ، ق ٢٠٠ / ١ (المدينة) بالرفع ، قال ابن السيرافي : « والشاهد فيه على أنه شدد الميم من (الأضخم) وهو على (أفعل) مثل (الأحسن ، والأكرم) ثم وصل الميم بالالف التي للاطلاق ، وهذه الميم لا تشدد الا في الوقف اذا كان منتهى الكلمة ، والخلق الأضخم الأكبر الأعظم » شرح أبيات سيبويه ٤٢٠/١ ، (سلطاني) ، قال ابن السراج : « وهذا أجراه في الوصل على حده في الوقف » الأصول ٤٥٣/٣ وانظر الانصاح / ٢٣٣ ، المحتسب ١٠٢/١ ، ضرائر الشعر ٥١/١ ، سر صناعة الاعراب / ١٦٢ ، ٤١٦ ، ٥١٥ ، المنصف ١٠/١ ، وانظر الحجة ج ٣ ، ق ٢ والصباح (ضخم) .

قال أبو علي : إنما صارت الحجة في الفتح لأن الثقيلة تصير تدخل فيه للوقوف ثم يطلق الحرف للقافية في الوصل مجزأ في الوقف ، وإذا كَسَرَ الهمزة لم تصر الثقيلة للوقف ، لكن الحرف يصير مثل (قَرَشَب)^(١) ، وما أشبه هذا البناء ، وكذلك إذا قل : الضَّخْمَا لم تكن فيه حُجَّة لأنه يصير مثل خَدَب^(٢) ونحوه مما هو على (فَعَل)^(٣) .

وقول الآخر^(٤) :

وَقَدَّامَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَدُومُ

(١) القِرْشَب فيما روى الأزهري عن الأصمعي هو الرجل الاكول وعن ابن الأعرابي هو سوء الحال ، وأنشد :

● كَيْفَ قَرِيتَ شَيْخُكَ الْأَزْبَا ●
● لَمَّا أَتَاكَ بِائِسًا قَرَشَبَا ●

انظر تهذيب اللغة (ق ، ش) ، وانظر أيضا اللسان (قرشب) ،
وانظر البيتين في الاستدراك / ٧٤ ، ووازن بين الروایتين .
(٢) انظر الكتاب ٢ / ٣٣٥ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، وسيأتي الحديث عنه
في الورقة ٢٠٣ ، ا ، يقال : بعث وشيخ خلب : ضخم قوى شديد .
انظر تهذيب اللغة (خدب) .

(٣) (خَدَب) ثلاثي ملحق بما جاء من الصفات على (فَعَل) ،
مثل (هَزِير ، وقَمَطَر) والزيادة في (خدب) هي زيادة تضعيف
لا بأحد حروف الزيادة ، ولهذا النوع من الزيادة نظائر في العربية .
انظر الكتاب ٢ / ٣٥٣ .

(٤) البيت من الطويل وهو بتمامه :
صَبِيحَتِ بِطُولِ الصَّدُودِ وَقَلَمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَدُومُ

قال أبو علي : (قَلَّ) حكاه أن يليه الاسم لأنه فعل ، فإذا أدخلت عليه (ما) كَفَّتْهُ وهيأته للدخول على الفعل كما هيء (رُبَّ) للدخول على الفعل ، فكان حكاه أن يليه (يَدُومُ) دون (وِصَال) ولا يجوز أن يرفع (وصال) بـ (يدوم) وقد تأخر عن الاسم ، ولكن بـ (يَكُونُ) ونحوه لأنه لا يصلح أن ترفعه بالابتداء على ما قدّره ، لأنه موضع فعل

←

وقد نسبته صيبويه لعمر بن أبي ربيعة ، والشينتمرى نسبته للمرار الفقعسي ، انظر الكتاب وحاشيته ١٢/١ ، وجميع الكتب التي روت هذا الشاهد ترويه على أنه خطاب لؤنث (صَدَدْتُ ، فاطولت) الا الاصبهاني فقه قال في الأغاني ٣١٩/١٠ : « روى أن المرار قال في حبسه (صَرَمْتُ ولم تصرمْ وأنت صَرُومٌ) » ووصفها بأنها طويلة ، وقبل هذا بقليل روى البيت وآخر قبله منسوبين الى المرار وهكذا :

عزفت ولم تصرم وأنت صروم وكيف تصابي من يقال حليم
صددت فاطولت الصدود ولا أرى وصالا على طول الصدود يدوم

فروى الشعر على أنه خطاب للمذكر ، المصدر نفسه ٣١٥/١٠ ، وانظر الشاهد في الكتاب ٤٥٩/١ دون نسبة ، المقتضب ٨٤/١ ، ٣٤١/٢ ، المنصف ١٩١/١ ، ٦٩/٢ ، المحتسب ٩٦/١ ، الانصاف ١٤٤/١ ، قال ابن عصفور : « يريد : قلما يدوم وصال على طول الصدود ، ففصل بين (قلما) والفعل بالاسم المرفوع وبالمتجور • ضرائر الشعر / ٢٠٢ •

انظر أيضا ما يجوز للشاعر من الضرورة / ٢٠٣ ، ومغنى اللبيب / ٤٠٣ .

٧٥٨ ، ٧٦٨ ، والشاهد في البيت تقديم الناعل (وصال) على الفعل (يدوم) ضرورة وأبو علي يمنعه ويرى تقدير فعل آخر نحو (يَكُونُ ، أو يَنْقُى ، أو يَنْبُت) ، أو نحوه مما يفسره • وقد جاء هذا البيت والتعليق عليه نصا في المسائل البغداديات / ٢٩٦ - ٢٩٧ هذا وقد ورد هذا البيت مفردا في ديوان عمر بن أبي ربيعة ضمن الأشعار المنسوبة اليه .

انظر ديوانه / ٢٠٧ •

١٠/ب كما لا يصلح أن يرفع الاسم بعد (هَلَا) التي /للتحضيض و (إِنْ) التي للجزاء ، و (إِذَا) الدالة على الزمان بالابتداء .

فإن قال قائل : كيف جاز دخول (قَلَّ) على الفعل على مذهب سيبويه وهو فعل ، والفعل لا يدخل على الفعل ولا معنى له فيه . قيل له : جاز ذلك لمضارعة هذا الفعل حرف النفي ، ويدلك على مضارعة له قولك : قَلَّ رجل يتَوَلَّ ذلك إلا زَيْدٌ ، أفلا ترى أن ذلك لولا أنه أجرى مجرى الحرف لما جاز هذا فيه ، كما لا يجوز (جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ) على أن تُبَدِّلَ زَيْدًا من القوم ، فكما جرى هذا مجرى حرف النفي ، فجاز فيه ما أعلمك ، كذا جرى في قوله : قلنا يدوم وصال ، مجرى الحرف ، فدخل على الفعل من حيث دخل الحرف عليه ، وقام مقام الحرف هنا ، كما قام مقامه حيث ذكرت لك لما بينهما من الشبه في المعنى ، لأن أقرب الأشياء إلى النفي التقليل ، كما أن أبعد الأشياء منه التأكيد .
قوله : أَلَمْ يَأْتِكِ وَالْأَنْبَاءُ تَذْمِي^(١)

(١) هذا صدر بيتاً من الوافر لقيس بن زهير العبيسي ، وتمامه :

● بما لاقت لبون بنى زياد ●

وهو من شواهد سيبويه ، قال عنه الأعلام : بأنه «مما أنشده الأخفش في الباب» وفيه شاهد على إثبات الياء في (يَأْتِيكَ) في حال الجزم ضرورة . انظر الكتاب وهامشه ١٤/١ - ١٥ ، وأنشده سيبويه في مكان آخر دون أن ينسبه لاحد ، وقال : «فجعله حين اضطر معزوماً من الأصل ، الكتاب ٥٩/٢ . وقال الأعلام : «هي لغة لبعض العرب يحرون المعتل مجرى السالم في جميع أحواله» وانظر أيضاً كتاب معاني القرآن للفرأه ١٦١/١ ، ١٨٨/٢ ، ٢٢٣ ، والحجة لأبي علي ٢٤٤/٩ (ناصف) .

قال أبو علي : قدّز إسكانه عن الغم فلم تحذف الياء لأنه حذف الضمة وأجراه مجرى الصحيح ، كما أجراه الآخر مجرى الصحيح ، فحركاته بالكسر تشبيهاً بالحرف للصحيح في قوله : غير ماضي^(١) ، وفي الفوائى^(٢) .

←
الحجة لابن خالويه / ١٩٨ ، كتاب الجمل / ٤٠٦ - ٤٠٧ ، النوادر في اللغة / ٥٢٣ ، الخصائص / ٣٣٣ / ١ ، ٣٣٧ ، وقال ابن جني « ورواه بعض أصحابنا (الم يأتك) على ظاهر الجزم ، وأنشده أبو العباس عن أبي عثمان عن الأصمعي (ألا هل أتاك والأنباء تنمى) » انظر سر صناعة الاعراب / ٨٧ ، ٦٣١ وانظر أيضاً المقرب / ١ / ٥٠٣ ، ٢٠٣ ، رصف المبادئ / ١٤٩ ، الفصل / ٣٨٧ ، شرح المفصل / ٨ / ٢٤ ، ١٠٤ / ١٠ ، الجنى الدانى / ١١٢ ، ويرى بعضهم أن الياء نشأت عن اشباع الكسرة ، انظر الانصاف / ٣٠٠ ، كما يرى بعضهم أن الياء هنا تركت استخفافاً كما أن منهم من يقول انه أسقط الهمزة من (يأتبك) وترك الياء ، لأن الفعل لا يجزم من وجهين انظر الجمل في النحو المنسوب للخليل / ٢٠٤ ، وانظر أيضاً المسائل العسكرية / ٢٦٢ ، الصناعتين / ١٦٨ .

(١) اشارة الى قول جرير من الطويل من قصيدة يهجو فيها الأخطل :
فيوما يجارين الهوى غير ماضٍ ويوما ترى منهن غولا تفول
وفيه شاهد على الحاق المعتل بالصحيح ضرورة ، انظر الكتاب ٥٩ / ٢ ، وانظر ديوانه / ١٤٠ لتقف على الاختلاف في رواية هذا البيت ، وابن الشجري يروي البيت (ويوما ترى منهن غول تفول) وينسبه لأعرابي من بني كلب ، ويبدو أنه كان ينقل عن الكتاب فلم يتم السند الذي جاء به سبويه ، اذ سبويه يقول : « وأنشدني أعرابي من بني كلب لجرير ٠٠٠ انظر أمالي ابن الشجري / ٨٦ / ١ ، وانظر الحجة / ٢٤٤ / ١ (ناصف) ، الخصائص / ٣ / ١٥٩ ، النصف / ٢ / ٨٠ ، ١١٤ ، وانظر أيضاً شرح المفصل / ١ / ١٠٤ ، شرح التصريح / ٢ / ١٢ ، وانظر شرح السراف للكتاب ، ج ١ ، ق ١٦١ .

(٢) اشارة الى قول عبيد الله بن قيس الرقيات من المنسرح :

قوله : أَلَا أَرَىٰ أَتَذُنُّ أَحْسَنَ شَيْعَةٍ^(١).

قال أبو علي : اثنين معتلة اللام محذوقتها ، ولذلك ألحقت ألف الوصل

←

لا بارك الله في الفوائى حل يُصِيبُحْنِ الا لهن مطلب
انظر ديوانه ٣/ ، ورواية الديوان (فى الفوائى فما) وعندئذ
لا شاهد فيه وفى المصنف ٨١/٢ (فى الفوائى فهل) ، ولا شاهد فيه ،
لكنه رواه فى موضع آخر ٦٧/٢ (فى الفوائى حل) وقال : « فجر ياء
(الفوائى) حين احتاج الى ذلك وشبهه بياء (الضوارب) » انظر أيضا
شرح السيرافى للكتاب ج ١ ق ١٦١ ب ، شرح أبيات سسيويه لابن
السيرافى ١٥/٢ (الريح) ، المقتضب ١٤٢/١ ٣٥٤/٣ ، الكامل ٤٥/٤ ،
الخصائص ٢٦٢/١ ، المحتسب ١١١/١ ، الهمع ٥٣/١ ، الدرر ٣٠/١ ،
اللسان (غنا) .

(١) هذا صدر بيت لجميل بثينة من الطويل وتامه :

● على حدثان الدهر ، متى ومن جمل ●

البيت فى ديوانه ١٨٢/ من قصيدة مطلعها :

لقد فرح الواشون أن صرمت حبلى بثينة ، أو أبدت لنا جانب البخل
وأبو العباس المبرد يرد هذه الرواية ، ويقول « انه لا اختلاف بين
اصحابه أن الرواية (ألا لا أرى خلتين) وهذه هي الرواية ، والأولى
ليست بنبت . انظر النوادر فى اللغة ٥٢٥ ، وانظر المحتسب ٢٤٨/١ ،
الصناعتين ١٦٩/ ، وفى شرح التصريح ٣٦٦/٢ فضل تفصيل عن حقيقة
هذه الهزئة فى كلمة (اثنين) ، ومثل ذلك فى شرح الأشموني ٢٧٣/٤ ،
وانشده العيني ٥٦٩/٤ وقال انه لم يقف على اسم قائله ، الخزانة ٢٣٥/٣
وهو عنده من انشاد أبى الحسن (الاخفش الأصغر) اللسان (ننى)
وقد أنشده من غير نسبة .

والبيت ليس فى الكتاب ، وأبو علي يرى أن ألف (اثنين) مثل ألف

(اسم) ألحقت للوصل ، وأن الياء فيها منقلبة عن ألف وليست أصلية .

كما ألحق (اسم) ونحوه تشبيهاً بالأفعال المتلة اللام ، لأن الحذف والإعلال حكمهما أن يسكونا في الأفعال دون الأسماء ، فأما الياء في اثنين فتعاطية عن ألف التثنية وليست بإلآم الفعل ، بل اللام محذوفة وحى ياء ، لأنها من ثقيت ، وحكم ألف الوصل أن تلحق من الأسماء غير المصادر ما كان ناقصاً محذوف اللام مناسباً للفعل بالحذف .

فأما (امرؤ) فَلَا مَهْ أَيْضاً حرف إعلال ، وقد يحذف مع ذلك إذا خَفِفتْ وأُسكن ما قبلها ففعل (مَرَّ) تقول في تخفيفه (مَرَّ)^(١).

قال : والمفعول الذي لم يَتَمَدَّ فعله ولم يَتَمَدَّ إليه فعل فاعل^(٢) .

قال أبو على : قوله : لم يَتَمَدَّ إليه فصل فاعل ، ليس يريد أن هذا للمفعول لم يصل إليه فعل من فاعل على الحقيقة ، إنما يريد أن هذه اللفظة التي هي (ضَرِبَ) للمعجمة فعلا لم يجاوز الاسم المرتفع بها في (ضَرِبَ زَيْدٌ) إلى مفعول فنهضه ، كما جاوز في (أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا) إلى المفعول الذي هو الدرهم المنصوب .

قال : وقال بعضهم : ذهبت الشام ، شبهة بالمهم^(٣) .

(١) ز (المَرَّ) لغة هذيل في (المَرَّ) ، قال أبو خراش .

جمعت أمورا ينفذ المر بعضها من العلم والمعروف والحسب الضمخم
أي بعض هذه الأمور التي فيك تجعل المر نافذا ، فكيف وقد اجتمعت
كلها فيك ؟ انظر ديوان الهذليين / ١٢٢٥ .

(٢) في الكتاب ١٤/١ ، « الفاعل الذي لم يَتَمَدَّ فعله الى مفعول ،

والمفعول الذي لم يَتَمَدَّ اليه فعل فاعل » .

(٣) الكتاب ١٤/١ .

قال أبو علي : يتبين للسكان المهم من المختص بأن يحدد ويخص
بمحدد تشمله ، والحدود للمختصة ، فأما المهمة نحو (خَلَّتْ) فلا يمكن
تحديد لها لأنها ليست مواضع بأعيانها .

قوله : كما غسل الطريق الثعلب^(١)

قال أبو علي : الطريق موضع متميز مثل الدار والمسجد ونحوها

(١) هذا جزء من بيت ساعدة بن جؤية الهذلي من الكامل وهو قوله:
لئن بهز الكف يعسل متنه فيه كما غسل الطريق الثعلب
وهو: أحد شواهد سيبويه ، وقد ساقه شاهدا على وصول الفعل الى
مفعوله وهو اسم خاص للموضع بغير واسطة حرف ، انظر الكتاب وهامشه
١٦/١ ، ١٠٩ ، وروى في ديوان الهذليين /١١٢٠ « لَدَّ بِهَزْ » أي تلذ
الكف بهزه ، ومعنى «عسل الطريق» أي غسل فيه أي اضطرب متنه
في جريه .
وقد أنشأ أبو علي على (الطريق) في هذا البيت مسألة في كتابه
(المسائل الهندديات /٥٤٩ - ٥٥٢) وهي لا تختلف عما في التعليقة
الا يسيرا .

وسوف تظهر المقارنة عند قراءة النص وجوه الاختلاف بينهما .
وانظر البيت في النوادر في اللغة /١٦٧ ، الكامل /٣٦٩/١ ، وأنشده
ابن الشجري شاهدا على حذف (في) ضرورة وكان حقه أن يقول (عسل
في الطريق) ، انظر أمالي ابن الشجري /٤٢/١ ، ٢٤٨/٢ ، انظر البيت
أيضا في الايضاح العضدي /١٨٢ الخصائص /٣١٩/٣ ، تلخيص البيان /
٥٢ ، ٣٣٥ (عالم الكتب) ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور /١/ ٣٣٠ ،
مغنى اللبيب /١٥ ، ٦٨١ ، ٧٥٠ ، المعنى /٥٤٤/٢ ، الخزائنة /١/ ٤٧٤ ،
الاشموني /٢/ ٩١ ، الهمع /١/ ٢٠٠ ، النرد /١/ ١٦٩ ، اللسان (غسل)
الكت /١/ ١٦٩ .

وكذلك البيت، وليس مثل (حَلَفْتُ) ^(١) وما أشبهه، لأن الهممات ينتقلن مع انتقال ذى الظاروف، فيجوز أن يسكون من البيت والطريق وجميع المواضع المختصة والمهمة، فيبين أن (حَلَفْنَا) ونحوه ليس مثل الطريق، والبيت والشام والمختصات.

فأما قول أبي عمر ^(٢): ليس ذهبت الشام مثل دخلت البيت، فليس كما قال، لأن الشام مثل البيت في أنه موضع يختص كما أن البيت يختص ليس بهمهم، بل البيت أقمَد في الاختصاص من الشام إذ لا يحتمل وجهاً غير التخصيص، والشام قد يحرز أن يحتمل على إحدى الجهات الست،

(١) في المسائل البغداديات / ٥٤٩ « وليس مثل قدام، وخلف، يريد الظروف المكانية المهمة »

(٢) في المسائل البغداديات / ٥٤٩ « فأما ما يحكى عن أبي عمرو، والواقع أن الراى يحكى عن أبي عمر الجرمى لا إلى أبي عمرو بن العلاء فالجرمى يرى أن قولنا: دخلت البيت ودخلت في البيت سواء مثل قولنا: حشك وجئت إليك، فهو كالمفعول به الذى يتعدى إليه تارة بحرف جر، وتارة بغيره. انظر شرح السيرافى للكتاب ج ١، قه /، النكت ١٦٩/١ وأبو عمر الجرمى هو صالح بن أبى اسحاق البجلي، أخذ النحو عن أبى الحسن الأفش، وكان رفيق المازنى، قيل انهما السبب فى اظهار كتاب سيبويه. قال المبرد: كان الجرمى أغوص على الاستخراج من المازنى وكان كثير المناظرة فى النحو ومسائل اللغة، ناظر الأصمعى، وتعلب وغربها توفي سنة ٢٢٥ هـ / ٨٣٩ م. انظر ترجمته فى الفهرست / ٥٦ - ٥٧، طبقات النحويين واللفويين / ٧٦ - ٧٧، انباء الرواة ٨٠/٢ - ٨٣ وبهامش الأخير مزينه من المصادر عن الجرمى »

وإن كان سببويه قد سَمَّاهُ على الاختصاص^(١) وإنما الذي يعتبر في هذا الباب الإبهام والاختصاص، والفعل الذي لا يتعدى نحو (قام) يمنع من التعدى إلى جميع هذه المختصات من الظروف المسكانية، كما امتنع من التعدى إلى سائر الأسماء المختصة بغير الظروف، وهذه الحروف شواذ، أغنى ذهبت الشمام، ودخلت البيت ونحوهما، فإن حكمهما أن يتعدى الفعل إليهما بحرف جر كما يتعدى إلى سائر الأسماء كذلك، لكن حرف الجر حذف للتوسع، والأمر ذلك، فدخلت غير متعد، كما أن ذهبت غير متعد والبيت مختص وقد تعدى إليه، والدليل على أن (دخلت) غير متعد أن خلافه^(٢) غير متعد، وهذه الأشياء مما تعتبر بخلافها [كما تعتبر أمثالها]^(٣) وسترى ذلك في حد المصادر والأفعال إن شاء الله.

وأيضاً فإن مصدره على (فُعُول) وهذا هو الباب فيما لا يتعدى وعلى ذلك الجمهور والكثرة، ولو كان متعدداً لكان خليفاً أن يكون على (فَعَلَ) فإن قال: ما أنسكرت أن يكون مثل (كَلَمْتُكَ وَكَلْتُ إِلَيْكَ) ونحو هذا مما يتعدى تارة بالحرف وتارة بغير الحرف، فيل له: هذه

(١) في المسائل البغداديات / ٥٤٩، جاءت العبارة أكثر دقة واستقامة

وهي كما يلي: « وإن كان سببويه لم يذهب إلى ذلك وحمله على الاختصاص

ظرفاً، فالمعتبر في هذا الباب في تعدى الفعل الإبهام والاختصاص »

(٢) يريد: نقيضه، وهو (خرجت)، ويحتمل أن يكون أراد

أمثاله من الأفعال غير المتعدية نحو ما ذكره هنا (ولجت، هجمت،

نمرت) »

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من المسائل البغداديات / ٥٥٠ »

الحروف في الجملة قليلة ليست بالكثيرة فالرد إليها والقياس عليها ليس بمستقيم ، ويضعف ذلك أيضاً أنك لا تسكاد تجدد في هذه الحروف التي هي مثل نصبحته ونصحت له (فَعَلَّ ، وَأَقَمَلَتْهُ) لا تسكاد تجدد مثل : (أُنْصَحْتُهُ) وأنت تقول : دخل وأدخلته ، كما تقول : ذهب وأذهبته .

فأما جئتُك فأعما أصله : جئتُ إليك ، فاستعمل بحذف الحرف كما استعمل (دَخَلْتُ) بحذف الحرف منه ، فكل هذا يدل على صحة ما ذهب إليه سيبويه في هذا ، ويقوى ترك التعدي في هذا أن أمثاله غير مُتَعَدِّية نحو : وَجَلَبْتُ ، وَهَجَمْتُ ، وَغُرْتُ^(١) .

١/ب

قال : ويتعدى إلى ما كان وقتاً في الأمكنة^(٢) .

قال أبو علي : الوقت في الأمكنة المعروف القدر لا المعروف العين نحو فرسخ وميل ونحوهما^(٣) .

(١) قراها في المسائل البغداديات ٥٥١/ (وعدت) أما (غرت) أي سرت في بلاد الغور ، ويقال أنك غرت في غير مغار ، معناه طلبت في غير مطلب ، انظر اللسان (غور) .

(٢) في الكتاب ١٦/١ ، « في الأماكن » ويبدو أن « الأمكنة » أصبح ، لذكر النظير « الأزمنة » بعدها مباشرة والمعنى : أنه يستوى في التعدي الظروف الدالة على المكان ، والظروف الدالة على الزمان ، إذا كانت غير مختصة ، تقول : ذهب الشمام ، وذهبت شهرين ، كما تقول : سرت فرسخين ، وسرت يومين .

(٣) « ميل وفسخ » معروفة القدر دون العين ، فهي أوقات تقع في الأماكن ولا تختص بمكان واحد .

قال : (كما أن ذلك وقت في الأزمان)^(١) .

قال أبو علي : يعنى ما كان معلوم المقدار نحو شهر وسنة وما أشبه ذلك . .

قال : (فلما صار بمنزلة الوقت في الزمان صار مثله)^(٢) .

قال أبو علي : أى في أنك إذا قلت : ذهبتُ شهرًا كان كقولك : ذهبتُ فرسًا في تعدى الفعل إليهما .

قال : (وكذلك ينبغي أن يكون إذ صار تعدى فيما هو أبعد)^(٣) .
قال أبو إسحق^(٤) وكذلك كان ينبغي أن يسكون ، يعنى تعدى الفعل إلى المكان للوقت^(٥) الذى يقع على كل شيء من الممكنة ، إذ كان الفعل يقع على المختص من المكان الذى لا يقع على كل شيء ، نحو : ذهبتُ الشام ، فإذا تعدى الفعل إلى الشام وهو مختص فهو أجدر أن يتعدى إلى ما ليس مختصًا .

(١) فى الكتاب ١٦/١ « كما أن ذلك وقت فى الأزمان » .

(٢) فى الكتاب ١٦/١ « فلما صار بمنزلة الوقت فى الزمان كان

مثله » .

(٣) العبارة فى الكتاب ١٦/١ ، وقد زاد أبو على لفظ (تعدى)

وربما أراد بها توضيح قول مسيبويه (صار) .

(٤) هو الزجاج ، وقد سبق ترجمته .

(٥) أى المكان المختص المحدد .

هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين
وإن شئت انقصر^(١):

آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ^(٢).

(١) الباب عقده سيبويه للفعل المتعدى الى مفعولين ليسا فى الأصل مبتدأ وخبراً ، وقد ترجم له بترجمة طويلة اختصرها أبو علي هنا ، انظر الكتاب ١٦/١ .

(٢) هو من قول المتلمس ، جرير بن عبد المسيح الضبيعى من البسيط :

آليت حب العراق الدهر أطعمه والحب يأكله فى القرية السوس
من قصيدة مطلعها :

يا آل بكر ألا لله أمكم طال النواء وثوب العجز ملبوس

انظر ديوانه / ٩٥ ، والمخاطب فى هذا البيت هو عمرو بن هند الملك ، لأن عمرا آل فقال : واللات ، لا ينوق حب العراق ما حييت ، فبلغه وهو بمكة ، انظر هامش الديوان / ٩٥ ، ويروى بضم (آليت) ايضا ، فقد ذكر الروایتين أبو البركات الأنبارى فى البيان فى غريب اعراب القرآن ١/ ١٦١ ، ٣٥٦ ، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ١٧ ، ورواه سيبويه بالفتح منسوبا الى المتلمس وقال : « يريد على حب العراق » فيكون شاهدا على حذف حرف الجر ، انظر شرح السيراني للكتاب ، ج ١ ، ق ٢٢٣ (المدينة) والنكت ١/ ١٧٢ الاصول ١/ ١٧٩ ، جمهرة اشعار العرب / ١٠١ ، وانظر البيت وسبب رواية نصب (آليت) فى الشعر والشعراء ١/ ١٨٨ ، مغنى اللبيب ١٣٤ ، ٣٢٣ ، ٧٦٩ ، ٧٨٤ ، الانتصارق ٨ ، الاصول ١/ ١٧٩ ، املى ابن السجرى ١/ ٣٦٥ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس / ٤٢ ، العينى ٢/ ٥٤٨ ، الاشمونى ٢/ ٩٠ المسائل البصريات / ٩١٤ .

قال أبو علي : وضع سيويوه البيت على أن المراد : أَلَيْتَ على حَبِّ العراق ، فلما حَذَفَ الحرف وَصَلَ الفعل ، وذهب أبو العباس^(١) ، فيه إلى أن المعنى : أَلَيْتَ أَطْعَمَ حَبِّ العراق ، أى لا أَطْعَمُ ، كقوله :
نَالَهُ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ^(٢) .

(١) هو محمد بن يزيد المبرد ، وقد سبقت ترجمته .
وهو يرى أن توجيه سيويوه للبيت غلط ، وأن كلمة (حَبِّ) فى البيت ليست منصوبة بنزع الخافض ، وأن المعنى « (هو أَلَيْتَ أَطْعَمَ حَبِّ العراق) أى لا أَطْعَمَ حَبِّ العراق كما تقول والله أبرح من هنا ، أى لا أبرح » ورد عليه أحمد بن ولاد ذلك . انظر الانتصار ، ق ٨ - ١٠ انظر أيضا الأصول ١٧٩/١ - ١٨٠ ، الكنت ١٧٢/١ .
(٢) من بيت أمية بن أبى عائذ الهذلى من البسيط :
لله يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ بِمَشْمَخٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسْ
واليه نسبه سيويوه بهذه الرواية (لله) ، انظر الكتاب ١٤٤/٢ .
ويروى (نَالَهُ) كما هو عند أبى على هنا ، وبرواية نالمة هي
(نَالَهُ لَا تَعْجَزُ الْأَيَّامُ ذُو حَيْدٍ) فى قصيدة ميمية تنسب الى أبى ذؤيب الهذلى ، ولمالك بن خالد الخناعى ، ولعبد مناة الهذلى ، كما أن المطلع فى قصيدة ميمية تنسب الى ساعدة بن جؤية الهذلى ، انظر نرح أشعار الهذليين ٢٢٧/١ ، ٤٣٩ ، المنضوب ٣٢٤/٢ ، الأصول ٤٣٠/١ ،
أمالى ابن الشجرى ٣٦٩/١ ، البسيط فى شرح جبل الزجاجى ٦٧٢ ،
وأنشد البيت فى شرح المصطل ٩٦/٩ ، وفيه (نَالَهُ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ مَبْتَلٌ) على حذف حرف النفى فى القسم ، كما روى فيه ٩٨/٩ بالرواية الأولى وقافيته دالية ونسبه فى الحاشية الى مالك بن خويلد الخزاعى الهذلى نقلا عن اللسان (نقل) ، كما أنشد البيت فى المكان نفسه برواية (لله يَبْقَى) منسوبا الى مالك أيضا ولعله عنى الخناعى
←

(٥ — التعليقة)

أى لا يبق ، تحب العراق على قول أبى العباس يفتصب بفعل مضمر
(أطعمه) تفسيره ، كأنه قال : آليت لا أطعم حب العراق لا أطعمه ،
فأطعمه تفسير المضمر .

قال : لِأَنَّ عَنْ ، وَعَلَى لَا يُنْعَلُ بِهِمَا ذَلِكَ^(١) .

قال أبو علي : الباء في [خبر]^(٢) ليس ، وكفى بالله زائدة^(٣) ، واخترت

←

واللسان (حيد ، طيا) ، انظر أيضا اللامات / ٨١ ، الخزائن ٣٦١/٢ ،
٢٣١/٤ - ٢٣٣ ، المصح ٣٢/٢ ، ٣٩ ، الدرر ٢٩/٢ - ٤٤ ، معنى
اللبيب / ٢٨٣ ، وأنشده السيوطي ضمن قصيدة ميمية مع اختلاف
العجز ، انظر شرح شواهد المعنى / ١٥٦/١ ، ونسبه الى مساعدة بن جؤبة
وغسر قوله (تَاللهَ يَبْقَى) على حذف (لا) أى لا يبقى . كما أنشده
في المصدر نفسه ٥٧٣/٢ - ٥٧٤ وأشار الى الرواية السابقة وقال
« وقد وقع أيضا في قصيدة لأبى ذؤيب سينية ٠٠٠ وأورده الفارسي في
الايضاح بلفظ : (تَاللهَ لَا تَعْبُزُ الْإِيَّامُ ذُو حَيْلٍ) » ، ولم أجده في
الايضاح ، ولكنه أنشده في شرح الأبيات المشككة الاعراب / ٦٦ ، وقال
« المعنى لا يبقى ، فحذف اللام ، والمعنى : لا يبقى على حوادث الأيام ،
فحذف المضاف » كما أنشده في المسائل البصريا ٩١٦ برواية
(تَاللهَ يَبْقَى عَلَى الْإِيَّامِ) ، ولم ينسبه الفارسي لاحد .

(١) الكتاب / ١٧/١ ، وفيه « لَا يُفْعَلُ بِهِمَا ذَاك » .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى .

(٣) الباء المتصلة بالفاعل هنا زائدة في مثل قوله تعالى

« كَفَى بِاللّهِ شَهِيدًا » .

من الرجال^(١) وَنُبِثَتْ عَنْ زَيْدٍ^(٢) [قَوْلِي^(٣)] وَعَنْ قِيَمَا^(٤) زَائِدَتَيْنِ لِأَنَّ
(عَنْ) ، وَ (عَلَى) لَا تَزَادَانِ ، وَ (مِنْ) لَا تَزَادُ فِي الْوَاجِبِ ، وَقَدْ
تَزَادَ فِي غَيْرِ الْوَاجِبِ نَحْوُ الِاسْتِفْهَامِ ، وَالنَّبِيُّ كَقَوْلِكَ : هَلْ مِنْ رَجُلٍ
فِي الدَّارِ . وَمَا مِنْ رَجُلٍ فِيهَا .

قال : ثُمَّ تَقُولُ : عَرَفْتُهُ بِزَيْدٍ فَهِيَ سَوَى ذَلِكَ الْمَعْنَى^(٥) .

قال أبو علي : معنى عَرَفْتُهُ بِزَيْدٍ يُؤْوِلُ إِلَى سَوَى مَعْنَى عَرَفْتُهُ زَيْدًا ،
وَالْهَاءُ فِي عَرَفْتُهُ زَيْدًا غَيْرُ ضَمِيرِ زَيْدٍ ، وَفِي عَرَفْتُهُ بِزَيْدٍ يُؤْوِلُ فِي الْمَعْنَى إِلَى
أَنَّهُ هُوَ الْعَيْنُ الْمُسَمَّى بِزَيْدٍ .

-
- (١) أَيْ أَنَّ « مِنْ » هُنَا زَائِدَةٌ ، وَالرِّجَالُ مَجْرُورٌ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ .
(٢) هُنَا ضَمْنٌ مَسَالَةَ الْفُلْطِ الَّتِي يَرَى أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ أَنَّ
سَبَبِيوِيَهَ غَلَطَ فِيهَا وَعَرَضْنَا لَهَا أَنْفُسَا ، فَسَبَبِيوِيَهَ يَرَى أَنَّ « نُبِثَتْ زَيْدًا »
بِمَعْنَى « نُبِثَتْ عَنْ زَيْدٍ » فَقَالَ الْمُبَرِّدُ : « لَيْسَ كَذَلِكَ ، لِأَنَّ (نِبَاتٌ
زَيْدًا) مَعْنَاهُ (أَعْلِمْتُ زَيْدًا) وَإِنْ قَالَ قَائِلٌ (نُبِثَتْ عَنْ زَيْدٍ قَائِمًا)
وَضَعَهُ مَوْضِعَ (حَدَّثَتْ) » لَا نَنْصَارِقُهُ ، وَانْظُرِ الْأَصُولَ ١٧٩/١ - ١٨٠
(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُولَتَيْنِ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا الْمَعْنَى .
(٤) أَيْ فِي مِثْلِ (آلَيْتُ عَلَى ٠٠٠) ، وَ (نُبِثَتْ عَنْ زَيْدٍ) .
(٥) الْكِتَابُ ١٧/١ .

هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين

وليس لك أن تقتصر^(١)

١٢/ أ/ **قال** : (وَذَكَرْتَ لِلْمَعُولِ الْأَوَّلِ لِتُعْلِمَ الَّذِي / تُضَيِّفُ إِلَيْهِ مَا اسْتَقَرَّ
له عندك (مِنْ هُوَ) فَإِنَّمَا ذَكَرْتَ (ظَنَنْتَ)^(٢) .

قال أبو إسحق^(٣) : يعنى زيداً في قولك : ظنَّ عبدُ الله زيداً أَخاك .
فالظن غير واقع من عبد الله على زيدٍ لأن زيداً في علمه لا في ظنه ،
ولسكنك ذكرته لتضيف ما ظنَّ عبد الله أو علمه إليه وهو الأخوة
ونحوها من المفعول الثاني .

قال أبو علي : يعنى بالذى تضيف إليه المفعول الأول والهادٍ للذى .
ومعنى هذا الكلام أنك تُعْلِمُ الْمُخْبِرَ خبر المفعول الأول ، وما تُسَدِّدُه
إليه من المفعول الثاني الذى هو خبر عن المفعول الأول في المعنى ، وتقدير
الكلام ، لتعلم ما استقرَّ عندك للذى تضيف إليه .

فأما تفسير اللفظ فإنَّ (تُعْلِمَ) منقول من دلَّمت الذى بمنزلة عرفتُ ،
كأنه قال : لَتُعْرِفَ الْخَطَاطِبَ الذى تضيف إليه ما استقر له عندك .

فقوله : ما استقر له عندك بدل من الذى تضيف إليه ، لأنه مُلْتَبَسٌ به

(١) فى الكتاب ١٨/١ « هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله الى

مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر » .

(٢) العبارة فى الكتاب ١٨/١ ، وما بين المعقوفتين زيادة من الكتاب .

(٣) هو الزجاج ، وقد سبقت ترجمته .

كانك قلت : لَتَعْلَمَنَّ مستقرّ الذي تضيف إليه ، أى اوعرف الختام بـ
خير السند إليه والحديث عنه ، وبفيدة إياه .

ويجوز أيضاً أن يكون (تَعْلَمَ) منقولاً من عَلمت الذى يتعدى إلى
مفعولين ، لأن الإقتصار على المفعول الأول منه جائز عند أبى بكر^(١) ،
فيكون الذى تضيف إليه مفعولاً أول ، وما استقر بدلا منه ، ولا تحذله
على هذا ، لأن سيبويه لم يَحْذِرْ^(٢) .

ولا يجوز أن يكون قوله : ما استقر له عندك مفعولاً ثانياً ، لأنه
لا يخلو من أن تجعل (تَعْلَمَ) منقولاً من (عَلمت) الذى بمعنى عرفت ،
أو من (علمت) للتعدى إلى مفعولين ، فإن نقله من القى بمعنى (عَرَفْت)
صار للمنى لَتَعْلَمَنَّ الذى تسنده إليه ما استقر له عندك ، وهذا فاسد فى اللغى
لأنك است تريد أن تَعْلَمَ للسند إليه ذلك ، إنما تريد أن تعرفه الخاطب
فلا يكون منقولاً من القى بمعنى (عَرَفْت) ، ولا يجوز أيضاً أن يكون

(١) رأى أبى بكر السراج فى الحقيقة غير ما ذكره أبى على هنا ،
فهو يقول : « واعلم أن ظننت وحسبت وعلمت وما كان نحوهن لا يجوز
أن يتعدى واحد منها الى أحد المفعولين دون الآخر ، لا يجوز : ظننت
زيداً ، وتسكنت ، حتى نقول (قائماً) وما أشبهه . من أجل أنه إنما
يدخل على المبتدأ والخبر ، فكما لا يكون المبتدأ بخبر ، كذلك (ظننت)
لا تعمل فى المفعول الأول بخبر مفعول ثان ، فأما قولهم : ظننت ذلك ،
فإنما جاز السكوت عليه ، لأنه كناية عن الظن ، يعنى المصدر ، فكانه
قال : ظننت ذلك الظن » . الأصول فى النحو ١/ ١٨١ .

(٢) أبى على هنا يفسر كلام سيبويه المتعلق بالاعراب دون المعانى
العامة للمفعول (عَلمَ) المتعدى إلى مفعولين .

مفعولا من (قامت) التي تعدى إلى مفعولين ، لأنك إذا عدت ذلك إلى المفعول الثاني لزم تعديته إلى المفعول الثالث ، ولا مفعول ثالثا في الكلام .

فإن قلت : يكون مفعولا^(١) أول في المعنى مراداً ، كأنك قلت : لِمَ لِمَ المحاطب الذي تضيف إليه ما استقر له عندك ، فذلك فاسد أيضاً لأن المفعول الثالث من هذا الباب يلزم أن يكون المفعول الثاني في المعنى ولا يكون قولك : ما استقر له عندك قولك الذي تضيف إليه قولك فاسد في هذا .

فإذا لم يجز واحد من هذين الوجهين ثبت أن قوله : ما استقر له عندك بدل من الذي تضيف إليه ، ووجدت هذه الحروف في بعض النسخ^(٢) / لِمَ من الذي تضيف إليه ما استقر له عندك ، وهذا قريب ١٢/ب المأخذ لا عمل فيه .

قال أبو اسحق^(٣) : إذا قلت : طننتُ زيداً منطلقاً فالظن منك في المعنى ليس بواقع بزيد لأنك تعلم زيداً ، ولسكنك إنما تظن انطلاقه ،

(١) في المخطوطة « مفعول » .

(٢) ستجد أبا على الفارسي يحيل الى غير نسخة للكتاب ، ويشير الى ما بين هذه النسخ من اختلاف ، وهذه هنا اشارة الى واحدة منها ، وفيها يتبين الفرق بينها وبين نسخ الكتاب المطبوعة المتداولة « قارن بين ما انبت أبو على وبين ما في طبعة بولاق ١٨/١ ، وطبعة باريس ١٣/١ » .

(٣) هو الزجاج ، وقد سبقتم ترجمته .

فإنما جئت بزيد لئلا أعلم أن الذي ظننت أنه كان باقينا أو شاكاً ، فإن قلت (عَلمتُ) كان باقينا ، أو قلت : (ظننتُ) كان شاكاً .

قال : يكون بمنزلة عرفت فلا تريد إلا علم الأول^(١)

قال أبو علي : أي لا تريد إلا علم المفعول الأول ومعرفة تفتحه عليه دون الثاني .

قال : وتقول : ظننت به ، جعلته موضع ظنك^(٢)

قال أبو علي : الباء في ظننت به لا تخلو من أن تكون ظرفاً أو زائدة كزادتها في ﴿ كَفَى بِاللَّهِ ﴾^(٣) ، وبحسبك صنيع الخير ، فلو كانت زائدة كزادتها في هذين الموضعين لسكان موضعه نصيباً على أنه المفعول الأول ، ولو كان كذلك لزمك ذكر مفعول ثانٍ ، كما أنك لو ذكرت ما يكون فوالك به في موضعه من المفعول الأول لم يَجْزِ إلا أن تذكر المفعول الثاني ولما اقتصر على (به) بطل أن تكون الباء زائدة ، فيبطل كونها في موضع المفعول الأول ، فثبت أنه ظرف إذ ليس قسم ثالث^(٤) .

(١) الكتاب ١٨/١ ، وفيه « لا تريد إلا علم الأول » ، ٠

(٢) الكتاب ١٩/١ ، ٠

(٣) سورة العنكبوت ، آية ٥٢ ، ٠

(٤) انظر قبله ق ١٠/١ ، ص ٣٤ - ٣٩ ، ٠

هذا باب الفاعل الذى يَتَّذَرُ فعله إلى ثلاثة مَفْعُولِينَ^(١) :

قال أبو بكر^(٢) : يجوز الاختصار عندى على المفعول الأول فى هذا الباب من حيث جاز الاختصار على الفاعل فى الباب الذى قبله فى قولك : رأى زيدٌ لأن المفعول الأول فى هذا الباب هو الفاعل فى الباب الذى قبله ، فمن حيث جاز الاختصار على الفاعل قبل أن تَدُلَّ الفعل إلى (أُنْعَل) جاز الاختصار على المفعول الأول .

قال : ولكن كما تقول : يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ^(٣) .

(١) الكتاب ١٩/١ •

(٢) هو ابن السراج ، وهذه العبارة لم أجدها فى الأصول ، والذى ذكره فيه : « أن كل فعل متعد لك إلا نعيده ، وسواء عليك أكان يتعدى إلى مفعول واحد ، أو إلى مفعولين أو إلى ثلاثة ، لك أن تقول : ضربت ولاتذكر المضروب ، لتفسيده السماع أنه قد كان منك ضرب ، وكذلك ظننته ، يجوز أن تقول : ظننت وعلمت إلى أن تفسيده غيرك ذلك » .
الأصول ١٨١/١ : وانظر المصدر نفسه ١٨٧/١ •

وأبو العباس المبرد يقول : « ولا يجوز الاختصار على بعض مفعولاتها دون بعض ، لأن المعنى يبيطل العبارة عنه ، لأن المفعولين ابتداء وخبر ، والمفعول الأول كان فاعلا ، فأنزله ذلك الفعل غيره » المقتضب ١٢٢/٣ •

(٣) الكتاب ١٩/١ وفيه « يا سارق الليلة زيدا النوب » ، وهناك بيت من الرجز أورده سيبويه متضمنا لفظ هذا المثال ، وهو قوله :

يا سارق الليلة أهل الدار

وفيه شاهد على إضافة (سارق) إلى الليلة ، ونصب (أهل) على

قال أبو علي : أوضح بإضافة السارق إلى اللائلة أنها غير ظرف وأنها مفعول به على السعة ، لأن الظرف لا يضاف إليها بل تكون متضمنة الأحداث .

قال : وتقول : أعلمت هذا زيدا قائما العلم اليقين (إعلاماً) .

قال أبو علي : لا يملو (قائماً) في هذه المسألة من أن يكون حالاً أو مفعولاً ثالثاً ، ولا يجوز أن يكون حالاً ، لأنك إن جعلته حالاً لزمك أن تجعل : (العلم اليقين) أو (إعلاماً) المفعول الثالث ، ولا يجوز في واحد منهما أن يكون مفعولاً ثالثاً ، لأن المفعول الثالث يلزم أن يكون المفعول الثاني في المعنى والعلم لا يكون زيداً ، فإذا بطل أن يكون (قائماً) حالاً ثبت أنه المفعول الثالث ، وإذا ثبت أنه المفعول الثالث / ثبت أن ١٣ / (العلم اليقين) ينصب على المصدر ، و (إعلاماً) تكرر المصدر .

قال : صارت بمنزلة ما لا يتعدى

قال أبو علي : يقول : فمدّ هذه الأفعال التي يتعدى فاعلها إذا انتهت إلى المصدر والمكان ، وهذه الأشياء كما تعدى إيلها ما لا يتعدى من الأفعال الفاعل ، وليس ما تعدى فاعلها من الأفعال بأصف مما لم يتعد فاعلها .

←

السعة في الكلام . انظر الكتاب ٨٩/١ ، وانظر أيضاً الأصول في المحو ١٩٥/١ ، معاني القرآن للفراء ٨٠/٢ ، الحجة في الفراءات للفساري

١٤/١ (ناصف وآخرون) .

١٩/١ (الكتاب) .

٢٩/١ (الكتاب) .

هذا باب المفعول الذي يتعداه مفعلاً

إلى مفعول^(١)

قال : وضربَ عهدَ الله اليومين اللذين تَعَلَّمُ لا تجمله ظرفاً^(٢).

قال أبو علي : لو جُزِلَ بَدَلَ اليوم وما أشبههُ اسمٌ ذير ظرف لم يَجُزْ كما جاز في الظرف ، وإنما جاز فيه لأن الفعل كان يتعدى إليه وهو ظرف فوقع الاتساع في تقدير انتصابه على أنه مفعول به .

قال : واعلم أن المفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعل فاعل في التمدى والاتعصار^(٣).

قال أبو علي : الاتعصار أن نقول : ضُربَ زيدٌ ، ولا تُمدّ به إلى شيء آخر .

قال أبو علي : وقوله : لم يتعد إلى فعل فاعل ليس يريد أنه لم يصل إليه فعل فاعل ، هو حركة مؤثرة ، لكنه يريد أن هذه اللفظة التي هي ضُربَ لم تجاوز هذا الاسم المرتفع إلى اسم آخر منتصب كما جاوزه إليه في أعطى زيد ونحوه^(٤) .

(١) الكتاب ١٩/١ .

(٢) الكتاب ١٩/١ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ق ١٣١

(٣) الكتاب ١٩/١ .

(٤) لأن « ضُربَ » يتعدى إلى مفعول واحد ، فإذا بنى للمفعول ،

صار المفعول في مكان الفاعل فكتسب حركته ، بخلاف الفعل « أعطى »

فانه يتعدى إلى مفعولين ، فإذا صيغ للمفعول ، صار مفعوله الأول نائب

فاعل ، وبقي المفعول الثاني على حاله من النصب .

قال : لأن معناه متعدياً إليه فعل فاعل وغير متعدٍ [إليه] فله
سواء (١) .

قال أبو علي : يقول : ضُرب زيد ، في اللفظ مثل ضَرَبْتُ زيداً وإن
اختلف في تقدير الإعراب ، فكما جاز تعدى الفعل إلى المصدر والزمان
والمكان إذا تعدى إلى المفعول به الذي هو زيد في (ضَرَبْتُ زيداً) ،
كذلك يجوز أن يتعدى إلى هذه الأشياء إذا قلت : (ضُرب زيد)
فلم يتعده إلى مفعول به .

(١) الكتاب ١٩/١ ، وفيه « فِعْلٌ مُتَعَدٍ » وما بين المعشوفتين

زيادة منه .

هذا باب المفعول الذى يتمدها فعله إلى مفعولين
وليس لك أن تقتصر^(١)

قال : وذلك قولك : نُبِئتُ^(٢).

قال أبو على : يجوز الاختصار على (نُبِئتُ)^(٣) ، وحدها لأن الاسم
الذى أقبم فيه مقام الفاعل هو للمفعول الأول من الثلاثة ، ألا ترى أن
(نُبِئتُ) يجوز فيه أن يتمدى إلى مفعول به ، وهو فى المعنى المفعول الأول
من (أنبأنى الله زيد أبا فلان) .

فأما إذا عُدَّتْ نُبِئتْ إلى مفعول فلا يجوز الاختصار عليه دون
١٣/ب الثانى من (أنبأنى الله زيداً أبا فلان) / .

فكما لا يجوز الاختصار على المفعول الثانى من هذه المسألة لأنه المفعول
الأول من باب (عَلِمْتُ ، وَظَنَنْتُ) وهو الذى القصد فى ذكره أن يذكر
مأيمده لِيُعلمَ ، كما كان القصد فى ذكر الابتداء أن يُعلم خبره كذلك لا يجوز
الاختصار على للمفعول الأول من (نُبِئتُ) لأنه للمفعول الثالث من (أُنْـبِـئْتُ
اللهُ) والمفعول الثانى من (عَلِمْتُ) ، ولا يجوز الاختصار عليهما دون
الثانى والثالث .

قال : صيرّ المفعول والفاعل حيث انتهى فعلهما^(٤) .

(١) الكتاب ١/ ٢٠ .

(٢) انظر الأصول فى النحو ١/ ١٨١ .

(٣) ما أثبتته أبو على منا يوافق رواية أبي سعيد السيرافى ، انظر

قال أبو علي: يريد للفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعول أو إلى مفعولين نحو: أعطيت زيداً ، ونبتت جفراً أبا ذلان ، والفاعل: أى الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعول أو أكثر .

قال: بمنزلة الفعل الذى لا يتعدى فاعله ولا مفعوله^(١).

قال أبو علي: الفعل الذى لا يتعدى فاعله نحو (ذهب) والفعل الذى لا يتعدى مفعوله نحو (ضرب زيد) .
قال: ولم يكنوا ليسكوناً^(٢).

قال أبو علي: يعنى الفاعل الذى يتعداه فعله ، والفعول الذى يتعداه فعله

←

شرحه لكتاب سيبويه ، ج ١ ، ق ١٣٢ ، لا أن طبعة بولاق تخالفهما ، فله جاءت عبارة سيبويه فيها هكذا « صير فعل المفعول والفاعل حيث انتهى فعلهما ٠٠٠ » الكتاب ٢٠/١ ، ولعل الصواب ما نقله أبو علي فى التعليقة وفسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله: « يعنى أن المفعول والفاعل اللذين يتعدى فعلهما فى تعديهما الى المصدر والظرفين والحال ليسا بأضعف من الفعل الذى لا يتعدى فى تعديه الى هذه الأشياء » .

(١) الكتاب ٢٠/١

(٢) الكتاب ٢٠/١

هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال^(١) :

قال : ويكون معناه ثانيًا كمنه أولًا إذا قلت : كسوت الثوب^(٢) .
قال أبو علي : معنى الثوب إذا كان مفعولاً في قولك : كسوت^(٣)
الثوب ، كمنه أولًا إذا كان^(٤) قلت : كسي الثوب ، لأنه في كلا الموضعين
مفعول في المعنى ، وكذلك إذا قلت : كسوت زيداً الثوب ، فمعناه ثانيًا
كمنه أولًا^(٥) ، لأنه في كلا الموضعين مفعول به ، وأما الحال والاسم
المنتصب عليهما فلا يكون معناه أولًا كمنه ثانيًا ، كما كان المفعول به
كذلك .

ألا ترى أنك لو قلت : ضرب قائم ، وأفقه مقام الفاعل كما أتت
الثوب ، لخرج عن أن يكون حالا ، ولا يخرج الثوب عن أن يكون
مفعولاً في المعنى في هذه الواضع .
قال : يعمل عمل غير الفعل^(٦) .

قال أبو علي : يريد بغير الفعل مثله في قولك ، لي مثله^(٧) هتلاً ،
تقول الذي هو ذهب في نصبه الاسم المنكرة على الحال عمل غير الفعل في
نصبه الاسم المنكرة على التمييز .

(١) الكتاب ٢٠/١ .

(٢) الكتاب ٢٠/١ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ق ١٣٢

(٣) « كان » هنا زائدة لامعنى لها .

(٤) أي كما لو قلت : « كسي زيد الثوب » .

(٥) في الكتاب ٢٠/١ « ... فعمل كعمل غير الفعل » ومثله عند

السيرافي ، انظر شرحه للكتاب ج ١ ، ق ١٣٣ .

(٦) هذا من أمثلة سيبويه ، وفي الكتاب ٢٠/١ « لي ملؤه عسلاً » .

هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل

إلى اسم المفعول^(١)

قال : وأما (لَيْسَ) فإنه ليس يكون فيه ذلك^(٢).

١٤/أ قال أبو على : يقول ليس يستغنى عن الخبر كما استغنى سائر هذه الأفعال^(٣).

قال أبو إسحق^(٤) : لا يجوز أن يسكون (أَشْنَعًا)^(٥) خبر كان ،

(١) الكتاب ٢٠/١ .

(٢) الكتاب ٢١/١ ، وفيه « وأما ليس فإنه لا يكون فيها راء » ووافق لفظ الفارسي ماعند السيرافى الذى شرح هذه الجزئية بقوله : « يعنى أن (لَيْسَ) لا يكون لها حال تستغنى بالفاعل فقط منها » ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ١٣٧ .

(٣) يريد الأفعال الناقصة المتصرفة الأخرى .

(٤) هو الزجاج ، وقد سبقت ترجمته ، وانظر هنا الراى فى

المسائل المشككة / ٥٤٥ .

(٥) إشارة الى قول عمرو بن شاس من الطويل :

بنى أسد هل تعلمون بسلامنا إذا كان يوما ذا كواكب أشمعا

والبيت أحد شواهد الكتاب ٢٢/١ ، قال سيبويه : « وسمعت بعض العرب يقول (أَشْنَعًا) ويرفع ما قبله ، كأنه قال اذا وقع يوم ذو كواكب أشمعا » .

قال أبو سعيد : « يجعل كان بمعنى وقع ، ويجعل أشمعا على الحال ، وقد يجوز أن يكون أشمعا خبرا » شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ١٣٧ ، وانظر المسائل المشككة / ٥٤٥ حيث تشابهه اذعان هنا وهناك ، وأنشد الفارسي عجز البيت بنصب (أَشْنَعًا) ورفع
←

لأنك لا تفيد به ، لأن كل يوم ذى كواكب فهو أشنع ، وإنما هو حال ، ويجوز أن تجيء الحال وإن كانت لا تفيد نجية مؤكدة ، تقول : هذه نارك حارة ، ولا تقول : كانت نارك حارة .

قال أبو بكر : يجوز أن يكون خبراً من حيث جاز أن يكون حالاً لأن الحال أيضاً خبر^(١) .

قال أبو علي : أنا لا يصلح عندي أن تكون خبراً ، ويجوز أن تكون حالاً لأن الحال آخر ضرورها أن تجيء لازمة للتأكيد كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْخَلْقُ مُصَدِّقًا ﴾^(٢) و :

←
مقابله ، انظر شرح الآبيات المشككة الاعراب / ٢٦٤ ، ومنه في شرح آبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٧/١ ، (الريح) ، وأنشد الهروي في باب مواضع (كان) بيت مقاس العائذى :

فدى لبني ذهل بن شيبان ناقتي إذا كان يوم ذو كواكب أشهب
على معنى (وقع يوم أشهب) ، وأنشد بيت ابن شأس بنصب (يوماً) وقال : « نصب يوماً » على خبر كان ، أراد إذا كان اليوم يوماً ، يعنى اليوم الذى يقع فيه النضال فهذه التى لها اسم وخبر « الأزمية / ١٩٥ - ١٩٦ . وانظر الانصاح / ٢٧٧ ، وأنشد ابن قتيبة للحصين بن الحمام المرى قوله : ولما رأيت الصبر ليس بنافعي^(٣) وان كان يوماً ذا كواكب أشهباً^(٤) انظر المعانى الكبير ٩٧٣/٢ ، ويبدو أن الرواة خلطوا بيت مقاس العائذى وبيت عمرو بن شاس فركبوا منهما بيتاً التبس نسبته الى أحدهما ، والبيتان من شواهد سيبويه ، انظر حاشية المقتضب / ٩٦/٤ ، الانصاح ق ١٣ - ١٤ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ق ١٣٧ . (١) انظر هذا الراى فى المسائل المشككة / ٤٥٤ ، ومعناه فى الأصول فى النحو ١ / ٢١٣^{١٠}

(٢) سورة البقرة ، آية / ٩١ .

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا^(١).

وزيدٌ أَخُوكَ بَيِّنًا ، وما أشبه هذا ما في الكلام الذي قبله دلالة عليه ، وليس الإخبار كذلك ، ولم يجر على هذا ، ألا ترى أَن الأَخْفَش^(٢) لا يميز في الخبر (أَحقُّ النَّاسِ بِمالِ أبيهِ ابْنُهُ) لأن في الأب دليلا على الابن ، فكذلك يوم ذو كواكب^(٣) فيه دلالة على الشَّاعَةِ فلا يجوز أن تجعل (أَشْنَمًا) خبراً عنه ، ويجوز أن يسكون حالا من حيث جاز (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا) وما أشبه ذلك .

وأما قول أبي بكر : لأن الحال أَصَحُّ خبر ، فليس الحال بخبر محض إنما هو زيادة في الخبر^(٤) ، فيجوز أن تُصرَّف هذه الزيادة إلى التأكيد دون غيره مما فيه الفائدة لأنه يبقى مما يستفاد ما الحال زيادة عليه فإذا صرفت

(١) هو من قول سالم بن دارة ، من البسيط :

أنا ابن دارة "معروفا" بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عار
وهو من أبيات سيبويه ، وفيه شاهد على نصب « معروفا » على
أنها حال مؤكدة الجملة الابتدائية ، انظر الكتاب ٢٥٧/١ ، المسائل
المشكلة ٥٤٦/٠ المساعد ٤١/٢ ، الخزائن ٥٥٧/١ ، ٢٦٥/٣ ، العين
١٨٥/٣ - ١٨٦ ، الخصائص ٢٦٨/٢ ، شرح الكافية الشافعية ٧٥٦/٢ ،
وانظر البيت في شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ١١٩/٠ ، شرح أبيات
سيبويه لابن السيرافي ٣٨٢/١ (الريح) ، شرح شذور الذهب ٣٢٠/٠ ،
شرح ابن عقيل ٦٥٤/١ ، الهمع ١٨٥/٢ .

(٢) الأَخْفَش ، سعيد بن مسعدة المجاشعي ، وقد سبقت ترجمته .

(٣) إشارة إلى بيت مقاس العائلي ، أو إلى الرواية الثانية في بيت

سالم بن دارة ، وقد مر ذكر البيتين ، الكتاب ٢١/١ ، ٢٢ .

(٤) انظر الأصول في النحو ٢١٤/١ .

انظر بأسره إلى هذه الجهة لم يصلح لأنه لا يمتنى شيئاً مما يستفاد ، فيصير ذلك خروجاً عما وُضعت له الأخبار من الإفادة بها ، وليس الحمل على الحال كذلك عندهم ، لأن من الحال ما يكون لازماً مؤكداً ، نحو ما ذكرنا من قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ ونحوه ، وهذا بين .

قال في مثل قولهم : مَنْ كَانَ أَخَاكَ قول العرب : ما جاءت حاجتك^(١) .

قال أبو علي : ما جاءت حاجتك في موضع رفع بالابتداء ، وهو استفهام ، وجاءت بمعنى صارت في هذه الكلمة دون غيرها^(٢) ، وفيه ضمير ما ، (وَحَاجَتُكَ) منتصبة لأنها خبر صار وأنت (جاءت) وإن كان فاعله (ما) لأنه في معنى الحاجة ، فحمل على المعنى فأنت ، وإن كان اللفظ مذكراً كما حمل على المعنى فجمع في قول الله تعالى ﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾^(٣) بعد قوله : ﴿ مَا لَا يَصْلِكُ لَهُمْ ﴾ ، وكما قرئ : ﴿ وَمَنْ يَقُمْتْ مِنْكُمْ ﴾^(٤)

(١) الكتاب ٢٤/١ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٤٠

(٢) قال سيبويه : « وانما ضمير (جاء) بمنزلة (كان) في هذا الحرف وحده ، لأنه بمنزلة المثل ، كما جعلوا (عسى) بمنزلة (كان) في قولهم (عسى الفوير أبؤما) » الكتاب ٢٤/١ .

(٣) إشارة إلى قوله تعالى « ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقاً من السموات والأرض شيئاً ولا يستطيعون » النحل / ٧٣ .
أي أنه أفرد « يملك » وهي في معنى الجمع « يملكون » بدليل قوله بعد ذلك « يستطيعون » .

(٤) سورة الأحزاب آية ٣١ .

أُذِّتَ عَلَى الْمَعْنَى ^(١) ، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ^(٢)﴾ ،
 جُمِعَ عَلَى الْمَعْنَى ، وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ^(٣)﴾ عَلَى
 اللَّفْظِ ، وَقَالَ سِيَّحَانُهُ : ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تُفْنِي
 شَفَاعَتَهُمْ ^(٤)﴾ جُمِعَ عَلَى الْمَعْنَى وَإِنْ كَانَ لَفْظُ كَمْ مُفْرَدًا ، لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى جَمِيعٌ
 وَلَا تُفْنِي فِي مَوْضِعٍ خَيْرَ (كَمْ) وَالْهَاءُ وَاللَّيْمُ رَاجِعٌ إِلَى (كَمْ) ^(٥) وَفِي السَّمَوَاتِ
 ظَرْفٌ لَيْسَ بِخَبَرٍ ، وَقَالَ : / ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ^(٦)﴾ . فَأُذِّتَ ١٤/ب
 (كَمْ) عَلَى الْمَعْنَى ، لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى لِلْقَرْيَةِ ، وَأَمْرَدُ الضَّمِيرِ ، وَ (أَهْلَكْنَاهَا)

(١) لَيْسَ النَّائِثُ هُنَا فِي الْفِعْلِ (يَقْنَتُ) وَلَكِنَّهُ النَّائِثُ الْوَاقِعُ فِي
 الْفِعْلِ الْمَطْوُوفِ عَلَى (يَقْنَتُ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ لَئِنْ
 وَرَسُولُهُ وَتَعْمَلْ صَالِحًا ٠٠٠) .

(٢) سُورَةُ يُونُسَ ، آيَةُ ٤٢ .

(٣) سُورَةُ الْأَنْعَامِ ، آيَةُ ٢٥ ، سُورَةُ مُحَمَّدٍ ، آيَةُ ١٦ ، وَالْمَعْنَى
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ (مَنْ) هُنَا مُفْرَدٌ ، حُمِلَ عَلَيْهِ لَفْظًا فَأُفْرِدَ ، وَلَمْ يُحْمَلْ عَلَى
 الْمَعْنَى كَمَا فِي آيَةِ يُونُسَ السَّابِقَةِ .

(٤) سُورَةُ النَّجْمِ ، آيَةُ ٢٦ .

(٥) (كَمْ) فِي هَذِهِ الْآيَةِ تَفْيِيدُ الْكَثْرَةِ ، وَلَا عِلَاقَةَ لَهَا بِأَفْرَادٍ وَلَا
 بِجَمْعٍ ، فَيَسْأَلُ بِهَا عَنِ الْمَفْرَدِ نَحْوُ «كَمْ غُلَامًا عَنْدَكَ» كَمَا يَسْأَلُ بِهَا عَنِ
 الْجَمْعِ نَحْوُ «كَمْ غُلَامَانِ لَكَ» وَالَّذِي يَبْدُو هُنَا أَنَّهُ جَمْعٌ «شَفَاعَتَهُمْ»
 حُمِلَ عَلَى مَعْنَى لَفْظِ «مَلَكٍ» لِأَنَّهُ بِمَعْنَى «مَلَائِكَةٍ» ، (وَكَمْ) فِي هَذِهِ
 الْآيَةِ خَبَرِيَّةٌ لَا اسْتِفْهَامِيَّةٌ . وَقَدْ عَفِدَ الْفَارْسِيُّ بِأَبَا فِي الْإِيضَاحِ ٢١٩/ -
 ٢٢٦ ، فَصَّلَ فِيهِ أَحْكَامَ «كَمْ» ، وَأَوْرَدَ هَذِهِ الْآيَةَ وَآيَةَ الْأَعْرَافِ التَّالِيَةَ
 لَهَا ، فَلْيَنْظُرْ هُنَاكَ .

(٦) سُورَةُ الْأَعْرَافِ ، آيَةُ ٤/ ، زَادَ فِي الْإِيضَاحِ ٢١٩/ بَعْدَ ذِكْرِهِ
 هُنَا الْجُزْءَ مِنَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ قَوْلُهُ : «ثُمَّ قَالَ : (أَوْ هُمْ قَائِلُونَ)» .

الخبير، فإن قلت : ما تذكر أن يكون قوله (أهلكتناها) صفة لقرية
'ولا يكون خبراً لـ (كم) فذلك لا يجوز من قيل أنك إن جملته صفة
لقرية لم تذكر لـ (كم) خبراً ، فيصير : كم من قرية مُهلكتة ، وليس
هذا بكلام تام ، حتى تذكر له خبراً ، فأهلكتناها خبر^(١) لما ذكرناه ،
وليس بصفة ، وأنت (كم) على المعنى كما جُمِعَت على المعنى في الآية الأخرى
ويحتمل أن يكون (أهلكتناها) صفة لقرية ، وقوله (تَجَاءَهَا) معطوفة
على هذه الصفة ، والخبير ﴿فَمَا كَانَ دَقْوَاهُمْ﴾^(٢) ، ويكون دخول الفاء
في الخبر كدخوله في (كلُّ رَجُلٍ جَاءَ فِي قَلْبِهِ دَرَجَةٌ) ، و (كم) على هذا
التأويل أيضاً محمول على المعنى ، لأن الضمير عاد إليسه مجموعاً ، وأكْرَهُ
في هذا التأويل عطف الصفة على الصفة بالفاء ، ألا ترى أنه يبعدُ (هذا
رجلٌ ظَرِيفٌ فَشَرِيفٌ) ، فسكذا يبعدُ هذا التأويل لقوله عز وجل :
﴿تَجَاءَهَا يَأْسُئًا﴾^(٣).

ويحتمل أن يكون (أهلكتناها) صفة ، ويكون الخبر (تجاءها)
كقولك : كلُّ رجلٍ .

قال أبو علي : وفيه نظرٌ أكثر من هذا .

و (كم) في كلا الآيتين خير ، فهذه جعل من الجمل على المعنى
دون اللفظ .

(١) في المخطوطة (خبراً) وليس للنصب وجه .

(٢) سورة الأعراف ، آية ٥ / .

(٣) سورة الأعراف آية ٤ / .

قال : ومن يقول من العرب (ما جاءت حاجتك) كثير كما يقولون :
مَنْ كَانَتْ أُمُّكَ ^(١) ؟

قال أبو علي : مَنْ قال : (ما جاءت حاجتك) فَرَفَعَ الحاجة ، صار
(ما) في موضع نصب ، كُتِبَ قال : أَسْأَلُ كَانَتْ حاجتك ، فصارت القاء
في جاءت للحاجة ، وقولك : مَنْ كَانَتْ أُمُّكَ ؟ بمعنى أَيْنَ كَانَتْ أُمُّكَ .
قال : ولم يقولوا : ما جاء حاجتك ^(٢) .

قال أبو علي : يقول : إذا صار (جاء) فاعله ضمير (ما) لم تحذف
علامة التانيث من الفعل ، وإن كان لفظ (ما) مذكراً كما تحذف العلامة
من (كان) إذا صار فاعله ضمير (مَنْ) لأن هذه الكلمة جرت مجرى
الأفعال .

قال : ومثل قولهم : ما جاءت حاجتك ، إذ صارت تقع على مؤنث
قراءة بعض القراء : (مَنْ لَمْ تَسْكُنْ فَنَقِصْتَهُمْ) ^(٣) .

(١) الكتاب ٢٤/١ ، وفيه (كما يَقُولُ) بدلاً من (كما يَقُولُونَ)
عند أبي علي . وروى السيرافي هذه العبارة بلفظ يوافق لفظ سيبويه
ورواية أبي علي أقيس ، لمجرى الفعل بصيغة الجمع في العبارة بعدها وهي
قوله : « وَلَمْ يَقُولُوا ما جاءت حاجتك » انظر شرح السيرافي للكتاب
ج ١ ، ق ١٤٢ .

(٢) الكتاب ٢٤/١ .

(٣) الكتاب ٢٥/١ ، والمثال الذي ساقه سيبويه من سورة الأنعام
آية ٢٣ ، « قَرَأْ حِمْلَةَ الْكَسَائِي وَيَعْقُوبَ وَالْعَالِمِي عَنْ أَبِي بَكْرٍ (يَكُنْ)
بِالْيَاءِ عَلَى التَّذْكِيرِ ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالتَّاءِ عَلَى التَّأْنِيثِ ، وَاخْتَلَفُوا فِي
(فَنَقِصْتَهُمْ) فَحَقَرَا ابْنَ كَثِيرٍ وَابْنَ عَامَرَ وَحَفِصَ بَرَفَعَ التَّاءَ ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ

قال أبو علي : يقول : فأنث (أن قالوا)^(١) وإن كان مذكراً ،
لأنه في المعنى الفتنسة ، وكذلك أنث (ما) وإن كان مذكراً اللفظ لأنه
في المعنى الحساجة ، إلا أن التأنيث في (ما) وحملها على المعنى أحسن من
حمل (أن قالوا) ونحوه من الأسماء غير المبهمة ، لأن المبهمة قد تحمل
على المعنى كثيراً في غير الضرورة ، ولا يحتمل غيرها عليه ، ألا ترى أن
(ما) قد يجمع ، فعاد ضميره إليه ، كضمير الجماعة في قوله عز وجل :
﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ بعد قوله ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ
١٥ / أَلَهُمْ رِزْقًا ﴾^(٢) ، وليس ذلك في غير المبهمة وقد سجل غير المبهمة أيضاً
على المعنى وجاء ، إلا أنه في ضرورة الشعر كقوله :
... .. ثلاث شخص كاعيان ومعهير^(٣)

←

بالنصب « انظر النشر في القراءات العشر ٢/ ٢٥٧ ، انظر أيضاً تفسير
الطبري ١١/ ٢٩٨ - ٣٠٠ وكتاب السبعة / ٢٥٤ - ٢٥٥ ، حجة القراءات
٢٤٣ - ٢٤٤ »

(١) يشير الى ورودها في آية الأنعام / ٢٣ ، وهي قوله تعالى « ثم
لم تكن فتنتهم الا ان قالوا ٠٠٠ »

(٢) سورة النحل ، آية / ٧٣ ، وانظر قبله ص ٦٧

(٣) هو قول عمر بن أبي ربيعة من الطويل :

فكان مجنى دون من كنت اتقى ثلاث شخص كاعيان ومعهير

انظر ديوانه / ٦٦ (الهيشة) وروى فيه الكتاب ٢/ ١٧٥

وفيه (نصيرى) بدل (مجنى) وانظر أيضاً شرح السيرافي للكتاب ،

ح ١ ، ق ١٥٨ (المدينة) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٣١٦

(الريح) قال المبرد : « قوله : « ثلاث شخص » والوجه « ثلاثة »

شخص » ولما قصد الى النساء أنث على المعنى وأبان ما أراد بقوله

فأنث الشخص لما كانت في الغنى نساء .

قال : اجتمعت اليمامة ^(١) .

قال أبو علي : يقول : كأن يقول : اجتمعت اليمامة كثيراً ، فيؤنث الفعل لأنه لها ، ثم أدخل بين الفعل وبين اليمامة (أهل) فأقبحه وجعله يجري على السكرة التي كان يجري عليها قبل إدخاله الأهل في الكلام ، وكذلك كان يدعو ^(٢) (طالحة) أكثر ما كان يدعو مَرَحْماً وكذلك ما أشبهه (طالحة) ثم أدخل علامة التأنيث ، وأجراه على ما كان يسكون عليه في السكرة ، فأقبح الهاء بين الهاء وبين الفتحة التي كانت تكون على الهاء إلى الهاء المتقدمة بينها وبين الهاء ، فافتحت الهاء لأن هذه التاء إذا ألحقت اسماً فُتِحت ما قبلها ، فالفتحة في الهاء من قولهم (يا طالحة) غير

←

(ساعيان ومُعَصِرٌ) « الكامل ٢/٢٥٠ ، وقال ابن عصفور : « أسقط التاء لأن الشخص في المعنى هي الساعيان والمُعَصِر » المقرب ١/٣٠٧ . وقال ابن السراج : « فانما أنث الشخص لقصد النساء ، فحمله على المعنى ، ثم أبان عن إرادته وكشف عن معناه بقوله (ساعيان ومُعَصِرٌ) » الأصول في النحو ٣/٤٧٦ ، انظر البيت أيضاً في المقتضب ٢/١٤٨ ، الكامل ٢/٢٤٨ ، ٢٥٨ ، عيون الأخبار ٢/١٧٤ ، التكملة ٢/٧٢ (فرهود) الخصائص ٢/٤١٧ ، الانصاف ٧٧٠/٤ ، المعنى ٤/٤٨٣ ، الخزانة ٣/٣١٢ ضرائر الشعر ٢/٢٧٢ ، الأغاني ١/٨٣ .

(١) الكتاب ١/٣٦ ، وقال : يعني أهل اليمامة .

(٢) في المخطوطة (يدعو) ، وهذه العبارة منقولة بالمعنى من الكتاب

١/٢٦٦ . وانظر أيضاً شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٤٤ .

الفتحة التي كانت عليها في حال الترخيم ، لأن تلك قد انتقلت إلى الهاء على مذهبتنا^(١).

قال أبو علي أيضاً : كأنه قال : يا طَلْحُ اسْكُنِ الهاءُ وأقعم الهاء بالحركة التي كانت في الهاء بالحركة التي تَلَحُّقُ الحرف الذي يقع قبل الهاء في شجرة .

(١) قال أبو سعيد : « اعلم أن الاسم الذي في آخره هاء التانيث ننادى بأربعة ألفاظ ، بالضم واثبات الهاء كقولك يا طَلْحَةُ ، وبجحف الهاء وفتح الحاء كقولك يا طَلْح و هذا أكثر ما ينادى ، ويا طَلْحُ بضم الحاء وحذف الهاء ، ويا طَلْحَةَ بفتح الهاء واثباتها ، وهذا هو الذي يفسره في هذا الموضع ، وذلك أنه مفتوح ولم يلحقه ترخيم » .
شرح كتاب سيبويه ج ١ ، ق ١٤٤ .

هذا باب يُخْبَرُ فيه عن النكرة بالنكرة^(١):

قال : وذلك قولك : ما كان مثلكَ أحدًا^(٢).

قال أبو علي : (مثلك) وإن كان مضافاً إلى معرفة فهو نكرة ، لأن الذي يُعرَّفُ الاسم هو التخصيص ، والإشارة إلى مخصص^(٣) ، أو نوع بعينه ، وإذا أضيف المثل إلى معرفة^(٤) لم يَخصَّ شيئاً بعينه لسكرة ما يجوز أن يقع فيه التماثل من المثليين .

قال : ولا يجوز لأحد^(٥) أن يضعه في موضع واجب .

قال أبو علي : (أحد) يجري على ضربين^(٦):

(١) الكتاب ٢٦/١ ، وفيه « هذا باب تخبر فيه عن النكرة بالنكرة ، وقد وافقت رواية السيرافي رواية أبي علي ، انظر شرح السيرافي للكتاب ج ١ ، ق ١٤٤ » .

(٢) الكتاب ٢٦/١ ، وفيه « وذلك قولك : ما كان أحد مثلك » ومثله رواية السيرافي ، انظر المكان نفسه .
(٣) في المخطوطة « مخصص » .

(٤) يعنى أى معرفة سواء كانت ضميراً أو غير ضمير .

(٥) الكتاب ٢٧/١ ، وفيه : « ولا يجوز فى (أحد) أن تضعه فى موضع واجب » . وانظر الأجمول فى النحو ٦٦/١ .

(٦) عبد الله بن سعيد السيرافي وجهن لكلمة « أحد » أحدهما : بمعنى واحد ، والآخر أن يكون فى غير الإيجاب بمعنى المموم « ٠ » انظر شرحه لكتاب مبيدويه ، ج ١ ، ق ١٤٤ . وقد أورد أبو علي إحدى مسائل كتابه (المسائل المشككة) للحديث عن قولهم (واحد) انظر ص ٥٠٩ - ٥٢٣ .

أحدهما : يراد به (واحدٌ) كقولك : أَحَدٌ وَهَشْرُونَ ، أردت واحداً وعشرين ، فالهمزة بدل^(١) من الفاء التي هي (واو) وهذا يقع في الإيجاب كما يقع في النفي ، لأن (واحداً) الذي هو في معناه كذلك أيضاً ، وعلى هذا قول الله عز وجل ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾^(٢) تقديره الأمرُ اللهُ واحدٌ فهذا الضمير في المبتدأ فظير الهاء الظاهرة في قوله : ﴿ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا ﴾^(٣) ، (وأحدٌ) بمعنى واحد ، مثل قوله^(٤) :

ب/١٥ وَقَدْ بَهَرْتُ فَمَا تَخْفَى دَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَحَدٍ لَا يَعْرِفُ الْقَمَرَا /
أى إلا على واحدٍ .

والغرب الثانى من ضربى (أَحَدٌ) أن يقع حيث يراد العموم فهما

(١) فى المخطوطة (بدلا) .

(٢) سورة الاخلاص ، الآية ١ / .

(٣) سورة طه ، الآية ٧٤ / .

(٤) البيت من البسيط من قصيدة لذى الرمة فى مدح عمر بن مبريرة الفزارى ومطلعها :

يا دار مية بالخلصاء غيرها سافى العجاج على ميثاتها الكدرا
وفى الديوان يروى البيت (حتى بَهَرْتُ ٠٠) انظر ديوانه ١١٦٣/٢
وابو سعيد السيرافى يروى البيت (حتى ظَهَرْتُ ٠٠٠) انظر شرحه
للكتاب ج ١ ، ق ١٤٥ / ، الا أنه بنسبه للأخطل ، وذلك سهو منه ،
كما نسب للأخطل أيضاً فى الانتصار ، انظر ق ١٦ ، الأصول فى النحو
٨٥/١ ، ويرويه (حتى ظَهَرْتُ ٠٠٠) ، وروى الفارسي عجزه فى
المسائل المشكلة / ٥١٥ ، انظر أيضاً شرح المنصل ١٢١/١ ، الهمع ٢/١٥٠
الدرر ٢/٢٠٥ ، اللسان (يهر) .

كان أو إيجاباً بعد أن يكون بمعنى الجماعة ، كقولك في الإيجاب : (كلُّ أحدٍ يعلمُ هذا) أو (كلُّ أحدٍ جاءَ قلَّةٌ دَرهمٌ) . فهذا الإيجاب .

وأما وتره في الـ في وغير الإيجاب فقولك : (ما جاءني من أحدٍ وهل من أحدٍ) ، ويدلك على وقوعه بمعنى الجميع قوله تعالى ﴿ وَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾^(١) ، وقوله سبحانه . (وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَأَلَا تُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾^(٢) ثم قال : ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ ظَلْمُهُمْ شَهِيداً ﴾^(٣) ، والمعنى : وإن من أهل الكتاب أحد ، ومثله ﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ لَأَلَا وَارِدُهَا ﴾^(٤) ، ثم قال : ﴿ ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾^(٥) .

قال : فكلما قدمته كان أحسن ، لأنه إذا كان عاملاً في شيء قدمته^(٦) .

قال أبو علي : يعني إذا كان الظرف عاملاً في شيء فتقدمه أحسن كما أن تقديم (ظننت) إذا كان عاملاً أحسن ، وإنما يكون الظرف عاملاً عند سيوويه إذا جعل فيها خبراً غير ملئي كقولك : (فيها زيدٌ قائماً) وعمله بمعنى الفعل الذي فيه ، وإنما جاز ذلك فيه لقيامه مقام الفعل المحذوف النائب هذا الظرف عنه ، وكذلك قلت : (زيد استقرَّ فيها قائماً) ، فيها

-
- (١) سورة الحاقة ، الآية ٤٧ /
 - (٢) سورة النساء ، الآية ١٥٩ /
 - (٣) سورة مريم ، الآية ٧١ /
 - (٤) سورة مريم ، الآية ٧١ /
 - (٥) الكتاب ٢٧ / ١

على هذا الوجه هو الذى سماه سيبويه **الْمُسْتَقَرَّ** (١) ، فإذا لم يجعله مستقراً ،
وقلت : فيها زيد قائم ، فلا محذوف فى الكلام ، ولا إرادة فى استقراره ،
لكن يكون على ظاهره ، وقولك : (فيها) مُتَعَاقِبٌ ، وفى موضع نصب به
نُصِبَ (قائم) على هذا الوجه ، وهذه الشريطة ممتنع محال ، ألا ترى أنك
لو نصبت (قائماً) على هذا لكانت قد أحلت من جهتين :
إحداها : أن الكلام يبقى المُخْبَر عنه فيه بلا خبر ، لأن زيدا
لا خبر له .

والأخرى : أنك نصبت (قائماً) ولا حامل هنا فى الكلام يعمل فيه
فينصبه ، ألا ترى أن (زيدا) وحده لا ينتصب عنه الحال ، إنما ينتصب
عن جملة فيها معنى فعل ، فتأمل ذلك يهتد لك إن شاء الله تعالى .

(١) يقول سيبويه : « وتقول : ما كان فيها أحد خير منك ، وما كان
أحد منك فيها ، وليس أحد فيها خير منك ، إذا جعلت (فيها) مستقراً
ولم تجعله على قولك (فيها زيد قائم) ، أجزيت الصفة على الاسم ، فإن
جعلته على قولك (فيها زيد قائم) نصبت » الكتاب ٢٧/١ .
وانظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ١٤٦ .

هذا باب ما أُجْرِي مُجْرَى لَيْس^(١):

قال: لَا يَسْكُونُ (لَاتَ) مع الحين إلا مضمرًا فيها مرفوع^(٢).

قال أبو علي: يقول: لم يُسْتَعْمَلْ لَاتَ إلا مضمرًا اسمها الذي هو مُحَدَّثٌ عنه في الجملة التي فيها لات، لا في نفس لات لأن الحروف لا يضر فيها على شريطة التفسير، ولا بعد تقدّم الذكر كما يضر في الفصل على شريطة التفسير، كقولك: زعم رجلًا زيد، وبعد تقدّم الذكر كقولك: / ١٦ / أ بكرٌ ضربٌ حميًا فلا يقال في الحرف: عمرٌو ما منطلقًا.

قال: ونظير (لَاتَ) في أن^(٣) لا يكون إلا مضمرًا فيه: (لَيْسَ) و (لَا يَسْكُونُ) في الاستثناء^(٤).

قال أبو علي: هو نظيره في أن الاسم المُحَدَّث عنه مضمر لا يجوز

(١) الكتاب ٢٨/١ .

(٢) في الكتاب ٢٨/١ « لا تكون لات الا مع الحين تضر» فيها مرفوعا ، وفسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله : « يعني أنك اذا قلت (لاتَ حين مناصر) أو (لات حين فراير) أو ما أشبه ذلك ، فبعد (لاتَ) اسم مرفوع بالات ، و (حين) خبر ذلك الاسم ، وهو منصوب ، وجعلت (لات) رافعة لذلك الاسم المحذوف وناصبة للخبر ، كما ترفع (ليس) الاسم وتنصب الخبر وحملت (لات) على (ليس) لاشتراكهما في النفي ، وتقديره (لات الحين حين مناصر) كما تقول (ليس الحين حين مناصر) شرح السرافي للكتاب ج ١ ق ١٤٨ .

(٣) الكتاب ٢٨/١ ، وفيه : (في أنه لا يكون) ، وفي المخطوطة زاد أبو علي قوله (الا) بن قوله (ولا يَكُونُ) وقوله (في الاستثناء) وهو خطأ .

إظهاره في (ليس) و (لا يكون) إذا استثنيت بهما ، لأن اسميهما لا يستعمل إظهارهما ، كما لا يستعمل إظهار اسم (لات) فإنما اتفقا في أن المضمّر لا يستعمل إظهاره ، لا في موضع الإضمار لأن الإضمار في (ليس) و (لا يكون) في الفعلين أنفسهما ، ولا في (لات) في النية والجملة دون نفس الحرف .

قال أبو علي : (لَات) هي (لا) زيد فيها حرف التأنيت نحو :
مَمْ . وَنَمَتْ . وَرُبَّ . وَرُبَّتْ^(١) .

قوله : فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم^(٢) .

(١) هذا الرأي الذي جاء به أبو علي هو رأي الجمهور في (لات) وأنها مكونة من كلمتين : لا النافية ، والتاء لتأنيت اللفظ ، وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين . وللنحاة فيها مذاهب مختلفة ، انظر في اللبيب / ٣٣٤ - ٣٣٦ .

(٢) هذا صدر بيت من البسيط للرزدي ، وقد استشهد به سيبويه والبيت هو :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم . إذ هم قريش واذا ما مثلهم بشر
والشاهد فيه تقديم خبر (ما) ونصبه في البيت والفرزدق تميمي يرفعه مؤخرا ، فكيف إذا تقدم ، ولذلك أنكره سيبويه بهوله : « وهذا لا يكاد يُعرف » كما أنه رواه على سبيل الإنكار ، انظر الكتاب ٢٩/١ ، والبيت من قصيدة طويلة في مدح عمر بن عبد العزيز ، انظر الديوان ١٨٥/١ (ماذر) ، وأنشده المبرد في المنة ١٩١/٤ ، وقال « الرفع الوجه ، وقد نصبه بعض النحويين وذهب الى أنه خبر مقدم ، وهذا خطأ فاحش وغلط بين » ، وفي كتاب الازهار ١٧/١ - ١٨ عقد ابن ولاد مسألة حول هذا البيت أورد فيها ما أخذه أبو العباس المبرد على سيبويه

قال أبو علي : قدّر سيبويه انتصاب (مَنَام) في بيت الفرزدق هذا أنه خبر لما نُصِب مُقَدِّمًا كما يُنْصَب مؤخرًا^(١) ، وقدّره المازني^(٢) على أنه

←
في رواية النصب ثم رده عليه ، محتجًا لسيبويه بأن ذلك لم يخرج عن كونه « رواية عن العرب والحجة في مثل هذا على العرب أن يقال لهم . لم أعربتم الكلام هكذا من غير ضرورة لحقنكم ، أو يكذب سيبويه في روايته ٠٠ » ، وعرض الفارسي بالتفصيل لهذا البيت وهو يبحث مسألة (ما) ، انظر المسائل المشكّلة / ٢٨٥ - ٢٨٦ ، كما أنشده في مكان آخر شاهدًا على قضية أخرى ، المصدر نفسه / ٥٨٥ ، وأنشده في موقع آخر شاهدًا على نصب خبر (ما) مقدمًا للضرورة ، انظر المصدر نفسه / ٥٩٦ . وانظر البيت في شرح أبيات سيبويه للنحاس / ٦٧ ، شرح أبيات سيبويه ١ / ٩٨ (الريح) وفصل السيرافي القول في هذا البيت وأورد الصحيح لسيبويه في الرواية ولغيره في النقض انظر شرح السيرافي للكتاب ج ١ ، ق / ١٥٠ ، أسرار العربية / ١٤٦ مغنى اللبيب / ١١٤ ، ٤٧٥ ، ٦٧١ ، ٧٨٣ ، الأحاجي النحوية / ٦٧ ، الهمج / ١٢٤ ، الدرر / ٩٥ ، المعنى / ٩٦ ، الخزائن / ١٣٠ ، شرح التصريح / ١٩٨ .

(١) سيبويه إنما كان راويًا لهذه اللفظة منكرا لها كما هو صريح قوله في الكتاب ١ / ٢٩ .

(٢) المازني : هو أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان ، قرأ على الأنفثس الأوسط والجزمي ، وأخذ عن الأصمعي وأبي عبيدة ، وعنه أحمد المبرد والفُضّل بن محمد البزدي . قال عنه بكار بن قتيبة : « ما رأيت نحوياً قط يشبه الفقهاء إلا أبا حسان بن هلال والمازني » فرأى كُتّاب سيبويه ، وكان لا ينسأهل في تدريسهم لكل ، ففقه روى تلميذه المبرد أن بعض أهل النخبة من أهل اللغة قصده ليقرأ عليه كتاب سيبويه وبذل له

←

منتصب على الحال للخبر المضمّر، كأنه في التقدير: وإذا ما في الدنيا أو في الوجود مثلهم يشرّ، كما يقول: فيها قائماً عمرو^(١).

قال أبو علي: هذا الإضمار حكمه أن يقدر قبل (مثلهم) ولا يسوّغ تقديره بعده من حيث لا يجوز (قائماً فيها عمرو) وإذا لم يسوّغ إضمار هذا العامل مذكوراً إذا تأخر عن ما يعمل فيه، فإن لا يعمل محذوفاً أجدر، لأن ما يعمل مضمراً أضف مما يعمل مظهرأ ألا ترى أن الفعل إذا أظهرته صلّح تقديم معموله وتأخيره، وإذا أضرته في نحو (في الدار زيد قائماً) لم يجرّ تقديم (قائماً) على (في الدار)، كما كان يجوز لو أظهرته، وكذلك إذا لم يجرّ التقديم فيه مظهرأ ينفى ألا يجوز إعماله مضمراً لهضمه.

فإن قال قائل: أليس قد قال سيبويه إنهم إذا أعملوا شيئاً مظهرأ أعملوه مضمراً؟^(٢) قيل له: قد قال ذلك، إلا أن ذلك لا يلزم إضماره.

﴿

مائة دينار على تدريسه، فامتنع أبو عثمان من قبول بذله - على فاقته وشدة ضاقته - قائلاً: إن هذا الكتاب يشتمل على ثلاثمائة وكذا آية من كتاب الله، ولست أرى أن أمكن منها ذمياً، غيرة على كتاب الله تعالى وحميدة له. توفي سنة ٢٤٧هـ وقيل ٢٤٩هـ. انظر ترجمته في الفهرست / طبقات النحويين واللفظيين ٩٢ - ١٠٠، أخبار النحويين البصريين / ٧٤، فزعة الألبا / ، انباء الرواة / وبهامش هذا الأخير مصادر ترجمة المازني.

(١) انظر رأى المازني هذا في الانتصار / ق ١٧، الأحاجي النحوية / ٦٧.

(٢) إنما قال سيبويه: « وإذا أعملت العرب شيئاً مضمراً لم يخرج عن عمله مظهرأ في الجر والنصب والرفع ... » الكتاب ١ / ٤٤٠.

هنا وإعماله ، وذلك أنه قائم مقام شيء محذوف والمحذوف هو الأصل ، وهذا فرع وقائم مقامه ، فلا يسوغ أن يضم كما أضمر الأصل ، لأنه لا يكون حينئذ للأصل مزية على الفرع ، ولأنه إذا جاز أن يعمل مضمرًا فكذا يجب أن ينصب مؤخرًا ، كما ينصب الفعل مؤخرًا ، وهذا فاسد عندهم ، فسكنا لم يجوز إعماله مؤخرًا كذلك لا يجوز إضماره .

قال أبو بسكر^(١) : والقول عندى فيه أنه لما استعار لغة غيره لم يدرك كيف استعملها لها ، فقد رنهم يجرونها مثل (ليس) في جميع الأحوال ، في التقديم والتأخير فنيط .

قال : وهو كقول بعضهم . ملحفة جديدة في التلّة^(٢) / ١٦/ب

قال أبو علي : (جديدة^(٣)) (فميل) في معنى (فاعل) ، فأكثر استعمالها بغير الهاء ، وإنما كان وكذلك لأنه لما كان على (فميل) جملة منزلة (فعول) لأنه يكون للسكرّة كما أن (فعولاً) يكون كذلك ، فلم

(١) هذا النص بهذا الاسناد رواه أبو علي في المسائل المشكّلة/٢٨٦ وقال أبو سعيد « قال المحتج عن سيبويه : يجوز أن يكون الفرزدق سمع أهل الحجاز ينصبونه مؤخرًا وفي لغة الفرزدق لافرق بين التقديم والتأخير ، لأنه يرفع مقدّمًا ومؤخرًا فاستعمل لغتهم وأخطأ » شرح السبعمي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٥٠ وانظر الأحاجي النحوية /٦٧ .

(٢) الكتاب ٢٩/١ وفيه : « وهذا كقول بعضهم ... »

(٣) زاد في المسائل المشكّلة /٥٨٥ (فيه) .

(٧) التلميّة ()

يدخل في مؤنث (فَعِيل) الذي هو في معنى (فَاعِل) في هذا الحرف
(الثناء)^(١)، كما لم يدخل في (فَعُول)^(٢).

ومثل (جديد) في أنه أجرى مجرى (فَعُول) فلم تدخل فيه تاء
التأنيث في المؤنث حروف آخر وهي : سدس^(٣)، وكتيبة خفيف^(٤).

(١) في المسائل المشككة ٥٨٥/ يقول : « فلم يدخل في مؤنث
(فَعِيل) الذي هو بمعنى (فَاعِل) الهاء في هذا الحرف ».

(٢) كلام أبي على هذا منصرف إلى بنية (فَعِيل) لا إلى تفسير
عبارة الكتاب ، ونحن ننقل تفسير هذه العبارة عن أبي سعيد إذ يقول :
« يعني أن نصب (مَثَلُهُمْ) على تقديم الخبر قليل ، كما أن (لات حين
مناص) بالرفع قليل ، لا يكاد يعرف ، وكما أن ملحفة جديدة قليل ،
وذلك أن (فَعِيلًا) الذي بمعنى (مَفْعُولٍ) حكمه ألا يلحقه هاء
التأنيث كقولهم : امرأة قتييل ، وكف خضيب ، وملحفة جديد ، في معنى
مفتولة ، ومخضوبة ، ومجدودة ، ولا يقال قتييلة ، ولا جديدة ، وقد قيل :
ملحفة جديدة وهو قليل خارج عن نظامه » ، شرح السيرافي للكتاب ،
ج ١ ، ق ١٥٠ .

وقد أفرد أبو على لهذه العبارة مسألة خاصة في كتاب المسائل
المشككة / ٥٨٥ - ٥٨٦ والنصان متشابهان لا اختلاف بينهما هنا في
التعليق وهناك في المسائل المشككة .

(٣) شاة سدس أي أنت عليها السنة السادسة ، والسدس
السن التي بعد الرابعة انظر اللسان (سدس) قلت : تكون الشاة
سدسًا في السنة الرابعة لا بعد السادسة .

(٤) قال في اللسان (خفيف) : كتيبة خفيف : وهو لون الحديد
ويقال : خصلت من ورائها بخيل أي أردفت ، فلهذا لم تدخلها الهاء
لأنها بمعنى (مَفْعُولَةٍ) .

وريج خريق^(١)، حكى ذلك في الجمع^(٢)، فلما كان الاستعمال في هذا في الأمر الأكثر ترك القاء في التأنيث فيه، ضار^(٣) قول من قال : ملحفة جديدة، فأدخل في المؤنث القاء شاذاً عن الاستعمال قليلاً، كما أن قول من قال : ﴿لَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(٤)، فإذا مثلهم بشر^(٥) قليل، وكما أجرى (فَيْعِلٌ) مجرى (فَعُولٍ) في هذا الموضع فلم يؤنث كما لم يؤنث (فَعُولٌ)، كذلك أجرى مجراه في أن أنفرد في موضع الجمع، كما أنفرد، فأنفردم (لَفَعِيلٌ) نحو قوله تعالى ﴿وَحَسَنَ أَوْلَئِكَ

(١) قال الأزهري : « الخَرِيقُ من أسماء الريح الباردة الشديدة الهبوب » ، انظر تهذيب اللغة (خرق) .

(٢) في المسائل المشككة / ٥٨٥ « حكى ذلك في باب الجمع » .

(٣) في المسائل المشككة / ٥٨٥ (وصار) .

(٤) روى ابن السراج قول سيبويه : « وَزَعَمُوا أَنْ بَعْضَهُمْ قَرَأَ (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) وَهِيَ قَلِيلَةٌ » الكتاب ٢٨/١ وبين أن هذه قراءة عيسى بن عمر الثقفي ، انظر الأصول في النحو ٩٦/١ ، وبين أبو سعيد أن الرفع قليل بعد (لَاتَ) وأن الأكثر حذف الاسم وظهور الخبر ، ويجوز مع قلته اظهار الاسم وحذف الخبر كما قال سعد بن مالك القيسي . من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا يبراح

انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٤٨ .

(٥) إشارة الى بيت الفرزدق السابق ذكره ، أي أن الرفع في (مثلهم) قليل شاذ كرفع (حين) في الآية الكريمة .

رَفِيقًا^(١) وقول الشاعر^(٢) :

* دَعَهَا فَمَا النُّحْوَى مِنْ صَدِيقَتِهَا *

وإذا رادم إِمَول نحو (عَدَوٌ) قال تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ
خَذُلٌ لَكُمْ﴾^(٣) ، وقال تعالى : ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا كَكُمُ تَدْوًا
مُهِينًا﴾^(٤) : أما قوله تعالى : ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّكَ﴾^(٥) ، فقد كتبناه
في موضع آخر .

قال : فجعلتها (لا) التي (إِشْرَاكٌ)^(٦) .

(١) سورة النساء ، الآية ٦٩/٥

(٢) البيت من الرجز ، وهو لرؤبة ، وقد نسبته اليه في المسائل
المشكلة ٥٨٦/٥ وهو في ديوانه ١٨١/ ثالث ثلاثة أبيات في ملحقات
الديوان وهو قوله :

نَحْجُ لِلْعَجُوزِ عَنْ طَرِيقِهَا

قَدْ أَقْبَلْتُ رَاهِجَةً مِنْ سَبَقِهَا

دَعَهَا فَمَا النُّحْوَى مِنْ صَدِيقِهَا

• والبيت في المحتسب ٣١٧/١ ، كما أنه في الحجة للفراسي

١٦٩/١ ، التكملة ١٨٦/ (فرهود) ، الأثافي ٨٠٥٧/٢٣ ، شرح المفصل

٤٩/٥ ، شرح الشافعية ١٣٨/٤ وهو الشاهد رقم ٦٠ .

(٣) سورة النساء ، الآية ٩٢/٥

(٤) سورة النساء ، الآية ١٠١/٥

(٥) التي في سورة طه ، الآية ٤٧/٥ ، قوله تعالى « فأتياه فقولا إنا

رسول ربك ... » ولعل أبا علي أراد التي في سورة الضحراء ، الآية ١٦/

وهي قوله تعالى « فأتيا فرعون فقولا إنا رسول رب العالمين » ففيها

الشاهد على إطلاق لفظ المفرد وإرادة الجمع .

(٦) الكتاب ٢٩/١ ، والعبارة فيه « وإن جعلتها لا التي يكون فيها

الإشراك » والفارسي هنا يختصر العبارة كما هو منهجه في صوم الكتاب .

قال أبو علي : « في قوله : (لا) القى للإشراك ، يريد بالإشراك : « اعتبار انط المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب ، لا اعتبار بالنفي ، لأن قولك : ما هب الله خارجاً ، ولا ممن ذاهبٌ ، مشتركان في النفي أيضاً وإن اختلفا في الإعراب »^(١) .

قوله : « وَوَنَ عَلِيكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا »^(٢) .

قال أبو علي : « مَنْ رَفَعَ قَوْلَهُ (قَاصِرٌ) »^(٣) قَطَعَهُ مِنَ الْأَوَّلِ ، وَجَعَلَهُ خَبِراً لِقَوْلِهِ : (مَأْمُورُهَا) ، وَمَأْمُورُهَا مُبْتَدَأٌ ، وَمِنْ جَرِّهِ : فَقَالَ : وَلَا قَاصِرٍ^(٤) فَنَقْدِيرُهُ عَلَى مَا قَالَ سَيَبَوِيه : مَا مَنِّهِيهَا بِأَتِيكَ ، وَلَا قَاصِرٍ

(١) « ما ، لا » يفيدان أن النفي ولكنهما يختلفان في الإعراب ، فالأولى تعمل عمل (ليس) ، وقوله تكتفي الثانية بالنفي فقط .
(٢) البيت من المتحارب ، للأعرس الشنئ ، وليس هو موضع التساهد ، ولكن الشاهد في البيت التالي له وهو قوله :

فليس بأتيف منهيها ولا قاصر عنك مأمورها

والله أشار أبو علي عند ذكر الوجوه الاعرابية المحتملة .
والبيتان من شواهد سيبويه ، انظر الكتاب ٣١/١ ، المقنضب ١٩٦/٤ ، الأصول في النحو ٩٦/٢ ، وهنا روى بيت الشاهد بخفض (قَاصِرٌ) عطفاً على المجرور بالباء وانظر تفصيل القول في الشاهد لدى أبي سعيد السيرافي في شرح الكتاب ، ج ١ ، ق ١٥٤ - ١٥٥ وأنشد ابن هشام البيت الأول في المغنى ١٩٤/ - ٦٨٩ ، كما أنشد البهني معاً فيه أيضاً ٦٣٣/ بعطفاً (قَاصِرٌ) على المجرور بالباء ، انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٦٢/١ (الربيع) ، وأنشد بيت الشاهد في الانتصار / ق ١٨ على جواز الرفع والجرح في (قَاصِرٌ) ، انظر البيت في الهمج ١٢٨/٢ ، الدرر ١٠٢/١ ، الدرر ٢٩/٢ ، الخزائن ١٣١/٢ .

(٣) في المخطوطة (قاصر) وهو خطأ بين .

مأمورها فَرَدَّ الهاء من (مأمورها) إلى التنيى وإن كان التنيى مذكراً في اللفظ لأنه مضاف إلى مؤنث ، فتقديره إذا حَدَّثَتْ خبر الاسم الأول من الكلام على حسب ما يسير به الباب (ليس منهيها بقاصير^(١)) منك مأمورها) وإنما قَدَرَهُ هذا التقدير لِيُخَلِّصَهُ به من أن يسكون قد عطفَ على عاملين لأنه إذا قَدَرَهُ هذا التقدير لم يقع عطف على عاملين كما يقع ١٧ / أ إذا لم يُقَدَّر الهاء من (مأمورها) راجعة إلى التنيى ، فلهذا تأوّل / هذا التأويل ، وأما من رأى العطف على عاملين فإنه لم يردّ الهاء من (مأمورها) إلى التنيى ، ولم يمتنع إلى هذا التأويل ، ولم يُقَدَّر أيضاً (ليس) تقديرها كما قَدَّر سيوريه ، ولو سكن يعمل (مأمورها) مرتفعاً بالعطف على اسم ليس بالواو ، ويخفى قوله : قاصير^(١) بالعطف على الباء^(٢) . فعطف بالواو هذين الاسمين على هذين العاملين ، وهو قول الأخفش^(٣) ، ومن نصب (قاصراً) حمله على موضع (بأتيك) لأن موضعه نصب ، ورفع قوله (مأمورها) بالعطف على (ليس) ، وتقديره : ليس منهيها بأتيك ، ولا مأمورها قاصراً هناك .

(١) في المخطوطة (قاهر) .

(٢) قوله (بالباء) غير معجمة في المخطوطة ، يريد العطف على

المجرور بالباء ، انظر مغنى اللبيب / ٦٣٣ .

(٣) انظر المختضب ١٦٥/٤ ، الأصول في النحو ٦٩/٢ ،

الانتصار / ق ١٩ - ٢٠ . ومغنى اللبيب / ٦٣٢ ، وشرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٥٥ ، حيث قال : « وقد أجاز الأخفش وغيره من البصريين العطف على عاملين ، فقالوا : قيام زيد في الدار والقصر

عجرو ... » .

هذا باب ما يجري على الموضع لا على الاسم^(١):

قال سيديويه: ولوقات: ما زيد على قومنا، ولا عندنا كان نصب

ليس غير^(٢).

قال أبو العباس^(٣): إنا لم نجز خَل (عند) على (على) لأن
(عند) أعم من (على) و (على) أخص منها، ألا ترى أنها تقع على
الجهات الست و (على) لِحَمَةٍ مخصوصة، فلو أدخلت (على) عليها
لأخرجهما من بابها.

قال: لأنه ليس في الكلام، وبوقه^(٤).

قال أبو إسحق^(٥): لا يتنحجره في القياس لأن (نوق) اسم
ممكن ليس مثل (عند)^(٦).

(١) الكتاب ٣٣/١ وفيه: هذا باب ما تجريه على الموضع لا على

الاسم الذي قبله *

(٢) الكتاب ٣٤/١ وفيه: وكان النصب ليس غير، وعند السيراني

كان النصب في عندنا، لا يجوز أن يدخل عليها (على)، انظر شرح
السيراني للكتاب ج ١، ق ١٥٨.

(٣) هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، وقد سبق ت ترجمته.

(٤) الكتاب ٣٤/١ وعبارة سيديويه هي: «وقال: أخذتنا بالجدود

وفوقه، لأنه ليس من كلامهم وبوقه».

(٥) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، وقد تقدمت

ترجمته.

(٦) فسر أبو سعيد طه العبارة بقوله: «معنى هذا الكلام:

أخذتنا السماء بالجدود من المطر، وبمطر فوق الجود، ولم يختار جـ

قال أبو علي : إذا قلت : ما زيد كمرو ولا شيبها به ، فالنهي أنه ليس مماثلا له ولا مشابها ، فإذا جر^(١) (شيبها) به فالنهي أنه قد أثبت له شيبها وبقى أن يكون مثله ؛

وقال أبو علي في قوله :

... ..
وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى يُلْقَى لِلْمَسَاكِينِ^(٢)

←

(فوق) عطفًا على (الجود) ، لأن العرب لا تكاد تدخل الباء على (فوق) لا تقول (أخذتنا بفوق الجود) إنما يقولون أخذتنا بمطر فوق الجود ، ولو جررت جاز ، وليس الاختيار « شرح السيرافي للكتاب ج ١ ق ١٥٨ (١) في المخطوطة (شيبها) »

(٢) هذا عجز بيت من البسيط نسبه سيديويه لحميد الأرقط ومصدره فأصبحوا والنوى على مرسهم ...

انظر الكتاب ٣٥/١ ، ٧٣ ، وسيديويه في الأولى يروى الفعل (تلقي) بالتاء وفي الثانية (يلقي) بالياء ، انظر البيت في المقتضب ١٠٠/٤ ، الأصول في النحو ٨٦/١ ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٦١ ، وأنشد ابن النحاس البيت وبيننا آخر قبله وهو قوله : باتوا وجلتنا السهرين بينهم كان أطفالهم فيها المساكين

انظر شرح أبيات سيديويه ٧٠/ ، وأنشد الشنمري هذا البيت وفيه (الصهباء) بدل (السهرين) انظر هامش الكتاب ٣٥/١ ، والشهرز : ضرب من التمر ، انظر اللسان (شهرز) . وأنشد ابن الشجري البيتين وذكر أن حميد الأرقط كان معبودا في بخلاء العرب ، وأن قوما نزلوا به فاطعمهم تمرا وقال :

باتوا وجلتنا البرنى بينهم كان أنيابهم فيها المساكين
فأصبحوا والنوى على مرسهم وليس كل النوى يلقي المساكين

←

قال : سيبويه : فجعلت الذى يعمل فيه الفعل الآخر إلى الأول ^(١) .
قال : يبنى بالذى يعمل فيه الفعل الآخر (كلُّ النوى) لأنه معمول
يُلقى ويُنمى بالأول (ليس) .

قال : ولو قلت : كانت زيداً الحمى تأخذُ ، أو تأخذ الحمى
لم يجز ^(٢) .

قال أبو على : لا يجوز ذلك ، لأنك فصلت بين (كان) واسمها
بمعمول معمولها ، وهو (زيدٌ) الذى هو مفعول (تأخذُ) الذى هو مفعول
(كان) . تصحيح المسألة : أن تقول : كان زيداً الحمى تأخذُ ، فيحذف
علامة التأنيث ^(٣) وتضم الحديث فى كان ، وتعدو الجملة التى هى (الحمى
تأخذُ) فى موضع نصب ، ولو تدممت فقلت (كانت تأخذُ زيداً الحمى)

←

والمعترض : المنزل الذى ينزله المسافر آخر الليل . يقول .
أصبحوا وقد غطى النوى لكثرتهم على منزلهم فى زمان لا يلقى فيه المساكين
أكثر النوى ولكنهم ياكلونه من الجهد والجوع ، أمالى ابن الشجرى
٢/ ٢٠٤ ، شرح ابن عقيل ١/ ٢٨٤ ، شرح ألفية ابن مالك لابن الساطم
١٣٩/ ، الأشمونى ١/ ٢٣٩ ، العينى ٢/ ٨٢ ، الخزائنة ٤/ ٥٨ .

(١) الكتاب ١/ ٣٦ .

(٢) الكتاب ١/ ٣٦ . قال أبو سميده : « وذلك أن (كان) وبابها
تعمل الرفع والنصب ، فلا يجوز أن يليه إلا ما يعمل فيه أو فى موضعه ،
فاذا قلت : (كانت زيداً الحمى تأخذُ) . فأنما تنصب زيداً بتأخذ
لا بكان . . . »

شرح السيرافى للكتاب ج ١ / ق ١٦١ .

(٣) أى تحذفها من (كان) فلا تقول (كانت زيداً الحمى تأخذُ) .

لسكان جيداً ، لأنك لم تفصل بين (كان) واسمها بمعمول معمولها ، إنما قدمت الخبر على الاسم فصار بمنزلة كان منطقاً زيد ، ولو قلت (كانت زيداً الحى تأخذُ) ، فَجَعَلْتَ علامة التانيث في الفعل لغير الحى لسكان حسناً ، ومثله قوله عز وجل ﴿ فَالْتَمِمْ لَهَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾^(١) ، فأما ١٧/ب ضمير القصة^(٢) وكذلك تجمل (كانت) فائدة القصة ولا تجعلها لاحد / قال سيديويه : وقال بعضهم : كَانَ أَتَتْ خَيْرٌ مِنْهُ^(٣) .

قال أبو علي : تَعْلَمُ مِنْ هَذَا ضَرْوَةٌ أَنَّ (كان) ضميرٌ ، ولولا ذلك لانتقل بها الضمير ، وكانت تاء لم تنفصل .
قال : ولا يجوز أن يقول : ما ريداً عبدُ الله ضارباً^(٤) .

(١) سورة الحج ، الآية / ٤٦ .

(٢) ضمير القصة : مصطلح بصرى ، ويسمونه أيضاً ضمير الشان والحديث والأمر ، ويسميه الكوفيون المجسول ، وللنحاة فيه أقوال كثيرة . انظر كتابنا المصطلح النحوى / ١٨٠ .

(٣) الكتاب ٣٦/١ ، فسر السيرافى هذه العبارة بقوله : « على معنى كان الأمر ومثله قوله (من بعد ما كاد تزيف قلوب فريق منهم) أى أن فى كاد ضميراً من الأمر والشان ، لأن كاد فعلٌ ، وتزيف فعل ولا يصل الفعل فى الفعل » شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ق ١٦١ ويبدو أن سيديويه والسيرافى أنرا قراءة (تَزْيِغُ) فى آية التوبة بالتاء وهى قراءة أبى بكر فى روايته عن عاصم والباقيين ، وأعرضا عن قراءتها بالياء (يَزْيِغُ) ، وهى قراءة حمزة وحفص عن عاصم . انظر السبعة / ٣١٩ وانظر حجة القراءات / ٣٢٥ .

(٤) الكتاب ٣٦/١ وفيه « ولا يجوز أن تقول ٠٠٠ » . أى لا يجوز أن يلى (ما) منصوب بغيرها على لغة أهل الحجاز ، لأنهم يجعلونها بمنزلة (ليس) ، انظر شرح السيرافى للكتاب ج ١ / ق ٦١ ،

قال أبو علي : يريد : من قال : ليس زيداً عهد الله ضارباً على أن
يُضْمَرُ في ليس القصة والحديث ، لم يقل في (ما) المجازية : ما زيداً
عهد الله ضارباً ، وإن كانت مثل (ليس) في أنها تنعيب وتوقع لأن الضمير
الذي يكون في ليس وأخواتها ، ويقدر فيه لا يسوغ في (ما) ألا ترى
أنه لا يجوز (زيدٌ ما مُنطلقاً) فإذا لم يجز الإضمار فيها كما جاز في (ليس)
لم تجز هذه المسألة للفصل بينها وبين اسمها بما هو أجنبي منها .

قال : وكان هذا أحسن من التَّنْذِيرِ .

قال أبو علي : يريد أن إضمار الهاء في (عَارِفٌ)^(١) ورفع (كلٌّ)^(٢)

(١) الكتاب ٣٧/١ .

(٢) إشارة الى قول مزاحم العقيلي (من الطويل) الذي رواه

سيبويه في الكتاب ٣٦/١ :

وقالوا تعرفها المنازل من منى وماكل من وافي منى أنا عارف
ويذكر سيبويه أن بعضهم يقول (وما كل من وافي منى أنا
عارف) . قال أبو سعيد ، « أعلم أن البيت يروى بنصب (كلٌّ)
وبرفعه ، فأما من نصب (كل) فقد جعل (ما) تميمية وأبطل عملها ،
ونصب (كل) بعارف ، ومن رفع (كل) جعل (كل) اسم (ما)
على لغة أهل الحجاز ، ورفع (كل) بما ، وجعل (أنا) عارف في
موضع الخبر ، وأضمر الهاء في (عَارِفٌ) حتى يكون في الجملة
ما يعود الى الاسم ، فبصح أن يكون خبراً ، كانه قال (أنا عارفه) ،
وفي لغة تميم إذا رفع (كل) رفع بالابتداء (وأنا عارف) خبر ، وفيه
الهاء » شرح السيبوي في للكتاب ، ج ١ ، ق ١٦٢ وقد روى سيبويه
البيت في مقام آخر برفع (كل) انظر الكتاب ٧٣/١ وفي شرح أبيات
←

على أنه اسم مبتدأ أحسن من نصب (كل) وتقدير التقديم والتأخير ، لأنه إذا نصب قدّر كلاً مؤخرأ ، وجعل (ما) تميمية .

←

سبيويه لابن النحاس ٤٩/ جاء (يأتى منى) بدل (وافى منى) ولكنه رجع الى الرواية الأخرى فى مكان آخر ، انظر ص ٧٠ ، وقال : « كانه قال : أنا عارفه ، فيرفع (كل من) لأنه شغل الفعل بالهاء ، ومن نصب فعلى أنا عارفه كل المنازل » المصدر نفسه ٧١ / شرح أبيات سبيويه لابن السيرافى ٣٣/١ (الريح) وانظر شرح الأبيات المشككة الاعراب ٣١٤/ فرحة الأديب ٢٩/ ويرويه (فقلا) بدل (وقالوا) ، و (من أوفى) بدل (وافى) مغنى اللبيب ٩١٠/ وأنشد الفراء البيت عن أبى ثروان برفع (كل) وقال : « ولم أسمع أحدا نصب (كل) انظر معانى القرآن ١٣٩/١ - ١٤٠ ، وفى موضع آخر أنشده وفيه (فقالوا تعرفها ٠٠٠) و (وماكل من يفشى منى ٠٠) ثم أنشد بينا بعده وقال : « فلم يقع (عارف) على (كل) وذلك أن فى (كل) تاويل : وامن أحد يفشى منى أنا عارف ، ولو نصبت لكان صوابا ، وما سمعته الا رفعا » المصدر نفسه ٢٤٢/١ انظر أيضا العينى ٩٨/٢ ، الخزائن ٤٣/٣ الخصائص ٣٥٤/٢ ، ٢٥/١ شرح التصريح ١٩٨/١ ،

هذا باب ما يعمَلُ عمل الفعل ولم يَجِرْ
مُجْرَى الفعل ولم يَمَكَّنْ تَمَكَّنُهُ^(١)

قال : وذلك قولك : ما أَحْسَنَ زَيْدًا^(٢).

قال أبو علي : (ما) اسم مبتدأ ، وأحسن خبره ، وموضعُ (ما) رفع بالإيذاء ، وفي (أحسن) ضمير (ما) فزَيْدٌ مُنْتَصِبٌ بأحسن وتقديره : رجل ضربَ هَمْرًا .

وإنما كانت (ما)^(٣) اسمًا بلا صلة ، لأنها إنما توصل حيث يراد بها التخصيصُ والإشارة إلى واحدٍ بعينه ، فأما إذا أريد بها الإيهامُ لم توصل ، كما لم توصل في الاستفهام والجزاء لما لم ترد بالموضعين التخصيص كذلك المُتَعَجَّبُ منه مُبْهِمٌ غير مُخَصَّصٍ ، وكذلك كان حُكْمُهُ أن يكون ، لأنها لو وصلت وحُصِرَتْ بالصلة لصار معروفاً ، وخرج أن يكون مُتَعَجِّباً منه ، فحُكْمُ التَّعَجُّبِ أن يسكن مُبْهِمًا ، لأنه إذا خُصَّصَ فَعُرفَ لم يسكن تَعَجُّبًا ، فإيهامه أفضح له مِنْ تَخْصِيصِهِ ، فكما لم يوصل في

(١) لم يذكر أبو علي عنوان الباب ، واكتفى من الباب كله بذكر منال واحد ، وهذا العنوان للكتاب ٣٧/١ .

(٢) «الكتاب ٣٧/١ وفيه : » وذلك قولك ما أحسن عبداً لله « ورواية السيرافي تمضد سيويه ، انظر شرح السيرافي للكتاب ج ١ ، ق ١٦٢ ، ولعل الفارسي قصد التمثيل فحسب ، فوضع (زيدا) موضع (عبد الله) .

(٣) انظر تفصيل الكلام على (ما) التعجبية في شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ق ١٦٢ - ١٦٣ .

الاستفهام والجزاء كذلك لم توصل هاهنا ، وقد جاءت (ما) غير
موصولة في غير الجزاء والاستفهام ، وذلك إذا كانت نكرة كالتي في
أقوله عز وجل : (يَشْرَبُوا بِرِيقِ أَنْفُسِهِمْ أَنْ يَكْفُرُوا)^(١) ،
فما هذه عندهم نكرة يتدبرونها : يَشْرَبُوا شيئاً اشربوا به أنفسهم كفرهم
كما يتدبرون : ما أحسن زبداً شىء أحسن زبداً ، ومرضع (ما) نصب
في الآية^(٢) ، فأما قوله : (اشترُوا به) ، فصفة له غير دالة .

قال أبو علي : الأفعال التي لا تنعدي إلى مفعول إذا نُقلت بالهمزة
تمدت إلى مفعول ، والمتعدية إلى مفعول إذا نُقلت بها تمدت إلى
اثنتين ، فيقول الفاعل : هلاً تمدت الأفعال المتعدية إلى مفعول في التعجب
١٨ / أ إذا نُقلت بالهمزة إلى مفعولين كما تمدت في غير / التعجب ؟ فقول
على هذا :

ما أضربَ حمزاً بشراً ، كما تقول : ضربتُ حمزاً بشراً ؟ فالجواب :
إن الأعمال المتعدية تساوي الأعمال غير المتعدية في التعجب ، وذلك أن
الفعل ليس يقع في هذا الباب حتى يكثر من فاعله ، فيصير لذلك بمنزلة

(١) سورة البقرة ، الآية / ٩٠ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٥٦/١ - ٥٧ قال الأخفش : (ما)
وحدها اسم ، و (أن يكفروا) تفسير له نحو (نعم رجلاً زيد) معاني
القرآن ٣٢٢/١ (الورد) ونقل عنه القرطبي وجه نصب (ما) هنا
على التمييز على تقدير (يشربون شيئاً أن يكفروا) (واشتروا به أنفسهم)
صفة (ما) ، انظر تفسير القرطبي ٢٧/٢ - ٢٨ ، وانظر تفسير الطبري
٣٣٨/٢ - ٣٣٩ .

ما كان غريزة ، وهذا الضرب من الأفعال هو غير متمدد فالنقل يقع في التمتع في الأفعال كلها مما لا يتعدى إلى مفعول لما ذكرنا .

والأنفعل غير المتعدية إذا نُقلت بالهمزة تعدت إلى مفعول واحد ، فَضَرَبَ وما أشبهه في باب التمتع غير متمدد ؛ فإذا نُقل بالهمزة تعدى إلى مفعول واحد ، فإذا تعدى إلى مفعول واحد وأريد تعديته إلى مفعول ثانٍ عُدِّي بحرف الخفض ، كما أن الذي لا يتعدى إلى مفعول واحد إذا أُريد تعديه عدِّي بحرف خفض فنقول على هذا إذا أردت تعديته إلى مفعول ثانٍ (ما أَضْرَبَ زيداً لِعَمْرٍو) ولا يجوز (ما أَضْرَبَ زيداً عَمْرٍا) لما ذكرنا كما لا يجوز (أَكْرَمْتُ زيداً عَمْرٍا) ليساوي (ضَرَبَ) في هذا الباب (كَرَّم) وكذلك سائر الأفعال المتعدية إلى مفعول ، تساوي في نقلت إِيَّاهُ ^(١) بالهمزة ما لا يتعدى إلى مفعول ^(٢) .

(١) هكذا في المخطوطة ، وحقه أن يقول (إياها) لأن الحديث

عن الأفعال المتعدية جملة لا عن واحد منها .

(٢) انظر تفصيل هذا القول في شرح السيرافي للكتاب ، ج ١

ق ١٦٣ - ١٦٤ .

هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يَفْعَلُ به^(١)

قال: وعلى هذا الحد تقول: ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي عَبْدُ اللَّهِ^(٢).

قال أبو علي: يقول: تجعل عبد الله بدلاً من المضمر في ضربني كما جعلت (قَوْمُكَ) بدلاً من الواء في ضَرَبُونِي^(٣).
قال: فإن فعلت ذلك لم يكن بَدْءٌ من (ضَرَبُونِي) لذلك تضمر فيه الجمع^(٤).

قال أبو علي: إذا أبدلت قَوْمُكَ^(٥) من المضمر المنصوب كما أبدلته

(١) لم يذكر الفارسي عنوان الباب واكتفى بذكر المثال . والعنوان هنا من الكتاب ٣٧/١ .

(٢) الكتاب ٣٩/١ - ٤٠ .

هذا الباب يعالج قضية تنازع الفعلين ، وهو الذي سماه المبرد (باب من أعمال الأول والثاني وهما الفعلان اللذان يعطف أحدهما على الآخر) المقتضب ٧٢/٤ . وللنحاة في هذا الباب مذاهب مختلفة .
فالبصريون عامة يختارون أعمال الفعل الآخر في اللفظ ، ويرون أيضاً أن الفعل الأول قد عمل في المعنى كما عمل الثاني ، قال المبرد .
« ولو عملت الأول كان جائزاً حسناً » المقتضب ٧٤/٤ .

والكوفيون يعملون الفعل الأول ، انظر شرح الكافية الشافعية ٦٤٤/٢ ، وانظر تفصيل المسألة في الانصاف ٨٣/١ - ٩٦ .

(٣) انظر المقتضب ٧٨/٤ ، وشرح السيرافي للكتاب ج ١ ق ١٧٠ .

(٤) الكتاب ٤٠/١ .

(٥) إشارة الى قول سيبويه « فإن قلت : ضربني وضربتهم قومك ،

من الرفوع قلت : ضربوني ، فَجَمَعْتُ الضمور لأنه للقوم وليس لواحد
فلا يجمعه ، فإن لم يجمع الضمور قلت : ضَرَبَنِي وَضَرَبْتَهُمْ قَوْمُكَ تَرَكْتَ
الفعل بلا فاعل .

←
رفعت ، لأنك شغلته الآخر فأضمرت فيه ، كأنك قلت : ضربني قومك
وضربتهم على التقديم والتأخير ، إلا أن تجعل ما هنا البدل ، كما جعلته في
الرفع ، الكتاب ٤٠/١ .

ومن باب ما يسكون فيه الاسم مبنيًا على الفعل قُدِّمَ أو أُخِّرَ^(١) :

قال : ومثل ترك إظهار الفعل ها هنا ترك الإظهار في الموضوع الذي تقدم فيه الإضمار^(٢) .

قال أبو علي : يريد : إنَّ هذا الفعل الناصب لزيد في قولك : زيداً ضربتهُ فعل مضمر لا يظهر ، لتفسير الفعل الثاني له ، كما لا تظهر الهاء التي هي ضمير القصة والحديث في نحو قوله عز وجل : ﴿ إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجِيبًا ﴾^(٣) ، لأن ما بعده مفسر له ، ودالٌّ عليه .

وكذلك المضمر في نِمَمَ من قولك (نِمَمَ رَجُلًا) والهاء في قولهم : (رَبُّهُ رَجُلًا) كل هذا من الضمر الذي لا يظهر لتفسير ما بعده له ، ودلالته عليه ، وقد نصَّ سيبويه هنا على أن المضمر في (نِمَمَ) على شريطة التفسير لا يظهر ، نلّس لما اعترض به سيبويه^(٤) وجهٌ في باب نِمَ وَيَسَّ لأنه لا يوجد فيما أضمر على شريطة التفسير شيء يجوز إظهاره ، وقد ١٨/ب شرحنا / هذه المسألة واحتججنا فيها في بعض أجزاء النوادر^(٥) .

(١) الكتاب ٤١/١ .

(٢) الكتاب ٤٢/١ .

(٣) سورة طه ، الآية ٧٤ ، قدر المبرد المعنى هنا (ان الخبر)

انظر المختضب ١٤٥/٢ ، وانظر الكتاب ٤٣٩/١ .

(٤) في المخطوطة (س) بدلا من (سيويوه) .

(٥) ربما عني (المسائل) ، فلم يعرف عن أبي أنه الف

شال : إذا ابنُ أبي موسى^(١)

←
كتاباً في النوادر ، والذي عرف عنه (المسائل) كالبصريات والعصديات والحلييات والبغديات ٥٠ وهذه المسألة مفصلة في كتابه (المسائل المشككة / ٤٦٣ - ٤٦٥ .

(١) هذا جزء من بيت ذي الرمة من الطويل وهو :
إذا ابنُ أبي موسى بلال بلغته فقام بفأس بين وصليكَ جازر
وهذه رواية سيبويه ، انظر الكتاب ٤٢/١ ، ومثله روى في الديوان ١٠٤٢/٢ ، وأشار أبو نصر الباهلي الى أنه يروى (إذا ابنُ أبي موسى بلالاً بَلَفْتِهِ) وقد أورده الفارسي بالنصب وأشار الى رواية الرفع ، انظر المسائل المشككة / ٤٦٣ ، ورواه في المقتضب ٧٧/٢ بنصب (ابنُ ، وبلالاً) ، وقال : « ولو رفع هنا رافع على غير الفعل لكان خطأ ، لأن هذه الحروف لا تقع الى على الأفعال ، ولكن رفعه يجوز على ما ينقض المعنى ، وهو أن يضم (بَلَخَ) فيكون (إذا بَلَخَ ابنُ أبي موسى) وقوله (بَلَفْتِهِ) اظهار للفعل وتفسير للفاعل » ، وأنشده الفارسي في شرح الأبيات المشككة الاعراب / ٥٢٩ برفع (ابنُ) و (بلال) وأشار الى ما يلزم من يرويه بالنصب ، واستعمل على تقوية رواية الرفع بقول لبيد :
فإن أنت لم تنفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الأوائل
وقال : « فهذا البيت يقوى انشاد من أنشد (إذا ابنُ أبي موسى) بالرفع على اضمار فعل في معنى المضمر غير الظاهر نفسه » انظر المصدر نفسه / ٥٣٠ . انظر البيت في معاني القرآن للفراء ٢٤١/١ ، حيث قال :
« فالرفع والنصب في هذا سواء » ، الكامل ١٣٠/١ ، ٣٠٠/٣ ، معاني القرآن للأخفش ٢٤٩/١ (الورد) ، الخصائص ٣٨٠/٢ ، أمالي ابن الشجري ٣٤/١ وفيه (رَجُلُكَ) بدل (وصَلِّكَ) ، شرح المفصل ٩٦/٤ شرح أبيات سيبويه لابن السرافي ١١٥/١ (الريح) شرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ٧٩ وقال : « لا يكون (وصَلِّكَ) بالفتح ، انما
←

قال أبو علي : (إِذَا) هذه تضاف إلى الأفعال ، وهي ظرف من الزمان ومعناها على ذلك ، أُعْيِي على أن تدخل على الأفعال ، لأن معناها الشرط والجزاء ، وقد جُوزى بهما في الشعر ، فإذا وقع بعدها اسم مرتفع فليس ارتفاعه بالابتداء ، ولكن بأنه فاعل ، والرافع له يفسره الفعل الذي بعد الاسم ، وهي هذا يُتَذَرَّ قوله : ﴿ إِذَا الْمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ (١) ، وما أشبهه ، وكذلك حكمها في البيت أن يليها الفعل لما ذكرنا ، فإذا وَلِيَهَا نُصِبَ الاسم الذي هو (ابْن) فصار على تقدير : (إِذَا بَلَغَتْ ابْنُ أَبِي مُوسَى) فيصور النصب على هذا الوجه ، وإن رفعته فليس على الابتداء ولكن على إضمار فعل هذا الظاهر تفسره ، كأنه قال : إِذَا بَلَغَ ابْنُ أَبِي مُوسَى ، وفسره بِبَلَّغَتْهُ كما فسر الناصب .

قال : لأن أعطيت بمنزلة ضَرَبْتُ (٢) .

هو بالضم ، لأنه يريد المواصلة من مفاصل العظام ، ، معنى اللبيب / ٣٥٥ ، انظر أيضا الخزانة ١/ ٤٥٠ ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٧٢ .

(١) سورة الانشقاق ، الآية / ١ ، قال أبو العباس المبرد انه قد قيل في هذه الآية أقاويل ، انظر المقتضب ٢/ ٧٩ — ٨٠ .
(٢) الكتاب ١/ ٤٢ ، وفيه ضبط (ضَرَبْتُ) على البناء للمفعول ، والصواب أن يكون على هيئة البناء للمعلوم (ضَرَبْتُ) ، وهو ما يفسره كلام أبي على بعده .

وقد ضبطها السيرافي بالضبط نفسه عند الفارسي ، وفسرها بقوله : « يعني أن (أعطى عمرو زيدا) بمنزلة (ضَرَبَ عمرو زيدا) في مجازي أعرابهما وعمل الفعل فيهما » انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ق/ ١٧٢

قال أبو علي : لأن (صَرَبْتُ) فعل فاعل يتعدى إلى مفعول واحد ، كما أن أعلی فعل مفعول يتعدى إلى مفعول واحد ، وإنما صار (أُطِيتَ) يتعدى إلى مفعول واحد ، لأن الأعمال كلها نُقِلَتْ إلى ما لم يُسَمَّ فاعله نَزَعَتْ مفعولا واحداً ، لأن المفعول فيه يقوم مقام الفاعل فإذا لم يتعد الفعل إلى مفعول لم يَجْزُ أَنْ تَبْقَى منه فعلا المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله إذ ليس له منه فعل^(١).

قال : كأنك قلت : أيُّهم تَرَى تَرَاهُ بِأَنْتَ ، فهو مثل زيد في هذا^(٢) . قال أبو علي : أى في أنك إذا شَفَلْتَ عنه الفعل ارتفع وإذا لم تشغله عنه تسقط عليه ، فإذا شَفَلْتَ عنه الفعل جاز نصبه أيضاً على إضمار فعل^(٣) (تَرَاهُ) تفسره .

قال : وقد يفارقه في أشياء^(٤) ، أى يفارق (أى) (زيداً) ونحوه في الجزاء والاستفهام ومواضع أخر^(٥) .

(١) هذا على الأصل العام في بناء الفعل للمفعول ، إلا أنه يجوز أن يبنى الفعل اللازم على المفعول ، وتعديته حينئذ يحرف الجر ، تقول : (ذهب به ، ونزل بساحتهم) ونحو ذلك .

(٢) الكتاب ٤٣/١ ، وفيه (كأنه قال) بدل (كأنك قلت) هنا .

(٣) الكتاب ٤٣/١ ، وهذه تنمة للعبارة التي نقلها أبو علي قبل .

(٤) قوله (زيد ، وأى) : الأول اسم مختص متمكن ، والثاني اسم يأتي على خمسة أوجه كما قال ابن هشام ، فهي تكون شرطاً ، واستفهاماً وموصولاً وصفة للنكرة تدل على معنى الكمال ووصلة إلى نداء . انظر معنى اللبيب ١٠٧/١ - ١٠٩ ، فلو وافق (زيد) (أى) في باب الاشتغال باعتبار أنهما اسمان جرياً مجرى واحداً في هذا الباب فإن (أى) تختلف عن (زيد) في بقية الوجوه . انظر المقتضب ٤٩/٢ ، ٢٩٤ ، ٢٩٧ - ٣٠١ ، ٢١٧/٤ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق/ ١٧٣ .

ومن باب ما يجري عما يسكون ظرفاً هذا المجرى^(١) :

قال : فَخَرَجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا^(٢) .

قال أبو علي : قوله : فَخَرَجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا يعنى أنه لم ينتصب كما ينتصب الظرف لا أنه خرج في المعنى من أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا حادياً للأحداث والأجسام^(٣) ، بل هذا المعنى في كل الأحوال قائم فيه موجود .
قال : كأنه قال : (أَنْتَكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) فنصبه لأنه ظرف ثم فسر فقال : أَلْهَآكَ فِيهِ^(٤) .

(١) الكتاب ٤٣/١ .

(٢) الكتاب ٤٣/١ .

(٣) يشير أبو علي هنا الى ظروف الزمان وظرف المكان ، وإن هناك فرقاً بين ما يلزم الظرفية وبين ما يكون ظرفاً ويكون غير ظرف ، فيقول القائل : يوم الجمعة مبارك وقوله : القاك يوم الجمعة ، فقوله (يوم) فى المثال الأول مرفوع بالابتداء ، ويعامل معاملة أى اسم صريح ، وفى المثال الثانى منصوب على الظرفية ، والى هذا أشار أبو سعيد السيرافى بقوله : « الظروف على ضربين : ضرب يكون اسماً وظرفاً وهو الظرف المتمكن ، وظرف لا يكون اسماً وهو الظرف الذى لا يتمكن ... » انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ١٧٤ ، وقال أبو العباس المبرد : « ليس كل ما كان من أسماء الاوقات مستعملاً ظرفاً كما أنه ليس كل ما كان من أسماء الأماكن مستعملاً ظرفاً كالجبل » ، المتعصب ١١٨/٢ ، وقال أيضاً : « كل ما كان معه حرف خفض فقد خرج من معنى الظرف وصار اسماً » المتعصب ٣٤٢/٤ .

(٤) الكتاب ٤٣/١ ، ورواه أبو سعيد على هيئة المخاطب (كأنك قلت : القاك يوم الجمعة ، فنصبته ... ثم فسرتة ، فقلت ...) انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ١٧٤ .

قال أبو إسحاق^(١) : إذا قال (يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَلْفَاكُ فِيهِ) فإن نَصَبَهُ عَلَى الظَّرْفِ أَضْعُرُ (فِي) كَأَنَّهُ قَالَ : (أَلْفَاكُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ) وَإِنْ نَصَبَهُ بِالْفِعْلِ مَكَانَهُ قَالَ : (أَلْفَاكُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) .

قال : والنصب في (يَوْمَ الْجُمُعَةِ صُمَّتْ) ، (ويوم الجمعة سِرَّتْ) / ١٩ / ١
مثله في قولك (عَهْدُ اللَّهِ صَرَبَةٌ)^(٢) .

قال أبو علي : صورة ما يَنْتَصِبُ عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ كَصُورَةِ مَا يَنْتَصِبُ مِنْهَا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ فِيهِ ، إِلَّا أَنَّ الَّذِي يَنْتَهِي بِهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ صَاحِبِهِ مَوْضِعُ الْكِتَابَةِ ، فَلَوْ قُلْتُ : (صُمْتُ يَوْمًا) فَنَصَبْتُهُ نَصَبَ الْمَفْعُولِ لَقُلْتُ إِذَا كُنْتُتِ عَنْهُ : (صُمَّتْ) .

ولو كُنْتُتِ عَنْهُ وَقَدْ جَعَلْتُهُ ظَرْفًا لَقُلْتُ : (صُمْتُ فِيهِ) .

وهذا التَّوَسُّعُ إِنَّمَا وَقَعَ فِي الظَّارِفِ ، فَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الَّتِي هِيَ غَيْرُ ظُرُوفٍ فَلَا تَقْعُدُ إِلَى إِلَيْهَا الْأَفْعَالُ غَيْرِ الْمُتَعَدِّيَةِ عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ بِهَا كَمَا تَقْعُدُ إِلَى الظُّرُوفِ عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ فِيهَا فَتُسَمَّى الْفِعْلُ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ ، إِمَّا تَوْسُّعٌ فِيهِ مَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَيُشَبِّهُ مَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ إِذَا تَوْسَّعَ فِيهِ مَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، وَمَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ إِذَا تَوْسَّعَ فِيهِ مَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولَيْنِ ، فَأَمَّا الَّذِي يَقْعُدُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولَيْنِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ فِيهِ الظَّارِفُ نَصَبَ لِمَفْعُولٍ بِهِ ، لِأَنَّهُ أَيْسَرُ

(١) هو أبو إسحاق الزجاج ، وقد سبقت ترجمته ، وأبو علي هنا

يكتفى بتفسير شيخه الزجاج ، فلا يضيفه جديدا ، نوخيا للاختصار .

(٢) الكتاب ٤٣/١ .

فَعَلَّ يَتَعَدَّى إِلَى أَرْبَعَةِ مَفْعُولَيْنَ بِهِمْ ، فَيُنْسِبُهُ قَوْلُكَ : (الْيَوْمَ أَعْلَمْتُهُ
بِذَا عَمَرًا مُنْطَلِقًا) ، فَتَصَحِّحْهُمْ : (الْيَوْمَ أَعْلَمْتُ فِيهِ) .

قوله : ثلاث كلهن قتلت عمداً^(١) .

قال أبو علي : أنكره سيبويه^(٢) .

قال أبو إسحاق : إنما أنكره أبو العباس^(٣) لأنه أكد التكررة
بالعطف فهذا لا يجوز ، ولكن إن جملته بدلاً جاز ، وأجوده
أن يروى :

(١) هذا شطر بيت من الوافر ، وعجزه :

● فأخزى الله رابعة تعود ●

أنشد سيبويه ولم ينسبه ، وكذلك الشنتمري أشار إلى موضع
الشاهد فيه دون أن يذكر نسبه لقائلة ، انظر الكتاب وهامشه ٤٤/١ ،
قال ابن النحاس ، وقد أنشد البيت : « يريد قتلتهن ، بنية الهاء ، ولو لم
يدو الهاء لقال : ثلاثا كلهن ، على تعدى الفعل » شرح أبيات سيبويه/ ٤٩
انظر الانحصار / ق ٢١ ، انظر الحجة لابن خالويه / ٣٤٢ ، وشرح
السيرافي للكتاب ج ١ ق ١٧٥ ، أمالي ابن السجري / ٣٣٦/١ ، الخزائن
١٧٧/١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة / ٦٧ (الكمي) ، ولم أهتم إلى
قائل هذا البيت .

(٢) عنهما روى سيبويه هذا البيت بالرفع (ثلاث كلهن) قال :

« هذا ضعيف والوجه الأكثر الأشرف النصب » الكتاب / ٤٤/١ .

(٣) قال أبو العباس المبرد : « وخبرنا أبو عمر الجرمي بهذا كله
منصوباً ، وسمعتنا بقض ذلك منصوباً من الرواة » ، انظر وجه الانكاد .
ورد ابن ولاد عليه في الانحصار / ق ٢١ .

ثَلَاثُ كُلُّهُمْ قَتَلْتُ ...

وأهل الكوفة يُجيزُونَ أن تُؤَكِّدَ الأُسْكُرةُ بالعرْفَةِ في (كُلِّ) خاصةً يُجيزُونَ : رأيتُ ثلاثاً كُلُّهُمْ ، ولا يجيزُونَ : رأيتُ رجلاً نفسه .

قال أبو بكر^(١) : يجوز أن يسكون (ثَلَاثُ) مبتدأ ، وكلُّهُمْ ممتدأ ثانٍ وقتلتُ : خبر كُلُّهُمْ ، وهما جميعاً خبرُ المبتدأ الأول ، والمائدُ إلى المبتدأ الثاني المحذوفِ مِنْ قَتَلْتُ ، كأنه [قال]^(٢) قتلته أوقتلتهم .

قال أبو علي : قلت : ثلاثُ ممتدأ ، وكلُّهُمْ قتلْتُ : خبرُ كأنه في تقدير : زيدُ أخاهُ ضَرَبْتُ .

(١) هو ابن السراج ، وقد سبقَت ترجمته .

(٢) ما بين المحوِّتين زيادةٌ يقتضيها المعنى .

ومن باب : ما يَحْمَلُ فِيهِ الْاسْمُ عَلَى اسْمِهِ بُنِيَ عَلَى الْفِعْلِ مَرَّةً^(١)

قال أبو علي : حُكِمَ لِلْمَعْطُوفِ أَنْ يَكُونَ عَلَى لِنَظَرِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ .

إِنْ كَانَ اسْمًا فَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ اسْمٌ ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْطُوفُ فِعْلًا ،
فَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ فِعْلٌ ، فَإِذَا جَاءَتِ الْجُمْلَةُ مَرْكَبَةً مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ ،
وَوَقَعَتْ بَعْدَهَا جُمْلَةٌ يُحْوِزُ أَنْ يُقْتَدَأَ بِهَا نَحْوُ (زَيْدٌ كَلَّمَتهُ) فَلَاخِيَارَ
فِيهَا أَنْ تَحْمَلَ عَلَى فِعْلٍ مُضْمَرٍ ، وَيَنْصَبُ الْاسْمُ بِهِ لِيَقَعَ الْعَصْفُ فِي
جُمْلَةٍ مُشَاكِلَةٍ لِلْجُمْلَةِ الْأُولَى فِي أَنَّهُ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ لِأَنَّ الْمَرْكَبَةَ مِنْ
فِعْلٍ وَفَاعِلٍ أَشْبَهَ مِنَ الْمَرْكَبَةِ مِنَ الْقِيَمَةِ وَخَبَرِهِ .

١٩/ب قال : وَلَوْلَا أَنَّهُ كَذَلِكَ / مَا قُلْتُ أَزِيدُ أَنْتَ ضَارِبُهُ^(٢) .

قال أبو علي : يَقْتَضِي (ضَارِبُ) غَيْرَ مَنْوَنٍ الْفِعْلَ تَفْسِيرَهُ لَهُ
إِذَا كَانَ مَنْوَنًا ، وَإِذَا كَانَ مَنْوَنًا جَرَى مُجْرَى الْفِعْلِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا
لَمْ يَنْوَنَ جَرَى مُجْرَى الْمَنْوَنِ فِي بَابِ تَفْسِيرِهِ الْمُضْمَرِ ، وَالْمَنْوَنُ يَجْرِي مُجْرَى
الْفِعْلِ فَهَذَا أَيْضًا يَجْرِي مُجْرَاهُ .

(١) ترجمة هذا الباب في الكتاب ٤٧/١ هكذا « هذا بابٌ يُحْمَلُ
فِيهِ الْاسْمُ عَلَى اسْمِهِ بُنِيَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ مَرَّةً ، وَيُحْمَلُ مَرَّةً أُخْرَى عَلَى اسْمِهِ
مَبْنًى عَلَى الْفِعْلِ ، وَهَذِهِ التَّرْجُمَةُ عِنْدَ السِّيرَافِيِّ أَيْضًا فِي شَرْحِهِ لِلْكِتَابِ .
ج ١ ، ق ١٧٩ .

(٢) الكتاب ٤٨/١ ، وَانْظُرْ شَرْحَ السِّيرَافِيِّ لِلْكِتَابِ ، ج ١ ق ١٨٠

قال : ومثل ذلك قولك : **أَرَأَيْتَ زَيْدًا ؟** فنقول : لا ، وَلَكِنْ عَمْرًا مَرَرْتُ بِهِ (١) .

قال أبو علي : فَإِنْ شَكَلَ الْفِعْلُ بِالضَّمِيرِ فَسَالِ : **أَيُّهُمْ رَأَيْتَهُ** كَانَ فِي جَوَابِهِ ضَرْهَانِ :

إِنْ حَلَّهٗ (٢) عَلَى الْاسْمِ الْبَتْدَاءُ رَفَعَ ، فَقَالَ فِي جَوَابِ (**أَيُّهُمْ رَأَيْتَهُ**) (**عَمْرًا رَأَيْتَهُ**) ، فَمِذَا عَلَى قَوْلِكَ (**بِشَرِّ لَقِيَّتُهُ ، وَعَمْرُو كَأَمَّتُهُ**) .

وإِنْ حَلَّهٗ عَلَى الْاسْمِ الْمُبْنَى عَلَى الْفِعْلِ نَصَبَتْ ، فَقُلْتَ فِي جَوَابِ (**أَيُّهُمْ رَأَيْتَهُ**) : (**عَمْرًا رَأَيْتَهُ**) ، فَمِذَا عَلَى قَوْلِكَ : (**عَمْرُو لَقِيَّتُهُ وَبِشَرِّ كَأَمَّتُهُ**) يُحْمَلُ الْفِعْلُ مَرَّةً عَلَى الْجَوَابِ عَلَى مَوْضِعِ (**أَيَّ**) (٣) ، وَأُخْرَى عَلَى مَوْضِعِ الْمَاءِ كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فِي الْعَطْفِ (٤) ، فَإِذَا لَمْ تُشْغَلِ الْفِعْلَ بِالضَّمِيرِ فِي قَوْلِكَ : **مَنْ رَأَيْتَ ؟** فَالْاِخْتِيَارُ (٥) .

(١) الكتاب ٤٨/١ ، وأبو علي لم يشرح هذه العبارة ، طنا منه بأن معالجتها من جانب آخر يكون أجدى وأنفع ، على أن تقدير كلام سيبويه هنا يقتضى أن يكون جواب السؤال متضمنا النصب ، لأن (**زيدا**) فى السؤال منصوب بفعله ، وتكون (**لكن**) فى الجواب يجرزلتها فى العطف ، فكان الجواب : (**ما رأيت زيدا لكن عمرا مررت به**) ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ١٨٠ .

(٢) هكذا فى المخطوطة مرة للغائب ومرة للمخاطب .

(٣) أى فرفع الاسم ، كما هو الحال فى الاحتمال الأول .

(٤) أى فينصب كما فى الوجه الثانى .

(٥) أى أن الرفع والنصب كليهما جائز ، فلك أن تقول : (**عمر**)

والوجه (عمرأ رأيته) ، لأنه مثل (عمرأ خربتُ ، ويشراً حكمته) وليس ها هنا مبتدأ ، تحل الاسم المبتدأ من الجملة الثانية عليه .

فإن قلت : أيهم رأيته ، فالوجه فيه الرفع ، وإن نصبته كان على إضمار فعل يفصره (رأيت) وذلك الفعل مضمر بعد (أى) وتقديره إذا أظهر (أيهم رأيته رأيته) ، وكذلك تقدير هذا في الضمير في كل موضع لا يجوز فيه أن يتسأط على الاسم الفعل الذى قبله .

قال أبو على : نصرت قوله . (أما زيداً فصرته) ^(١) على إضمار فعل يفصره هذا الظاهر ، وموضع إضمار هذا المنسوخ بعد الفاء تقديره (أما زيداً فصرته صرته) (إنما أضمرته في هذا الموضع عبارة للظاهر ألا ترى أن الفعل لا يقع بعد (أما) ولا يلى (أما) وإنما يقع بعد الفاء ، فكذلك تقدير الإضمار ^(٢) .

قال : وكذلك : ما أحسن عيد الله ، وزيدٌ قد رأيناه إلى آخر الفصل ^(٣) .

←
رأيتُ ، مبتدأ ، أو تقول : (عمرأ رأيته) على تقدير فعل محذوف ، يفسره المذكور ، وهو ظاهر قول الأَخفش بأن يكون الرفع على اللفظ كما يكون النصب على المعنى ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ، ق ١٨٢ .
(١) هذا مثال ضربه سيبويه فى الكتاب ٤٩/١ .

(٢) (أما) من حروف الابتداء ، تصرف الكلام الى الابتداء الا أن يدخل عليها ما ينصب ، ومثلها (إذا) انظر الكتاب ٤٩/١ ، وشرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ق ١٨٣ .
(٣) الكتاب ٤٩/١ .

قال أبو علي (أفعَل) في التعجب ، وإن كان فعلا مقدراً قُرْبَ شَبْهِهِ
من الاسم ، فَبَعْدَ ذلك عن شبه الفعل ، ألا ترى أنه لا يتصرف كما أن
الاسم لا يتصرف ، ولا يكون فيه من ضروب ضمير الفاعلين إلا ضمير
النائب فقط وتصح الدين فيه من المعتل كما تصح في الاسم نحو (هذا أقولُ
منه) وقد صُفِّرَ هذا كما تُصَفِّرُ الأسماء نحو : (ما أميلج زيداً) نفواصُ
الأسماء أغلب عليه من خواص الأفعال^(١) .

قال : إلا أنك تجرُّ بها إذا كانت غاية^(٢) .

(١) ظاهر كلام أبي علي هنا يدعو إلى القول بأن مذهبه في (أفعَل)
التعجب أنها اسم لما احتج به من عدم التصرف ، وعدم لحاق ضروب
ضمائر الفاعلين به إذا استثنينا ضمير الغيبة ، وتصحيح عينه من المعتل
وتصغيره ، وهذه كلها من خواص الأسماء ، وبالرغم مما سطره من حجج
لذلك كله إلا أن مذهبه يقول بأن (أفعَل) في التعجب (فَعَلْ) ماضٍ
بدلالة لزوم الفتح في آخره ، وأنه لو كان اسماً لارتفع لأنه خبر المبتدأ ،
ثم إن الحاجة صححوا العين في التعجب فقالوا : (ما أقومه) فدل ذلك
على أن فعل التعجب وإن كان فعلاً على الحقيقة ، فقد جرى مجرى الأسماء
على هذا الوجه انظر الإيضاح العضدي ٩١ / حاشية ١ / .

وقد احتج ابن السراج لتصغير فعل التعجب بقوله : « إن هذه
الأفعال لما لزمتم موضعاً واحداً ولم تتصرف ضارعت الأسماء التي لا تزول
إلى (يَفْعَلْ) وغيره من الأمثلة فصغرت كما تصغر ... » الأصول في
النحو ١٠٠ / ١ .

(٢) الكتاب ٥٠ / ١ ، يرى سيبويه أن (حتَّى) تجرى مجرى
الواو العاطفة ، ونم ، وتختلف عنهما بأن تجر إذا كانت غاية ، تقول

قال أبو علي : (حَتَّى) مع (زيدٍ) في قولك : (هَلَكَ الْقَوْمُ حَتَّى زَيْدٍ) في موضع نصب ، كما أن الباء مع الضمير في قولك : (مَرَرْتُ بِهِ) ٢٠/أ في موضع / نصب (١) .

قال : وإن كان الأول لأنه في معنى الحديث مفعول ، فلا يُرْفَع بعد (عهدُ اللهِ ضَرْبُهُ) .

قال أبو بكر : يقول : لا يُرْفَعُ بعد (عهدُ اللهِ) ضَرْبُهُ ، لأن (عهدَ اللهِ) في معنى الحديث مفعول ، فكان هذا لِقَسَاكُلِ الْجُمْلِ (٢) .

قال أبو علي : قوله : إذا كان الأول لأنه في معنى الحديث مفعول أى إن كنت إنما تنصب عن الجملة بعد قولك : ضربتُ زيداً ، لأنه

←

مثلاً : لقيت القوم كلهم حتى زيدا لقيته ، ويجوز القول أيضا : مرت بهم حتى زيدا مرت به ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ق ١٨٤ - ١٨٥ .

(١) الكتاب ٥٠/١ ، وفيه « ... » وإنصب بعد أن فيها زيدا وإن كان الأول لأنه في معنى الحديث مفعول ، فلا ترفع بعد عهد الله إذا قلت : (عهد الله ضَرْبُهُ) إذا كان بعده (وزيدا مَرَرْتُ بِهِ) « قال أبو سعيد : يعني أن قال قائل : أنا إذا قلنا (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وَعَمْرًا كَلَّمْتُهُ) ، إنما نصبنا (عمرا) لأن (زيدا) في معنى المفعول لوقوع المرور به في التحصيل ، للزومه أن يقول (عهد الله ضَرْبُهُ ، وَعَمْرًا كَلَّمْتُهُ) ، لأن (عهدَ اللهِ) وإن كان مبتدأ فقد وقع به الضرب في التحصيل ، ولكنه يرفع (عمرو) و (كَلَّمْتُهُ) جملا على (عهدَ اللهِ) لأنه مبتدأ ، حتى يصيرا مبتدئين ، وتكون الجملة الثانية مشاكلة للأولى في الابتداء ، ولا يראى أنه في معنى مفعول « شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ق ١٨٥ - (٢) انظر الأصول في النحو ٣٠٦/٢ .

مفعول ويعتبر ذلك دون الجمل ، وعطف الشكل منها على الشكل فلا يرتفع
بعده قولك : [عهد الله ضربته]^(١) و (زيدٌ مررتُ به) لأن عهد الله
في المعنى مفعول ، فلستَ تعتبرُ به انتصابُ الاسم من الجملة الأولى ،
ولا انخفاصُهُ ، إنما يُختارُ النصب في الاسم الأول من الجملة الثانية إذا
كانت الجملة الأولى من فعل وفاعل ، سواء اتصل بها اسم مجرور أو مرفوع
أو منصوب .

قال : وما لا يجوز أن يُبتدأ بعده الأسماء (هَلَا)^(٢) .

قال أبو علي : يريد : إنه لا يرتفع الاسم بعده بالابتداء لأن حدهُ
أن يلي الفعل ، فإذا قال (هَلَا زَيْدٌ قَامَ) ارتفع بإضمار فعل قام تفسيره
مُقامه كما يرتفع الاسم بعد (إذا) بالفعل دون الابتداء ، وكذلك إذا قال
(هَلَا زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ) لم يرتفع بالابتداء وانتصب بفعل مضمر .

قال : إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدأوا الأسماء بعدها^(٣) .

(١) ما بين المعقوفتين ليست في المخطوطة .

(٢) اجتزأ الفارسي طرفاً من عبارة سيبويه وهي قوله في الكتاب
٥١/١ : « وأما ما يجوز فيه الفعل مظهراً ومضمراً ومقدماً ومؤخراً ،
ولا يجوز أن يبتدأ بعده الأسماء فهلا ، ولولا ، ولما ، وإلا » .

واشترط السيرافي أن تكون هذه الحروف كلها بمعنى (هلا) ،
وأن يكون معناها جميعاً اللوم والاستبطاء لما تركه المخاطب ، أو نقدر
فيه الترك . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٨٦ - ١٨٧ .

(٣) العبارة في الكتاب ٥١/١ وفيه (فابتدأوا) بعدها الأسماء () ،
وهو يعني أن حروف الاستفهام بنيت للأفعال ، وإنما تجيء الأسماء بعدها
على غير الأصل توسعاً ، قال أبو مسعيد : « حرف الاستفهام حكمه أن

قال أبو علي : ليس يريد بالابتداء الذى يقتضى خبراً نحو : (زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) ، لكن يريد ذكر الاسم بعدها .

قال : لأنه ليس ها هنا حرف هو بالفعل أولى^(١) . أى ليس فى ضربت عمراً وزيداً كلمته حرف هو بالفعل أولى .

يقول : الواو التى تُعْطَفُ بها الجملة الثانية على الأولى ليست بأن يليها الفعل أولى من أن يليها الاسم ، كما أن حروف الاستفهام بالفعل أولى .
قال : وإنما اختير هذا على الجواز وليسكون معنى واحداً^(٢) .

قال أبو علي : يعنى بقوله على الجواز ، وليسكون معنى واحداً ، أى لِيَتَّبِعَ المطف فى جملةٍ مُشَاكِلةٍ للجملة الأولى فى أنها مثلها فى أنها من فعل وفاعل .

قال الأخفش : وتقول : أَنْتَ حَسِبْتِكَ مُنْطَلِقًا ، وَإِيَّاكَ حَسِبْتِكَ مُنْطَلِقًا^(٣) .

يدخل على الفعل اذا اجتمع الاسم والفعل بعده ، فاذا وليه الاسم وقده وضع الفعل على ضميره اختير اضممار الفعل ... » انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ١ ق ١٨٧ .

(١) الكتاب ٥٢/١ .

(٢) الكتاب ٥٢/١ ، أى فى نحو قوله : (ضَرَبْتُ عمراً وزيداً كَلِمَتُهُ) هذا هو الاختيار للمشكلة بينهما ، ويجوز أن نقول : (ضَرَبْتُ زيدا وعمرو كَلِمَتُهُ) .

(٣) ليست مقولة الأخفش هذه تفسيراً لبعض أقوال سيبويه ، كما أنه لا علاقة لها بما سبقها من التعليلات الا النسق فى المعنى ، فالعطف هناك للمشكلة الجملة ، والحمل هنا منسوق على نوع الضمير (أَنْتَ أَوْ إِيَّاكَ) .

قال أبو علي : في قوله : حسبك منطلقاً - غير أن :

أحدهما : الجاه^(١) ، وهو ضمير مرفوع .

والآخر : السكاف وهو ضمير منصوب .

فإذا قل : أنت ، حمل على الضمير المرفوع ، وإذا قل : إياك ،
حمل على الضمير للنصب .

قال : قوله : (وليس موضع إعمال)^(٢) أى الفعل غير مُتسلطٍ على
ما قبله هنا ، فلا بد من شيء يُشَقَّل به الفعل ، فلذلك / صار ثبات ٢٠/ب
الهاء أحسن .

قال : لأنَّ الفعل في موضع الوصف كما كان في موضع الخطير^(٣) .
يريد : إنه في موضع الصلة التي تكون للذي ، فشبه الوصف

(١) في المخطوطة (والتاء) .

(٢) الكتاب ٦٥/١ ، وهذه بعض عبارة سيبويه التي نصها : « وإذا كان الفعل موضع الصفة فهو كذلك ، وذلك قولك : (أزيد أنت رجل تضربه) (وأكل يوم ثوب تلبسه) ، فإذا كان وصفاً فاحسنه أن يكون فيه الهاء ، لأنه ليس بموضع إعمال » أى فى مثل (أزيد أنت رجل تضربه) أحسن من أن تقول (أزيد أنت رجل تضرب) قال أبو سعيد : « لأنك إذا حذف الهاء فليس يصل الفعل إلى شيء قبله ، كما أنك إذا قلت : (زيد ضربته) ثم حذف الهاء قلت (زيداً ضربته) فلما لم يكن كذلك لم يحسن حذف الهاء » شرح السيرافي للكتاب ج ١ ق/ ٢٢٠ (٣) فى الكتاب ٦٥/١ ، يقول : « وأنت إذا جعلته وصفاً للمفعول لم تنصبه لأنه ليس بمبنى على الفعل ، ولكن الفعل فى موضع الوصف كما كان فى موضع الخبر » .

بالصلية ، فلا يجوز أن ينصب (نعماً) ^(١) من أجل أن (تحوونه)
صفةً ، ولو كان غير حقة تجاوز النصب ، وكذلك : (ما تمّ
تبعثونه) ^(١) .

(١) اشارة الى قول قيس بن حصين بن يزيد الحارثي من الرجز .

أكل عام نعم تحوونه

يلقحه قوم وتنجونه

أريابه نوكي فلا يحمونه

أنشد سيبويه البيتين الأولين دون نسبة ، انظر الكتاب ٦٥/١ ،
وفيها شاهد على رفع (نعم) وأن قوله (تحوونه) نعت له فلا
يعمل فيه ، قال أبو سعيد : « ولو نصب على غير هذا الوجه لجاز ألا
تجمله نعتا كأنه قال : أكل عام تحوون نعماً تحوونه ، ويكون تحوونه
تفسيرا للفعل المضمر » ، شرح السيرافي للكتاب ١ / ق ٢٢١ ، مجاز
القرآن ٣٦٢/١ ، الطبري ٨١/١٤ ، العيني ٥٢٩/١ الحزانة ١٩٦/١
الانصاف ٦٢/١ ، الاغانى ٦١٦٢/١٧ ، اللسان (نعم) .

(١) اشارة الى قول زيد الخيل من الطويل :

أفى كل عام ماتم تبعثونه على محمر ثوبتموه وما رضا

وقد أنشده سيبويه وفيه شاهد على رفع (ما تمّ) لأن
(تبعثونه) في موضع الصفة ، انظر الكتاب وهامشه ٦٥/١ ،
وانظر أيضا شرح السيرافي للكتاب ١/ق ٢٢١ شرح أبواب سيبويه لابن
السيرافي ٨٤/١ (الريح) ، وقد أنشده سيبويه في مكان آخر انظر
الكتاب ٢٩٠/٢ ، الشعر والشعر ، ٢٩٣/١ ، والبيت في ديوان كعب
ابن زهير ١٣١ (دار الكتب) كعب في ديوان زيد الخيل ضمن
أبيات (٢٥ - ٢٩) انظر أمالي القالي ٣/٢٤ حيث ذكر أبو علي قصة
هذا البيت والأبيات التي معه عندما تنافر كعب بن زهير وزيد الخيل
بسبب الفرس الذي أعطاه زهير أبو كعب زيد الخيل ، الجمهرة ١٤٣/٢

قال : وليس لعبد الله في يأتيني حظ^(١) .

أى : ليس لعبد الله حظ في (يأتيني) لأن (يأتيني) قد أُضيف (حين) إليه ، ولا يجوز أن يتقدم المضاف إليه على المضاف فكذاك (يأتيني) .

قال : وذلك قولك (أزيذا إن رأيت تضرب)^(٢) ، تقديره :

أنضربُ زيدًا إن رأيت ؟ فليس تضربُ بجواب لإن ، ولو كان جوابًا لها لانبجَزَ ، ودلَّ (تضربُ)^(٣) على جواب الشرط ، فحذف ليدلالة (تضرب) عليه .

والشم أبو زيد هذه الآيات منسوبة الى زيد الغليل ، انظر النواذر في اللغة / ٣٠٢ - ٣٠٣ ومعنى قوله (المحمر) الفرس يشبه الحمار ، وهو ايضا اللثيم من الرجال ، انظر الخزائن ، ١٤٨/٤ اللسان (أتم) .

(١) الكتاب ٦٧/١ ، أى فى مثل قولك : (أعبد الله حين يأتيني أضرب) فعبد الله منصوب بقولك (أضرب) لأن التقدير (أضرب عبد الله حين يأتيني) ؟ ولا يجوز رفع (عبد الله حملا على الضمير المرفوع فى (يأتيني) لأن (حين) فصلت بينهما ، فكما لا يجوز ذلك لم يجز أن يعمل ما بعد الحين فيما قبلها ، كما أن ما قبل المضاف لا يعمل فيه المضاف اليه ، نحو (هذا غلام ضارب زيد) لا يجوز أن تقم (زيد) على المضاف فتقول : (هذا زيد غلام ضارب) . انظر شرح السيرافى للكتاب ١ / ق ٢٢٤ .

(٢) الكتاب ٦٧/١ ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ج ١ / ق

٢٢٤ - ٢٢٥ .

(٣) فى المخطوطة : يضرب .

قال : ولو جاز أن تَجْعَلَ زَيْدًا مبتدأ على هذا الفعل أُنْقِلت :
(النِّتَالُ زَيْدًا حِينَ يَأْتِي)^(١) .

قال أبو بكر : قوله : مبتدأ أى مُتَقَدِّمًا أيسر للمبتدأ الذى يسكون فيه الثانى الأول .

قال : وأما الفعلُ الأولُ فصارَ مع ما قبله بِمَنْزِلَةِ (حِينَ) وسائر الظُرُوفِ^(٢) .

أى لا يجوز أن يَعْمَلَ الفعلُ الواقعُ بهـ (أن) فيما قبله^(٣) ،
كما لا يجوز أن يعمل الفعلُ المضافُ إليه (حِينَ) ونحوه فيما قبله .

قال : وَلَنْ أُضْرِبَ ، نفى قوله : سأضرب^(٤) .

قال : اسْتَشْهَدَ اِنَّمَا جاز فى النفي مِنَ الْقَدِيمِ والتأخير بما جاز
منه فى الإيجاب ، فقوله : زَيْدًا سأضربُ نَفْيٌ قوله : زَيْدًا لَنْ
أُضْرِبَ .

(١) الكتاب ٦٧/١ ، وفيه جاء المثال للمخاطب هكذا (القتال زيد
حين تأتى ، تريد : القتال حين تأتى زيداً) .

(٢) الكتاب ٦٨/١ ، أى فى مثل قولك : (أَيْهِمْ بَاتِيكَ تَضْرِبُ) ،
أو قولك : (أزيدا ان تر تضرب ؟) .

(٣) أى فى مثل قولنا : (زيد ان يأتينى أضرب) ونحوه ، فزيد
مرفوع بالابتداء لا بياتينى .

(٤) الكتاب ٦٨/١ ، وجاءت العبارة عند السيرافى هكذا (كما أن
لم أضرب نفى قوله ضربت) انظر تعليقه على هذه الجزئية فى شرحه
للكتاب ، ج ١ ق ٢٢٧ .

قال : فإن قلت : أيهم جاءك فأضرب ، رفعت لأنه جمل (جاءك) في موضع الخبر^(١).

قال أبو علي : لا يجوز أن يوصف أيهم بـ (جاءك) لأن (أيهم) وقع موقع حرف المجازاة ، فلا يوصف كالأنوصف الحروف ، وأيضاً فإنه معرفة ، (وجاءك) نكرة ، فأراد بالخبر هنا (أى) ليس بصفة ولكنه شرط.

قال أبو علي : اختلاف بين حرف النفي والاستفهام ، أن حرف النفي قد تلمه الأسماء فيعمل فيها عمل النمل ، كقولاك : ما زيدٌ مُطابقاً ، هو كقولاك كان زيدٌ مُطابقاً^(٢).

قال : وإن قلت : ما أنا زيدٌ إنّيته ، رفعت إلا في قول من نصب زيداً إنّيته^(٣).

(١) الكتاب ٦٨/١ ، (أى) من حروف المجازاة ، ولذا ففى مثل هذا لا يعمل ما بعد الفاء فى (أيهم) لأنه فى موضع الجواب ، والجواب لا يعمل فى الاسم الأول . انظر شرح السيرافى للكتاب ١ / ٢٢٨ .

(٢) عبارة أبى على هذه تعد قاعدة عامة لبيان الفرق والاستفهام ، وهو يديرها هنا على الباب الذى عنوان له سيبويه بقوله : « هذا باب حروف أجزيت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنفى » الكتاب ٧٢/١ ، لكنه لم يشرح هذا الباب ولم يعلق على بعض ألفاظه ، واكتفى بذكر الفرق العام بين هذين الاسمين .

(٣) الكتاب ٧٤/١ ، والنصب على تقدير فعله يفسره الفعل المذكور المشغول بالضمير .

قال : أبو علي : هذا على مذهبه فيما تقدم^(١) ، فأما في قول الأخفش :
وَالَّذِي هُوَ التَّيَّاسُ عِنْدِي فَالْغُصْبُ فِي (مَا) إِذَا كَانَتْ تَوَجُّهًا
أَجْوَد .

ومِنْ باب ما يجري منه مجروراً كما جرى منصوباً وذلك قولك :
عَجِبْتُ مِنْ فِعِّ النَّاسِ بَعْضُهُمْ بِيَمِضٍ إِذَا جَعَلْتَ النَّاسَ مَقْعُولِينَ^(٢) .

٢١ / أ **قال** : أبو بكر :^(٣) قوله : إِذَا جَعَلْتَ النَّاسَ مَقْعُولِينَ / أى لم يُسَمَّ
الفاعل ، كأنك قلت : دَفَعْتُ بَعْضُهُمْ بِيَمِضٍ ، ولو لم يقع المصدرُ موقعَ مَالَمِ
يُسَمَّى فاعِلهُ اسْتَفْهِنْتُ مِنَ الْبَاءِ ، لأنَّ التَّقْدِيرَ ، كان حينئذٍ : هَجِيتُ
مِنْ أَنْ دَفَعْتُ بَعْضُ النَّاسِ بَعْضًا .

(١) انظر الكتاب ٦٨/١ ، ٧٣ والتعليقة ق ١٧ ، وانظر شرح
السيرافي ١/ ، ق ٢٣٨ .

(٢) لم يقصد سيبويه بأيا بهذا اللفظ ، وما ذكر هنا جاء في
الكتاب ٧٥/١ ، ٧٦ . ضمن د باب من الفعل يستعمل في الاسم . . .
أى أن المصادر تجرى في هذا الباب مجرى أفعالها ، سواء أضيفت أم لم
يضم ، انظر شرح السيرافي ١ ، ق ٢٤٣ .

(٣) انظر الأصول في النحو ١٣٨/١ . قال أبو سعيد : « فإذا
قلت : عجبنا من دفع الناس بعضهم ببعض ، فقد أبدلت بعضهم من
لفظ الناس ، ويجوز أن تقول : بعضهم ، فتنصب على المعنى ، كأنك
قلت : من دفعنا الناس بعضهم ، لأن الناس في المعنى مفعولون ، وإذا
قلت : عجبنا من دفع الناس بعضهم بعضاً ، فبعضهم يدل على اللفظ .
ويجوز بعضهم بعضاً ، فتحمله على موضع الناس ، لأنهم في المعنى
فَاعِلُونَ ، فإبدالهم على لفظ الأول ومعناه » شرح السيرافي ١ ق ٢٤٦ .

قال : ولم نجعله في موضع مفعول هو غير الأول ^(١) .

يريد : إن الاسم المجرور مع حرف الجر في المسألة الأولى وهو قولك :
عَلَى يَعْضُ غَيْرَ قَوْلِكَ : فيها ^(٢) بعضهم ، لأن البعض الأول يَسْكُونُ ، وعلى
بعض يَسْكِي عَلَيْهِمْ .

قال : لأنك لو قلت : هُوَ ظَهَرُهُ وَبَطْنُهُ ، وأنت تعني شيئاً على
ظهره لم يَجْزُ ^(٣) .

قال : أبو علي : لم يَجْزُ هذا لأن البطن والظهر غَضَصَان ، والظروف
السكانية لا تكون غَضَصَة ^(٤) .

قال : أبو علي : قد يجوز أن يقول : هَذَا مُطْلَى زَيْدٍ دِرْعَمًا أُنْثَى ،
ولئلائي أن يقول : إذا كان اسم الفاعل لما مضى فما الذي نَصَبَ الدَّرْهَمَ ؟

(١) الكتاب ٧٩/١ ، وفيه « ولم يجعله ... » .

(٢) إشارة إلى الجملة التي ساقها سيبويه وهي قوله : « وتقول :
أبكيت قومك بعضهم على بعض » وتـقوله : « بكى قومك بعضهم على
بعض ... » الكتاب ٧٨/١ .

(٣) الكتاب ٧٩/١ وفيه يقول سيبويه : « لأنك لو قلت قلب هو
ظهره ... » .

(٤) في البدل تقول : ضرب عبد الله ظهره وبطنه ، فتبدل الظهر
والبطن من الاسم لأنهما بعضه ، ويجوز أن يكونا توكيدا كما يكون
« أجمعون » توكيدا في قولك : « رأيت القوم أجمعين » كما يجوز أن
تقول : « ضرب عبد الله ظهره وبطنه » ، انظر شرح السراشي / القتيبي ٤٤
وانظر شرح الهماني / ١ ق ٥٢ .

والجواب: 'عن أبي بكر أنه على إظهار نون يدل عليه (مُعْطَى)
تقديره هذا مُعْطَى زَيْدٍ يُعْطِيهِ دِرْهَمًا^(١).'

قال لأنك لو كتبت النون في الإظهار لم يكن إلا جرًا^(٢) .

قال أبو علي : هذا لا يكون إلا جرًا ولا يكون فيه ما كان في قوله :
(اَحْطَظُوا عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ)^(٣) من النصب لأن الظاهر في هذا لا يكون
إلا جرًا ، والضم لا يعتبر بالظاهر .

(١) انظر الأصول ١٢٧/١ ، ١٧٧ .

(٢) الكتاب ٩٤/١ وفيه « فان كفلت النون جررت ... » ومثله
في شرح السراقي ١ ، في ٢٥٥ . وهو يشير الى النون التي في مثل
« الكاسرين » الواردة في بيت ابن مقبل .

ياعين يكي حنيفا رأس حبهـم الكاسرين القنا في عورة الدبر
فقد أثبت النون مع الألف واللام في (الكاسرين) وان لم يثبت
معها التنوين لقوتها بالحركة ، وضعفه بالسكون ، ونصب ما بعدها .
انظر تحصيل عين الذهب بحاشيته ، الكتاب ٩٤/١ ، وانظر شرح
السيرافي ، ١ ق ٢٥٥ ، وانظر النكت ٢٩٢/١ .

(٣) إشارة الى البيت الذي أنشده مسيبويه منسوباً لرجل من
الأنصار وهو من المنسرح :

الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائنا نطف

وفيه شاهد على حذف النون من (الحافظين) اختصاراً واستخفافاً
لطول الاسم ، للاضافة ونصب ما بعده على نبة اثبات النون ، لأنه لم يرد
الاضافة انظر شرح السيرافي ١/١ ، ق ٢٥٥ - ٢٥٦ ، النكت ٣٩٣/١ -
٣٩٤ ، ويجوز فيه الجر في « عورة » بالاضافة ، قاله الأعلام في نسبة
البيت : ويقال هو قيس بن الخطيم ، انظر تحصيل عين الذهب بهامش
٣٢

قال : وليس كعلامة الإضمار لأنها في اللفظ ، أى علامة الإضمار كالنون فهي أقرب إليها ، أى الأسماء المضمرة المتصلة أقرب إلى التنوين من الظاهر^(١).

وقال أبو علي : الأسماء المضمرة المتصلة تد أشبهت التنوين هل ما تقدم ذكره ، وهي أيضاً تعاقبه ، وما يؤتى أن الاسم للضم الجرور أشبه بالتنوين من الظاهر الجرور أنهم يحذفون في النداء الياء من (يا ذُلام)

←

الكتاب ٩٥/١ ، وأنشده الفارسي دون نسبة في الايضاح / ١٤٩ ، وعلق بأن الأكثر في (عورة) البحر ، وأنشده ابن قتيبة وفيه « من ورائهم وكف » بدلا « من ورائنا نكف » انظر أدب الكاتب / ٣٢٤ وأنشده في جمهرة أشعار العرب / ٦٦٣ ضمن قصيدة عمدة أبياتها ستة عشر بيتا ، منسوبة لعمر بن امرئ القيس الخزرجي جد عبد الله بن رواحة وفي فرحة الأديب / ١٦٧ كذلك ، وانظر الخزانة ٤/ ٢٧٥ - ٢٧٦ ، والبيت في شرح جمل الزجاجي ص ١٧٤ دون نسبة ، وإلى قيس بن الخطيم نسبة الزجاجي في كتاب الجمل / ٨٩ ، وفيه شاهد على حذف النون والنصب ، وشك في نسبته ابن منظور ، انظر لسان العرب (وكف) وأورده THADDAUS KOWALSKI وستة أبيات آخر ضمن الشعر المنحول إلى قيس ابن الخطيم ، انظر ديوان قيس بن الخطيم / ٤٥ ، انظر أيضا الحجة ٩٣/١ (ناصف وآخرون) ، المقتضب ٤/ ١٤٥ . الايضاح / ٢٩٩ ، وإلى قيس بن الخطيم نسب في الاقتضاب ٣/ ٢٠٧ ، ونسبه ابن السيرافي إلى شريح بن عمران من بني قريظة وقال : ويقال ان الشعر لمالك بن العجلان الخزرجي ، انظر شرح أبيات سيبويه / ١٤٢ (الريح) وأنشد أبو جعفر النحاس دون نسبة ، انظر شرح أبيات سيبويه / ٦٠ .

(١) مزج أبو علي تفسيره بعبارة سيبويه ، انظر الكتاب ٩٦/١ ،

كما يحذفون التنوين ونحوه ولا يحذفون الظاهر^(١) .

قال : أبو علي : يعمل المصدر عمل الفعل كما ذكره سيدييه على ثلاثة أوجه^(٢) :

واحدُها وأقربُها شبهاً بالفعل أن يعمل حمله وهو ممنون ، ليتسكون قد أومتَّ مقام الفعل تسكرة مثله^(٣) .

والذي يليه في الجودة أن تُعمله مضافاً إلى الفاعل لأن الضمير من (ضَرَبَ زَيْدًا)^(٤) والظاهر من نحو (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا أَعْجَبَنِي) يقوم مقام الفاعل كما أن التاء في قولك (ضَرَبْتُ زَيْدًا) فاعل ، فأما كون المصدر بالإضافة مَعْرَفًا فقد بُدِّىَ بالإضافة الانفصال في باب إعمال الأسماء عمل الفعل نحو : ضاربُ زَيْدٍ غَدَاً ، فالإضافة قد بُدِّىَ بها الانفصال في هذا الباب .

وأبعدُ الثلاثة : أن تُعمله وفيه الألف واللام لأنه معروف من

(١) انظر شرح السيرافي ١ / ق ٢٥٦ وما بعدها .

(٢) يشبه أبو علي هنا إلى الباب الذي عقده سيديويه للمصادر الجارية مجرى الأفعال في العمل والمعنى ، انظر الكتاب ١ / ٩٧ ، وفي الأضاح العضدي ١٥٥ / - ١٦٢ عقد أبو علي باباً للمصادر التي أعملت عمل الأفعال ، وذكر الوجوه الثلاثة هذه هناك .

(٣) كقولك : أعجبتني ضرب زيدٍ عمرًا ، انظر الايضاح العضدي ١٥٥ / .

(٤) مثل أبو علي لهذا النوع من المصادر العاملة عمل الأفعال وهي مضافة بقوله : « تقول ضربني زيداً حسن ، وسرني ضرب عمرو خالداً » ، وفصل في ذلك ، انظر الايضاح العضدي ١٥٧ / - ١٥٩ .

جهة لا يُنَوَى بها الانفصال ، ولم يتصل باسم يقوم مقام الفاعل ، فهو مُباين للفعل^(١) .

قال أبو علي : ومن الفرق بين / المصدر واسم الفاعل أن المصدر إذا ٢١/ب أُضيف إلى معرفة كان أبداً معرفة^(٢) ، وقد يضاف اسم الفاعل إلى المعرفة فلا يتعرف ، وذلك إذا أُريد به الانفصال .

قال : كما أنه ليس مثله في المعنى وفي قُوته في الأشياء^(٣) ، يعنى الصفة المُشبهة باسم الفاعل .

(١) ومثاله قولك : أعجبي الضرب زيد عمرا ، والشتم بكر خالد قبيح ، قال أبو علي : « ولم أعلم شيئا من المصادر بالالف واللام موصلا في التنزيل » انظر الايضاح العضدي / ١٦٠ قال أبو سعيد : « وكان بعض البصريين المتأخرين لا ينصب بالمصدر اذ كان فيه الألف واللام ، فإذا ورد شيء منصوب بالمصدر الذي فيه الألف واللام أضمر بعده مصدرا ليس فيه ألف ولا م ٠٠٠ ولما دعاه الى هذا أن المصدر لما يعمل بمضارعة الفعل ، والفعل لا يكون الا منكورا » شرح السيرافي ١/ق ٢٥٨ - ٢٥٩ .

(٢) ساق سيبويه المثل على هذا بقوله : « وان شئت قلت : هذا ضرب عبد الله ، كما تقول : هذا ضارب عبد الله فيما انقطع من الأفعال ، وتقول : عجبت من ضرب اليوم زيدا » كما قال : « ياسارق الليلة اهل الدار » الكتاب ١/٩٩ . وانظر شرح السيرافي ١/ق ٢٥٩ .

(٣) الكتاب ١/١٠٠ اجتزا أبو علي هذه العبارة من السباب التي عنون له سيبويه بقوله : « هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه ولم تقو أن تعمل عمل الفاعل » وكما هي عادة أبي علي في الاختصار فقد اقتطع هذه العبارة من الباب دون أن ينه الى موضوع التفسير ، أو

قال أبو علي : قوله في الأشياء يريد أنه ليس مثل اسم الفاعل في أنه مثل (يَقْمَلُ) في حركته وسكتاته ، وأنه ليس فيه ما في اسم الفاعل من التقديم والتأخير وغير ذلك ^(١) .

قال : لأن الأول في الألف واللام في غيرها على حال واحد وليس كالفاعل ^(٢) .

←
أن يعطى القارى فكرة عن مفهوم الصفة المشبهة باسم الفاعل ، والفرق بينها وبين اسم الفاعل ، وقد تنبه لهذه المسألة معاصره أبو سعيد السيرافي ، فقدم بين يدي تفسير هذا الباب مقدمة بين فيها معنى الصفة المشبهة ، وبعد تلك التوسطية شرع في تفسير الباب ، انظر شرح السيرافي ١ ، ق ٣٥٩ .

(١) أى أن الصفة المشبهة ليست مثل اسم الفاعل في العمل .
فقولك : مورت برجل حسن وجهه ، فترفع الوجه بحسن ، وليس في (حَسَنَ) ضمير ، وتقول : مورت برجل حسن وجهها ، وحسن وجهه ، فيصير الوجه لفظه لفظ المفعول ، وبمسئلة قولك : مورت برجل ضارب زيداً ، فالصفة المشبهة (حَسَنَ) تعمل في (وجهه) ما يعمل (ضارب) في (زيد) إلا أن (حسن) ليس مثل (ضارب) من حيث كان (ضارب) يعمل عمل فعله ، ويجرى مجراه ، تقول : هذا ضارب زيداً ، كأنك قلت : يضرب زيداً ، وليس كذلك (حسن وجهها) لأنك لاتقول : هذا يحسن وجهها . انظر تفصيل هذه المسألة في شرح السيرافي ١ ق ٢٦٠ وما بعدها .

(٢) في الكتاب ١٠١/١ قال : « واعلم أن (كَبُرُوْتَةً) الألف واللام في الاسم الآخر أكثر وأحسن من أن لا يكون فيه الألف واللام ، لأن الأول في الألف واللام وغيرها هاهنا على حالة واحدة ، وليس كالفاعل ... » .

قوله : وليس كالفاعل : أى أن الفاعل إذا أضيف إلى ما فيه الألف واللام فقد يتعرّف به ، وليس ذلك في هذا^(١).

قال : مَحْطُوحَةٌ جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أُنْيَابًا^(٢).

قال أبو علي : إن قَدَّرَ (شَنْبَاءُ أُنْيَابًا) على (حَسَنٌ وَجْهٌ) ، لم يَجُزْ أن يقول : شَنْبَاءُ أُنْيَابُهَا ، لأن (شَنْبَاءُ) صِفَةٌ لِلرَّأَةِ ، فإذا أَظْهَرْتَ الهاء في قولك : أُنْيَابُهَا رَجَعْتَ إلى المرأة ، فَبَقِيَ (شَنْبَاءُ) صِفَةً لِلأُنْيَابِ

(١) يريد أن مثل قولنا (ضارب) إذا أضيف إلى ما فيه الألف واللام قد يتعرف به نقول : مرت بضارب الرجل ، ولكن أبوات الألف واللام في (الوجه) أحسن كأن نقول : مرت برجل حسن الوجه .
(٢) هذا عجز بيت من البسيط ينسب لأبي زبيد الطائي ، وصدره .
هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة

وهو في ديوانه ٣٦٠ .

والشاهد فيه نصب (أُنْيَابًا) بقوله (شَنْبَاءُ) لا فيه من نية التنوين ، كأنه قال : شَنْبَاءُ أُنْيَابًا ، انظر الكتاب ١/١٠٢ ، انظر أيضا شرح السيرافي ١ ، ق ٢٦٠ النكت ١/٣٠٠ ، العينى ٣/٥٩٣ شرح المفصل ٦/٨٢ ، المفصل ٣٣٠ . ونسبه خطأ لأبي زيد ، ولعله تصحيف طباعى ، ورواه ابن النحاس في باب ما ينصب على نية التنوين هكذا :
هيفاء مقبلة لفاء مدبرة خود خدلجة شنباء أنيابا

ثم قال : الوجه شنباء أنياب ونسبته لأبي زيد ، انظر شرح أبيات سيبويه ٦٠/ ، انظر أيضا شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥/١ (الريح) . والبيت في وصف امرأة إذا أقبلت رأيت لها خصرا أهيفا ، وإذا أدبرت نظرت منها إلى عجيذة مشرفة ، وإذا تبسمت لمعت أسنانها لفاها ، انظر نحصيل عين الذهب بهامش الكتاب ١/١٠٢ .

وإنما هو للمرأة دون الأنثى ، فالوجه أن تقول : شَبَّهْتُ أُنثَاهُ ، لأن شَبَّهْتُ صفةٌ حَيْثُ ثَدَّ للأنثى ، وفعل لها .

قال : وقد جاء في الشعر : حَسَنَةُ وَجْهِهَا ^(١) .

قال أبو علي : إنما صار قولك : حَسَنَةُ وَجْهِهَا رَدِيئًا ^(٢) ، لأنك إذا قلت : هذه امرأةٌ حَسَنَةٌ ، فالصفة جارية على المرأة ، وفيها ذكرٌ لها ، فذلك أنْتَقَبَهَا بالتاء ، وإذا قلت : مَرَرْتُ بِأَمْرَأَةٍ حَسَنٍ وَجْهِهَا ، فالحسن للوجه ، والهاء راجعةٌ من الوجه إلى المرأة كما رَجَعَ الضمير إليها من (حَسَنَةٍ) فإذا قلت : مَرَرْتُ بِأَمْرَأَةٍ حَسَنَةٍ وَجْهِهَا ، ففسدت جمع بين ضميرين للمرأة يُرْجِعَانِ إليها :

أحدهما : الضمير في حَسَنَةٍ ، والآخر : الهاء في وجْهِهَا .

وأيضاً فقد أَضَفْتُ (حَسَنَةً) إلى الوجه ، وأُحْسِنُ للوجه . والشئ لا يضاف إلى نفسه .

فإن قيل : فقد أضيف (حَسَنٌ) إلى الوجه في قولك : اَلْحَسَنُ الْوَجْهُ فالجواب : أنَّ في (حَسَنٍ) ضميراً يرجع إلى الموصوف فقد خرج عن أن يكون للوجه ، ولو كان الوجه لا يرتفع به الوجه على أنه كان فعلاً له .

وما يبدل على أن اَلْحَسَنُ في باب (زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ) صفةٌ لزيد وليس قولك (هَيْدٌ حَسَنَةُ الْوَجْهِ) ، ولو كان (حَسَنُ الْوَجْهِ) لما جاز تأنيثه لأن الْوَجْهَ ليس بمؤنث .

(١) الكتاب ١/ ١٠٢ .

(٢) اى فى النشر .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : جَوْنَتَا مُصْطَلَاَهُمَا^(١).

فقد قدّرهُ سيبويه تقدير (حَسَنَةٌ وَجْهِيهَا) وجعلَ فِيهَا سَهَ كَلِيَّاسَه^(٢) ،
وكان حُكْمُهُ عِنْدَهُ أَنْ يَقُولَ لَوْ أَجْرَاهُ عَلَى الْأَصْلِ دُونَ الْحَذَفِ :

(١) إشارة الى قول الشماخ من الطويل مما روى سيبويه :

أَمِنْ دَمْنَتَيْنِ عَرَسَ الرُّكْبَ فِيهِمَا بعقل الرخامى قد عفا طلالهما
أَقَامَتِ عَلَى رُبْعِيهِمَا جَارَتَا صَفَا كميتا الأعلى جونتَا مصطلهما

الكتاب ١٠٢/١ الديوان ٣٠٨/ من قصيدة فى مدح يزيد بن مريع
الأنصاري ، انظر أيضا الخصائص ٤٢٠/٢ ، الأصول ٤٧٥/٣ ، ورواها
ابن السيرافي وعنده (عرج الركب) بدل (عرس الركب) ، وأشعار
الى ذلك بقوله : « ويروى (عرس الركب فيها ، ويروى : قد أنى
لبلاهما) ، والشاهد فى البيت هو أن الشاعر أضاف (جَوْنَتَا) الى
(مصطلهما) ، و (جَوْنَتَا) صفة الى (جارتا صفا) ، والمصطل
مضاف الى الجارتين . والاضافة لاتقع فى باب حسن الوجه الا بعد أن
تجعل الذى كان فاعلا مفعولا من طريق اللفظ وتنقل ضميره المحرور الى
أن يجعل فاعلا للصفة التى تجرى عليه » . شرح أبيات سيبويه ٧/١ ،
وانظر شرح جمل الزجاجى لابن هشام ١٨١/ ، وقال أبو سعيد :
« جونتَا مثنى ، وهى بمنزلة حسنتا ، وقد أضيلتا الى مصطلهما ،
ومصطلهما بمنزلة وجوههما ، فكأنه قال : حسنتا وجوههما ، والضمير الذى
فى مصطلهما يعود الى جارتا صفا ، ومعنى جارتا صفا الأثافي ، والصفا هو
الجبيل . . . » شرح السيرافي ١ ، ق ٣٦٠ وعنه فى النكت ٣٠١/١ ،
انظر أيضا ما يحتمل الشعر ٢٥٣ - ٢٥٤ قال فى العود ٣٣٩/٢ :
« استشهد به على قبح اضافة الصفة مجردة من آل الى مضافه الضمير ،
وأن جواز ذلك خاص بالضرورة » ، انظر أيضا المقرب ١٤١/١ ، شرح
المفصل ٨٣/٦ ، ٨٦ ، الهج ٩٩/٢ ، العينى ٥٨٧/٣ ، شرح التصريح
١٢٢/٢ .

(٢) أى شبهوا حسنة وجهها بحسنة الوجه فى الشعر وذلك ردى

(أَقَامَتْ جَارَتَا صَفَا جَوْنَ مُصْطَلَاهُمَا) .

فيجري (جَوْنُ) على (الجَارَتَيْنِ)^(١) ، ويرتفع لجريه عليهما ،
٢٢/ أ لَأَنَّهُمَا / مرفوعتان ، ثم يُرْفَعُ (الْمُصْطَلَى) (جَوْنُ) : ويعود ضمير
التثنية^(٢) ، إلى (الجَارَتَيْنِ) فيكون كقولك : (الْهِنْدَانِ حَسَنٌ تَوْبَهُمَا
هِنْدٌ حَسَنٌ وَجَاهُهُمَا) وإن أجراه على الحذف دون الأصل أن يقول :
(أَقَامَتْ جَارَتَا صَفَا جَوْنَتَا الْمُصْطَلَيَاتِ) فيمن قال (الْهِنْدَانِ حَسَنَتَا
الوجوه) وفيمن قال (وَصَمَا رَحْمَتُهُمَا جَوْنَتَا الْمُصْطَلَيْنِ) فيصير كقولك

←

كما قال سيبويه ، قال أبو سعيد : وقد أنكر ذلك على سيبويه ، وخرج
للبيت ما يخرج به عن حسن وجهه ، وحسنة وجهها ، وذلك أنه لا خلاف
بين اللحيين أن قولنا (زيد حسن وجه الأخ) جيد بالغ ، وأنه يجوز
أن نكنى عن الأخ فنقول (زيد حسن وجه الأخ ، وجميل وجهه) ، فالهاء
تعود إلى الأخ لا إلى زيد ، فكأننا قلنا (زيد حسن وجه الأخ ، وجميل
وجه الأخ) فعلى هذا قوله (كميتا الأعلى جونتنا مصطلاهما) كأنه قال
(كميتا الأعلى ، جونتنا مصطلَى الأعلى) فالضمير في المصطل يعود إلى
الأعلى لا إلى الجارتين ، فيصير بمنزلة قولك (الهندان حسنتا الوجوه ،
مليحتا خلودهما) فإن أردت بالضمير الذي في خلودهما (الوجوه)
كان كلاما مستقيما ، كأنك قلت (حسنتا الوجوه مليحتا خلود الوجوه)
وان أردت بالضمير (الهنديين) فالمسألة فاسدة ، فكذلك (جونتنا
مصطلاهما) ان أردت بالضمير (الأعلى) فهو صحيح ، وان أردت
بالضمير (الجارتين) فهو رديء ، شرح السيرافي ١ ، ق ٣٦١ . وعنه
ملخصا نقل الشنتمري النظر النكت ٣٠٢/١ ، وتحصيل عين الذهب
بهاشم الكتاب ١٠٢/١ .

(١) في المخطوطة (الجاريتين) وهو خطأ بين .

(٢) يعني ضمير التثنية في (مصطلاهما) .

(الهِنْدَان حَسَنًا الثَّوْبَيْنِ) ، فلم يستعمله في الإتمام والأصل ، ولا على الاختصار والحذف ولسكنه جملة كقوله : (هَذِهِ امْرَأَةٌ حَسَنَةٌ وَجَمُهَا) ، فَتَمَّزُ (الْجَوْنُ) وهما وصفُ (الجارتين) ، وإضافة مُتَمَّى إِلَى (الْمُصْطَلَيْنِ) وهرهُما في المعنى ، إلا أنه وضع الواحد موضع الجميع فيمن قال : (حَسَنَتَانِ الوجوه) وموضع التانيئة فيمن قال : (وَضَمَا رَحْلَيْهِمَا) ، وهو (الْمُصْطَلِ) ثم أضاف (الْمُصْطَلِ) إلى ضمير (الجارتين) كما أضاف الوجه من قوله : (هَذِهِ امْرَأَةٌ حَسَنَةٌ وَجَمُهَا) إلى ضمير المرأة بعد إضافة (حَسَنٍ) الذي هو الوجه في المعنى إلى الوجه ، فعلى هذا وضع سيديوه هذا البيت ، وقد يحتمل غير ما أوله سيديوه .

ومن باب ما لا يقع إلا مُنَوَّنًا عاملاً في النكرة :

قال سيبويه : ولا يسكون المعمول فيه إلا من سببه ^(١) .

قال أبو بكر : يريد : إنَّ (عملاً ، وأباً) من سبب الذي هو (خيرٌ)
ولا يجوز أن يكون شيء لا سبب له فيه ^(٢) .

(١) كلام أبي على هنا يوهم بأن سيبويه عقد باباً بهذا العنوان ،
وسيبويه إنما جاء به عرضاً فقال : « وتقول فيما لا يقع إلا منونا عاملاً في
نكرة ، وإنما وقع منونا لأنه فصل فيه بين العامل والمعمول ، والفصل
لازم له أبداً مظهراً أو مضمراً ، وذلك قولك (هو خير منك أباً ، وهو
أحسن منك وجهاً) ولا يكون المعمول فيه إلا (ما كان) من سببه » ،
انظر الكتاب ١/ ١٠٤ ، شرح السيرافي ١ ق ٣٦١ .

(٢) قوله : (عملاً ، وأباً) إشارة إلى الأمثلة التي أوردها سيبويه
في الباب وهي قوله : « وإن شئت قلت (هو خير عملاً) ... » وقبل
ذلك قال : « هو خير منك أباً ... » الكتاب ١/ ١٠٤ .

وهذا الباب لا يجوز فيه الإضافة ، وإلى ذلك أشار سيبويه بقوله :
« لا يقع إلا منونا عاملاً في نكرة » وفد اعتل السيرافي لذلك بمثلتين :

الأولى : أن هذا الباب وضح للتفضيل ، وباب التفضيل يقتضي
(من) ظاهرة أو مضمرة ، ولذلك نون ولم تصلح إضافته إلى المفضل
عليه لدخول (من) فاصلة بينهما لفظاً أو تقديرًا وانتصب ما بعده .

الثانية : هي أنك إذا قلت : (زيد أفضل منك) ، فأفضل بمنزلة
الفعل ... كأنك قلت : فضله يزيد على فضلك ، ولذلك لم يثن ولم
يجمع ... ولما كان الفعل لا يضاف لم يضاف هذا . انظر شرح السيرافي

١ ، ق ٣٦٧ ، وعنه ملخصاً النكت ١/ ٣٠٤ - ٤٠٥ .

قَالَ: وليس هاهنا فصل^(١).

أى : لم يقل هو أقره منك عمداً ويفصل (منك) بين (أقره) و (رجل) وقوله : (ولم يلزم إلا ترك التنوين)^(١)، أى أنك لم تفصل بشئ ، وقد ألقي الاسمان ، وليس إلا الإضافة .

قال : وتفسير الأول^(٢).

أى جعلوا فيه الواحد موضع الجميع ، والمنكرة موضع المعرفة كما فعل بالأول .

(١) هذا النوع من التفصيل يخالف سابقه بأنه ليس ثمة فصل بكلمة (من) بين المفضل والمفضل عليه ، فقولك : (هو خير رجل في الناس) لم تفصل بين (خير) وبين (رجل) بفواصل ، ولم تفصل الرجل على رجل مثله ، بل أضفته الى جمع هو أحدهم ، فالتقى الاسمان فوجب الإضافة ، والى هذا أشار سيبويه بقوله : « ولبس هاهنا فصل ، ولم يلزم إلا ترك التنوين » الكنايا ١٠٥/١ ، وترك التنوين يقتضى الإضافة الى جنسه الذى فضل عليهم ، ليعلم أنه فضل أمثاله ، ولو أراد المتكلم تفضيله على غير هذه الوجه لدخل فيه الفصل كقولك : الفرس خير من الحمار ، والعلم خير من المال ونحو ذلك . انظر تفصيل هذا فى شرح السيرافى ١ ، ق ٢٦٩ - ٢٧٠ ، وانظر الأصول ٢٢٣/١ - ٢٢٤ .

(٢) الكتاب ١٠٥/١ ، يريد لم يدخلوا الألف واللام فى مثل (هو خير رجل وأقره عبد ، كما لم يدخلوها على مثل (هو خير منك أبا) ، وتفسيرهما واحد كأنه قال (هو أقره العبد ، أو خير الآباء) - انظر مزيداً من التوضيح فى شرح السيرافى ١ ، ق ٢٧٠ وما بعدها .

قال : وقرّوا بترك النون والتنوين بين معنيين^(١).

يريد بقوله (النون) : النون التي في عشرين و (التنوين) التنوين في (خير) ، وقوله (بين معنيين) يعني : إذا قلت : (هو أفوه عبيد في الناس) فالفرادة للعبد ، وإذا قلت (أفوه الناس عبداً) فالنفي للمولى .

قال : فكم ها هنا بمنزلة (ما)^(٢).

قال أبو علي : وإذا قال : (مَا صِيَدَ عَلَيْهِ) ؟ فسكأنه قال : (أَطْبَى صِيَدَ عَلَيْهِ أَمْ خَيْرٌ) ، و (ما) لا يكون ظرفاً ، فذكره بمَقْبَل (كم) التي استعملت غير ظُروفِ هُنَا لتعلم أن (كم) غير ظرفٍ ، كما أن غير ظرفٍ .

قال : ومثله في السمة : أَنْتَ أَكْرَمَ عَلَى مَنْ أَنْ أَضْرِبَكَ^(٣).

قال أبو إسحاق :^(٤) أَي مِنْ صَاحِبِ الضَّرْبِ الَّذِي نَسَبْتَهُ إِلَى

(١) الكتاب ١/ ١٠٥ ، مساق أبو علي لفظ (عشرين) ها هنا لأن صيبويه جعل قولهم : (هُوَ خَيْرٌ رَجُلٍ) بمعنى خير الرجال ، ولكنهم حذفوا الألف واللام استخفافاً ، وأداروا قولهم (رجل) بالافراد على معنى (الرجال) جميعاً ، وحذفوا للاختصار ، وهذا مثل قولهم : (عِشْرُونَ دِرْهَمًا) وهم يريدون (عِشْرِينَ مِنَ الدَّرَاهِمِ) فاختصروا واستخفوا هنا كما فعلوا هناك . انظر الكتاب ١/ ١٠٤ ، وانظر تفصيل هذا في شرح السبأ في ١ ، ق ٢٧٠ .

(٢) الكتاب ١/ ١٠٨ .

(٣) الكتاب ١/ ١٠٩ .

(٤) هو الزجاج ، وقد تقدمت ترجمته ، والفارسي هنا يختصر مقولة الزجاج - كما هي عادته - ، ونمام لفظ أبي اسحق كما جاء عند أبي سعيّد ←

نَفْسِكَ ، مثل ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِي / الَّذِينَ كُفَّمْتُ نَزَعُمُونَ ﴾^(١) . ٢٢/ب

قال أبو علي : الشَّيْءُ بَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى « أَيْنَ شُرَكَائِي » وَبَيْنَ قَوْلِهِمْ (أَنْتَ أَكْرَمُ عَلَى أَنْ أُضْرِبَكَ) أَنْ تَقْدِيرُ قَوْلِهِمْ : (أَنْ أُضْرِبَكَ) كَانَ قَائِلًا قَالَ : أَنَا أُضْرِبُهُ ، وَظَنَ سَامِعٌ أَنَّهُ عَنْهُ فَقَالَ : أَنْضَرِبُنِي فَنَفَى لِلصَّكَّامِ الْأَوَّلِ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : أَنْتَ أَكْرَمُ عَلَى مَنْ أَنْ أُضْرِبَكَ : أَيُّ مَنْ صَاحِبَ هَذَا الضَّرْبِ الَّذِي نَسَبْتَهُ إِلَى نَفْسِكَ ، وَلَسْتُ بِهِ ، فَكَذَلِكَ الْبَارِي تَعَالَى لَمْ يُنَوِّتْ لِنَفْسِهِ بِقَوْلِهِ ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِي ﴾ شَرِيكَاً لِمَا قَالَ أَيْنَ شُرَكَائِي الَّذِينَ نَسَبْتُهُمْ إِلَى وَلِهَسُوا بِشُرَكَائِي .

قَالَ : كَأَنَّهُ قَالَ : أَيُّ الْأَحْيَانِ سِيرَ عَلَيْهِ أَوْ يُسَارُ عَلَيْهِ^(٢) .

قال أبو علي : إِذَا قَالَ : أَيُّ الْأَحْيَانِ سِيرَ عَلَيْهِ ، وَنَحْنُ (أَيُّ)

وَنَقْلُهُ عَنْهُ الشَّنْعَمَرِيُّ : « أَنْ قُدْرَتُهُ أَنْتَ أَكْرَمُ عَلَى مَنْ ضَرَبَكَ لَمْ يَجَزْ ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْكَلَامِ ، فَإِنْ حَمَلَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ بَطُلٌ ، قَالَ : وَتَهْدِيبُ هَذَا » كَانَ قَائِلًا قَالَ : أَنْتَ تَضْرِبُنِي فَنَسَبَ الضَّرْبَ إِلَى نَفْسِهِ ، فَقَالَ الْآخَرُ : أَنْتَ أَكْرَمُ عَلَى مَنْ صَاحِبَ الضَّرْبِ الَّذِي نَسَبْتَهُ إِلَى نَفْسِكَ وَلَيْسَ لَكَ فُكَاةٌ قَالَ : أَنْتَ أَكْرَمُ عَلَى مَنْ يَسْتَحِقُّ مَا زَعِمْتَ أَنَّهُ لَكَ وَنَسَبْتَهُ إِلَى نَفْسِكَ ، وَنَظَرْنَا هَذَا قَوْلَهُ تَعَالَى : « أَيْنَ شُرَكَائِي » فَاضَافَةَ الشُّرَكَاءِ إِلَى نَفْسِهِ حِكَايَةً لِقَوْلِهِمْ وَزَعَمَهُمْ أَنَّهُمْ لَهُ شُرَكَاءُ ، وَالْمَعْنَى أَيْنَ شُرَكَائِي عَلَى زَعْمِكُمْ . وَنَكَتَ ٣١٢/١ ، وَقَدْ مَسَقَطَ مِنَ الْمَطْبُوعِ مِنْ قَوْلِهِ « وَنَظَرْنَا هَذَا » حَتَّى قَوْلَهُ زَعِمَكُمْ » وَصَحَّحَ مِنَ الْمَخْطُوطَةِ ق ٩٦ .

(١) سُورَةُ فَصَّلَتْ ، الْآيَةُ ٤٧ .

(٢) فِي الْكِتَابِ ١١٠/١ قَالَ : « كَأَنَّهُ قَالَ : أَيُّ الْأَحْيَانِ يَسَارُ عَلَيْهِ ، أَوْ سِيرَ عَلَيْهِ » وَالْخِلَافُ هُنَا قَدْ يَعُودُ إِلَى تَصْرِفِهِ أَبِي عَلَى نَفْسِهِ أَوْ إِلَى اخْتِلَافِ نَسْخِ الْكِتَابِ .

١٠ بالابتداء على الاتساع ، وجعل ما بعده خبره ، فجوابُ هذا : زَمَنْ
كَذَا ، وإذا قال : أَيْ الأَحْيَانِ سِيرَ عَلَيْهِ ؟ جعله ظرفاً لِيَرَى ، وجوابه
جَمِينَ كَذَا بالنصب .

قال : وتقول : سِيرَ عَلَيْهِ طَوْرَانِ ، طَوْرُ كَذَا ، وطَوْرُ كَذَا
والنصب ضعيفٌ جداً إذا ثَبَّتَتْ ، كقولك : طَوْرُ كَذَا ، وطَوْرُ كَذَا ،
وقد يسكون في هذا النصب إذا أَضْمَرْتَ^(١) .

قال أبو علي : ضَمَفَ النَّصْبُ في قولك : طَوْرُ كَذَا وطَوْرُ كَذَا
لأن قولَه : طَوْرَانِ ، لأنه مبتدأ وخبر .

قال : وإن أَنْتَ^(٢) قُلْتَ على هذا المعنى : (سِيرَ عَلَيْهِ السَّيْرَ) ،
و (ضَرَبَ به الضَّرْبَ) جاز على قوله : (اَلْخَذَرَا اَلْخَذَرَا) .

قال أبو علي : يقول : إذا خَلَّتِ المصدر وفيه الألف واللام على فعلٍ
مُضْمَرٍ بعد أن يُبْنَى النِّعْلُ الأول بناء مالم يُسَمَّ فاعِلُهُ ، وتُشْفِلُهُ بما يرتفع به
جاز كأنك قلت : (ضَرَبَ به) ، (يَضْرِبُ) الضَّرْبَ فَمَهْ قد شَفِلَ بها
ضَرَبَ (والضَّرْبُ) محمول على النِّعْلِ المضمر بعد (به) .

قال : وجميع ما يسكون بدلاً مِنْ اللَّفْظِ بِالنِّعْلِ لا يسكون إلا على
نِغْلٍ قد حَمِلَ في الإِسْمِ^(٣) .

(١) الكتاب ١١٧/١ ، يريد أن النصب جائز في مثل قولك :
سِيرَ عَلَيْهِ السَّيْرَ طَوْرَيْنِ ونحو ذلك .

(٢) في الكتاب ١١٨/١ « شَفَّتْ » ورواية أبي علي أكثر استقامة :

(٣) في الكتاب ١١٨/١ « كَذَبَ » يحل في اسمه .

قال أبو علي : يعنى بقوله : ما كان بدلاً من اللفظ بالثبوت (الحَذَرُ الحَذَرُ) .

وقوله : إلا على فعلٍ قد حُرِلَ في الإسم أى قد عُدِلَ للمضمر في الفاعل .

وقوله : فمن ثم لم يكن فيه الرفع ^(١) أى في الإسم الذى صار بدلاً من اللفظ بالفعل ، وذلك أن في الفعل المضمر قبل المصدر الذى كقولهم (النجاة) ضَمِيرٌ فاعل فإذا صار فيه ضَمِيرٌ فاعل لم يرتفع المصدر به .

وقوله : (فَأَوَّلَى مَا عَمِلَ فِيهِ مَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ اللفظ به) ^(٢) أى : أوَّلَى مَا عَمِلَ فِيهِ الفعل ما هو بِمَنْزِلَةِ اللفظ بالفعل ، لأن هذا الممول فيه لما كان بمنزلة اللفظ بالفعل صار الفعل كأنه قد ذُكِرَ وإن كان مضمرأ .

قال : وَأَمَّا تَرَى أَيْ يُرَقِّى هَاهُنَا ^(٣) .

قال أبو عثمان ^(٤) : ترى هاهنا من رؤية العين ، وليست التى تنعذى

(١) الكتاب ١/ ١١٨ .

(٢) الكتاب ١/ ١١٩ .

(٣) الكتاب ١/ ١٢٠ ، وانظر النكت ١/ ٣٢٧ ، شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٢٥ ، انظر أيضا المسائل البغداديات ٣٧٤/ ، وانظر معاني القرآن للأخفش ١/ ١٨٣ ، (فارسي) عند تفسير قوله تعالى « رب أدبني كيفه » بتحقيق المولى « البقرة / ٢٦٠ » .

(٤) هو المازني ، وقد تقدست ترجمته ،

إلى مغولين ، لأنه يريد : انظر إليه يَهْتَرِك ، وهذه حكاية نادرة لا يقاس
٢٣ / ١٠ / عليها .

قال أبو علي : وإنما جاز هذا^(١) لأن الرؤية التي هي ذل الحاسة ترجع
في المعنى إلى الرؤية التي هي علم ، لأن كل محسوس معلوم ، ف رؤية الحاسة
تقع معه ، فكذلك جاز في هذا في هذه الحكاية^(٢) .

قال : لَيْتَ شِعْرِي أَعْبُدُ اللَّهَ ثُمَّ أُمُّ زَيْدٍ؟^(٣) .

قال أبو إسحاق^(٤) : أزيد في الدار أم تزدو؟ وفي موضع رفع لأنه
خبر لَيْتَ .

(١) في المخطوطة (لهذا) .

(٢) قال أبو علي في المسائل البغداديات / ٣٧٥ ، « (رَأَيْتُ) التي
من رؤية العين توافق (رَأَيْتُ) التي بمعنى (عَلِمْتُ) في المعنى ،
لأن كل محسوس معلوم ، وإن لم يكن كل معلوم محسوساً ، ف رؤية العين
ضرب من العلم ، فلذلك أُجْرِيَ مجرى التي (كَعَلِمْتُ) في الالفاء » .
(٣) الكتاب ١ / ١٢٠ .

(٤) هو الزجاج ، وقد تقدمت ترجمته ، وليس في قول الزجاج هنا
ما يشير الى (لَيْتَ) ، والذي يبدو أن أبا علي مزج بين قول الزجاج وقول
سيبويه ، لأن سيبويه يقول « لَيْتَ شِعْرِي ، أَعْبُدُ اللَّهَ ثُمَّ أُمُّ زَيْدٍ ، ولَيْتَ
شِعْرِي حَلْ رَأَيْتَهُ ، فهذا في موضع خبر لَيْت » الكتاب ١ / ١٢٠ ، والذي
يدل على ما ذهبت إليه أن أبا علي أورد بعد ذلك مباشرة قوله (قال) التي
هي في العادة تشير الى سيبويه ، إلا أنها هنا ربما تعود الى الزجاج ، لأن
هذه الأقوال ليست في الكتاب ، انظر مذهب الزجاج في (لَيْت) في شرح
جمل الزجاجي ١ / ٤٣٣ - ٤٣٤ . وانظر الهمع ١ / ١٤٤ .

قال : ويجوز أن يكون (شِعْرى) العامل ، واخبر محذوف ، فيكون (شِعْرى) في موضع نصب ، وخبر آيت مضمرة كأنه قال : آيت شِعْرى أُرِيدَ في الدار أم عمرو واقع .

قال أبو علي : موضع أَعْبَدَ اللهُ ثُمَّ أم زيد على هذا نصب بالمصدر الذي هو (شِعْرى) وإنما جاز أن يكون نصبا لأنه بمعنى دَامَتْ ولو لم يكن المصدر عما الفعل مأخوذ منه يجوز أن يُلغى ، لم يجر أن تكون الجملة التي هي استفهام بعدها في موضع نصب .

ومما جاء محذوفا خبره : يَا آيَتِ أَيَّامِ الصَّبَا رَوَّاجِمَا^(١) .

(١) هذا البيت من الرجز ، أنشده سيبويه في غير هذا الباب ، وفيه شاهد على نصب (رَوَّاجِمَا) على الحال وحذف الخبر كما قدر أبو علي هنا ، انظر الكتاب ٢٨٤/١ ، قال أبو جعفر النحاس : « كأنه قال : يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجما » شرح أبيات سيبويه ١٢٥/ ، قال في الدرر ١١٢/١ : « الشاهد فيه نصب الجزئين بليت عند الفراء ومن وافقه ، وقدركم لكسائي (رواجح) خبراً لكان المحذوفة ، لأن كان تستعمل هنا كثيراً قال تعالى : « يا ليتها كانت الْقَاضِيَةُ » والبصريون يقدرون خبر (ليت) محذوفاً . و (رواجح) حال من ضميره ، والتقدير (يا ليت أيام الصبا لنا رواجما) . انظر المسائل المنورة ٧٤/ المسائل البصرية ٧٢١، ٣٦٩ وابن سلام ينسب هذا البيت للعجاج ، ويقول : « وهى لغة لهم ، سمعت أبا عون الحرمازى يقول : (ليت أباك مُنْطَلِقًا وليت زيدًا قاعلاً) وأخبرنى أبو يعلى أن منشأ بلاد العجاج فأخذها عنهم وطبقات الشعراء ٧٨/١ - ٧٩ وليس في ديوان العجاج ، وينسبه ابن يعيش الى رؤبة ، انظر شرح المفصل ١٠٤/١ ، وليس في ديوان رؤبة ، انظر البيت أيضا في الموشح ٢١٧/٢ .

أَيُّ أَقْبَلَتْ رَوَّاجِمًا^(١).

قال : وَمِنْ ذَلِكَ : قَدْ عَلِمْتُ لَعَبْدُ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْكَ ، فَهَذِهِ اللَّامُ تَمْنَعُ الْفِعْلَ^(٢) .

قال أبو علي : إِنَّمَا وَقَعَ فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ الْأَفْعَالِ مَا يَتَعَسَّدُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ لِأَنَّهَا أَفْعَالٌ تُلَاقِي وَالْإِلْفَاءَ فِيهَا أَعْظَمُ مِنَ التَّمَايُقِ ، لِأَنَّهَا إِذَا أُلْفِيتْ لَمْ تَعْمَلْ فِي الْمَفْعُولِ فِي لَفْظٍ وَلَا مَوْضِعٍ ، وَإِذَا هُلُكَتْ عَمِلَتْ فِي الْمَوْضِعِ .

قال : كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : قَدْ عَلِمْتُ أَزِيدُ ثُمَّ أَمْ خَزَوُ ، وَأُرِدْتُ أَنْ أَخْبِرَ أَنَّكَ قَدْ عَلِمْتَ أَيُّهُمَا ثُمَّ^(٣) .

قال أبو علي : قَوْلُكَ : قَدْ عَلِمْتَ أَيُّهُمَا ثُمَّ ، لَا يَوْجِبُ الْمَخَاطَبَ عَلَيْهِ أَحَدَهُمَا بِعَيْنِهِ ، وَلَسَكُنْ يَوْجِبُ لَهُ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ أَحَدَهُمَا ثُمَّ ، وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَكَ (أَيُّهُمَا ثُمَّ) مُتَضَمِّنٌ هَذَا اللَّعْنِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ وَاحِدًا مِنْهُمَا ثُمَّ ، إِلَّا أَنَّكَ لَمْ تَعْرِفْهُ بِعَيْنِهِ وَلَمْ يَخْلُصْ لَكَ الدَّلِيلُ بِسَكُونِ أَحَدِهِمَا ثُمَّ دُونَ صَاحِبِهِ ، فَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ (عَلِمْتُ) لَمْ تَغْيِرْ مِنَ اللَّعْنِ شَيْئًا .

←

وهو في الأصول ٢٤٨/١ بلا نسبة ، وكذا في ملح الأدلة ٨٢ ، الفصل ١٨ / شرح الأشموني ٢٧٠/١ ، الهمع ١٣٤/١ ، انظر أيضا شرح شواهد الغنى ٦٩٠ الفخرانة ٤٩٠/٤ .

(١) في المخطوطة « رواجع » ، وانظر المسائل المنثورة ٧٥/٠ .

(٢) في الكتاب ١٢٠/١ « ٠٠ » فهذه اللام تمنع العمل ، وانظر النكت ٣٢٨/١ .

(٣) الكتاب ١٢٠/١ ، النكت ٣٢٨/١ .

قال : قد عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ^(١).

قال أبو علي : حكم الاستفهام أن يقع صدراً ، ولكن لما أضيف (أَبُو) إلى (مَنْ) مَقْدَمُهُ تَرُكٌ في موضعه فأَدَّى معناه في الاستفهام ، إذ كان المضاف [إِلَيْهِ] لا يتقدم على المضاف .

قال : ومما يقوَّى النصب : قد عَلِمْتُ أَبُو مَنْ هُوَ^(٢) .

قال أبو علي : احتجَّ بوقوع الاسم للضمير المنصوب بعد (عَلِمْتُ ، وَخَرَفْتُ) على قوة النصب في قولك قد عَلِمْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ .

قال أبو علي : قوله : قد عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ ، لم يحمل الفعل في (أَبُو) وإن كان حرف الاستفهام متأخراً ، لأن موضعه أن يتقدم على (أَبُو) فَحَجَزَ الفعل وهو متأخر ، كما أن اللام في قولك : عَلِمْتُ إِنْ زَيْدًا لَمْ يَحْجَزْ حَجَزَتْ بَيْنَ (عَلِمْتُ) و (إِنْ) لأن موضعها قبل (إِنْ) وَإِنْ / كانت حَوَّلَتْ إلى الخبر ولو لم تعجز اللام لانفتحت (إِنْ) ، ٢٣/ب فسكاً حَجَزَتْ اللام وإن كانت متأخرة عن موضعها ، كذلك حَجَزَ (مَنْ) الفعل وإن كان متأخراً عن موضعه .

قال : وإن شئت قلت : قد عَلِمْتُ زَيْدٌ أَبُو مَنْ هُوَ كما تقول ذلك فيما لا يقدر إلى مفعولٍ ذلك قولك : اذهب فانظر زَيْدٌ أَبُو مَنْ هُوَ ؟^(٣) .

(١) الكتاب ١٢١/١ وفيه « قد عرفتُ أبو مَنْ زَيْدٌ » .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى .

(٣) الكتاب ١٢١/١ .

(٤) الكتاب ١٢١/١ ، النكتة ٣٢٩/١ .

قال أبو العباس : يعني أنك إذا أدخلت زيداً في معنى الاستفهام لم يعد (عَلِمْتُ وَلَا ظَنَنْتُ) كما لا يعدى في ما لا يتعدى .

وقال أبو العباس : اذهب فانظر زيداً أبو من هو ؟ لم يُرد أن يقول : اذهب فابصر بعينك ، ولسكن يريد : أعلم ذلك ، فهو لا يتعدى ^(١) .
قال : ومثل ذلك : دَرَيْتُ ^(٢) .

قال أبو العباس : قوله : ومثل ذلك دَرَيْتُ ، أى مثل انظر لأن انظر لا يتعدى فقال : لسكن أكثرهم يقول : ما دَرَيْتُ به . فَيَعْدِيهِ بِحَرْفِ جَرٍّ ، وقد تقدم أنك تقول : دَرَيْتُ عَبْدُ اللَّهِ أَبُو مَنْ هُوَ ، كما قلت ذلك في (عَلِمْتُ) واعلم أن بعضاً يعدى (دَرَيْتُ) وبعضاً لا يعدى به .

قال أبو علي : قولك : زَيْدٌ أَبُوكَ هُوَ أَمْ دَعَوْتُ ، بمعنى أأبوكَ زيد أم عمرو ؟ فكما أنك لو أدخلت الفعل على قولك : أأبوكَ زيدٌ أم عمرو ؟ لم تعمله في (زيد) كذلك لا تعمله إذا قلت : زيدٌ أبوكَ هو أم عمرو ؟ لأنه بمعنى الأول .

قل سيويه : ومثله (إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) ^(٣) .
فابتدأ ، لأن معنى الحديث حين قال : إن زيداً مُنْطَلِقٌ ، زيدٌ مُنْطَلِقٌ ،
ولسكنه أَكَّدَ كما أَكَّدَ ^(٤) .

(١) انظر المقتضب ١٢٢/٣ - ١٢٣ ، ١٨٩ .

(٢) الكتاب ١٢١/١ .

(٣) سورة التوبة ، الآية ١/ .

(٤) الكتاب ١٢١/١ وليه « . » ولكنه أكد بأن كما أكد .

قال أبو إسحاق يريد : "أَكْدَ يَنْ" ، كما أَكْدَ في قوله (عَلِمْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ) بإظهار زَيْدٍ وإضماره ، فلم يخرج زَيْدٌ من معنى الاستفهام كما لم يخرج اسم (إِنْ) عن معنى الابتداء^(١).

قال : فإن قلت : قد عَرَفْتُ أَبَا مَنْ زَيْدٌ مُسْكَنِي ، انتصب على (مُسْكَنِي)^(٢).

قال أبو علي^(٣) : أبا مَنْ زَيْدٌ مُسْكَنِي ، انتصب الأَبْ بِمَكْنِي الذي هو بعد الاستفهام ، وتقديره : أبا بِشَرِّ مُسْكَنِي زَيْدٌ أَمْ أبا عَمْرٍو .

قال : وَمَنْ رَفَعَ زَيْدًا ثَمَّةَ رَفَعَهُ هَاهُنَا^(٤).

قال أبو علي : قوله : مَنْ رَفَعَ ثَمَّةَ أَى من رفع زَيْدًا في قولك : قد عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ ، رَفَعَ (زَيْدًا) هنا أَى إذا أُدْخِلَ (مَسْكَنِي) فقال : قد عَرَفْتُ زَيْدًا أَبَا مَنْ هُوَ مَسْكَنِي ، فرفع هَاهُنَا كما يرفعُ ثَمَّ ، فانتهاب (أَبَا) بِمَسْكَنِي ، لأن التقدير : أَيْسَكْنِي أبا بِشَرِّ أَمْ أبا عَمْرٍو ، فقام (مَنْ) مقام هذه الأسماء .

(١) انظر هذا القول في النكت ٣٢٩/١ ، ولا شك أن السيرافي أحاله إلى الزجاج ، لكن المشتجرى ادعاه كما ادعى عمل السيرافي .

(٢) الكتاب ١٢١/١ وضبط الكنية هكذا (مَسْكَنِي) في الاثنتين ، ووافق أبا علي في ضبط الثالثة بعدهما .

(٣) هكذا في المخطوطة ، والصواب أن يقول : (قوله) لأن الكلام

لسببويه .

(٤) الكتاب ١٢٢/١

قال : لَأَن فِيهِ مَعْنَى أَخْبِرْنِي ^(١) .

قال أبو العباس ^(٢) : يعنى دخول معنى أَخْبِرْنِي فى أَرَأَيْتَ ، لم يمنعه من أن يكون له مفعولان ، كما كان له قبل أن يدخل فيه معنى أَخْبِرْنِي ، وصحة هذا المعنى من أن يُلْتَمَى ، كما كان يُلْتَمَى ، وليس هو فيه ، لأنك قد ٢٤ / تقول : / قد رَأَيْتُ أَبُو مَنْ أَنْتَ ، إذا أردت معنى قصدَ عَلِمْتَ ، ولا تقول أَرَأَيْتُ أَبُو مَنْ أَنْتَ ؟ حتى تُعَدِّى (أَرَأَيْتَ) إلى مفعول ، ثم تجعل الثانى استفهاماً ، أو ما أردت .

وقال أيضاً : من زعم أن كاف (أَرَأَيْتَكَ) لها موضع ، فقد أحال من قبل أنه إذا قال : أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا ما فَعَلَ ؟ فالسكاف للمعاطب ، (وَزَيْدًا) لاغائب ، ومفعولا (رَأَيْتُ وَعَلِمْتُ) لا يكونان إلا لشيء واحد . قال أبو العباس : صه ، ومه نهى ، يريد : لا تَصْكَامُ ولا تَنْهَلُ ^(٣) . وَإِنْهُ : أمر ، لأن معناها حدث ^(٤) ، وإيها معناها كَفُ ^(٥) .

(١) الكتاب ١ / ١٢٢ •

(٢) أورد الشنتمرى صدر هذه الرواية ، ولم ينسبها الى أبى العباس كما فعل أبو على ، وهو بلا شك لخص ذلك ضمن ما فعل فى شرح السيرافى فذلك منهجه • انظر النكت ١ / ٣٣٠ •

(٣) انظر المقتضب ٣ / ١٧٩ ، ٢٠٢ •

(٤) المصدر السابق ، ٣ / ٢٥ ، ١٧٩ •

(٥) قال فى المقتضب ٣ / ٢٥ : « (اِنْهًا) يا فتى اذا كلفته .

و (وَيْهًا) يا فتى اذا أغريته » ، وانظر ديوان ذى الرمة / ٧٨٠ •

قال أبو إسحاق : إيه لا يستعمل في كلام العرب إلا قسكرة مؤنثة
ولهذا أنكر الأصمعي : إيه عن أم سالم^(١) .
قال سيبويه : ولا تظهر^(٢) فيهما علامة المضمر^(٣) .

(١) هو بعض بيت من الطويل للنبي الرمة وهو قوله :
وقفنا فقلنا إيه عن أم سالم وما بال تكليم الديار البلاقع
إلديوان / ٧٧٨ ، قال أبو نصر الباهلي : « وقال الأصمعي : أسماء
(ذو الرمة) قى قوله (إيه) بلا تنوين ، وكان ينبغي أن يقول : إيه
عن أم سالم) ، المصدر نفسه ، وقال في المخصص ٨١/١٤ : « وكان
الأصمعي يخطئ ذا الرمة في هذا البيت ، ويزعم أن العرب لا تقول إلا
(إيه) بالتنوين ، والنحويون البصريون صوبوا ذا الرمة ٠٠ » وروى
المبرد البيت وفيه (الرسوّم) بدل (الديار) وقال قبله : « وأما
(إيه) يا فتى ، فحركات الهاء لالتقاء الساكنين وترك التنوين لأن الأصوات
إذا كانت معرفة لم تنون ٠٠ » ثم قال : « ولو جعله فكة لقال : إيه
يأفتي » ، المقتضب ١٧٩/٣ - ١٨٠ ، قال ابن السكيت : « وتقول للرجل
إذا استزددته من حديث أو عمل : إيه ، فإن وصلت قلت : إيه حدثنا ،
وقول ذي الرمة (البيت) ، فلم ينون وقد وصل ، لأنه نوى الوقف ٠٠ »
اصلاح المنطق / ٢٩١ ، مجالس ثعلب / ٢٢٨ ، وانظر الأصول ١/ ١٣١ ،
وفي موضع آخر عنه ابن السراج من الخطأ الذي وقع فيه ذو الرمة ، وقال
« وهذا لا يعرف إلا منوناً في شيء من اللغات » المصدر نفسه ٣/ ٤٤٠ .
انظر معاني القرآن للفراء ١/ ١٢١ ، سر صناعة الاعراب / ٤٩٤ ، شرح
المفصل ٣٠/٩ ، الخزائن ١٩/٣ ، الصحاح للسان (إيه) .

(٢) في المخطوطة (يظهر) والتصويب من الكتاب .

(٣) الكتاب ١/ ١٣٣ وأبو علي لم يقدم تفسيراً لعبارة سيبويه وليس
ما نقل عن أبي إسحاق بعد هذا تفسيراً لذلك والواقع أن عبارة سيبويه
صريحة وواضحة فهو يتحدث عن أسماء الأفعال نحو رويد زيداً ، وحلم
←

قال أبو إسحاق : لا تقول : رُبِدَا مثل اضرباً^(١).

قوله : وأجريت مجرى ما فيه الألف واللام نحو : النجاء^(٢).

قال أبو إسحاق : قوله : نحو النجاء ، أى لم يُضِف (رُؤِيداً) إلى ما بعدها كما لم يُضِف النجاء ، والنجاء ليس مما يتعدى ، وإنما غرضه أن يُعْلَمَ أن (رُؤِيداً) معرفة لا يضاف .

قال أبو بكر : قوله : وأجريت مجرى ما فيه الألف واللام نحو النجاء يعنى أن (رؤيداً) أجريت مجرى للعفة^(٣).

قوله : رِلْدَلًا يُخَالَف لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الأمر والنهى^(٤).

←
زينة ، وحيثل الثريد ، ومه ، وصه ، ونحوها ويقول : « واعلم أن هذه الحروف التى هى أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر ، وذلك لأنها أسماء وليست على الأمثلة التى أخلت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يستقبل وفى يومك » ، الكتاب ١/١٢٣ ، والمعنى أن هذه الأسماء تختلف عن المصادر التى تعمل عمل الأفعال ، وأسماء الأفعال لا تلحقها الضمائر كما تلحق المصادر — باستثناء (رؤيد) فقد نص سيبويه على أن الكاف تلحقها . وانظر الإيضاح العنصرى / ١٦٣ - ١٦٦ .

(١) أى لا يأتى منه المثنى مثل (اضربنا) خطاباً للثنين كما يأتى فى (هَلُم) : وهَلُمَّا .

(٢) الكتاب ١/١٢٣ .

(٣) يقول أبو بكر بن السراج : « ورؤيد يتصرف على أربع جهات يكون أمراً بمعنى : أروء ، أى أمهل ، ويكون صفة نحو : ساروا سيراً رؤيداً ، أى سهلاً ، وتكون حالاً تقول : ساروا رؤيداً أى متمهلين . وتكون مصدرًا نحو : رؤيد نفسه » الأصول ١/١٤٣ .

(٤) الكتاب ١/١٢٣ ، « يعنى أنها جعلت مفردة غير مضافة كما أن :

إِنَّمَا : لم يُضَفْ (رِيدَ) إِلَى الاسمِ لِثَلَاثِ شَيْءٍ مَا بَعْدَهَا مَا بَعْدَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي النِّصْبِ .

قال : واعلم أن (رويدَ) يَلْحَقُهَا الكافُ^(١) .

قال : أبو علي : لا موضع للكاف في (رُؤَيْدُكَ) ، ولو كان له موضعٌ وَأَنْتَ تَأْمُرُ لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ نَصَبًا ، ولو كان نَصَبًا لَعَدَّيْتَهُ فِي الْمَطَرِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، فقلت : رُؤَيْدَ زَيْدًا حَمْرًا .

قال : وأما المَطُوفُ كقولك : رُؤَيْدُكُمْ أَنْتُمْ وَعَهْدُ اللَّهِ^(٢) .

قال أبو علي : (أَنْتُمْ) هُنَا تَوْكِيدٌ لِلضَّمْرِ الْمَرْفُوعِ فِي النِّهْيَةِ لِمَا أُرِيدَ الْمَطْفُ عَلَيْهِ ، كَمَا أَنَّ الْأَحْسَنَ فِي الضَّمْرِ الْمَرْفُوعِ أَنْ يَوْكِدَ ثُمَّ يَعْطِفُ عَلَيْهِ .

قال : وتقول : رُؤَيْدُكُمْ أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ^(٣) .

قال أبو علي : الفصل بين أَنْفُسِكُمْ وَأَجْمَعِينَ فِي بَابِ التَّأْكِيدِ ، أَنَّ أَنْفُسَكُمْ قَدْ اسْتَعْمِلَ اسْمًا غَيْرَ تَأْكِيدٍ فِي قَوْلِكَ : (نَزَلْتُ بِنَفْسِ الْيَهْرَةِ)

﴿ ١٦١ ﴾

←
النِّهْيَةُ مُفْرَدٌ غَيْرُ مضافٍ حَتَّى لَا يَنْخَلُصَ مَا بَعْدَهَا ، وَيَنْتَصِبُ كَمَا يَنْتَصِبُ مَا بَعْدَ الْأَمْرِ وَالنِّهْيَةِ ، النَّكْتَةُ ١/٣٣٣ .

(١) الْكِتَابُ ١/١٢٣ ، وَفِيهِ بَتْنُونِ (رُؤَيْدًا) وَبِالْتَّاءِ فِي (تَلْحَقُهَا)
قال ابن السراج : « وتلحق (رُؤَيْدًا) الكاف ، وهي فِي مَوْضِعِ
(أَفْعَلٍ) تَبْيِينًا لَا ضَمِيرًا ٠٠ وَانَّمَا تَلْحَقُهَا لِتَبْيِينِ الْمَخَاطَبِ الْمَخْصُوصِ فَقَطْ .
غَيْرِ ضَمِيرٍ ، وَذَلِكَ إِذْ كَانَتْ تَقَعُ لِكُلِّ مَخَاطَبٍ عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ ٠٠ الْأَصُولُ
١٤٣/١ - ١٤٤٠ .

(٢) الْكِتَابُ ١/١٢٥ ، الْأَصُولُ ١/١٤٣ .

(٣) الْكِتَابُ ١/١٢٥ .

(١٦١ - التعليقة)

وأجمعين لم يُستعمل إلا تأكيداً ، فَيَقْبَحُ سَمَلُ أَنْفُسِكُمْ عَلَى الْمَضْمَرِ بِغَيْرِ
تَأْكِيدٍ مِنْ حَيْثُ قَبَّحَ الْعَطْفُ بِهِ عَلَى الْمَضْمَرِ مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدٍ^(١).

قال : ولا يجوز أن تَعَطِفَ عَلَى الْكَافِ الْمَجْرُورَةَ الْأَسْمَ ، لِأَنَّكَ
لَا تَعَطِفُ الْمُظْهَرَ^(٢).

قال أبو علي : لا يعطف الظاهر المجرور على المضمرة المجرورة لأن المضمرة
المجرورة من الاسم بمنزلة التنوين^(٣) والعطف نظير التثنية ، فكلا لا يعطف
الاسم على التنوين ، ولا يُشْتَرَى مَعَهُ ، كذلك لا يعطف على ما كان بمنزلة.
فإن قيل : إن الظاهر المجرور^(٤) في ذلك بمنزلة^(٥) للمضمرة المجرورة .

ب/٢٤ قيل : إن المضمرة أشبه بالتنوين ، إذ كل واحدٍ / منهما غير منفصل

(١) يقيس سيبويه (رَوَيْتُ) عَلَى فِعْلِ الْأَمْرِ (افْعَلْ) : (رَوَيْدُكُمْ
أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ) مَقِيَّسَةً عَلَى (افْعَلُوا أَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ) وَهَذَا حَسَنٌ ،
وَلَوْ حَلَفَ (أَنْتُمْ) مِنَ الْأَوَّلَى رَفَعَ (أَنْفُسَكُمْ) عَلَى قَبْحِ كَمَا يَقْبَحُ أَنْ
تَحَلَفَ (أَنْتُمْ) مِنَ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ وَأَنْ يُقَالَ (افْعَلُوا أَنْفُسَكُمْ) .
انظر الكتاب ١/ ١٢٥ .

(٢) الكتاب ١/ ١٢٥ ، وَقَدْ خَصَّ أَبُو عَلِيٍّ هَذَا النَّصَّ بِأَحَدِي مَسَائِلِهِ
فِي الْمَسَائِلِ الْبَغْدَادِيَّاتِ / ٥٦٦ - ٥٦٤ ، وَهَذَا النَّصُّ بِتَمَامِهِ فِي الْبَغْدَادِيَّاتِ
مَعَ اخْتِلَافٍ طَافِيئٍ فِي بَعْضِ الْكَلِمَاتِ .

(٣) لَا تَقُولُ : (هَذَا لَكَ وَأَخِيكَ) ، بَلْ بَعَادَ الْخَافِضِ فِي الْمَعْطُوفِ ؛
فَتَقُولُ : (هَذَا لَكَ وَلِأَخِيكَ) .

(٤) فِي الْمَسَائِلِ الْبَغْدَادِيَّاتِ / ٥٦١ زَادَ قَوْلُهُ : « نَحْوُ دَارِ زَيْدٍ »

(٥) فِي الْمَسَائِلِ الْبَغْدَادِيَّاتِ / ٥٦١ قَالَ : « فِيمَا ذَكَرْتُ مِثْلَ
الْمَضْمَرِ الْمَجْرُورِ » بِدَلِّ قَوْلِهِ « بِمَنْزِلَةِ الْمَضْمَرِ الْمَجْرُورِ » هَذَا .

من الأسم الظاهر ، بذلك على أنه أشد شبهاً بالتنوين من المظهر ، وأن المظهر إنما عاقب التنوين ، ولم يشبهه ، وإن عاقبه حذف الياء من المضاف في النداء^(١) نحو ﴿ يَا عِبَادِ ﴾^(٢) ، ولو كان بدل^(٣) المضمّر ها هنا مظهر لم يجز حذفه ، فهذا يدل على شدة شبه المضمّر للقنوين^(٤) ، وأنه قد صار بمنزلة^(٥) ، إذ^(٦) صار لا يفصل بينهما^(٧) ، كما لا يفصل بين القنوين والمنون ، وإذ^(٨) صار يُحذف في اللوح الذي يحذف [فيه]^(٩) .

وبذلك أيضاً على شدة اتصال المضمّر ، وأن المظهر دونه في الاتصال ، أنك تفصل بين المظهر وبين الجار بحرف الزيادة في الكلام والسمة^(١٠) ،

(١) في المسائل البغداديات / ٥٦١ « من » .

(٢) ورد هذا اللفظ منادى في القرآن الكريم وقد حذفت منه الياء في قوله تعالى : « يا عباد الذين آمنوا » سورة الزمر / الآية / ١٠ ، وفي السورة نفسها « يا عباد فاتقون » الآية / ١٦ ، وفي الزخرف ، الآية / ٦٨ « يا عباد لا خوف عليكم » وجاء بالنداء مع اثبات الياء في قوله تعالى : « قل يا عبادي الذين أسرفوا » الزمر ، الآية / ٥٣ . كما جاء يحذف الياء من غير نداء في قوله تعالى « فبشر عباد » سورة الزمر ، الآية / ١٧ .

(٣) في المسائل البغداديات / ٥٦١ (« مكان ») .

(٤) في المسائل البغداديات / ٥٦١ (« بالتنوين ») .

(٥) في المسائل البغداديات / ٥٦١ « وأنه قد ينزل عندهم منزلته »

(٦) في المسائل البغداديات / ٥٦١ « إذا » .

(٧) في المسائل البغداديات / ٥٦١ « بين التنوين والمنون كما

لا يفصل بينهما » .

(٨) في المسائل البغداديات / ٥٦١ « وإذا » .

(٩) ما بين المعقوفتين زيادة من المسائل البغداديات / ٥٦١ .

(١٠) في المسائل البغداديات / ٥٦١ « والشعر » وهو خطأ بين .

وبالظرف في الشعر ، ولا تفصل^(١) شيئاً من ذلك في المضمر وذلك نحو
﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾^(٢) و ﴿مِمَّا خَطَبْتَهُمْ﴾^(٣) ، و ﴿فِيمَا نَقَضْتُمْ
مِيثَاقَهُمْ﴾^(٤) .

ولا يجوز شيء من هذا الفصل مع المضمر^(٥) .

ومما جاء في الشعر قوله^(٦) :

كَانَ أَصْوَاتٌ مِنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ
أَوَاخِرِ التَّيْسِ أَنْقَاضُ الْفَرَاجِيجِ

(١) في المسائل البغداديات / ٥٦١ « ولا تفصل » واطنه خطأ .

(٢) سورة آل عمران ، الآية / ١٥٩ .

(٣) سورة نوح ، الآية / ٢٥ .

(٤) سورة النساء ، الآية / ١٥٤ .

(٥) فصل بين حرف الجار والمجرور الظاهر في الآيات السابقة
بالحرف الزائد ونفى عمل الجار في الاسم الظاهر ، وهذا مشهور في هذا
الباب شائع في كتب النحو .

(٦) البيت لنق الرمة ، وهو من البسيط ، وهو في ديوانه / ٩٩٦
والشاهد فيه الفصل بين المتضامتين بالمجرور ، يريد : كان أصوات أواخر
الميس أنقاض الفراجيج . وروى سيبويه البيت في أكثر من موضع ،
وسيبويه يرى هنا الفصل قبيح لكنه يجوز في الشعر ، لأن الشاعر إذا
اضطر فصل بين المضاف والمضاف إليه . انظر الكتاب / ٩٢ / ٢٩٥ ،
٣٤٧ ، وفي هذه المواضع جميعها يرويه سيبويه (أصوات الفراجيج) بدل
(أنقاض الفراجيج) ، ورواية الديوان (أنقاض) ، ومثل رواية سيبويه
روى في الحيوان ٣ / ٣٤٢ ، والمقتضب ٤ / ٣٧٦ ، اعراب القرآن
٢ / ٦٨١ ، وأكثر المصادر ترويه كذلك . والایقال : المضي والابعاد .
والميس : خشب الرجل والفتب : والأنقاض : مصدر انقضت السجاجة إذا
«صوتت» . يريد : أن رجالهم جديفة ، وقد طال سيرهم ، فبعض الرجل

وقوله^(١):

(د)^(٢)، كما خُطَّ الكتابُ بِكَفٍّ يَوْمَما يَهُودِيٌّ يُنْأَرِبُ أَوْ يُزِيلُ

←

يحك بعضا ، فحصل مثل أصوات الفرائج من اضطراب الرّجال لشدة السير ، انظر الغزاة ١١٩/٢ ، ٢٥٠ ، انظر الشاهد أيضا في : المقتضب ٣٧٦/٤ ، ما يحمل الشعر من الضرورة ٢١٧/ ، الحجة لابن خالويه ١٥١ ، الخصائص ٣٠٤/٢ ، سر صناعة الاعراب ١٠/١ ، الانصاف ٤٣٣/ ، ضرائق الشعر لابن عصفور ١٩١/ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٢/ ، ١٠٠ ، عبار الشعر ٧٠/ ، العمدة ٦٠/ ، الموضح ٢٩٢/ ، شرح المفصل ١٠٣/١ ، ٧٧/٣ ، الصناعتين ١٨٢/ ، شرح ديوان الحماسة ١٠٨٣/٣ .
الافصاح ١٢٨/ ، واللسان (نقض) .

(١) البيت من الوافر لأبي حية النبري ، واسمه الهيثم بن الربيع ، ولديه شاهد على اضافة الكف الى اليهودي مع الفصل بالظرف ، يريد : كما خط الكتاب يوما بكف يهودي يقارب أو يزيل ، انظر الكتاب ٩١/١ .
المقتضب ٣٧٧/٤ ، الأصول ٢٢٧/٢ ، ٤٦٧/٣ ، الخصائص ٤٠٥/٢ ، ما يحمل الشعر ٢١٨/ ، أوضح المسالك ٢٣٢/٢ ، شرح ابن عقيل ٨٣/٢ ، الانصاف ٤٣٢/ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ٤٥/ ، عبار الشعر ٧١/ ، الصناعتين ١٨٢/ ، أمالي ابن الشجري ٢٥٠/٢ ، شرح المفصل ١٠٣/١ ، الافصاح ١١٥/ ، الأشموني ٢٧٨/٢ ، الهج ٥٢/٢ ، الدرر ٦٦/٢ شرح التصريح ٥٩/٢ ، وروى العيني بعده قوله :

على أن المصير بها اذا ما أعاد الظرف يعجم أو يُقِيل
وفي اللسان (عجم) جاء صدر البيت هكذا :

بتحجير الكتاب بكف يوما

(٢) هذه الواو زائدة ، ويبدو أنه نسي أنه أثبت قبلها لفظ (وقوله)
فأثبت الواو عطفا على الشاهد الذي قبله ، وقد وجدتها كذلك في المسائل
البغداديات ٥٦٢/ -

وقد فصلَ بينهما بما هو أشد من هذا في الشعر ، وهو قوله ^(١) :
لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَةً مَا اسْتَعْبَرَتْ لِّلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَنِ لَامَهَا
أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ فَصَلَ بَيْنَهُمَا بِمَا لَا يَكُونُ إِلَّا بِحَوْلَا عَلَى فَعْلٍ

(١) البيت من السريع ، لعمر بن قميئة ، انظر ديوانه ١٨٢/ ،
ونقل ياقوت عن العمراني قوله عن (سَاتِيْدَةً) : « هو جبل بالهند
لا يعلم تلجه أبدا وأنشد :

وأبرد من تلج سَاتِيْدَمَا وأكثر ماء من العكرش
قال : وسَاتِيْدَمَا جبل بين ميفارفين وسعرت . وكان عمرو بن قميئة
قال هذا البيت وأبيات أخرى لما خرج مع امرئ القيس الى بلاد الروم .
وهي :

قد سالتني بنت عمرو عن الأ رض التي نكر أعلامها
لما رأت سَاتِيْدَمَا استعبرت لله در اليوم من لامها
تذكرت أرضا بها أهلها أحوالها فيها وأعلامها

انظر معجم البلدان ١٦٨/٣ - ١٦٩ ، معجم ما استعجم ٧١١/٣ ،
والبيت من شواهد الكتاب ٩١/١ ، ٩٩ ، وفيه شاهد على الفصل بين
المتضامين ، وعجزه في الأصول ٢٢٧/٢ ، وفي المسائل البغداديات ٥٦٢
وانظر أيضا عيار الشعر ٧١/ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ٩٩/ ،
«جالس نعلب ١٢٥/١ المحتسب ١١٦/١ ، ما يحتمل الشعر ٢١٩/ .
فرحة الأديب ٨٦/ - ٨٧ ، شرح أبيات سبويه لابن السيرافي ٢٤٣/١
(الريح) الفصل ٩٩/ ، شرح المفصل ١٠٣/١ ، ١٠٨/٢ ، ٢٠/٣ ،
الانصاف ٤٢٢/ مقدمتان في علوم القرآن ١٢٥/ ، الكافية في النحو
٢٩٣/١ ، شعراء الهجرانية ٢٩٥/ ، انظر أيضا الافصح ١٥٦/ ،
الخزانة ٢٤٧/٢ ،

مضمر^(١) ، (فَايَزَمَ) يكون متبلياً بمعنى الفعل في (لَمْ) ولا يجوز أن يعمل^(٢) على (دَرَّ) ولا على (لَامَ) لأنه تقديم على العلة .

فإن قيل^(٣) : كيف استجزم الاستشهاد بالضرورة في الشعر كالاستدلال^(٤) على ما حاولتم تصحيحه بها ، قيل له : لم يُستشهد بالضرورة وإنما أُرِيَتْما فيما استشهدنا به في هذه الأشياء انفصال المظهر الجور عند من المضمر الجور ، إذ استجازوا الفصل بين المظهر الجور في الاختيار والشعر ولم يستجيزوا ذلك في المضمر لا في سعة ولا في ضرورة^(٥) ، كما لم يستجيزوا ذلك بين التنوين والمذكور ، وإذا كان كذلك ، ثبت أن المضمر أدخل في باب الشبهة بالتنوين من المظهر عندهم ، فكما^(٦) لم يجزوا^(٧) فيه الفصل ، كذلك لم يستجيزوا فيه العطف ، وكما استجازوا الفصل في المظهر كذلك يستجيزون العطف عليه ، فإجازة ذلك فاسد في التنزيل ، خاصة إذ لم يكن لغة قبيل مطردة ، كجمل الثنية بالالف في كل الأحوال^(٨)

(١) من قوله : (ألا ترى) إلى قوله (فعلم مضمر) لم يشبها

في المسائل البغداديات .

(٢) في المسائل البغداديات / ٥٦٢ . « انه لا يجوز حمله » .

(٣) في المسائل البغداديات / ٥٦٢ « فان قال قائل ، » .

(٤) في المسائل البغداديات / ٥٦٢ « والاستدلال » .

(٥) في المسائل البغداديات / ٥٦٢ « لا في ضرورة ولا في سعة » .

(٦) في المسائل البغداديات / ٥٦٢ « وكما » .

(٧) في المسائل البغداديات / ٥٦٢ « يستجيزوا » .

(٨) في المسائل البغداديات « كجمل الثنية في الأحوال بالالف » .

ولم يسكن له في قياس العربية شيء يشبهه وبعضه^(١)، بل الموجود فيه
 ٢٥/ ما يظلمه ويدفعه^(٢) لأنه إذا جاز / أن العطف على الظهور المجزوء من
 حيث كان اسمًا منفصلاً وجب ألا يجوز مع المضمحل لشدّة اتصاله فيها أرىنا
 وعلى هذا طريق العربية^(٣) ومقاييسها ، وقد أرىنا نظائر ذلك ، وحكم
 ذلك إذا جاء في شعر ألا يجوز إلا في الضرورة ، وأن يجعل من الضرورة
 المستقبحة التي لا مَنَاع لها في الكلام كقوله :

وَلِصَفَادَى جَمَّةٍ نَقَانِقٌ^(٤)

(١) في المسائل البغداديّات « ولم يكن له قياس في العربية يشبهه »
 ويعضده »

(٢) في المسائل البغداديّات « بل الموجود فيه ما يفسده ويمنع منه »

(٣) الجملة الأخيرة ليست في المسائل البغداديّات .

(٤) البيت من الرجز ، قيل هو مصنوع لخلف الأحمر ، انظر النكت

٥٩٤/١ ، تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب ٣٤٤/١ .

أنشده سيبويه وأنشد قبله قوله :

ومنهله ليس له حوازيق

وفيه شاهد على ابدال الياء من العين في (الضفادع) ضرورة ،

وهي من الضرورات المستقبحة ، انظر الكتاب ٣٤٤/١ .

قال ابن جنّي : « يريد : الضفادع ، فكره أن يسكن العين في

موضع الحركة ، فأبطل منها ما يكون ساكنًا في حال الجر وهو الياء » .

سر صناعة الاعراب / ٧٦٣ . المسائل البغداديّات / ١٦١ .

وكثير من المصادر تروى البيتين كما يرويها سيبويه ، انظر المقتضب

٢٤٧/١ ، شرح السيرافي للكتاب ج ٢/ب/ق ١٦٥ ، المقرب ١٧١/٢ ،

وغيرهم . وأنشد أبو سعيد البيتين هكذا :

وَمِنْ أَرَانِيهَا^(١) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

←

وبلدة ليس لها حوازيق

ولضفادى جمعها "تفانيق"

انظر ما يحتمل الشعر / ١٥٨ ، وانظر أيضا شرح جمل الزجاجي
٥٩٦/٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٥/٢ (الريح) ، شرح
أبيات سيبويه لابن النحاس / ١٤٣ (زاهد) ، انظر أيضا الممتع / ٣٧٦ ،
ضرائر الشعر / ٢٢٦ ، شرح شواهد الشافية ٤٤١/٤ - ٤٤٢ ، شرح
المفصل ٢٤/١٠ ، الهمع ١٥٧/٢ ، الدرر ٢١٣/٢ ، الضرائر للألوسي / ١٥٢
(١) إشارة الى البيت الذي أنشده سيبويه من البسيط ، ونسبه
لرجل من بني يشكر وهو قوله :

لها أشارير من لحم تتمره من الثعالي ووخر من أرائيها

انظر الكتاب ٣٤٤/١ ، المقتضب ١٤٧/١ ، وفيه نسبه المبرد
لابي كاهل اليشكري ونسبه العيني لأبي كاهل أيضا انظر العيني ٥٨٣/٤
وقبله ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٥٦٠/١ (سلطان) ،
وانظر أيضا شرح شواهد الشافية ٤٤٣/٤ - ٤٤٤ ، مجالس ثعلب / ١٩٠
ضرائر الشعر / ٢٢٦ ، الصناعتين / ١٦٩ ، الأصول ٤٦٧/٣ ، الصحاح ،
اللسان (رتب) ، الضرائر للألوسي / ١٥٣ ، وفيه شاهدان :
الاول : (من الثعالي) وهو يريده (الثعالب) -

والثاني : (من أرائيها) وهو يريده (من أرائيها) اذ أبدل الباء
ياء فيها لانه اضطر الى التسمكين والباء لا تسكن في هذا الموضع ، والياء
تسكن في حال الخفض . يقول عضيمة : « وقال النحاس في شرح أبيات
الكتاب : ويقال ان المبرد صعد بالتاء الثالثة ، وتعجب منه ثعلب . »
انما كان يتمر اللحم بالبصرة ، فكيف غلط في هذا ؟ انظر هامش
المقتضب ٢٤٧/١ ، ولم أجد هذا القول في شرح النحاس للبيت المذكور
١٩٢ ، انظر ما يحتمل الشعر / ١٥٧ - ١٥٨ ، وبمثل هذه الرواية
المختصرة هنا أورده الفارسي مختصرا في المسائل البغداديات / ١٦١ ،
انظر البيت أيضا في النكت ٥٩٤ .

قال أبو علي : في قولك : **عَلَيْكَ** ^(١) ضميران :
 أحدهما مرفوع وهو ضمير الفاعل في النية .
 والآخر : مجرور وهو الكاف .
 وركلا الضميرين للمُخَاطَبِ المأمور .
 وفي قولك : **(عَلَى)** ضميران :
 أحدهما : للمُخَاطَبِ المأمور وهو مرفوع .
 والآخر : للمُتَكَلِّمِ وهو الياء ، وهو مجرور .

فإذا قلت : **عَلَيْكَ** أَنْتَ نَفْسُكَ ، جاز في (نَفْسِكَ) الرفع على أن
 تحمّله على الضمير المرفوع ، وجاز فيه الجرُّ على أن تحمله على الضمير المجرور .
 فإذا قلت : **عَلَى** أَنَا نَفْسِي ، لم يجز أن يكون قولك : أَنَا نَفْسِي
 مرفوعاً ، ولا يجوز فيه إلا الجرُّ ، لأنه تأكيدي لضمير المتكلم المجرور
 وهو الياء . ولا يجوز أن تحمّله على الضمير المرفوع الذي هو
 للمُخَاطَبِ لأنك لو فعلت ذلك جعلت المُخَاطَبَ مُتَكَلِّماً وهذا محال ،
 فإن أردت أن تحمّله على الضمير المرفوع قلت : **عَلَى** أَنْتَ نَفْسُكَ
 زَيْدًا كقولك : **أُولَئِكَ** ^(٢) أَنْتَ نَفْسُكَ زَيْدًا ، فتحمّل مُخَاطَبًا على
 مُخَاطَبٍ ولا تجعل المُخَاطَبَ مُتَكَلِّماً فيستحيل .
 وقال أبو علي : **الشبهة** بين (حِذْرُكَ ، وَعَلَيْكَ) ^(٣) أن كلَّ

(١) انظر الكتاب ١/ ١٣٦ .

(٢) في المخطوطة « أُولَئِكَ » .

(٣) انظر الكتاب ١/ ١٣٦ ، والنكت ١/ ٣٣٤ .

وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ ، فَإِنْ قُلْتَ : تَعْذِرِي زَيْدًا ، يَتَعَدَّى فِي الْمَعْنَى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : حَذَرْتُ زَيْدًا ، فَاسْمُ الْمُتَكَلِّمِ فِي حَذَرْتُ نَصَبٌ ، وَفِي تَعْذِرِي جَرٌ .

وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : عَلَيَّ زَيْدًا^(١) ، تَتَعَدَّى فِي الْمَعْنَى إِلَى مَفْعُولَيْنِ كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَوْلَى زَيْدًا .

قَالَ : وَاعْلَمْ أَنَّكَ لَا تَقُولُ : دُونِي كَمَا تَقُولُ : عَلَيَّ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ فَعْلٍ يَجِيءُ بِمَنْزِلَةِ أَوْلَى قَدْ تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ^(٢) .

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ : يَعْنِي : أَنْ (عَلَيْكَ زَيْدًا) يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ (وَعَلَيَّ زَيْدًا) يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، وَأَنْ هَذَا لَيْسَ بِقِيَاسٍ . (فَمَعْنَى) بِمَنْزِلَةِ (أَوْلَى) ، وَلَا يَجِيءُ (دُونَكَ) مَتَعَدِيَةً ، فَتَقُولُ (دُونِي زَيْدًا) ، لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ مَعْنَاهُ (أَوْلَى) يَتَعَدَّى كَمَا يَتَعَدَّى (أَوْلَى) .

قَالَ أَبُو حَلِي : دَخَلَتْ الْفَاءُ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ لِأَنَّ الْجُزْءَ عَلَى ضَرْبَيْنِ^(٣) :

(١) فِي الْمَخْطُوطَةِ « عَلَيَّ زَيْدٌ » .

(٢) الْكِتَابُ ١٢٧/١ ، وَفِيهِ « كَمَا قُلْتَ » بَدَلُ « كَمَا تَقُولُ » .

وَانْظُرْ . سِرْحَ عَيُونِ مَسْبُوبِيهِ ١١٠/ .

(٣) يَتَسَبَّرُ أَبُو حَلِي إِلَى الْغَاءِ الرَّابِطَةِ لِجَوَابِ الشَّرْطِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ : « النَّاسُ مُجْزِئُونَ بِأَعْمَالِهِمْ : إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ » وَنَحْوِهِ ، وَقَدْ عَقِدَ سَبَبِيَّةً لِذَلِكَ بِأَبَا عَنُودٍ لَهُ يَقُولُهُ . « هَذَا بَابٌ مَا يَضْمُرُ فِيهِ الْفِعْلُ الْمُسْتَعْمَلُ إِظْهَارُهُ يَمَعُ حَرْفِ » الْكِتَابُ ١٣٠/١ ، وَلَيْسَ بَيْنَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَمَا سَبَقَهَا أَيْ رَابِطٌ ، وَانْظُرِ الْمَسَائِلَ الْعُضْدِيَّاتِ ١٤٩/١ - ١٥٢ ، وَانْظُرِ أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١/٣٤١ ، ٣٤٣ ،

أحدها : جملة من فعل وفاعل .

والأخرى : جملة من مبتدأ وخبر ، والجملة التي هي من مبتدأ وخبر لا ترتبط بالشرط ارتباط الجملة التي هي من فعل وفاعل ، فأدخل الفاء عليها ٢٥/ب لِيَتَّبِعَ الثاني الأول / وارتفع الاسم بعدها بالابتداء ، ومعنى الابتساع في الفاء أعم من معنى المصنف ، كما أن معنى الجمع في الواو أعم من معنى المصنف ، فإذا كانت الفاء عاطفة كانت كقولك : جَاءَ نَبِيٌّ زَيْدٌ فَعَمِرُوا ، وإذا كانت غير عاطفة بل مُتَّبِعَةٌ كانت كوقوعها في جواب الشرط .

والفرق بين الماصِفةِ والمُتَّبِعَةِ ، أن الماصِفةِ يدخل ما بعدها في إعراب ما قبلها ، والمُتَّبِعَةُ لا يدخل ما بعدها في إعراب ما قبلها .

والفرق بين الواو العاطفة والواو الجامعة : أن العاطفة يدخل ما بعدها في إعراب ما قبلها ، نحو : أتاني زيدٌ وعمرٌ ، والجامعة لا يدخل بها ذلك نحو : جاء البردُ والطَّيَالِسَةُ ، أي مع الطَّيَالِسَةِ فعنادنا الاجتماع فقط^(١) .
قال سيبويه : فشبهوا الجواب بخبر الابتداء ، وإن لم يكن مثله^(٢) .

(١) هذه بعض ألفاظ الواو عند أبي علي :

(٢) الواو العاطفة : نحو جاء زيد وعمر .

(ب) الواو المتبعة وهي كالفاء المبهمة في قوله : ان خبراً فمير وان نبراً فضر .

(ج) الواو الجامعة ، وتعرف بواو المصاحبة نحو النى هي قوله : جاء البرد والطَّيَالِسَةُ .

وانظر تفصيل أحكام الواو المفردة في معنى اللبيب / ٤٦٣ وما بعدها

(٢) الكتاب ١٣٠/١ .

قال أبو علي : مما يخالف به جواب الشرط خبر المبتدأ ، أن خبر المبتدأ يقوم على المبتدأ ، وجواب الشرط لا يقوم عليه .

فإن قيل : قد يقول : آتَيْكَ إِنْ أَتَيْتَنِي ، فإن الجواب في هذا الموضع محذوف غير متقدّم ، والمعنى : آتَيْكَ إِنْ أَتَيْتَنِي : آتَيْكَ أَوْ أَتَيْتَكَ محذوف^(١) وأنشد^(٢) :

وَأَحْضَرْتُ عَذْرَى عَلَيْهِ الشُّهُو دُ إِنْ عَاذِرًا لِي وَإِنْ تَارِكًا

(٢) فسر أبو نصر القرطبي هذا بقوله : « إذا قلت : آتَيْكَ إِنْ أَتَيْتَنِي كان الجواب (آتَيْكَ) وإن كان مقدما على تقدير (إِنْ أَتَيْتَنِي آتَيْكَ) فإن أدخلت الفاء فقلت (آتَيْكَ) فإن أَتَيْتَنِي (لم يكن كلاما ، لأن (آتَيْكَ) لا يكون جوابا حين استأنفت ما بعده بدخول الفاء » ، شرح عيون كتاب سيبويه / ١١٣ .

(٣) البيت من المتصارف ، ونسبه سيبويه لابن همام السلولي ، (عبد الله) انظر الكتاب ١ / ١٣٢ ، وأنشده أبو علي في المسائل المنثورة ١٥١ دون نسبة - على معنى (إِنْ كَانَ لِي عَاذِرٌ ، أَوْ كُنْتُ لِي عَاذِرًا) أيها الأمير) ، وأن الرفع لم يكن يمتنع في القياس لولا نصب القافية ، وأنشده ابن السيرالي منسوباً لقائله وأنشد بعده :

وقد شهد الناس عند الإما م إني عدو لأعدائكما

وذكر سبب هذا الشعر ، وأن الشاهد فيه نصب (عَاذِرًا ، وتاركا) وكل واحد منهما خبر لكان ، وأن الفعل المضمر : إِنْ كُنْتُ عَاذِرًا ، وإن كنت تاركا . انظر شرح أبيات سيبويه ١ / ١٩٨ ، (الريح) ، وشرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ٨٩ ، وبعض أبيات القصيدة التي منها بيت الشاهد في اصلاح المنطق / ٢٣١ ، ٢٤٩ ، والخزانة ٩ / ٣٦ (هارون) وانظر اللسان (رهن) ، انظر أيضا النكت ٨ / ٣٤٠ .

(قال) أبو إسحاق^(١) : أى إن كنت عاذراً لى ، فالشهود مبتدأ وعليه خبره ، والجملة نصب فى موضع حال .

قال : وزعم يونس أن من العرب من يقول : **إن لا صالح** **فَطَالِحٌ**^(٢) ، وقبحه سيبويه .

قال أبو على : إنما يقبحُ هذا لأنك محتاج إلى إضمار فعلين .

أحدهما : ما كنت تُضمره إذا نصبت صالحاً .

والآخر : مررتُ ، فيسكون التقدير : **إلا أكنُ مررتُ بصالح** ، ففُهِجَ هذا ، كما فُهِجَ إضمار الفعلين إذا أمرت المخاطب أن يأمر الغائب .
ويزيد هذا قبحاً أنك تضمر معه حرف اتلغص .

قال : ولا يجوز بعد (أن)^(٣) أن تُبنى (عندنا) على الأسماء ، ولا الأسماء تُبنى على (عند) .

قلت يريد : أن (إن) يليه الفعل ، وليس (عندنا) فعلاً^(٤) .

(١) هو الزجاج ، وقد سبغت ترجمته .

(٢) فى المخطوطة « الا صالح فطالح » ، والعبارة صريحة واضحة من نص الكتاب ١/ ١٣٢ ، تم شرح أبى على .

(٣) ما بين المعنوعين زيادة من الكتاب ١/ ١٣٣ ومن المسائل البغداديات / ٣٢٥ .

(٤) يريد أن (ان) الشرطية لا يليها الا الفعل المذكور كان او مقدرأ وأن (عند) ظرف وليست بفعل ، وهو يشير الى الأمثلة

قَالَ : وَجَرُّهُ قَوْمٌ عَلَى سَنَةِ السَّكَّامِ ، وَجَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ الصَّدْرِ حَقٍّ
جَعَلُوهُ أَيْ (الشَّوْنُ) عَلَى الْحَيْنِ .

←

الواردة عند سيبويه وهي قوله : « ولو قلت : عندنا أيهم أفضل ، أو
 عندنا رجل ، ثم قلت : ان زيدا وان عمرا كان نصبه على (كان) ، وان
 رفعتهم رفعتهم على (كان) ، كأنك قلت : ان كان عندنا زيد أو كان عندنا
 عمرو ، ولا يكون رفعة على (عندنا) من قبل أن^٢ (عندنا) ليس بفعل
 الكتاب ١٣٣/١ .

وفسر أبو نصر القرطبي هذه العبارة بقوله : « يعني أنك اذا قلت
 (عندنا زيد) فزيد محسول على الابتداء ، وليس محسولا على
 (عندنا) كبناء الاسم على الفعل في نحو (هام زيد) » . شرح عيون
 سيبويه ١١٢/ وانظر التكت ٣٤١/١ ، وانظر فضل تفسير لهذا في
 المسائل البغداديات ٣٢٦/٠

(١) الكتاب ١٣٤/١ والعبارة هنا مختصرة . وهو يشير الى كلمة
 (الشَّوْنُ) الواردة في بيت الرجز الذي أنشده سيبويه وهو قوله :
 من لد شولا فالى اتلائها

بنصب (شولا) على اضمار (كان) ، والتقدير عنده (من لد
 كانت شولا) ، وأنشد ابن السجري البيت وفيه (والى) بدل (قال)
 ونقل عن أبي على توجيه النصب باضممار كان ، مضافا الى ما رواه
 ابن جنى عن شيخه أيضا . انظر أمالي ابن السجري ٢٢٢/١ . وفي
 البيت شاهد آخر وهو حذف النون من (كَدْنٌ) تخفيفا ، انظر سر
 صناعة الاعراب ٥٤٦/٠ شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ٩٠/
 ونسبه ابن النحاس الى العجاج ، وليس في ديوانه ، انظر اعراب
 القرآن ٣٥٧/١ ، ٢٧٢/٢ . شرح المفصل ١٠١/٤ . انظر أيضا العيني
 ٥١/٢ الخزائن ٨٤/٢ ، الهمع ١٢٢/١ ، الدرر ٩١/١ ، شرح الاشموني
 ٢٤٣/١ ، اللسان (لدن) ، شرح التصريح ٥٩٤/١ .

قال أبو علي : يقول : جملة مثل (مَقْدَمُ الْحَاجِّ) وليس المصدر هنا الذي هو (الشَّوْل) كَمَقْدَمِ الْحَاجِّ .

وكان أبو العباس يذهب إلى أن الجر في (شَوْلٍ) قوًى ، لأن (الشَّوْل) عنده مصدر مفعَلٌ^(١) .

قال أبو علي : والأشبه أن يكون المصدر في نحو هذا على (فَعْلَانِ)^(٢) ٢٦/أ ولذلك لم يَقُوْهُ سيبويه .

قال : وأما قول الشاعر^(٣) :

لَقَدْ كَذَبْتَكَ نُسُكَ نَاكَذِبْنَهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِنْجَالًا صَبْرٍ

(١) انظر النكت ٣٤١/١ ، شرح الفصل ١٠١/٤ - ١٠٢ .

(٢) لأنه من شالت الناقة بذئبها ، تشوله شولا وشولانا ، أى رفعته . والابل تشول بأذنابها اذا خف لبنها وارتفع ضرعها نتيجة الحبل . انظر اللسان (شول) .

(٣) البيت من الوافر ، وينسب لدريد بن الصخرة ، وقد أنشده سيبويه في أكثر من موضع ، انظر الكتاب ١٣٤/١ ، ٤٧١ ، ٦٧/٢ ، وأنشده المبرد في المقتضب ٢٨/٣ ، والكمال ٢٨٩/١ ، الانصاري ٧٥/ف وأنشده الفارسي في المسائل البغداديات ٣٢١/٣ ، ٣٢٢ ، وعالجه بلفظه هنا تماما ، وأنشده أيضا في شرح الأبيات المشككة الاغراب ١٠٠/ («بدأوى» شاهدا على حذف (ما) من (أما) ، وقدره ، فاما جزعت جزعا ، واما أجملت صبرا ، قال الأعلام : هذا على معنى (أما) ولا يكون على الجزاء ، انظر النكت ٣٤٢/١ ، وقال ابن النحاس : «يريد فاما أن يكون الأمر جزعا ، أو يكون اجمال صبر ، وهذا على غير الجزاء» شرح ←

فعلی (إِنِّ) ، وليس علی (إِن) .

قال : لاحتجبت إلى الجواب .

قال أبو إسحاق : قوله : لاحتجبت إلى الجواب^(١) ، يقول : (أنت ظالم إن فعلت) فيستغنى بالجملة للتقدمة عن الجزاء ، فإن أدخلت الفاء قلت : (أنت ظالم ، فإن فعلت) لم يكن بد من جواب ، فسد ذلك لو كانت (إن) لاجزاء في قولك : فإن جزأ لاحتجبت إلى الجواب^(٢) .

←

أبيات سيبويه / ٩٠ (زاهد) ، وقد ذكر ابن السيرافي رواية أخرى للبيت وفيها يوجه الشاعر الخطاب لمؤنث ، انظر شرح أبيات سيبويه / ١٤٢/١ - ١٤٣ (الريح) ، ومثله فعل الفندجاني في فرحة الأديب / ١٦٩ ، ومثل ذلك رواية الديوان / ١٦٨ ، وروى أبو نصر القرطبي هذا البيت ، وقال « فهذا على (إِنِّ) وليس (إن) » الجزاء ، كقولك : إن حقا وإن كذبا ، شرح عيون سيبويه / ١١٢ ، انظر البيت في شرح المفصل / ١٠١/٨ ، ١٠٤ ، ما ينصرف وما لا ينصرف / ١٢٩ ، الهمع / ١٣٥/٢ الدرر / ١٨٤/٢ ، العين / ١٤٨/٤ ، الخزانة / ٤٤٢/٤ .

(١) نقل أبو علي قول سيبويه مختصرا ، وتوجيه البيت عند سيبويه : « فهذا على (إِنِّ) ، وليس على (إن) » الجزاء ، وليس كقولك إن حقا وإن كذبا ، فهذا على (إِنِّ) محمول ، لا ترى أنك تدخل الفاء لو كانت على (إن) الجزاء وقد استقبلت الكلام لاحتجت إلى الجواب » . الكناز / ١٣٥/١ .

(٢) انظر مزيدا من التوضيح في شرح عيون سيبويه / ١١٣ ، النكت / ٣٤٢/١ ، والمسائل البغداديات / ٣٢٣ ، وشرح الأبيات المشككة الأعراب / ١٠١/١ .

قال : ولو صححتها فقلت : (إِمَّا) جاز ذلك فيها^(١) .

أى : لو صححت (إِمَّا) ، فلم تحذف منها (مَّا) لجاز أن تبتدىء الاسم بعدها وتُخَيَّر^(٢) .

قال : دَخَلَ عليه أن تقول مررتُ بِرَجُلٍ إِنْ صَالِحٍ وَإِنْ طَالِحٍ^(٣) .

قال أبو علي : إذا قلت^(٤) مررتُ بِرَجُلٍ إِمَّا صَالِحٍ وَإِمَّا طَالِحٍ ، أجريت ما بعد (إِمَّا) على إعراب ما قبله ، لأن ما بعد (إِمَّا) صفة لما قبلها ، و (إِمَّا) في هذا الموضع لم يُبتدأ ما بعدها فجري على ما قبلها^(٥) .

(١) الكتاب ١/ ١٣٥ .

(٢) فسر أبو علي هذا في المسائل البغداديات / ٣٢٥ بقوله : « وذهب بعضهم إلى أن مذهب سيبويه في (إِمَّا) هو أنها (انْ) التي للجزاء ، ضمت إليها (مَّا) وهذا عندي غلط عليه ، وقد قال مالا يجوز ظن هذا به - ألا تسراه أنه قال : ولو قلت : ان جزع وان اجمال صبر ، كان جائزا كأنك قلت : فاما أمرى - جزع ، واما اجمال صبر ، لأنك لو صححتها فقلت : اما ، جاز ذلك فيها ، وقال أيضا : (امَّا) يجري ما بعدها على الابتداء » . ونص بعد ذلك إلى أنه رأى أبي العباس في مسائل الغلط ، انظر المصدر نفسه / ٣٢٩ ، وانظر الانتصار / ق ٣٧ - ٧٥ .

(٣) الكتاب ١/ ١٣٥ .

(٤) في المخطوطة « اذًا قال » .

(٥) هذه إحدى المسائل التي غلطه فيها المبرد ، انظر الانتصار / ق ٧٧ - ٧٩ . وانظر المسائل البغداديات / ٤٦٦ .

قال : وأما (إِمَّا) فيجربى ما بعدها هنا على الابتداء ^(١) .

قال أبو إسحاق : فى قول سيبويه : فيجربى ما بعدها على الابتداء وعلى الكلام الأول ، أى على (إِمَّا جَزَعٌ) أى امرئٌ جَزَعٌ وعلى الكلام الأول يعنى قوله : قد كان ذاك إِمَّا صلاحاً وإِمَّا فساداً ، فهذا على الكلام الأول لأنه خبر كان .

قال : وَيَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا ^(٢) .

قال أبو على : ما ذكرنا أى على (كَانَتْ) التى معناها وقع ، أو على إنْ كَانَ فِيهِ صَلَاحٌ عَلَى أَنْ تَضْمِيرَ فِيهِ .

قال أبو على : إنما مَثَلُ (إِيَّاكَ) بِإِيَّاكَ نَحْ ، فَأَخَّرَ (نَحْ) ^(٣) ولم يُقَدِّمَهُ ، لأنه لو قَدِّمَهُ لَانْصَلَّ الضَّمِيرُ لَوْ جَازَ انْصَالُ هَذَا الضَّمِيرِ .

قال : وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ ، وَإِيَّايَ وَالشَّرَّ ^(٤) .

(١) الكتاب ١/١٣٥ .

(٢) الكتاب ١/١٣٥ .

(٣) إشارة الى الباب الذى عقده سيبويه فى اطار ماينتصب على اضممار الفعل وسماه « باب ما جرى منه على الأمر والتحذير » وذلك قولك اذا كنت تحذر : اياك ، كافك قلت : اياك تح وإياك باعد .

الكتاب ١/١٣٨ .

(٤) الكتاب ١/٣٨ .

قال أبو إسحاق : ليس يسكون هذا أمراً لنفسه ، وإنما معناه أن يُخاطَبَ رجلاً ، فيقول له : إياي والشر ، أى لا تقرب الشر فيأتيتك متى ماتسكرة ، أى : اتق الشر واتق أن أعاقبك عليه^(١) ؛

قال : (وَلَمْ يَسْكُنْ مِثْلَ إِيَّاكَ لَوْ أَمَرَدْتَهُ)^(٢) أى رأسك مفرداً ليس بدلاً من اللفظ بالفعل حتى تعطف عليه وتقول : والحائط^(٣) .

قال أبو حلى : لم يجز إياك الأسد^(٤) ، كما جاز إياك أن تفعل ، لأن معنى (أن تفعل) معنى للصدر^(٥) ، كأنك قلت : إياك أعط أن تفعل ، فسكنا جاز أن تقول : أعطيتك رجاء الخير ، جاز : إياك أن

(١) وفي النكت قوله : « وأما إياى والشر ، فليس يخاطب نفسه ولا يامرهما ، وإنما يخاطب رجلاً ، يقول ، إياى من الشر ، فينصب (إياى) بباعد وما أشبهه ، ويحذف حرف الجر من الشر ويوقع الفعل المقدر عليه ، فيعطفه على الأول ، ومثله : (إياى وإن بحذف أحدكم الأرنب) ، يعنى يرميه بسهم أو ما أشبهه ، والمعنى أنهم حذروا أن يأتوا فعلمهم إلى المتكلم الناهى لهم » ، النكت ١/٣٤٥ .

(٢) الكتاب ١/١٣٨ - ١٣٩ .

(٣) عندما يقال « رأسك والحائط » يفهم من ذلك التحذير ، وإن لفظ (رَأْسَكَ) فى الجملة حمل معنى الفعل (اتق) أو نحوه ، لكن أن يفرد للرأس دون المعطوف ، فإنه لا يدل على معنى الفعل .

(٤) الكتاب ١/١٤١ ، وفيه « وكذا لو قلت : إياك الأسد ، نريد : من الأسد لم يجز كما جاز فى (أن) » .

(٥) يعنى أن (أن) تحتاج إلى الصلة ، انظر شرح عيسون سيبويه ١/١٦٦ .

تفعل ، وكما لم يَجْزَ : جِئْتُكَ زَيْدًا ، يُرِيدُ زَيْدًا ، لم يَجْزَ : إِيَّاكَ الْأَسَدُ ،
فَأَمَّا (إِيَّاكَ الْمِرَاءَ)^(١) فعلى إضمارِ فَعَلَ آخَرَ .

قال : وإذا رفعتَ فالَّذِي فِي نَفْسِكَ مَا أَظْهَرَتْ^(٢) .

٢٦/ب

(١) إشارة الى ما أنشده سيبويه من الطويل .

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَانْهَ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءَ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ
الكتاب ١٤١/١ ، قال سيبويه : « كانه قال : إِيَّاكَ ، ثُمَّ أَضْمَرَ
بَعْدَ (إِيَّاكَ) فَعَلًا آخَرَ فَقَالَ : (اتَّقِ الْمِرَاءَ) » فِي الْمَصْدَرِ نَفْسَهُ ،
انظر شرح عيون سيبويه ١١٦/ ، وأنشده الفارسي في المسائل
العصديات ٤٠/ ، وقال : انه يحتمل تأويلين :
أحدهما : انه أضمر للمِرَاءِ (فَعَلًا) حَمْلَهُ عَلَيْهِ ، كانه قد
بَعْدَ (إِيَّاكَ) : (اتَّقِ الْمِرَاءَ) فَيَكُونُ عَلَى كَلَامَيْنِ .
ويجوز أن تجعله من كلام واحد ، ويكون التقدير : أحذرك المِرَاءَ ،
أَيِ أَحْذَرُكَ كَرَاهَةَ الْمِرَاءِ ٠٠٠ » وفي المقتضب ٢١٣/٣ ما يزيد تأويلين
الفارسي الأول الوارد هنا ، انظر الأصول ٢٥١/٢ ، وفيه (زَائِرٌ)
بدل (جَالِبٌ) ، انظر البيت أيضا في شرح أبيات سيبويه لابن
النجاش ٩١/ زاهد) ، اللامات ٧٠/ ، الخصائص ١٠٢/٣ ، نرح
المفصل ٢٥/٢ ، العينى ١١٣/٤ ، ٣٠٨ ، مغنى اللبيب ٨٩٠/ ،
الأشموئى ٨٠/٣ ، ونسبه الزبيدي للفضل بن عبد الرحمن
(القرشى) ، انظر طبقات النحويين واللفويين ٥٣/ ، ومثله في الخزانة
٤٦٥/١ ، وانظر اللسان (إِيَّا) ، شرح التصريح ١٢٨/٢ .

(٢) الكتاب ١٤٣/١ ، وهو يشير الى جواز الرفع والنصب في
مثل قول الشاعر :

قال أبو علي : قوله : إِذَا رَفَعْتَ فَالَّذِي فِي نَفْسِكَ مَا أَظْهَرْتَ ، لَأَنَّ
الَّذِي فِي النَّفْسِ الْمُبْتَدَأُ^(١) ، وَالظَّاهِرُ هُوَ الْخَبِيرُ ، وَلِلْمُبْتَدَأِ وَالْخَبِيرِ شَيْءٌ
وَاحِدٌ فَإِذَا نَصَبْتَ ، فَالَّذِي فِي نَفْسِكَ الزَّمَلُ وَالْفَاعِلُ^(٢) ، وَالْمَفْعُولُ
وَالْفَاعِلُ غَيْرُ الْمَفْعُولِ ، وَأَنْشُدْ^(٣) :

فَوَاعِدِيهِ سَرَحَتِي مَالِكٍ البيت

←

اعتاد قلبك من سلمى عواقبه ودماج أهواءك المكنونة الطلل
ربح قواه أذاع المعصرات به وكل حبران سار ماؤه خضل
ففي قوله (رُبِع) وجهان : النصب على (أعنى) ، والرُبع على
اضمار مبتدأ كأنه قال : ذاك ربع ، أو هو ربع .

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة :

هل تعرف اليوم رسم الدار والطلل كما عرفت بجفن الصيقل الحلل
دار لسروة اذ أهلى وأهلهم بالكائسة نرعى اللهو والغزل
فقوله (دار) يجوز فيها الرفع والنصب بالعلة المذكورة آنفا .

(١) والتقدير (هو) أو نحوه .

(٢) والتقدير (أعنى) أو نحوه .

(٣) البيت من السريع لعمر بن أبي ربيعة وهو بتمامه :

فواعديه سرحتى مالك أو الربا بينهما أسهلا

انظر ديوانه / ٣٤١ (عبد الحميد) ، ورواية الديوان :

وواعديه سدرتي مالك أو ذا الذى بينهما أسهلا

وقد أشار المحقق إلى الرواية الثانية . والبيت من شواهد سيبويه ؛
انظروا الكتاب ١/ ٤٤٣ ، والمضاحية فيه نصب (أسهلا) بأضمار فعل دل

قال أبو علي : أمّا قال : (وَاعِدِيهِ) دَلٌّ عَلَى (لِيَأْتِ) ، فَسَكَأَتْهُ
قال وَاِئِدِيهِ لِيَأْتِ أَسْهَلًا ، وَكَذَلِكَ (زَيْنٌ) لِسَكْتِهِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ
أَوْلَادِهِمْ شَرَّكَائِهِمْ (١٢) .

قال أبو علي : التَّنْذِيرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّهُ لَمَّا قَالَ : (زَيْنٌ) (١٣) دَلٌّ عَلَى
أَن لَهُمْ مُرِيَّتًا فَقَالَ : شَرَّكَائِهِمْ ، أَيْ زَيْنُهُ شَرَّكَائِهِمْ (١٤) ، كَمَا كَانَ
التَّقْدِيرُ فِي :

←
عليه ما قبله ، قال في النكت ٣٥٠/١ ، لما قال : وَاِئِدِيهِ ، دل على أنها
تقول له : ائت مكان كذا وكذا ، (وأسهل) على وجهين :
أحدهما : مكانا سهلا فيه رمل وليس بخشن ، والآخر : أن يكون
مكانا بعيدا بين مرحتي مالك والربا ، وقيل المعنى يكن ذلك أسهل لك ،
انظر البيت في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٨٤/١ (الريح)
شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ٩٢/ (زاهد) ، اعراب القسran
لابن النحاس ٥٠٩/١ ، أمالي ابن السجري ٢٤٤/١ ، الخزانة ٢٨٠/١ ،
البحر المحيط ١٩٩/١ .

(١) سورة الأنعام ، الآية ١٣٧ .

(٢) في المخطوطة « أَنَّهُ قَالَ : لِمَا زَيْن » .

(٣) قال أبو سعيد في توجيه هذه الآية : « عَلَى تَقْدِيرِ زَيْنِهِ
شَرَّكَائِهِمْ ، لِأَنَّهُ قَدْ دَلَّ (زَيْنٌ) عَلَى قَوْمٍ قَدْ زَيْنُوا ، فَرَفَعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ
الْفِعْلِ ، وَهُمْ الشَّرَكَاءُ ، وَلَيْسَ هَذَا بِالْمُخْتَارِ فِي كِتَابِ اللَّهِ ... » ما يعتمل
الشعر ٢٥١/ - ٢٥٢ .

وقد أورد ابن مجاهد اختلاف القراء في قراءة هذه الآية ففسمال :
« قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَحْدَهُ ، وَكَذَلِكَ زَيْنٌ) يَرْفَعُ الزَّيْ (لِسَكْتِهِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ

لِيُبَيْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ^(١) :

(إِيْبَيْكَ ضَارِعٌ) لأنه لما قال : لِيُبَيْكَ ، عُلِمَ أنه با كِيَا .

←

قتل) برفع اللام ("وَلَا دُهُمُ") بنصب (لعله أراد بنصب الدال) .
 ("شُرَكَائِهِمْ") بياء ، وقرأ الباقون (وكذلك زين) بنصب الزاي ،
 (لكثير من المشركين قتل) بنصب اللام ، ("وَلَا دُهُمُ") خفضا ،
 (شُرَكَائِهِمْ) رفعاً السبعة / ١٧٠ . انظر أيضا حجة القراءات / ١٧٤ ،
 معاني القرآن للأخفش ١٨٧/١ (فارس) ، معاني القرآن للقراء ٣٥٨/١
 - ٣٥٩ ، وانظر مزيدا التفصيل في اعراب هذه الآية في اعراب القرآن
 لابن النحاس ٩٧/٢ - ٩٨ ، الحجة لابن خالويه / ١٥٠ ، اتحاف فضلاء
 البشر / ٢١٧ - ٢١٨ ، وانظر رأى السيرافي في توجيه القراءات لهذه
 الآية في ما يحتمل الشعر / ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(١) هذا بعض من صدر بيت من الطويل ، منسوب الى لييد ، وهو
 في ديوانه ضمن أبيات نمائية منقولة عن الخزائنة ١٥٢/١ ، عن ابن
 النحاس ، انظر ديوان لييد / ٣٦١ - ٣٦٢ ، والبيت هو :

لييدك يزيد ضارع لخصومة ومختبئ مما تطيح الطوائج

وروى ابن النحاس البيت دون نسبة في شرح أبيات سيبويه / ٩٣
 وفي اعراب القرآن ٧٦/٢ ، ٩٨ ، وأنشده سيبويه منسوباً للحارث
 بن نهيك ، انظر الكتاب ١٤٥/١ ، ودون نسبه أيضا في الكتاب ١٨٣/١
 - ١٩٩ والى الحارث ابن نهيك نسب في أكثر من مصدر ، انظر الايضاح
 العسدي / ٧٤ ، الكافية في النحو ٧٦/١ ، الانصاح / ١٤٠ وأنشده
 ابن السيرافي منسوباً للحارث بن ضرار النهشل في رتاء يزيد بن نهشل ،
 انظر شرح أبيات سيبويه / ١١٠ - ١١١ (مسلطاني) ونسبه على

←

قال: ولا يجوز أن تقول وصاعيد ، لأنك لا تريد أن تخبر أن الدوم مع (صاعيد) ثمنٌ لشيء^(١) .

قال أبو علي: الواو معناها الجمع ، ومما يدل على أن معناها ذلك دخولها على الجملة التي هي في موضع الحال كقوله عز وجل: ﴿يَفْشَى طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾^(٢) .

←

ابن حمزة الى نهشل بن حري ، انظر التنبيهات / ١٣٢ ، وأبو عبيدة في مجاز القرآن ١/ ٣٤٨ ، ٣٤٩ مع اختلاف في الرواية ، لكنه أنشده في الشعر والشعراء / ١٠٥ - ١٠٦ من غير نسبة برواية وافقت روايته الآخرين ، وقال : « وكان الأصمعي ينكر هذا ويقول ، ما اضطره اليه » وإنما الرواية ، ليثبك يزيد ضارع لخصومة^٣ ، وذكر العيني ٢/ ٤٥٤ بعض الروايات في نسبته وقال : « أقول : قائله هو نهشل بن حري بن ضمرة بن جابر النهشلي ، وينشده بعضهم من غير نسبة . انظر المقتضب ٣/ ٢٨٢ ، حيث قال : لما قال : (لِيُثَبِّكَ بِزُرَيْدٍ) علم أن له باكيًا ، فكانه قال : لبيكه ضارع لخصومة^٤ ، انظر أيضا شرح الأبيات المشككة الاعراب / ٥٠٣ ، أوضح المسالك / ٣٤٢ ، الهمع / ١/ ١٦٠ ، الدرر / ١/ ١٤٢ . الخزانة / ١/ ١٤٧ ، ٢/ ٤٤٣ ، والشاهد فيه رفع (ضارع) باضممار فعل دل عليه ما قبله ، كانه لما قال : (لِيُثَبِّكَ بِزُرَيْدٍ) قال (لبيك ضارع ٠٠٠) انظر تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب / ١/ ١٤٥ وانظر ما يحتمل الشعر / ٢٥٠ - ٢٥١ ، وشرح الرماني / ١/ ق ٨٧ .

(١) الكتاب / ١/ ١٤٧ .

(٢) سورة آل عمران ، الآية / ١٥٤ .

دخلت الواوُها هنا للمقابلة ، وإنَّ حكم الحال أن تكون مُصاحبة
لدى الحال في وقت حديثه ، ولو وقع غير الواو من حروف العطف هذا
للموقع لم يَجُزْ ، لأن هذا المعنى غير موجود إلا في الواو^(١) .

قال : وصاعداً يدلُّ من زَادَ^(٢) .

قال أبو علي : قوله : بَدَلُ من زَادَ ، يريد أنه دالٌّ على الفعل
لِغَضَرِ الذي انتصب به .

قال : وزعم يونس أنه على قوله : مَنْ أَنْتَ تَذَكَّرُ زَيْدًا^(٣) .

قال أبو علي : قولك : مَنْ أَنْتَ تَذَكَّرُ زَيْدًا ، لا يجوز أن يكون
موضع (تَذَكَّرُ) نصيباً على الحال من^(٤) (مَنْ أَنْتَ) لأن (مَنْ أَنْتَ)

(١) قال في التلخيص ٣٥٥/١ : « ولا يحسن أن تقول (أخذته
بدرهم فصاعد) من جهتين : أحدهما : أن (صاعداً) نعت ، ولا يجوز
أن تعطف على الدرهم إلا المنعوت ، والجهة الأخرى : أن الثمن لا يعطف
بعضه على بعض بالفاء لأن الثمن تقع جماعته عوضاً عن المبيع ، فلا يتقدم
بعضها على بعض ، وإنما لم يعطف بالواو لأنها للجمع ... » ويرى
ابن جنى أن (صاعداً) من قوله (أخذته بدرهم فصاعداً) حال
مؤكد ، والتقدير أراد الثمن صاعداً ، لأن الثمن إذا زاد لم يكن
إلا صاعداً وأن (صاعداً) هنا نائب في اللفظ عن الفعل (زَادَ) ،
انظر الخصائص ٣٦٨/٢ .

(٢) الكتاب ١٤٧/١ وفيه (وصاعد) .

(٣) الكتاب ١٤٧/١ .

(٤) في المخطوطة (مَمْنَنٌ) ،

جملة لا معنى ^(٢٦)فعل فعل فيها^(٢٧)، والحال إنما يقع متى كان في الجملة فعل أو معنى فعل، وكلا لا يجوز أن يسكون موضع (تذكرُ) نصباً على أنه حال من (مَنْ أَنْتَ) كذلك لا يجوز أن ينتصب ذا كراً في قولك : (مَنْ أَنْتَ ذا كراً) على أنه حالٌ من (مَنْ أَنْتَ) حتى تُضمَر جملة فيها معنى الفعل ، كأنك تقول : مَنْ أَنْتَ تتماطى ذا كراً وتفتحلُ ذا كراً^(٢٨).

قال : ومن ذلك قول العرب : أَمَا أَنْتَ مُنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ مَعَكَ^(٢٩).

قال أبو علي : (أَمَا أَنْتَ) في موضع نصب ، المفعلى (انطلقتُ) لأن كنت مُنْطَلِقًا ، فلما أسقطت اللام صار في موضع نصب^(٣٠)، و (ما) بدل من (كُنْتُ)^(٣١).

وقال أبو العباس : لا أرى وقوع الفعل بعد (أَمَا) إذا كانت مفتوحة متممة^(٣٢).

(١) في المخطوطة (لا معنى لها فعل فيها) .

(٢) انظر النكت ١/١٥٦ ، الانتصار ، ق/٣١ .

(٣) الكتاب ١/١٤٧ - ١٤٨ .

(٤) بسط أبو علي القول في هذه المسألة في كتابه المسائل البغداديات / ٣٠٣ - ٣٠٧ اذ عقد لها باباً ل (مَا) الحولية إذا كانت زائدة . ولفظه هنا مختصر من تلك المسألة .

(٥) انظر المسائل البغداديات / ٣٠٣ .

(٦) في المسائل البغداديات / ٣٠٥ - ٣٠٧ أورد أبو علي مذهب المبرد في هذه القضية ورد عليه بقوله : « فأما ما ذكره أبو العباس في

٢٧/أ **قال:** ^(١) والقياس لا يمنع (أما كنت منطلقاً إلا أنه / إذا لم يُسمع لم يجز أن يقال: فلذلك ذهب سيبويه إلى أن (ما) عوض من (كنت) فلا يُجمع بين العوض والعوض منه كما لم يجمع في (إمالة) بينهما ^(٢).

قال: كما كانت الماء والألف عوضاً في الزناوفة واليَمَانِي ^(٣).

قال أبو علي: الألف في اليَمَانِي عوضٌ من إحدى يائِي النسب يدلّك على ذلك أن البلد يَمَنّ ، وإنما تلحقه الألف في الإضافة ، وإن قلت: يَمَانِي ، كنت كأنك نسبت إلى منسوب إلى اليمن ^(٤) ، أو تكون

←

(الرد) من أنه لا يرى وقوع الفعل بعد (أن) هذه ممتنعاً ، وأنه جائزٌ عنده في القياس ، فكالمعلقة ... إن موضع (أن) في (أما أنت منطلقاً) ونحوه ، نصب بالفعل الذي ذكرنا ، و (ما) هذه هي الزائدة ، وليست (أما) هذه بجزء . قال أبو الحسن الرماني : « عامل الاعراب في (أنت) من قولهم : (أما أنت منطلقاً انطلقت معك) (كنت) المحذوفة ، وتقديره (أن كنت منطلقاً انطلقت معك) ، ودليله كثرة مصاحبة (أن) الفعل على الاختصاص به مع العوض المعاقب ، شرح الرماني للكتاب ١/ق ٨٩ .

- (١) القائل هو أبو علي ، وانظر المسائل البغداديات / ٣٠٤ .
(٢) انظر المسائل المتنورة / ١٣٩ ، المسائل البغداديات / ٣٠٩ - ٣١٠ ، النكت / ٣٥٧/١ ، والمسألة في الكتاب ١/١٤٨ .
(٣) الكتاب ١/١٤٨ .

(٤) المانع من اظهار الفعل في قولك (أما أنت منطلقاً انطلقت معك) هو العوض المعاقب ، كما يمتنع في سائر النظائر أن تجمع بين العوض ←

جمعت بين العوض والمعوّض منه ، وهو ردّي كقوله : يا اللهم^(١) .

وقال شيهوها يعنى (ما) فى (أمّا أنت) بما يلزم من النونات فى لأفعل^(٢) ، واللام فى (إن كان كيفعل) وإن كان ليس مثله^(٣) .

قال أبو على : لو لم يدخل النون فى (لأفعلن) لالتبس الفعل المُستقبل بفعل الحال ، وكذلك اللام فى (إن كان كيفعل) لو لم يشبّه لالتبس الإيجاب بالنفي ، فهاتان الزيادتان تَبَيَّنَّا للفصل بين المعافى ،

←

والمعوّض ففى زنديق - زنداقة ، الهاء عوض عن الياء فى زندايق . انظر شرح الرمانى للكتاب ١/ق ٩٨ .
(١) اشارة الى ماوقع فى لفظ « التَّهَمَّ » من التصويص من قول أمية ابن أبى الصلت وقيل غيره :

انى اذا ماحدث ما

دعوت يا اللهما يا اللهما

فقد دخل النداء على (التَّهَمَّ) ونبت مع وجود العوض آخر الاسم وهو الميم ، قال أبو سعيد : « ليس من ضرورته ادخال (يا) على اسم الله عز وجل ، وانما الضرورة الجمع بين (يا) وبين الميم فى هذا الاسم ، وذلك أن العرب لاتنادى اسما فيه ألف ولا م الا اسم الله عز وجل فيقولون : (يا الله أغفر لنا) ويدلون الميم فى آخره من حروف النداء عوضا ، فيقولون : يا اللهم أغفر لنا » مايجنل الشعر ١٤٩/ - ١٥٠ وبهامشه مصادر أخرى لمعرفة أكثر حول هذا الضاعد .

(٢) انظر الكتاب ١/١٤٨ ، وقد نصرف أبو على فى عبارة سيبويه قليلا ، وفى الكتاب (كَيْفَعَلْنَ) بدل (لأفعلن) هنا ، وانظر المسائل البغداديات / ٣١٠ - ٣١١ .

(وَلَيْسَ مَا) فِي (آثِرًا مَا)^(١) ، كَذَاكَ فَإِنَّمَا جَاءَتْ لِلتَّوَكِيدِ ، وَلَمْ تَعْرِ
مَعْنَى ، وَلَوْ حُذِفَتْ لَمْ يَلْتَمِسْ (آثِرًا) بِشَيْءٍ .

قَالَ : حَقٌّ كَأَنَّهُمْ قَالُوا : إِذْ صِرْتَ مُنْطَلِقًا^(٢) ، أَيْ إِنَّمَا جَعَلَ
(إِذْ) بِمَنْزِلَةِ (إِنْ) لِأَنَّ (إِذْ) إِيمًا مَضَى ، كَمَا أَنَّ (أَنْ) تَسْكُونُ لِمَا
مَضَى نَحْوُ : أَهْجَيْتَ أَنْ قُمْتَ .

قَالَ : إِلَّا أَنْ (إِذْ) لَا يُحْذَفُ مَعَهَا الْفِعْلُ ، وَ (أَمَّا) لَا يُذَكَّرُ
بِمَدِّهَا الْفِعْلُ^(٣) .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : قَوْلُهُ : إِذْ لَا يُحْذَفُ مَعَهَا الْفِعْلُ ، يَرِيدُ : أَنَّ (إِذْ)
إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى فِعْلٍ ، لَمْ يُكْزَمْ الْفِعْلُ الْحَذْفَ ، كَمَا أُلْزِمَ الْفِعْلُ الْحَذْفُ فِي (أَمَّا)
فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ يُحْذَفُ الْفِعْلُ فِي الْجُمْلَةِ الَّتِي يُضَافُ إِلَيْهَا (إِذْ) فِي نَحْوِ
(يَوْمَئِذٍ وَحِينَئِذٍ) فَهَذَا الْحَذْفُ كَلًّا حَذْفُ التَّنْوِينِ الَّذِي عَوَّضَ عَنْ
الْحَذْفِ .

(١) إِشَارَةٌ إِلَى مَا رَوَاهُ سَبِيحِيَّةٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : « آثِرًا مَا » ، الْكِتَابُ
١٤٨/١ ، وَانْظُرْ شَرْحَ الرِّمَانِيِّ ، ج ١ ق ٨٩ ، وَالنَّكْتُ ٣٥٧/١ ، وَمَعْنَى
هَذَا الْقَوْلُ : « لَا يَدُ مِنْ ذَا ، أَوْ آثَرًا أَنْ تَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا وَأَنْتَ تَرِيدُ :
أَفْعَلْ هَذَا أَوَّلُ شَيْءٍ تَلْزِمُهُ » قَالَ الْمُنْظِلُ بْنُ سَلَمَةَ : « مَعْنَاهُ أَفْعَلْهُ مُؤَثِّرًا
لَهُ » وَأَنْشَدَ عَلَيْهِ قَوْلَ عُرْوَةَ :

وَقَالَتْ مَا تَرِيدُ فَقُلْتَ أَلْهُو إِلَى الْإِصْبَاحِ أَنْتَ ذِي آثِرٍ

وَنَقَلَ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ تَفْسِيرَ فِي مَعْنَى هَذَا الْقَوْلِ : « أَفْعَلْ ذَاكَ
عَازِمًا عَلَيْهِ » ، انْظُرْ الْفَاخِرَ ٢٨/٠ وَانْظُرْ تَهْذِيبَ اللُّغَةِ ١٢٢/١٥ (أَثَرُ) .

(٢) الْكِتَابُ ١٤٨/١ ، وَانْظُرْ شَرْحَ الرِّمَانِيِّ ج ١ ، ق ٨٩ .

(٣) الْكِتَابُ ١٤٨/١ .

قال : ومثل ذلك قولهم : إِمَّا لَا^(١).

قال أبو علي : (إِمَّا لَا) تُستعمل في جواب من قال : أَفْعَلُ كَذَا ،
ولا أَفْعَلُ كَذَا ، فَيُقَالُ : أَفْعَلُ كَذَا إِمَّا لَا ، أى أَفْعَلُ مَا ذَكَرْتَ أَنْتَ
تَفْعَلُهُ إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلُ غَيْرَهُ ، خُذِفَتْ (كُنْتَ) ، و (تَفْعَلُ غَيْرَهُ) ،
وَأَسْتَفْى بِمَا أَتَى حَذْفُ .

و (مَا) في قولك : (إِمَّا لَا) عِوَضٌ مِنْ (كُنْتَ)
وَأَشْدُّ^(٢) :

• فَمَا أَنَا وَالسَّيْرَ فِي مَتَلَبٍ •

(١) الكتاب ١٤٨/١

(٢) هنا صدر بيت من المتقارب ، لأسماعية بن الحارث الهذلي ، وهو :

لَمَّا أَنَا وَالسَّيْرَ فِي مَتَلَبٍ يَعْبُرُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطُ

انظر الكتاب ١٥٣/١ وهو ظي ديوان الهذليين / ١٢٨٩ ، ورواية

الديوان :

مَا أَنَا وَالسَّيْرَ فِي مَتَلَبٍ يَعْبُرُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطُ

قال : « (يعبر بالذكر) أى « يحمله على ما يكره ، (والضابط)

يعنى البعير العظيم ، يقول : مَا أَنَا وَذَاكَ ، أى لَسْتُ أَبَالِي السَّيْرَ فِي

مَهْلِكَةٍ • وسيبويه يرويهِ بِنَصَبِ (السَّيْرَ) بِاضْمَارِ الْمَلَابِسَةِ عَلَى مَعْنَى

مَالِي الْإِبْسِ السَّيْرَ وَاتَّشَبَهْتُ بِهِ ، انظر تحصيل عين الذهب بهامش

الكتاب ١٥٣/١ ، قال الرماني : « نَصَبِ (السَّيْرَ) عَلَى الْمَعْنَى مَعَهُ »

انظر شرح كتاب سيبويه ج ١ ق ٩١ وقال ابن النحاس : « أَرَادَ مَعَ

السَّيْرَ ، وَأَضْمَرَ فَعَلَا كَأَنَّهُ قَالَ : مَالِي أَكُونُ مَعَ السَّيْرَ ؟ فَلَمَّا حَسِنَ اضْمَامُ

←

- - -

(مَا) هَاهُنَا بِمَعْنَى الْاِسْتِفْهَامِ، وَهُوَ اِسْمٌ فِيهِ مَعْنَى الْحُرُوفِ وَتَقْدِيرُهُ:
أُمِّيًّا كُنْتَ هَاهُنَا أَمْ ظَالِمًا.

قَالَ: كَمَا أَنَّ كَيْتَ عَلَى مَعْنَى يَكُونُ^(١).

قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: لِأَنَّ (كَيْفَ) سُؤَالٌ عَنْ حَالٍ، فَالْمَعْنَى كَيْفَ يَقَعُ؟

قَالَ: * أَزْمَانُ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي^(٢) *

←

الفعل ههنا نصب ٠٠٠ * انظر شرح أبيات سيبويه / ٩٨ ، شرح أبيات
سيبويه لابن السيرافي / ٩٨/١ ، النكت / ٣٦٣/١ ، وروى في كتاب الجمل
للفراهيدي / ١٧٠ * وما أنا والشر ٠٠٠ * شرح جمل الزجاجي / ٣١٩ ،
انظر أيضا شرح المفصل ٥٢/٢ ، وروى في وصف المباني / ٤٢١ * فما
أنا والسير في مدلج * انظر أيضا : المعنى / ٩٣/٣ ، الجمع / ٢٢١ ،
الدور / ١٩٠/١ ، الأشموني / ١٣٧/٢ *
(١) الكتاب / ١٣٥/١ *

(٢) هذا صدر بيت من الكامل أنشده سيبويه منسوبا على الزعم

الى الراعي ، وهو :

أزمان قومي والجماعة كالذي منع الرحاله أن نميل ممبلا
وأنشده الأعلام للراعي وقال ويروى للأعشى ، انظر الكتاب / ١٥٤/١
وحامشه وليس في ديوان الأعشى ، وهو في ديوان الراعي النجدي / ٢٣٤
(هرت) وفيه (كزرم) بدل (مَنَع) * قال ابن النحاس : « أراد
أزمان كان قومي مع الجماعة ؟ * فلما حذف الفعل ونصب مع أعمل ٠٠٠ *
شرح أبيات سيبويه / ٩٨ ، وقال الرماني : « اضممر كان في الخبر أزمان
كان قومي والجماعة ، وإنما جاز ذلك لأنه تذكير بحال قومه ، والتذكير
بأمر ليس بحاضر كالاستفهام عما ليس بحاضر ، ولهذا جاز اضممار

←

قال : لا تنقض ما أَرَادُوا مِنَ اللَّغَى^(١).

قال أبو العباس^(٢) : أى لا ينقضون بالنصب معنى الرفع فى قوله (وَالْجَمَاعَةَ) .

قال : لأنَّ الشَّانَ لَيْسَ يَلْقَى بِعَبْدِ اللَّهِ^(٣).

قال أبو بكر^(٤) : لأنَّ الشَّانَ مصدرٌ فَإِذَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ مِثْلُهُ . ٢٧/ب

← (كان) ٥٠٠ « شرح كتاب سيبويه ، ج ١ ، ق ٩٢ ، النكت ٣٦٤/١
انظر البيت فى كتاب الجمل فى النحو للفراهمى / ٩٦ ، ونسبه فى
الأزهية الى الراعى وفيه « آيَّامٌ ، كَزِمٌ » بدل « أزمان ، منح » ،
وبمثل تلك الرواية فى رسالة الغفران / ٢٦٣ ، المعنى ٥٩/٢ ، ٩٩/٣
الخزانة ٥٠٢/١ ، والمقرب ١٦٠/١ وفيه (مَنْعُ الدَّعَاةِ) بدل
(مَنْعُ الرَّحَالَةِ) ، انظر أيضا شرح التصريح ١٩٥/١ ، شرح
الأشمونى ١٣٨/٢ ، الهمسج ١٢٢/١ ، ١٥٦/٢ ، الدرر ٩٢/١ ،
٢١١/٢ .

(١) الكتاب ١٥٤/١ ، والضهير فى (تَنْقِضُ) يعود على (كان)
التي تقع فى هذا الموضع كثيرا كما يقول سيبويه .
(٢) يعنى المبرد ، وقد مرت ترجمته .

(٣) الكتاب ١٥٥/١ ، وانظر شرح السيرافى للكتاب ج ٢ ، ق ٤
النكت ٣٦٦/١ وشرح الرماني ج ١ ، ق ٩٢ .

(٤) هو ابن السراج ، وقد سبق ترجمته .

(١٣ - التعليقة)

قال : وأما هذا لك وأباك ، فَيَبِيحُ أَنْ تُنْصِبَ^(١) .

قال أبو علي : ليس في هذا معنى فِعْلٍ ، وفي الاستفهام ، كأنَّكَ ذكرتَ
الفِعْلَ ، لأنَّ الفعل يقع فيه كثيراً .

قال أبو علي : هَيْثَا^(٢) ، يَنْصِبُ عَلَى إِضْمَارِ (هُنَاكَ) وَاتِّصَابِهِ

(١) الكتاب ١٥٦/١ ، قال أبو سعيد : « لا يجوز أن تقول :
(هذا لك وأباك) لأنه لم يتقدم استفهام ولا فعل ولا حرف فيه معنى
فعل ، وإنما يجوز هذا في ضرورة الشعر ، لأن الذي يقول : (مررت
بك وزيدا) لا يقول : (هذا لك وزيدا) لأن الفعل عامل قوى قد ظهر ،
وموضع حرف الجر نصب ، فيحمل الثاني في النصب على معنى الفعل ،
فكانه قال : (لثيبتك وأباك) ، ولا يقال : (هذا لك وأباك) لأنه لا فِعْلَ
هنا « شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ٤ ، وانظر شرح الرماني
للكتاب ج ١ / ق ٩٣ » .

(٢) يعني التي في قولك : « هَيْثَا مَرِئِثًا » انظر الكتاب
١٥٩/١ ، وانظر النكت ٣٦٩/١ . قال الرماني : « الصفة التي تجري
المصدر في الدعاء هي التي لها معنى يصلح أن يسمى به ... فتجري
مجري المصدر في الفعل المنزوك اظهاره ، كقولهم (هَيْثَا مَرِئِثًا) ،
وجعله على ثبت ذلك مَبْنِيًا مَرِئِثًا على الحال ، لأن الصفة النكرة التي
يتوجه فيها معنى الحال تكون أحق به لشدة اقتضاها له ، وهي مناسبة
للمصدر المدعو به من ثلاثة وجوه :

الأول : الاشتقاق ، لأنها مشتقة من المصدر ، والمصدر مشتق منه .

الثاني : أن لها معنى يصلح أن يسمى به كالمصدر .

والثالث : أن فيها عمل الفعل كما في المصدر فجسرت مجراه ،

شرح الرماني للكتاب ، ج ١ ق ٩٥ ، وانظر المسائل المنثورة ٢/ .

على الحال ، لأنه صفة ، وإذا جاز أن ينصب المصدر على تأويل الحال
كان ذلك في الصفات أجوز .

قال أبو علي : ائْتَصَابُ اسمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي (عَمَزَكَ اللَّهُ) (١) .
أن السكاف قد حالَ يَبِينُ (هَذَر) وبين اسمِ اللَّهِ تعالى أن يضاف إليه
وكذلك (فَعَمَزَكَ اللَّهُ) (٢) .

قال : ومثْلُ (خَيْرٌ مَارُودٌ فِي أَهْلِ وَمَالٍ) (٣) .

قال أبو الهيثم : كأنه اشترى عبداً (٤) .

قال أبو علي : يقالُ هذه الكلمة لمن اشترى عبداً أو غيره ، فيقول :
خَيْرٌ مَارُودٌ ، أَيْ اشْتَرَيْتَ خَيْرَ مَارُودٍ .

(١) انظر الكتاب ١٦٢/١ - ١٦٣ .

(٢) المصدر نفسه ، انظر المقتضب ٣٣٦/٢ ، شرح السيراني
للكتاب ج ٢ / ق ٧ ، شرح الرمانى للكتاب ، ج ١ ق ٩٧ ، وانظر
النكت ٣٧٤/١ .

(٣) انظر الكتاب ١٦٥/١ ، وانظر شرح السيراني ، ج ٢ ق ٩ ،
قال الرمانى : « وتقول خيراً ما رُودٌ فى أهل ومال بالنصب والرفع ،
فالنصب على رددت خير ما رد ، والرفع على ردك خير ما رد ٠٠٠ » ، شرح
الرمانى للكتاب ، ج ١ ق ٩٨ .

وهذا القول مما سمع عن العرب فهو يجرى مجرى المثل انظر
مجمع الأمثال ٤٣٦/١ .

(٤) لم يكمل أبو علي ما فسر به المبرد هذا القول ، ولعله لم يخرج
عن تفسيره هو .

ومن رفع أراد : هذا خَيْرُ ما رُد ، والذي اشترَيْتَ خَيْرُ ما رد .

قال : وإنما استعملوا الرفع فيه .

يعني (اَلْحَمْدَ) لأنه صارَ معرفةً ، وهو خبرٌ ^(١) .

قال أبو علي : للصادر إذا كانت فصيحةً في هذا الباب قامت مقام الأفعال نحو (سَقِيَا) وما أشبهها ، وإنما قامت مقامها لما كانت فصيحةً مثل الأفعال ، (والحمد) وسائرُ المصادر للمعرفة لا يحسنُ أن تقوم مقام الأعمال ، لأنها معرفة ، فلذلك كان الرفعُ في هذا الباب أحسنُ .

قال أبو بكر : لا يدخلُ المرفوع الذي فيه معنى الدعاء في المنصوبات التي فيها معنى الدعاء ، ولا المنصوبات في المرفوعات ، لأن إخراجك [ما يُفعلُ به مرفوعاً إلى المنصوبات كإدخالك ما لم يُفعلَ به مِن الأفعال في معنى الدعاء] .

(١) الكتاب ١/١٦٥ ، وانظر المقتضب ٣/٢٣٦ ، قال أبو سعيد . . . « هذه المصادر التي ذكرها سيبويه وهي الحمد لك ، والعجب لك ، والويل لك ، والتراب لك ، والخيبة لك » اختارت العرب فيها الرفع لأنهم جعلوها كالشيء اللازم الواجب ، فأخبروا عنها فجعلوها مبتدأ ، وجعلوها ما بعدها خبرها ، وصار بمنزلة قولك (الفلأَمُ لَنَزِيدُ) ، ثم وصل ذلك من جهة الابتداء . . . « شرح السيرافي للكتاب ج ٢ / ق ٩ » وقال الرماني : « المصدر الذي يختار فيه الحمل على الابتداء وهو الذي يأتي معرفاً قد بني عليه ما يصلح أن يكون خبراً عنه لأنه إذا كان هكذا فقد جاء على أصل الابتداء والخبر » شرح الرماني للكتاب ، ج ١ ق ٩٨ وانظر التكت ١/٣٧٥ .

قال : كأنك قُلْتَ : «وَتَبَا لَكَ»^(١) . قال^(٢) : لك هذه بِمَعْرِزَةِ التَّبْيِينِ
ليست القى فى (وَيَبَحْ لَهُ) .

قال : لَأَنَّهُ لَمْ يَمْعَلْ فى التَّبْ «^(٣)

أى (لَهُ) الثانية لم يَمْعَلْ به السَّكَلَامُ»^(٤) .

قال أبو بكر : إذا قُلْتَ : أَنْتَ سَيْرٌ فَقَدْ جَعَلْتَ السَّيْرَ عَلَى
العَكْثِيرِ ونظير ذلك قولهم : شُغْلٌ شَاغِلٌ ، جمل الشُّغْلُ هو الشَّاعِلُ
وليس كُلُّ واحد منهما صَاحِبُهُ»^(٥) .

(١) الكتاب ١٦٨/١ . وعِبَارَةُ سَيَّوِيهِ : « فإذا قُلْتَ : وَيَبَحْ لَهُ ،
ثم الحَقَّتْهَا التَّبْ » ، فإن النصب فيه أحسن ، لأن (تَبَا) إذا نصبها فهي
مستغنية عن (لَكَ) ، فأنصبا قطعناها من أول الكلام كأنك قلنا :
(وتبّا لك)

(٢) القول لأبى على لا لسيبويه .

(٣) الكتاب ١٦٨/١ .

(٤) يريد ما أشار إليه سيبويه بقوله : « ولا يَخْتَلِفُ النَحْوُونَ
فى نصب (التَّبْ) » إذا قُلْتَ : وَيَبَحْ لَهُ وَتَبَا لَهُ ، فهذا يدل على أن
النصب فى (تَبَا) فيما ذكرنا أحسن ، لأن (لَهُ) لم يَمْعَلْ فى التَّبْ «
الكتاب ١٦٨/١ ، وعلل أبو سعيد ذلك بأن (لَهُ) خبر لويح ، وليس
بخبر فى (تَبْ) ، وإنما هو تبين . انظر شرح السيراني للكتاب ،
ج ٢ ، ق ١٢ وانظر شرح الرماني للكتاب ج ١ ق ١٠٠ .

(٥) انظر الأصول ١٦٨/١ - ١٦٩ ، النكت ٣٧٨/١ ، قال
أبو سعيد : « إنما يقال هذا ونحوه لمن كثر منه ذلك الفعل ويوصاه ،
واستغنى عن اظهار الفعل بدلالة المصدر عليه . . . شرح السيراني
للكتاب ج ٢ ق ١٢ ، وانظر الانصار ، ق ٨٩ .

قال : ألم ترَني عاهدتُ ربِّي ؟^(١)

(١) هذا بعض بيت من الطويل للفرزدق وهو والذي يليه مدار البحث وفيهما الشاهد :

ألم ترَني عاهدتُ ربِّي وانني لبين رتاج قائما ومقام
على حلقة لا أشتم الدهر مسلما ولا خارجا من في زور كلام
وقد أنشدتهما سيبويه منسوبين للفرزدق ، انظر الكتاب ١/١٧٣ ،
وهما في الديوان ٢/٢١٢ وفيه (قَائِمٌ) بالرفع ، و (قَسَمَ) بدل
(حَلَفَ) ، و (مَنُوْهُ) بدل (زور) ، وأنشد الفارسي عجز البيت
الثاني شاهدا على وضع اسم الفاعل موضع المصدر ، انظر شرح الأبيات
المشكلة الإعراب / ٤٠٥ ، وأنشد الفراء البيت الثامن وفيه موضع
الشاهد وقال : « ألما أراد : لا أشتم ولا يخرج ، فلما صرفها الى (خارج)
نصبها ، وإنما نصب لأنه أراد : عاهدتُ ربِّي لأشأتما أحدا ، ولا خارجا
من في زور كلام ، معاني القرآن ٣/٢٠٨ ، وأنشدتهما المبرد في المقتضب
٤/٣١٣ ، وقدر النصب على معنى « لا أشتم شتما » ولا أخرج خروجا ،
لأنه على ذلك أقسم ، وذكر مذهب عيسى بن عمر الذي أشار اليه الفارسي
هنا ، وهو أنه يجعل (خارجا) حالا ، ولا يذكر ما عاهد عليه ، ولكنه
يقول : عاهدتُ ربِّي وأنا غير خارج من في زور كلام ، وانظر البيهقي في
الكامل ١/١٢٠ ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ١٠٣ ، قال أبو سعيد:
« فسر أبو العباس وأبو اسحاق الزجاج في هذين البيتين قول سيبويه
وقول عيسى بن عمر ، فأما قول سيبويه فإنه جعل (لا أشتم) جواب
يمين ، أما أن يكون جواب (حَلَفَ) ، فإنه قال : عاهدتُ ربِّي على أن
أقسمت ، وعلى أن حللت (لا أشتم الدهر مسلما) ، أو يكون (عاهدت)
بمعنى أقسمت فكأنه قال : (ألم ترَني أقسمت) ويكون (خارجا) في
معنى (خروجا) ، ويكون التقدير (ولا يخرج خروجا) عطفا على (لا أشتم)
بـ

قال أبو علي : مذهب عيسى في ^(١) هذا البيت أنه لم يذكر للمعاد
عليه الله تعالى ، ولم يجعل (لَا) في (لَا أَشْتُمُ) تليقا للقسم ، لكن
جعل (لَا أَشْتُمُ) موضع الحال ، كأنه قال : عاهدت ربّي غير شاتم ،
فمَوْضِعُ (لَا أَشْتُمُ) ، نصب ، (وَلَا خَارِجًا) معطوف عليه ، وليس
على قوله باسم فاعلٍ مقام المصدر ، إنما هو حال معطوف على حاله .

قال : فسكا لم يَجْزُ في الإضمار أن يُضمر بعد الزايع ناصيا / ^(٢) ٢٨/أ

←
وجعل (خارجا) في معنى (خروجا) . . . وفسر قول عيسى أن (خارجا)
حال ، وإذا كان حالا وهو عطف على ما قبله ، فلا بد أن يكون ما قبله حالا
وإذا كان ذلك ، وجب أن يجعل الفعل في موضع الحال ، فكانه قال :
(لأشأتما مسلما ، ولا خارجا من في زور كلام) والفعل المستقبل يكون
في معنى لإحال ، كقولك : (جاءني زيد يضحك) أي ضاحكا . شرح
السير إلى الكتاب ، ج ٢ ق ٢٥ ، شرح الرماني للكتاب ج ١ ، ق
١٠٠ ، وانظر أيضا شرح عيون مسيبويه / ١٢٤ ، النكت ١/ ٣٨٤ ،
المحتسب ١/ ٧٥ ، انظر أيضا شرح المفصل ١/ ٥٩ ، ٥٠/ ٦ ، ٥١ ،
الافصحاح / ١٨٢ ، ٢٢٤ ، ٣٣٦ ، المغنى / ٥٢٩ ، الخزانة ١/ ١٠٩ ،
٢٧٠/ ٣ .

(١) هو عيسى بن عمر الثقفي ، في طبقة أبي عمرو بن العلاء ،
من مقدمي نحويي البصرة ، أخذ عنه الخليل بن أحمد الفراهيدي ، وسان
فصيحا وصاحب تعبير في كلامه ، وتروى عنه بعض القراءات ، توفي
سنة ١٤٩هـ . انظر أخبار النحويين البصريين / ٣١ - ٣٣ ، طبقات
النحويين واللفويين / ٤٠ - ٤٥ ، الفهرست / ٤١ - ٤٢ ،
(٢) الكتاب ١/ ١٧٤ ، والذي في الكتاب (كسيتا م) غير ألفاء

أى لو قُلْتَ : أُعَوَّرَ وَذُو نَابٍ ^(١) قَرَفْتُهُ عَلَى إِحْمَارِ (هُوَ) لَمْ يَجُزْ أَنْ
يَضْمَرَ بَعْدَ (هُوَ) الرَّافِعَةِ شَيْئًا نَاصِبًا لِأَعَوَّرَ .
قال أبو علي : قوله : يُصَوَّتُ ^(٢) فِي مَوْضِعِ نَصْبِهِ عَلَى الْحَالِ كَأَنَّهُ
قال : فَإِذَا هُوَ مُصَوَّتًا .

قوله : مَوَّتَ الْإِحْمَارَ ، مُتَنَصِّبٌ بِالْفِعْلِ الظَّاهِرِ ، أَعْبَى بِصَوْتِ ،
فهذا معنى قوله : عَلَى غَيْرِ الْحَالِ ، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ ، لِأَنَّ صَوْتَ الْإِحْمَارِ
هنا غَيْرُ حَالٍ كَمَا كَانَ كَذَلِكَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى ^(٣) .

قال : اخْتَبَجَتْ إِلَى زَيْلٍ آخَرَ تَضْمِيرِهِ ، فَمِنْ ذَلِكَ قول الشاعر :

(١) انظر الكتاب ١٧٤/١ .

(٢) إشارة إلى قول سيبويه : « وكذلك له صوت ، كانه قال :
فاذا هو يصوت فحمله على المعنى فنصبه ، كانه توهم بعده قوله . اه
صوت يصوت صوت حمار . . . » الكتاب ١٧٨/١ ، وانظر شرح
السرافي ج ٢ ، ق ١٨ ، التكت ٣٨٨/١ ، شرح عيون سيبويه ١٢٥/٠ .
(٣) هذه المسألة وضحتها سيبويه بقوله :

« فاذا قلت : مررت به فاذا هو يصوت صوت الحمار ، فعلى الفعل
غير حال » انظر الكتاب ١٧٩/١ .

أما قول أبي علي « المسألة الأولى » فانه إشارة إلى قوله : « مررت
به فاذا له صوت صوت حمار » وقد فسرهما سيبويه بقوله : « كانه توهم
بعده قوله : له صوت يصوت صوت الحمار ، أو يبديه أو يخرج به صوت
حمار ، ولكنه حلف هذا لانه صار (له) صوت » بدلا منه . . انظر
الكتاب ١٧٧/١ - ١٧٨ .

إِذَا رَأَيْتَنِي سَقَعْتَ أَبْصَارَهَا (١)

قال أبو علي : أى إذا كنت تنضم مع الفعل فعلا فالمصدر أولى أن
تضم معه .

قال : قَمِيًّا لَا يَكُونُ حَالًا وَيَكُونُ عَلَى الْفِعْلِ :

* لَوْحَهَا مِنْ بَعْدِ بُذْنٍ وَسَقَى * (٢)

(١) الكتاب ١٧٩/١ ، والبيت من الرجز ، وقد أنشد سيبويه
بيتا بعده دون نسبة وهو قوله :

دَابْ بِكَارٍ شَايَحَتْ بِكَارَهَا

وأنشدهما المبرد فى المقتضب ٢٠٤/٣ دون نسبة أيضا ، كما
أنشدهما السيرافى ، وقال : « أعلم أن مذهب سيبويه أنه إذا جاء المصدر
من فعل ليس من حروفه كان اضممار فعلا من لفظ ذلك المصدر ، فمن
أجل هذا استدلل على اضممار فعل بعد قوله (لَهُ صَدَتْ) بهذا الشمن ،
لأن قوله (دَابْ بِكَارٍ) منصوب وليس قبله فعل من لفظه ، فأضمم
(دَابَتْ دَابْ بِكَارٍ) ، أو (دَابْ دَابْ بِكَارٍ) » شرح السيرافى
للكتاب ج ٢ ، ق ١٨ ، وفى شكج أبيات سيبويه لابن النحاس / ١٠٥
« إِذَا رَأَيْتَنِي » ونسبهما ابن السيرافى الى حريث بن غيلان ، انظر شرح
أبيات سيبويه ٢٠٥/١ (الريح) ، شرح عيون سيبويه / ١٢٥ ، النكت
٣٨٩/١ ، شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٥ .

(٢) الكتاب ١٧٩/١ ، وهذا البيت من الرجز وهو لرؤية بن العجاج
. انظر ديوانه / ١٠٤ ، وليس فيه موضع الشاهد ولكنه فى البيت الآخر
وهو قوله :

قال أبو علي : لأن هذا قد ثبت^(١) ولا يسكون حالا ، فهو بمنزلة
اليد والعلقة .

قال : وإن شئت نصبت على ما سترناه وكان غير حال^(٢) .

←

تضميرك السابق يطوى ليسسبق

اذ نصب (تضميرك) على اضممار الفعل الذي دل عليه معنى الفعل
المذكور (لوحها) لأنه في معناه .

ورواية الديوان هي :

لوح منه بصد بدن وسبق

من طول تعداه الربيع في الألق

تلويحك الضامر يطوى للسبق

وانظر شرح أبيات سيبيويه لابن السيرافي ٢١١/١ (الربيع) ،
شرح أبيات سيبيويه لابن النحاس / ١٠٥ ، قال أبو سعيد في نصب
(تضميرك) : « نصبه على أنه مصدر ، ولا يكون منصوبا عنده على الحال ،
لأنه مضاف الى الكاف متعرفا به ولا يكون الحال معرفة ، وكذلك الباب في
كل مصدر مضاف الى معرفة أن لا يكون حالا » ، انظر شرح كتاب سيبيويه
للسيرافي ، ج ١ ، ق ١٩ ، وانظر النكت ٣٩٠/١ ، شرح الرماني للكتاب
ج ٢ ، ق ٦ .

(١) يريد لأنه أصبح معرفة بالإضافة الى الكاف ، فلا يكون حالا .

(٢) الكتاب ١٨١/١ ، وفيه « على ما سترناه » من غير ما . ومما
الأمر على ما أورده سيبيويه وهو قوله : « فإذا قلت : (فإذا هو يصو » ،
صوت حمائر) فإن شئت نصبت على أنه مثال وقع عليه الصوت ، وإن
شئت نصبت على ما سترناه ، وكان غير حال » ، قال الرماني : الفرق

قال أبو العباس : يعنى مصدرًا على غير التشبيه^(١)، أى هو مفعول
يتناولهُ الفعلُ ، لاعلى أنه مثال وقع به الصوت^(٢) .

قال : وكان هذا جواب لقوله : على أى حال^(٣) .

قال أبو العباس : وكان هذا راجع إلى أول الكلام ، وهو الحال ،
حيث يقول : وإن شئت جملة^(٤) .

قال : وهو مَوْضُوعٌ فيه وعليه^(٥) .

بين النصب على الحال وبين النصب على المصدر ، أن النصب على الحال
من جواب كيف بعد المعرفة ، . . . وليس كذلك المصدر ، لأنه من جواب
(أى كذا هو ؟) كانه قال : أى صوت هذا ؟ أو قال : أى صوت صوت ؟
فقال : صوت حمار فهذا انما هو على تقدير ما يحتاج فيه الى أن يعرف
الشيء فى نفسه بالبيان عنه ، فمن ها هنا افترق الوجهان ، وكان أحدهما
جواب (كيف) ، والآخر جواب (أى) ، شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ،
ق ٦ وانظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٢٠ .

(١) انظر المقتضب ٢٠٢/٣ - ٢٠٤ ، وليس فيه هذا النص ، لكن
مضمون الموضوع مطروح بالتفصيل .

(٢) الكتاب ١٨١/١ يعنى قوله (صوت) فى (هو يصوت
صوت حمار) .

(٣) اشارة الى قول سيبويه : « لما كان معرفة لم يكن حالا ، ولم
يكن الا مفعولا ، ولا تشركه النكرة ، وان شئت جعلته حالا عليه وقع الأمر
وهو تشبيهه للأول » ، الكتاب ١٨٠/١ ،

(٤) الكتاب ٢٨١/٦

قال أبو العباس : قوله : مَوْقُوعٌ فِيهِ كَالْحَالِ ، وعليه كالمصدر .
قال : وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُ يَجُوزُ (لَهُ صَوْتُ صَوْتِ الْحَمَارِ) لِأَنَّهُ
 تَشْبِيهٌ^(١) .

قال أبو علي : ذَهَبَ الْخَلِيلُ إِلَى أَنَّ هَذَا تَشْبِيهٌ ، وَالتَّشْبِيهُ يَكُونُ
 بِمِثْلِ فَكَمَا أَنَّهُ لَوْ قَالَ : لَهُ صَوْتُ مِثْلِ صَوْتِ الْحَمَارِ ، جَازَ أَنْ يَجْعَلَهُ
 صِفَةً لِلصَّوْتِ ، كَذَلِكَ أَجَازَهُ مَعَ حَذْفِ (مِثْلِ) .

قوله : رَجُلٌ أَخُو زَيْدٍ ، عَلَى رِيَّةٍ (مِثْلِ) عِنْدَ الْخَلِيلِ^(٢) .
 قال أبو عثمان^(٣) : لَا يَجُوزُ عِنْدِي قَوْلُ الْخَلِيلِ أَنَّ تَوْصِفَ النَّسَكَةَ
 بِالْمَعْرِفَةِ بَوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ^(٤) .

(١) الكتاب ١/ ١٨١ .

(٢) مزج أبو علي تفسيره بعبارة الكتاب ١/ ١٨١ ، إذ أن سيبويه
 يقول : « وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ : هَذَا رَجُلٌ أَخُو زَيْدٍ ،
 إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَقْسِمَ بِهِ بِأَخِي زَيْدٍ ، وَهَذَا قَبِيحٌ » .

(٣) أبو عثمان هو المازني ، بكر بن محمد ، قرأ على الأخفش كتاب
 « سيبويه » وروى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد ، له كتاب التصريف
 وكتاب ما تلحن فيه العامة وغيرهما ، توفي سنة ٢٣٧ هـ وقيل غير ذلك .
 انظر ترجمته في الفهرست ٥٧/ وما بعده ، أخبار النحويين
 البصريين ٧٤ - ٨٥ ، طبقات النحويين واللغويين ٨٧ - ٨٣ ، البلغة /
 ٧١ .

(٤) يريد أن في قوله (هَذَا رَجُلٌ أَخُو زَيْدٍ) كلمة (رَجُلٌ)
 نكرة ، وقوله (أَخُو زَيْدٍ) معرفة فلا يرى الوصف هنا .

قال أبو علي : إنما امتنع وصف النكرة بالمعرفة ، لأن النكرة تدل على أكثر من واحد ، والمعرفة مختصة تدل على واحد ، فمن حيث لم يجز أن يكون الواحد جماعاً ، لم يجز أن توصف النكرة بالمعرفة ، ولا المعرفة بالنكرة .

قال أبو علي : إذا قال : هذا صوت صوت حمار ، فليس في لفظك فاعل في المعنى ، كما أنك إذا قلت : له صوت صوت حمار ، فقد لفظت بفاعل في المعنى ، والوجه في : عليه نوح نوح الحمام^(١) ، وهذا صوت صوت حمار الرفع ، لأنه لا فاعل في المعنى مذكور في لفظك ، كما أنه مذكور في قولك : له صوت^(٢) .

قال أبو العباس : قال أبو عثمان : جماعاً^(٣) لا / يكون في الحال ٢٨/ب ولا يكون إلا مصدرأ ، وغلط عندى ، قال الله تعالى : ﴿ سُبْحَٰنَ

(١) هذا من جملة الأمثلة التي يسوقها النحويون في هذا الموضع ، وليس لهذا المثال مزية على غيره نحو (له صراخ صراخ الثعلب) له دفع دفعك الضميف ، مروت به فاذا له دق دقك بالمنحاز حب القفل ، واه صوت خوار ثور) وغير ذلك ، انظر الكتاب ١/١٨٣ .

(٢) الذى فرق بين المضمونين فى هاتين العبارتين أن قولنا (له) بمثابة فعل الملك ، كأننا قلنا (يملك) ، أما اسم الإشارة (هذا) فلا يتضمن الفاعل فى المعنى ولا الفعل .

(٣) انظر الكتاب ١/١٨٨ ، شرح السيرافى للكتاب ج ٢/ق ٢٥ ، وشرح الرماني للكتاب ج ٢ ق ١٧ النكت ١/٤٠١ - ٤٠٢ .

الجمع^(١) ، فوجب أنه أسم ، إن نزعته منه الألف واللام كان تَكْرُراً
ووقع حالاً .

قال : وقد رأينا المصادر صيغ فيها ذاً^(٢) .

أى أنها لا تُصَرَّف ، نشبه هذا أيضاً بها ، يريد : قاطبة ونحوه^(٣) .

(١) سورة القمر ، الآية / ٤٥ .

(٢) الكتاب ١٨٨/١ وفيه « وقد رأينا المصادر قد صيغ ذاً فيها ،
ومذا الاختلاف قد يكون بسبب تصرف أبى على فى الألفاظ ، أو لاختلاف
نسخ الكتاب التى اعتمد عليها .

(٣) إشارة الى قول سيبويه : « فصار (طراً وقاطبة) بمنزلة
سبحان الله فى بابهِ ، لانه لا يتصرف كما أن (طراً ، وقاطبة)
لايتصرفان ، وهما فى موضع المصدر ، ولا يكونان معرفة ... » الكتاب
١٨٨/١ ، قال الرماني : « طرا وقاطبة مما لايتصرف ، كما لايتصرف
(سبحان الله) لأنهما جميعاً على معنى المبالغة ، إلا أن (سبحان الله)
مبالغة فى التعظيم على أعلى مرتبة ، و (طرا وقاطبة) مبالغة فى العموم
الى أعلى مرتبة ، وقد بينا أنه لا يكون فى الصفة المشتقة مثل هذا ، لأنها
تجرى على الحال بحق الأصل ، ولبس كذلك المصدر والاسم » شرح
الرماني للكتاب ج ٢ ، ق ١٨ .

وقال أبو سعيد : « وحمل سيبويه (قاطبة و طراً) على
المصدر وصار بمنزلة مصدر استعمل فى موضع الحال ، ولم يتجاوز
ذلك الموضع ... » النظر شرح السيراني للكتاب ، ج ٢ ق ٢٥ .
والنكت ٤٠٢/١ -

هذا باب ما يسكون فيه المصدر توكيداً لنفسه

وهو قولك : لَهُ عَلَى أَلْفٍ دِرْهَمٌ عُرْفًا^(١).

قال أبو علي : الفرق بين هذا الباب والذي قبله^(٢) أن الذي يُنْتَصَبُ فيه ، عليه دليل من الجملة المذكورة قوله ، والأوّل لا دليل فيه على التَّنَصُّبِ من الجملة التي قبله^(٣).

وقوله تعالى : ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً ﴾^(٤) يدل على أن ذلك صُنِعَ الله تعالى وخلقه ، فحمل ﴿ صُنِعَ اللهُ ﴾^(٥) على (صَنَعَ) لأنّ فيما قبله دليلاً على (صَنَعَ).

(١) الكتاب ١٩٠/١

(٢) إشارة إلى الباب الذي ترجم له سيبويه بقوله : « هذا باب

ما ينتصب من المصادر توكيداً لما قبله » . الكتاب ١٨٩/١

(٣) يعني أن قوله : (لَهُ عَلَى أَلْفٍ دِرْهَمٌ حَقًّا) لا دليل في الجملة

على نصب (حَقًّا) ، وهو هنا خبر على طريق الإيجاب ، فيحتمل أن

يوصل مثل قولك : (فيما أحق ، أو فيما أظن كان قوله حقاً) ، وهو

لا يؤكد نفسه ، لاحتماله غير معنى (حَقًّا) ، وعلى العكس قوله :

(لَهُ عَلَى أَلْفٍ دِرْهَمٌ عُرْفًا) ، فالدليل في الجملة موجود ، وهذا من

المصدر المؤكّد لنفسه ، لأنّه مما دل عليه هذا الخبر الخاص . انظر شرح

الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ٢٢ ، وشرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ٢٧

والنكت ٤٠٥/١

(٤) سورة النمل ، الآية ٨٨

(٥) في الآية المذكورة أنفاً ، حمل (صُنِعَ) المصدر على الفعل

(صَنَعَ)

قال : لأنه ليس في معنى كيف ، ولا لِمَ ولا (ما كان) على معنى كيف ولِمَ ، هو الحال والمفعول له ، وهذان ينتصبان على الجملة المتصلة بهما ، وما ذُكر في هذا الباب وفي الذي قبله ^(٧) ينتصب على إضمار فعل دلّ ما قبل المنتصب عليه ، فالحال والمفعول له ينتصبان من جملة واحدة ، وهذا الباب لم ينتصب من الجملة المذكورة قبل المنتصب ، إنما هو على فعل آخر .

قال : وذلك قولك : أَمَّا سَمِينٌ فَسَمِينٌ ^(٨) .

قال : وعمل فيه ما قبله وما بعده ^(٩) .

(١) الكتاب ١/١٩٢ ، وقد فسر السيرافي هذه العبارة بقوله .
« ليس في معنى كيف : يعني ليس بحال ، ولا لم : يعني ليس بمفعول له ، لأن الحال جواب كيف ، والمفعول له جواب له ٠٠٠ » انظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ٢٨ .

(٢) يعني ماسماه سميويه المؤكد به العام نحو (هذا زيد حقاً) ما أؤكد به نفسه نحو (له على ألف درهم عرفاً) ، فهذا كله ينتصب على ضمائر الفعل .

(٣) الكتاب ١/١٩٣ ، وقد ضرب سميويه هذا المثال للباب الذي ترجم له بقوله : « هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور » .

(٤) فسر هذه العبارة أبو سعيده بقوله : « معنى (ما قبله) : ما تتضمنه الجملة التي تدل عليها (أمّا) ، كانه قال : مهما يذكر زيد سمنا فهو سمين ، لأن هذا الكلام إنما جرى على انسان مذكور ، وحذف ذكره استغناءً وأما (ما بعده) : فيعني به (سَمِينٌ) أنه قد عمل فَمَرَّ (سَمِينٌ) ونصبه » . شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ٣١ ، وانظر النص في النكت ١/٤٠٩ .

قال أبو علي : فتقبل فيه ما قبله وما بعده ، يريد بما قبله ، ما في (أما) من معنى الفعل وهو مهما يكن من شيء سميئاً .

وأما بعده فسميئاً ، كأنه قال : مهما يكن من شيء فهو سميئاً سميئاً .
وكان أبو العباس لا يجوز أن ينتصب سميئاً بسميئاً وهو قبله لأن (فعل) خبر مقدم ، وإذا تقدم عليه كان أبعد من أن يعمل فيه^(١) .

قال : ومن ذلك : أما علماً فلا علم له^(٢) .

قال أبو العباس : أما علماً فلا يجوز أن ينتصب بما بعده ، لأن ما بعد (لا) لا يعمل فيما قبلها^(٣) .

قال : وكان [إضمار] هذا عندهم أحسن من [أن] يدخلوا فيه ما لا يجوز^(٤) . قلت : أي من أن يدخلوا فيه الألف واللام وهو حال .
قال : ولا يسكون في الصفة ، الألف واللام لأنه ليس بمصدر^(٥) .
قد أجاره أبو العباس^(٦) على أن يكون الاسم الثاني الظاهر في موضع

(١) انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ٣١ والنكت ٤١١/١ .

(٢) الكتاب ١٩٢/١ .

(٣) انظر المختضب ٣٥٤/٢ - ٣٥٥ - ٢٧/٣ ، وانظر شرح

السيرافي للكتاب ج ٢ ق ٣١ .

(٤) الكتاب ١٩٣/١ ، وما بين المعقوفتين زيادة منه في كلا الموضعين

وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ٣١ وشرح الرماني للكتاب ،

ج ٢ ، ق ٢٣ ، ٢٤ .

(٥) الكتاب ١٩٤/١ .

(٦) في قوله : (أما صديقاً مصافياً فليس زيد بصديق) ، يقول

أبو العباس المبرد : الذي يعمل في (صديقاً مصافياً) هو ما يقدر

←

(٦٤ - التعليقة)

المُضمر ، كقواك : أَمَا الصَّدِيقُ المَصَافِي فَلَيْسَ بِصَدِيقٍ ، وَكَانَ يُجْرَى
الْكَلَامَ نَائِسَ هُوَ ، وَلَسَكُنْ هَذَا مِثْلَ قَوْلِهِ :

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ^(١) .

أَيُّ مِثْلِهِ فِي وَضْعِ الظَّاهِرِ مَوْضِعِ الْمُضْمَرِ .

قَالَ دُرَيْمًا لِّلصَّدُورِ تَابِعْ لَهُ^(٢) .

←

مِمَّا تَدُلُّ عَلَيْهِ (أَمَّا) ، كَأَنَّهُ قَالَ : مِمَّا يَذْكُرُ زَيْدٌ صَدِيقًا مَصَافِيًا
فَلَيْسَ بِصَدِيقٍ مَصَافٍ ، وَلَا يَعْمَلُ فِيهِ عِنْدَهُ صَدِيقٌ ، لِأَنَّهُ مَا يَبْعُدُ الْبَاءَ
عِنْدَهُ لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلُهَا ٠٠٠ فَإِذَا قُلْتُ : أَمَا الصَّدِيقُ المَصَافِي فَلَيْسَ
بِصَدِيقٍ مَصَافٍ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ حَالًا وَهُوَ بِالْأَلْفِ
وَاللَّامِ ، فَوَجِبَ رَفْعُهُ بِالْإِتْدَاءِ » شَرَحَ السِّيرَافِيُّ لِلْكِتَابِ ج ٢ ق ٣٠ - ٣١
(١) هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الْخَفِيفِ ، أَتَمَّهُ سَبِيوِيهِ فِي غَرِّ هَذَا

الْبَابِ مَنْسُوبًا لِسَوَادَةَ بْنِ عَدَى ، وَعِجْزُهُ :

نَقَضَ الْمَوْتَ ذَا الْفَنَى وَالنَّقِيرَا

وَفِيهِ شَاهِدٌ عَلَى إِعَادَةِ الظَّاهِرِ مَكَانَ الْمُضْمَرِ وَهُوَ قَبِيحٌ ، لِأَنَّهُ التَّكْرِيرُ

وَقَعَ لِيهِ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ ٠ انْظُرْ الْكِتَابَ ٣٠/١ وَاَنْظُرْ شَرَحَ أَبِيَاتِ سَبِيوِيهِ

٨٧/١ (الرِّيحُ) حَيْثُ رَوَى الْبَيْتَ الَّذِي بَعْدَهُ ، وَمَا قَبْلَ عَنْ نَسْبَتِهِ .

وَنَسَبَهُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ فِي أَمَالِيهِ ٢٨٨/١ إِلَى عَدَى بْنِ زَيْدٍ ٠ انْظُرْ أَيْضًا

مَا يَحْتَمِلُ الشَّعْرُ مِنَ الضَّرُورَةِ ٢٣٣/١ ، دِيْوَانُ الْحَصَاسَةِ ٣٦/١ ، ١١٨ ،

وَاَنْظُرْ أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢٤٣/١ ، شَرَحَ أَبِيَاتِ سَبِيوِيهِ لِابْنِ النُّحَاسِ

٦٧/١ ، النَّكْتُ ١٩٨/١ ، هَفْصُ اللَّبِيبِ ٦٥٠/١ ، الْبَيَانُ فِي غَرِيبِ أَعْرَابِ

الْقُرْآنِ ٦٣/١ ، الْخُسْرَانَةُ ١٨٣/١ ، ٥٣٤/٢ ، ٥٥٢/٤ ، وَالْبَيْتُ فِي

دِيْوَانِ عَدَى بْنِ زَيْدٍ ٦٥٠ .

(٢) هَذَا بَعْضُ عِبَارَةِ سَبِيوِيهِ وَهِيَ قَوْلُهُ : « وَلَا يَكُونُ فِي الصِّفَةِ

الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَصْدَرٍ ، فَيَكُونُ جَوَابًا لِقَوْلِهِ (لَمْ) ، وَأَمَّا

الْمَصْدَرُ تَابِعٌ لَهُ ، وَوَضَعَ فِي مَوْضِعِهِ حَالًا ، الْكِتَابُ ١٩٤/١ .

قال أبو علي : / يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ تَابِعًا لِلصِّفَةِ فِي أَنْ وَقَعَ حَالًا ١/٢٩
كَارَقَعَتْ ، وَيُجْعَلُ أَنْ تَكُونَ (لَهُ) ، أَيْ يَقْبَحُ قَوْلُ الْفَاعِلِ : لِمَ فَعَلْتَ ؟
فَيُنْصَبُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لَهُ .

قَالَ : وَمَعْنَاهُمْ يَقُولُونَ : الْمَتَجَبُّ مِنْ بَرٍّ مَرَرْنَا بِهِ قَبْلَ قَفِيزًا بِدَرَاهِمِ
فَعَمَلُهُ عَلَى الْمَعْرِفَةِ ^(١) .

قال أبو علي : قَبِيعٌ أَنْ يَجْعَلَ قَفِيزًا حَالًا مِنْ بَرٍّ ، لِأَنَّ الْحَالَ مِنَ
النِّسْبَةِ قَبِيعٌ ، وَقَبِيعٌ أَنْ يَجْعَلَ صِفَةً لَهُ ، لِأَنَّ الْقَفِيزَ لَيْسَ بِوصفٍ ، فَلِذَلِكَ
جُعِلَ حَالًا مِنَ الْمَاءِ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ حَالًا مَا لَا يَكُونُ صِفَةً ^(٢) .

قال أبو بكر : الصِّفَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا فِعْلًا أَوْ مَا اشْتَقَّ مِنْهُ ،
وَيَكُونُ الْحَالُ فِعْلًا وَيَكُونُ اسْمًا لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ فِي الْإِخْبَارِ ، فَالْصِّفَةُ تَكُونُ
حَالًا ، وَلَيْسَ كُلُّ حَالٍ تَكُونُ صِفَةً .

(١) الْكِتَابُ ١/١٩٨ .

(٢) فَصَلِ السِّبْرَانِي السَّبَبُ فِي نَصْبِهِمْ (قَفِيزًا) حَالًا مِنَ الْمَاءِ .
فِي (يَه) ، وَهِيَ مَعْرِفَةٌ ، وَقَالَ : « وَأَمَّا حَسَنٌ أَنْ يَكُونَ حَالًا ، وَلَمْ
يَحْسُنْ أَنْ يَكُونَ صِفَةً ، لِأَنَّهُمْ قَدْ يَجْعَلُونَ الْجَوَاهِرَ أَحْوَالًا ، كَقَوْلِهِمْ :
هَذَا مَالِكٌ دَرَاهِمًا ، وَهَذَا خَاتَمٌ جَدِيدٌ ، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ تَجْعَلَ صِفَةً ،
فَنَقُولُ : مَرَرْتُ بِخَاتَمٍ جَدِيدٍ ، وَلَا مَرَرْتُ بِمَالٍ دَرَاهِمٍ » ، شَرَحَ السِّبْرَانِي
لِلْكِتَابِ ج ٢ ، ق ٣٦ ، وَالنِّكَتُ ١/٤١٦ - ٤١٧ ، قَالِ أَبُو الْعَسَنِ
الرَّمَانِيُّ : « النَّصْبُ فِي هَذَا حَسَنٌ ، لِأَنَّهُ حَالٌ مِنَ مَعْرِفَةٍ ، فَأَمَّا الْجَرُّ
فَقَبِيحٌ ، لِأَنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ لَا يَتَّبِعُ عَلَى جِهَةِ الصِّفَةِ ... لِأَنَّ الْحَالَ أَوْسَعُ مِنَ
الصِّفَةِ ... » ، شَرَحَ الرَّمَانِيُّ لِلْكِتَابِ ، ج ٢ ، ق ٢٩ .

هَذَا بَابٌ مَا تُنْصَبُ فِيهِ الصِّفَةُ لِأَنَّهَا حَالٌ وَقَعَ [فِيهَا الْأَمْرُ]
وَفِيهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ^(١)

قال أبو علي : الذي يوفقُ بين هذه الصفة التي فيها الألف واللام
وبين ما يُشِيرُ مِنَ الْأَسْمَاءِ بِالْمَصَادِرِ ، أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمَشَبَّهَةَ بِالْمَصْدَرِ الْمَنْصُوبِ
عَلَى الْحَالِ مَعْرِفَةٌ بِالْإِضَافَةِ ، وَهَذِهِ الصِّفَةُ مَعْرِفَةٌ أَيْضًا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ فَقَدْ
جُمِعَا الْعَرِيفُ^(٢) .

قال أبو إسحاق^(٣) عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ^(٤) : إِذَا قُلْتَ دَخَلُوا الْأَوَّلَ
فَالْأَوَّلُ نَهْمٌ غَيْرُ شَائِلٍ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ مَا دَخَلَا عَلَى مَعْنَى مَعْنَى
هُوَ تَعْرِيفٌ لِلْجِنْسِ ، فَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى النَّسْكِرةِ^(٥) .

(١) الكتاب ١/١٩٨ ، وما بين المقوفتين سقط من الكتاب ، واثبتته
السيدافى ، انظر شرحه للكتاب ، ج ٢ ، ق ٣٦ .

(٢) انظر المختضب ٣/٢٧١ .

(٣) هو الزجاج تلميذ أبي العباس المبرد ، وقد سبق ترجمته .

(٤) يعنى المبرد ، أستاذ الزجاج .

(٥) انظر المختضب ٣/٢٧١ - ٢٧٢ .

قال : فإن قلت : أوخلوا وأمرت ، فالنصب الوجه ولا يتكون بدلاً^(١) .

قال أبو علي : لم يجوز ذلك لأن الأمر إذا كان للمعطوب لم يجوز أن يرتفع به الاسم الظاهر ، وقد أجاز عيسى وأبو العباس ذلك على أن يحمل على معنى ليدخل الأول فالأول^(٢) .

قال : ولا يجوز في غير الأول هذا^(٣) .
أى : إدخال الألف واللام في شيء من الصفات ، ونصبه على الحال في غير الأول^(٤) .

قال : وذلك قواك : هذا بشرأ أطوب منه^(٥) .
قال أبو علي : كأن هذا الباب مركب من البابين اللذين قبله .

(١) الكتاب ١٩٨/١ .

(٢) عقد الفارسي لهذه القضية مسألة مستقلة في كتابه المسائل المنثورة ٣٨ - ٣٩ ، وخصها بفضل شرح وإيضاح .

(٣) الكتاب ١٩٩/١ .

(٤) انظر تفصيل هذه الباب في شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ٣٦ - ٣٧ . وشرح الرماني للكتاب أيضا ، ج ٢ ق ٣١ - التكت ٤١٨/١ .
(٥) الكتاب ١٩٩/١ ، وفي التعليقة (" بشر ") بالضم وهو خطأ .
انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٣٧ ، وفسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله : « هذا الباب إنما يأتي في تفصيل شيء في زمن من أزمائه على نفسه في سائر الأزمان ، ويجوز أن يكون الزمان الذي يفضله فيه ما مضى ، ويجوز أن يكون مستقبلا ، ولا بد من انضمام ما يدل على المقى منه » .

قال أبو علي : إذا أضمر فعل مستقبل أو فعل ماضٍ ، لم يمنع أن ينتصب الاسم عنه على الحال ، كقولك : هَرَبَ زَيْدًا قائمًا ، ويضرب قائمًا ، وسَهَضَ قائمًا ، فكذاك : هذا بُسْرًا ورطبًا ، ينتصبان على إضمار هذا إذا وقعَ أو إذا وقعَ ، فليس الحال هي الضمر إعمالًا للعامل فيها مضمر .

قال سيهويه : هذا كله ينتصب (الفاروف) على ما هو فيه ودلي ما هو غير ما هو فيه .

←

والاستقبال نحو ما يقصد من ذلك ، فإن كان زمانا ماضيا أضمرت (اذ " قال ") ، وإن كان مستقبلا أضمرت (إذا) ، فإذا قلت (هذا بسرا أطيب منه تمرا) وكانت الإشارة إليه في حال ما هو تمر ، فالغضيل وقع فيما مضى ، والتقدير : هذا إذا كان بسرا أطيب منه إذا صار تمرا ، فهذا مبتدأ ، وخبره (أطيب منه) ، وبسرا وتمرا جميعا حالان من النساء إليه في زمانين ، والعامل في الحال (كان) ، وفي (كان) ضمير من المبتدأ . وانظر أيضا شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ٣١ وانظر النكت ٤١٩/١ .

(١) الكتاب ٢٠٢/١ وفي هذه العبارة اضطراب سببه تداخل كلام سيهويه بتفسير أبي علي ، وصحة العبارة كما جاءت في الكتاب . « فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره » وبمثل هذا جاء النص عند السيرافي في شرحه للكتاب ، ج ٢ ق ٤٠ .

وسيهويه يرمي إلى أن ما ينصب على الظرفية ليس كله داخلا فيها ، ففي بيت الأعشى الذي ساقه سيهويه :

أى : معنى الاستقرار / وما هو غيره : أى التَّأَصُّبُ لهذه الظروف ٢٩/ب
للضُّمَر ، وهو غيرها •

قال : ومثل ذلك : أَنْتَ كَعَدِ اللَّهِ ^(١) .

أى : أى جملة ظرفاً ، لأن هذه الكلمة قد تدخلُ عليها كافُ
أخرى ^(٢) .

قال : يدلك على أن سواك وكزيد بمنزلة الظروف أنك تقول :
مَرَرْتُ بِمَنْ سِوَاكَ ^(٣) .

قال أبو على : يُدَلُّ قولك : مَرَرْتُ بِمَنْ سِوَاكَ على أن
سواك ظرف ، لأن الأسماء للوصول يوصل بها الجُمْلُ ، فإذا وصل بها
الظرف فعلى أن الظرف مُتَعَلِّقٌ بِجُمْلَةٍ مِنْ قَدَلٍ وَغَايِلٍ مَحْذُوفَةٍ ، كأنك
قلت : مررت بمن استقرَّ سواك ، فالضمير يرجع إلى الوصول مِنْ احْتِفَافٍ ،

←

نحن الفوارس يوم الحنو ضاحية جنبى فطيمة لاميلا ولاعزل
نصب (جنبى فطيمة) على الظرفية ، (فُطَيْمَةُ) منه امرأة
لامكان • انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ١٠٣/١ (الربح) ،
وانظر هامش الكتاب ٢٠٢/١ ، وفرحة الأديب ٤١ - ٤٢ •

(١) الكتاب ٢٠٣/١

(٢) انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٤٢ ،

(٣) الكتاب ٢٠٣/١

إلا أنه لما حذِفَ فام الظرف مقامه ، وعلى ذلك قولك : الذي كزَيْدٍ^(١).

قال أبو علي : الأماكنُ المختصة^(٢) تشبهُ زَيْدًا وعَمْرًا في أن لِسَكلٍ ضَرْبٍ منها جُشْتًا متميزا بعضها من بعض ، ومختصة ، فسكا أن الفعل غيرُ المتدَي لا يمتدَّى إلى زَيْدٍ وعَمْرٍو ، كذلك إلى هذا النحو مِن الأماكن .

قال : واعلم أن ظروف الدَّخَرِ أشدُّ تمكُّنا في الأسماء^(٣).

(١) شبه سيبويه قولنا (مررت بمن سواك) بقولنا (الذي كزيد) وأن (سواك) غير متمكن بشبيهه بالكاف التي هي حرف توضيح موضع (مثل) في حال التشبيه ، فتكون اسما ، « ثم بين أن (سواك) والكاف جميعا بمنزلة الظروف أنك تقول : مررت بمن سواك ، ونزلت على من سواك ، ومررت بالذي كزيد ، فصار ذلك كقولك : بمن عندك ، وبالذي عندك ، وهو غير متمكن ، ولو قلت مررت بمن فاضل ، وبالذي صالح كان قبيحا ، لأن فاضلا وصالحا اسمان متمكان ، ولا يحسن أن تقول : بمن هو فاضل ، والذي هو صالح ، ولا يحسن أيضا أن تقول : بمن مثل زيد ، ومن غير زيد ، والذي مثل زيد ، ولا بالذي عبر زيد ، لأنها أسماء متمكنة ، غير ظروف ، فلا بد من ذكر العاقد الذي يعود إلى (الذي) « كـ من » * انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ص ٤٢ ، وانظر شرح ، الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ص ٣٧ .

(٢) يشير أبو علي هنا إلى الباب الذي عقده سيبويه لما شبه مرزا الأماكن المختصة بالمكان غير المختص . انظر الكتاب ١/٥٠٥ ،
(٣) الكتاب ١/٤٠٨ .

قال أبو العباس : ليست ^(١) ظروف الزمان أشدَّ تمسكاً في الأسماء بل هي أبعد من الأسماء من الظروف المكانية ^(٢) ، وذلك أن الظرفَ ظرفان ؛ ظرفٌ مكاني وظرف زمني ^(٣) ، فالنعل يدل بعينه على الظرف الزماني ^(٤) فهذا الظرف أقمد في الظرفية من الضرب الآخر ، وأبعد من الاسمية منه ، وعلى هذا عقد سيويوه في أول الكتاب ، ولكنه سها في هذا الموضع ^(٥) .

قال : وإذا قلت : رُبَّ رجل يقول ذاك ، فقد أضفت القول إلى الرجلِ يَرُبُّ ^(٦) .

قال أبو علي : (يَقُولُ) ها هنا في موضع جرٍّ لأنه صفة زَجَلٍ ، والصفة تجري على الموصوف من غير أن تضاف إليه بحرف جرٍّ ، وللضاف إلى رجلٍ يَرُبُّ فعل محذوف (رأيتُ) وما أشبهه ، جواباً لمن يقول : مارأيت رجلاً يقول ذاك وهو مذهب أبي بكر .
قال : مررت برجل ماشئتَ من رجل ^(٧) .

(١) في المخطوطة (ليس) .

(٢) الظروف المكانية أقرب إلى الأسماء المتكئة من الظروف

الزمانية .

(٣) لأن الفعل يتضمن الحدث والزمان معا .

(٤) انظر الكتاب ١٦/١ .

(٥) الكتاب ٢٠٩/١ ، وانظر شرح التنوير في الكتاب ج ٢ ق ٤٨ .

(٦) الكتاب ٢١٠/١ .

قال أبو علي : (مَا) في قوله : مَاشَتْ مِنْ رَجُلٍ ، بمعنى المصدر ، ولا يجوز أن يسكون بمعنى (الَّذِي) لأنه صفة لشكرة ، وقد وقعت المصادر مضافة صفات للشكرة في هذا الباب (مِنْجَرِدٌ قَيْدُ الْأَوَابِدِ)^(١).

قلت : إنما وصف هذه التكرات بهذه الأسماء المضافة إلى المعرفة لما فيها من معنى الفعل ونية الانفصال ، فعنى (قَيْدُ الْأَوَابِدِ) مُقَهِّمُ الْأَوَابِدِ .

قال : وَإِنْ شِئْتَ أَجْرِيتهُ مَجْرَى الْعِدَّةِ^(٢) .

(١) هذا بعض بيت لامرئ القيس (من الطويل) في وصفه فرسه :
بمنجرد قيد الأوابد لاحة طراد الهوادي كل شأو هفرب
انظر ديوانه / ٤٦ ، وقطع سباقه سيبويه شاهدا على أن (قيد الأوابد) أجرى على (مِنْجَرِدٍ) نعتا له ، وإن كان مضافا إلى معرف بالالف واللام لأنه في معنى الفصل ، فكانه قال : (بمنجرد يقيد الأوابد) . انظر الكتاب ومامشه ٢١١/١ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ٤٩ ، وشرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ٤٩ ، النكت ٤٣/١ ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ١٠٩ .

وأبو علي هنا وفي المسائل البغداديات / ٢٧٥ - ٢٧٦ يقرر أن المصادر نوصف بها التكرات وإن كانت على لفظ المصارف ، لما يقدر فيها من الانفصال ، فتقدير (قيد الأوابد) : قيسر الأوابد ، أو مقيد الأوابد .

(٢) في الكتاب ٢١٤/١ - ٢١٥ قوله : « مرتت بثلاثة نفر رجلين مسامحين ورجل كافر ، جمعت الاسم ، وفصلت العدة ، ثم نعته وقسمته ، وإن شئت أجرته مجرى الأول في الابتداء فترفعه ، وفي البديل فتجرحه » انظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ٥٣ .

قال أبو علي : أى وضعت (رَجُلًا) موضع المِثْلَةِ المجموعة
أعنى قوله : بِرَجُلَيْنِ^(١) ، فيكون تقدير الكلام : مررت بِرَجُل
مُسْلِمٍ وَرَجُلٍ / كَافِرٍ .

قال : وتقول : مررتُ بأربعة صَريحٍ وجَريحٍ^(٢) .

قال أبو علي : لا يجوز الجرُّ في موضع (صَريحٌ وجَريحٌ) على
الصفة ، لأن الصفة حكما أن يكون للوصوف ، وليس إتيانُ
أربعة .

قال أبو بكر : دخلتِ (الوَاو) على (لَكِنَّ) وهما جميعا قد
يستعملان حرف عطفٍ ، لأن الواو لازمٌ للعطف لا يزول ، و (لَكِنَّ)
يُشَدَّدُ فَيَعْمَلُ وَيُخْرَجُ عَنْ حَدِّ الْعُطْفِ^(٣) .

(١) أصل العدد عند سيبويه في هذه العبارة (ثلاثة رجال) ،
ثم لما فصل العدد قال : « ... رجلين مسلمين ، ورجل كافر » ، فكانما
تقدير الأمر عند الفارسي سواء قوله (ثلاثة رجال) أو (رجلين) .

(٢) الكتاب ٢١٦/١ ، وعلى سيبويه وجه الرفع في الصريح
والجريح أن « الصريح والجريح غير الأربعة ، فصار على قولك : منهم
صريح وجريح » ، قال أبو سعيد : « لأن عدة النعت أقل من عدة
المنعوت » . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٥٤ .

(٣) الواو من حروف العطف ، وتستعمل (لكن) للعطف أيضا ،
وتدخل الواو على (لكن) عند العطف ، فتقول : (ما مررت برجل
صالح ولكن طالح) ، والواو في العطف أمكن من (لكن) ، وليست
خفية

قال : فَنَفَىٰ هَذَا مَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وَمَا مَرَرْتُ بِعَمْرٍو ^(١) .

قال أبو عثمان ^(٢) : أَخْطَأَ عِنْدِي ، وَنَفَىٰ عَنْ الْاَلْفِظ : مَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو .

←

لازمة للعطف لاتزول عنه - كما يقول الفارسي - فهي حرف يعتمدى العطف الى القسم ، والجبر ، والحال وغير ذلك ، كما أن (لَكِنَّ) اذا سُدَّتْ تخرج الى النصب .

قال ابو سعيد : « واما (لَكِنَّ) ، فاذا آتت بعد منفى جاز ان يكون ما بعدها عطفا ، كقولك : ما زلت زيدا لكن عمرا ، وما مررت بزيد لكن عمرو ، وماخرج زيد لكن عمرو ، وليس يكون لها عطف الا على هذا (فهي) توجب لما بعدها ما نفى عما قبلها ، كما أن (لا) تنفى ما بعدها ما اوجب ما قبلها ، فهي تقيضة (لا) » شرح السيرافي للكتاب ج ٢٥٢ (١) الكتاب ٢١٨/١ .

(٢) هو أبو عثمان المازني ، وقد مرت ترجمته ، ويرى أن نفي المرور بهما كان يقع بقوله : (ما مررت بزيد وعمرو) ، أما قوله : (ما مررت بزيد ، وما مررت بعمرٍو) فهو الذي بسميه سيبويه (مُرَوَّرَيْنِ) الكتاب ٢١٨/١ ، ولما كانت الواو تشرك بين المتعاطفين في الاعراب ، فانها تشرك بينهما في المعنى ، حتى يكون الثاني داخلا فيما دخل فيه الاول من المعنى الذي ذكر للاول في الجمع والتفريق ، فالجمع أن تقول : (مررت بزيد وعمرو) اذا كان مرور واحد وقع بهما ، والتفريق أن تقول : (مررت بزيد وعمرو) وقد مررت بأحدهما في وقت وانقطع مرورك ثم مررت بالآخر بعد حين . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٥٦ .

وذهب أبو عثمان إلى أن النفي على لفظ الإيجاب ، فكما أنه لم يذكر في الإيجاب للورور مرتين ، فهم عنه ما أراد منهما فكذلك حال النفي (١).

قال : (لكن) معناها الإضراب ، ويعطف بها فإذا ذكرت الواو قبلها كانت العاطفة الواو ، وبقي في (لكن) معنى الإضراب وزال عنها معنى المطف مع الواو (٢).

قال : وإذا كان قبل ذلك منعوت ، أى : مذكور فاضمرته ، أو اسم أضرته ، أو أظهرته فهو أقوى ، أى الرفع (٣).

(١) هذه إحدى المسائل التي غلط المبرد فيها سيبويه ، مستنداً برأى المازني ، ورجع ابن ولاد رأى سيبويه . انظر الانتصار ، ق ١٠٩ - ١١٠ ، ولم يقف عند هذه المسألة طويلاً في المختضب ١٥١/٤ .
(٢) « لكن وبل » حرفا عطف عند سيبويه والنحويين ، كما أنهما يفيدان الإضراب انظر الكتاب ٢١٦/١ ، ٢١٨ ، إلا أنهما لا يكونان إلى أول الكلام انظر المصدر نفسه ٢١٧/١ ، قال أبو سعيد : « (بل ولكن) إذا كان قبلهما جحد فهما في المعنى سواء ، كقولك : مامرت بزيد بل عمرو ، وما مورت بزيد لكن عمرو ٠٠٠ » شرح السيراني للكتاب ج ٢ ق ٥٩ . وقال سيبويه : « والمعرفة والتكررة في (لكن ، بل ، ولابل) سواء » الكتاب ٢١٩/١ .

(٣) مزج الفارسي تعليقاته بكلام سيبويه ، ونحريه عبارة سيبويه كالتالي : « وقد يكون فيه الرفع (في مثل قولك : مامرت برجل ولكن حمار) على أن يذكر الرجل ، فيقال من أمره ومن أمره ، فتقول أنت :

قال أبو إسحاق^(١) : أى إذا كان الاسمُ منعوياً كقولك :
 مامَرَرْتُ بِبَغْلٍ قَارِيٍّ ، لأنَّ البَغْلَ مضمَرٌ فى القَارِيٍّ ، فإذا كان كذا
 فهو أحسنُ .

وأما قوله^(٢) : أو اسماً أضمرتهُ فهو كقولك : مامَرَرْتُ بِبَغْلٍ ،
 يريد بالاسم الماه الذى فى (به) .

←

قد مررت به ، فيما مررت برجل بل حمار ، ولكن حمار ، أى بل هو حمار
 ولكن هو حمار . . . كانه قال : ولكن الذى مررت به حمار وإذا كان
 قبل ذلك منعوياً فاضمرته أو اسم أضمرته أو أظهرته فهو أقسوى
 الكتاب ٢١٩/١ ، وانظر شرح الرمانى للكتاب ج ٢ ق ٥٧ . وفى
 المخطوطة نصب (منعوتاً ، مذكوراً ، اسماً) .

(١) هو الزجاج ، وقد مررت ترجمته .

(٢) الضمير يعود الى سيبويه والقول فى الكتاب ٢١٩/١ ، وانظر

شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٥٩ .

هذا بابٌ مجرى تحتِ المعرفةِ عليهما^(١)

قال أبو بكر^(٢) : شرط هذا الباب أن يكون الأعمُّ صفةً للأخصَّ ، وإنما صار الأعمُّ صفةً للأخصَّ لأنه إذا بُعِثا تركَّبَ منهما ما هو أخصُّ من كل واحد منهما على الأفراد ،^(٣) كقولك : زيد الطويل ، فإنه أخصُّ من كل واحدٍ من الصفة والموصوف .

قال أبو علي : وإنما لا تقول (مَرَرْتُ) بهذين الطويل والقصير^(٤) لأن (هذا) مع ما يوصف به بمنزلة اسم واحد ، فنزلة وصفة منه منزلة حرف من حروفه ، فكما لا يجوز أن تُثنى الاسم وتجمعه قبل تمامه ، كذلك لا يجوز أن تُثنى (هذا) قبل أن تُتمَّه بضم الصفة إليه^(٥) .

(١) الكتاب ٢١٩/١ ، وانظر الانقصار ق ١١٣ .

(٢) لعله أبو بكر بن السراج ، وإن كان السيرافي قد أحال الى أبي بكر مبرمان رأيا في هذا الباب ، لكن الغالب عند السيرافي والفارسي اضافة (مبرمان) الى (أبي بكر) ان كان الراي لمبرمان ، أما ان كان لابن السراج ، فانهما يكتفيان بذكر كلمة (أبي بكر) . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦٣ .

(٣) جاء بعد هذا قوله : « كقولك : زيد الطويل ، فإنه أخص من كل واحد من كل على الافراد » وهو تكرار ، ويبدو أنه سبق نظر من الناسخ حيث كرر الكلام ، ومزج بين العبارات الواردة في السطور الثلاثة الأخيرة .

(٤) العبارة في الكتاب ٢٢١/١ ، وما بين المعقوفتين زيادة منه .

(٥) في المخطوطة تكرار لقوله : « ولا يجوز أن تُثنى (هذا) قبل

أن تتمه بضم الصفة اليه » ولعله سبق نظر من الناسخ .

ولا يجوز أن تقول : مَرَرْتُ بهذا ذِي الْمَالِ^(١) ، لأن الاسم المضاف لا يكون مع اسم آخر بمنزلة اسم واحد .

قال أبو علي : الذي سماه سيبويه في باب تجرى النعت على للنعت تفسيراً للنعت ، هو الذي ينتصب هنا على الحال ، والمثال في ذلك قولك :
 ٣٠/ ب مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَالِحٍ وَرَجُلٍ طَالِحٍ ، فنقول : مَرَرْتُ بِأَخَوَيْكَ /
 صالحاً وطالحاً ، ومررت بأخويك رجلاً صالحاً ورجلاً طالحاً ، فذكرت
 ها هنا رجلاً ، وَصَلَةً إِلَى الْحَالِ ، كما كان في التسمية وَصَلَةً إِلَى الصِّفَةِ ،
 وهذه الوصلة هي التي سماها سيبويه تفسيراً للنعت ، وتوكيدها له ونظيره
 قولك : مَرَرْتُ بِأَخَوَيْكَ رَجُلًا صَالِحًا وَرَجُلًا طَالِحًا^(٢) .

(١) انظر الكتاب ١/ ٢٢٢٩ ، قال أبو سعيد : « لا تقول : « مررت بهذين الطويل والقصير » ، وأنت تريد أن تجعله من الاسم الأول بمنزلة (هذا الرجل) ، يعني : لا يجوز (مررت بهذين الطويل والقصير) وتجعل الطويل والقصير نعتاً لهذين ، وهذا معنى قوله : تجعله من الاسم الأول وإنما لم يجر ذلك ، لما ذكرنا من فساد الفصل بين المبهم ونعته ، لأن قوله (والقصير) لم يُلْ إِلاَّ إِشَارَةً لِلْفَصْلِ (الطويل) بينه وبين الإشارة ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦٣ . وقال أبو الحسن الرماني :
 « ونقول : (مررت بهذين الطويل والقصير) على الصيغة ، ولا يجوز (مررت بهذين الطويل والقصير) على الصيغة ، لأن اتصال صفة المبهم به أشد من اتصال صفة العلم به ٠٠٠ ، انظر شرح الرماني للكتاب ج ٢ ، ق ٦٠ .

(٢) قال الرماني : « تقول : (مررت بأخويك مسليماً وكافراً)

قوله : تَرَى خَلْقَهَا نِصْفَ قَنَاةٍ قَوِيمةٌ^(١).

إذا جعلت (قَنَاةٌ قَوِيمةٌ) حالا ، فقولك (قَنَاةٌ) وصلةٌ إلى ذكر

الحال .

←

على الحال ، ويجوز (مَررتُ باخوتكُ مسلِمٌ وكافرٌ) على البدل ، ويجوز الرفع على الابتداء بتقدير (أحدهما مسلم ، والآخر كافر ، وإنما جاز بدل النكرة من المعرفة لأنَّ الثاني يقدر في موضع الأول) . شرح الرامى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦١ . وانظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦٢ .

(١) هذا صدر بيت من الطويل لدى الرمة وهو بتمامه :

تَرَى خَلْقَهَا نِصْفَ قَنَاةٍ قَوِيمةٌ وَلِیَصِفَ لَقَاً یَرْتَجِ أَوْ یُتَمَرِّنْ

وقد استشهد به سيبويه على رفع (نِصْفٌ) على الابتداء ، ولو نصبه على البدل أو الحال لجاز ، انظر الكتاب ٢٢٣/١ وانظر هامشه ، نصبه على البدل أو الحال لجاز ، انظر الكتاب ٢٢٣/١ وانظر هامشه ، والبيت في ديوان ذی الرمة ٦٢٣/ ، وفيه (خَلْقَهَا) بالغاء ، وأشار المحقق الى رواية سيبويه بالقاف ، والمعنى يؤيد ما جاء عند سيبويه ، كما أن رواية الديوان بنصب (نِصْفًا) ، وهذا ما أشار اليه سيبويه بقوله : « وبعضهم ينصبه على البدل ، وإن شئت كان بمنزلة (رَأَيْتُهُ قَائِمًا) » كأنه صار خبراً على حد من جعله صفة للنكرة ، الكتاب ٢٢٣/٢ ، انظر شرح الرامى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦١ ، شرح السيرافى للكتاب ج ٢ ، ق ٦٢ - ٦٣ ، والنكت ٤٤٥/١ ، وروى ابن السيرافى البيت بنصب (نِصْفًا) على البدلية ، وجعل القناة وصفا للمنصوب وأشار الى رواية الرفع ، انظر شرح أبيات سيبويه ٣٤٦/١ (الريح) ، وخط المبرد نصب (نِصْفًا) على الحال ، مقررا أن (نِصْفًا) لا ينبغي أن يكون هنا إلا معرفة ، لأن معناه الاضافة . . . انظر الانتصار ، ق ١١٤ ، قال البغدادي « والحجة لسيبويه أنه نكرة . . . » انظر الخزائن ٤٨٠/٢ .

(١٥ - التعليقة)

وَأَنْشُدْ لِلْفَرَزْدَقِ^(١):

فَأَصْبَحَ فِي حَيْثُ الْتَقَيْنَا شَرِيدُهُمْ

طَلِيقٌ وَمَسْكُوفُ الْيَدَيْنِ وَمُزْهِفُ

قال أبو علي : قوله : طليق ومكتوف اليدين ، طليق مع المبتدأ

المضمر قبله في موضع نصب لوقوعه خبراً لأصبح ، والغرف على هذا

التقدير مُذْنِي ، أعنى قوله : في حيث التقينا ، وكذلك قوله^(٢):

* وَكَانَتْ قُشَيْرٌ شَامِتًا *

لو لم ينصب (شامتا ومزريا وزاريا) لصارت الجملة التي كانت

(١) البيت من الطويل ، وأنشده سيبويه برفع (طليق) وما بعده على القطع ، والابتداء على معنى (مِنْهُمْ طليق) ومنهم مكتوف اليدين انظر الكتاب وهاشميه ٢٢٢/١ ، وانظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦١ ، شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ١١١ ، الخزائن ٣٦/٥ (هارون) والبيت فى ديوان الفرزدق ٢٩/٢ .

(٢) إشارة الى بيت النابغة الجعدى من الطويل وهو قوله :
وَكَانَتْ قُشَيْرٌ شَامِتًا بِصَدِيقِهَا وَآخِرُ مَزْرِيَا عَلَيْهِ وَزَارِيَا
حيث نصب (شاميتا) خبراً لكان ، ولو قطع ورفع على الابتداء لجار وكان حسناً ، انظر الكتاب وهاشميه ٢٢٢/١ ، والبيت فى ديوانه ١٧٧ ، وانظره أيضا فى كتاب النابغة الجعدى - حياته وشعره / ١٥٩
انظر أيضا شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦١ ، وشرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦٢ ، النكت ٤٤٤/١ ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ١١٢ ، وفى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٢١/٢ (الريح) : (وآخِرُ مَزْرِيَا وَآخِرُ زَارِيَا) ، ومثل ذلك عند الشنترجى فى هامش الكتاب ٢٢٢/١ ، وانظر البيت فى الخزائن ٢٩٨/٢ .

(يسكون بعضهم شامتاً) والجملة التي كانت (تسكون) معطوفاً عليها في موضع نصب .

أبو علي : إنما وصف العلم الخاص بالبهمة ، والصفات إنما تسكون حلياً ، وليست للبهمة بظاهرة في لفظها الحليّة ، لسكنها تتضمن معنى الشبه والإشارة ، وبهذا المعنى انتصب الحال بعدها في قولك : هذا زَيْدٌ رَاكِباً ، فمن حيث انتصب الحال بعدها لمعنى الفعل الذي تتضمنه وجاز أن يُضمتَ بها ^(١) .

وقوله : معطوفة ^(٢) ، يريد بها معنى الإنباع ، وعلى هذا سُمي الاسم الذي يبيّن به كإيّاين بالصفة عطفاً البيان .

قال : كقولك : لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ مُحَيَّرٌ ، وقد بقي منهم ^(٣) .

(١) يقرر سيبويه أن الصفة تكون تحليلية نحو (الطويل) ، ونكون قرابة نحو (أخيك ، أو صديقك) ، كما تكون اسماً مبهماً ، وأن العلم الخاص نحو (زيد) لا يكون صفة لأنه ليس بحلية ولا قرابة ولا مبهم . انظر الكتاب ٢٢٣/١ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦٣ .
(٢) إشارة إلى قول سيبويه : « واعلم أن المضمّر لا يكون معطوفاً . من قبيل أنك إنما تضمّر حين ترى أن المحدث قد عرف من تعنى ، ولكن لها أسماء تعطف عليها ، نعم وتؤكد ، وليست صفة ، لأن الصفة تحليلية نحو الطويل ، أو قرابة نحو أخيك وصاحبك ، وما أشبه ذلك ، أو نحو الأسماء المهمة ولكنها معطوفة على الاسم تجرى مجزاه ، فلذلك قال النحويون صفة ، وذلك قولك : (مررتُ بهم كلّهم) » ، الكتاب ٢٢٣/١ فمعطوفة هنا تعنى عطفت البيان لا النسق ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ / ق ٦٣ .

(٣) الكتاب ٢٢٣/١ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦٣ ، قال الرماني : « إذا قلت : (مررتُ بهم كلّهم) جاز على وجهين : أحدهما : العموم ، والآخر : الخصوص على المبالغة التي لا تعد فيها من بقي منهم لم تمر به ، ولكن لا يجوز هذا إلا بدليل يصحب الكلام لأنه خلاف الأصل والحقيقة » ، شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ٦١ .

قال أبو إسحاق : قوله : وقد بقي منهم ، إنما يريد تسكين ذلك ، كقولك : رأيت بني تميم اليوم كلهم ، وإنما رأيت بعضهم ، وقد بقي منهم قوم لم نرهم ولستك تسكينه .
قال : وإنما صار اللبهم بمنزلة المضاف ، لأن اللبهم مقرب به شيئاً أو متباعد ، وتشير إليه ^(١) .

قال أبو علي : معنى قوله اللبهم بمنزلة المضاف ، أى ليس يجوز في صفة اللبهم إذا ناديتُهُ إلا الرفع ، كما أنه ليس يجوز في صفة المضاف إلا النصب ، فلما لزم صفة اللبهم إعراب واحد كما لزم صفة للمضاف إعراب واحد وخالف كل واحد منهما صفة للمنادى المفرد ، غير اللبهم ، إذ كانت ترفع وتنصب ، اتفاقاً من هذا الوجه .

^{٣/أ} . **قال :** ولم يُرد أن يُبين بقوله : (كل الرجل) / ما قبله كما يُبين (زيداً) إذا خاف أن يلتبس ^(٢) .

قال أبو بكر : يُريد لا يبين بقولك (كل الرجل) ما قبله كما يبين (بالطويل) ، وما أشبهه ، لأن قولك : (كل الرجل) ، ليس بصفة مُخلصة مميزة ، إنما هو تذكُّل ، وكذلك صفات الله عز وجل .

(٦) الكتاب ١/ ٢٢٣ .

(٢) خلط الفارسي تعليقاته بكلام سيبويه ، فقوله (كل الرجل) يعنى المثال الذى أورده سيبويه وهو قوله : (عبد الله كل الرجل) ، وقوله : كما يبين (زيداً) ، يومىء الى قول سيبويه : « ولم تُرد أن تجعل (كل الرجل) شيئاً تعرف به ما قبله وتعيّنه للمخاطب ، كقولك : (هذا زيد) ، فاذا خفت أن يكون لم يُعرف قلت (الطويل) ،

انظر الكتاب ١/ ٢٢٣ - ٢٢٤ .

قال أبو علي : إنما قُبِحَ (ما يَحْسُنُ بِعبدِ الله مثلكَ)^(١) في المدح ، من حيثُ قُبِحَ : (مَرَزْتُ بِعبدِ الله كُلَّ الرجلِ) في المدح ، لأنَّ عبدَ الله ليسَ مما يمدح به^(٢) ، كما يمدح بالرجل ، لما يَدْخُلُه من معنى السكال والنفاذ فإن لم تُردِّ المدح في قولك : (ما يَحْسُنُ بِعبدِ الله مثلكَ) وأردت بمثلك المعروف بِشبهه فقد جاز^(٣) .

قال : والتبويض والابتداء أقوى^(٤) .

(١) انظر الكتاب ٢٢٤/١ حيث قال سيبويه : « ومن الصفة قولك : ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذاك ... واعلم أنه لا يحسن (ما يحسن بعبد الله مثلك) » .

(٢) يريد أن (عبد الله) علم ، وهو غير وصف ، وليس اسم جنس (كالرجل) الذي ربما وصف به لتضمنه معنى المدح والكمال ، تقول : (هذا رجلٌ كمثل الرجلِ) ونحو ذلك ، انظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ٦٣ .

(٣) في المخطوطة (فقد أجاز) بزيادة الهمزة .

(٤) في الكتاب ٢٢٦/١ : « والابتداء في التبويض أقوى » ، ومدار الحديث حول كلمة (أخواننا) في بيت مهلهل الذي أنشده سيبويه وهو قوله :

ولقد خبطن بيوت ريسكر خبطة
فقطع (أخواننا) مما قبلها وحملها على الابتداء .

انظر الكتاب ٢٢٥/١ وانظر تعليق الشنتمري بهامشه . قال ابن النحاس : « للعرب في هذا البيت ثلاث لفات : الرفع ، والنصب ، والجر أما الرفع فعل التفسير ، كأنه قيل له : أي بني يشكر ؟ فقال : هم أخواننا ، وأما النصب فعلى معنى (أخواننا) ، وأما الجر فعلى البدل من يشكر » . انظر شرح أبيات سيبويه / ٩٥ - ٩٦ ، انظر أيضا شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤١/٢ .

والقارسي يرى أن رفع (أخواننا) في البيت على أنها خبر للمبتدأ قوي ، ومثله أيضا الجر على أنها بدلثة بمعنى من كل

قال أبو علي : إنما صار الابتداء والتبويض في الدرفة أقوى ، لأن
حكم المبتدأ أن يكون معرفة .
قال أبو بكر : مخالطها السَّامُ ، ومخالطه بُهْرٌ^(١) على خلاف ما حكوا
ولو كانا كما قالوا لكانا منصوبين .

قال : فإن زعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا ، فهم ينصبون به
دَاهٌ ومخالطه ، وهو صفة الأول ، وهم يقولون : هذا غلامٌ لك ذادياً^(٢) .

- (١) جمع أبو علي هنا عبارتين وردتا في بيتين رواهما مسيبويه ،
الأول من الكامل ونسبه إلى ابن ميادة المرص من غطفان وهو قوله :
وارتضن حين أردن أن يرمينا نبلا مقلدة بغين قداح
ونظرن من خلل الستور بأعين مرضى مخالطها السقام صحاح
أما الثاني فهو من الطويل وهو من قول الأخطل :
حينم العراقيب العصا وتركته به نفس عال مخالطه بهر
انظر الكتاب ٢٢٦/١ ، ففي الشاهد الأول حمل الشاعر (مخالطها)
على العين وهي نكرة لما فيه من نية التنوين والخروج عن الإضافة ، فجرى
مجرى الفعل فرفع ما بعده ، وفي الشاهد الثاني حمل (مخالطه بهر)
على قوله (به نفس) لما فيه من نية التنوين أيضاً ، انظر نحصيل عين
الذهب بهامش الكتاب ٢٢٧/١ ، وانظر في الشاهد الثاني شرح أبيات
سيبويه لأن السيرافي ٣٥٦/١ (الريح) . وانظر الشاهدين في شرح
أبيات مسيبويه لابن النحاس ١١٢/١ ، وبيت الأخطل في ديوانه ٢١٥ ،
وانظر الشاهدين في النكت ٤٤٩/١ ، الخزنة ٢٩٣/٢ - ٢٩٤ . وفي
المخطوطة جاء في بيت الأخطل (مخالطها) وهو سهو من الناسخ إذ يظهر
أنه قلنها كالتى في البيت السابق .
- (٢) الكتاب ٢٢٨/١ ، ويبدو أن أبا علي قد تصرف قليلا في لفظ
سيبويه ، أو أن يكون قد اعتمد على نسخة تختلف نسخة المطبوع .

قوله : ينصبون هذا ، هو إشارة إلى ما في البيتين وما أشبهه .

يقول : ليس انتصاب هذا القرب من حيث حذف التنوين منه ، إنما انتصابه على الحال من النكرة أو المعرفة ، والتقدير فيما وقع من ذلك منصوباً متصلاً الانفصال .

قال : أبو علي : وإنما ذكر سيبويه الحال من النكرة في قولك : هذا غلامٌ لكَ ذاهياً^(١) ، لمعلم أنه إذا سُمع (بِرَ نَفْسٍ هَالٍ مُخَالِعُهُ) منصوباً ، فقد نُصب على أنه حال من النكرة ، ولم ينصب من حيث حذف التنوين ، وقد يجوز أن يكون (ذاهياً) حالاً مما في ذلك من الضمير ، ولا حُجَّة فيه على هذا الوجه ، لأن الحال فيه من المعرفة ، وإنما الحُجَّة أن يكون الحال من (غلامٍ) النكرة ، وكذلك قولك : مررت برجلٍ قائماً ، الحُجَّة أن يكون الحال من (رجلٍ) دون التاء من (مررت) .

قال : وبعضهم يجعله منصوباً إذا كان واقعاً ، ويجعله على كل حال رفعاً إذا كان غير واقع^(٢) .

الواقع هنا الحال ، وغير الواقع هنا الاستقبال .

(١) انظر الكتاب ١/ ٢٢٨ .

(٢) الكتاب ١/ ٢٢٨ ، وفيه (يجعله نصيباً) بدل (يجعله منصوباً) .

قال : وإذا جعلته أمياً لم يكن فيه إلا الرفع على كل حال ^(١).
 أى : وإن جَعل اسم الفاعل المعاضى دون الحال والاستقبال .

قال أبو على : وإذا قلت : أَنَانِي الْحَسَنَةُ أَخْلَاقُهُ ^(٢) فعناه :
 أَنَانِي الرجل الحسنة أَخْلَاقُهُ ، فالحسنة فعل للأخلاق ، وإن كان جارياً
 ب/٣١ على الرجل ولذلك أَنَشَقُهُ ، والراجع إلى الرجل الهاء من أخلاقه ، وإنما /
 قلت : الْحَسَنَةُ ، لأن الصفة ليست للرجل ، وإن جرت عليه ، ولو حذفت
 الهاء التي أضيفت للأخلاق إليها ، لم يَجُزْ أن تقول : أَنَانِي الرجل الحسنة
 الأخلاق . لأن الْحَسَنَ قد صار فيه ضمير للرجل من حيث جرى عليه
 صفة له ، ولم يرتفع به شيء من سببه ، فتأنيث (حَسَنٍ) خطأ إذا كان فيه
 ضمير مذكّر ، ولم يكن الفعل للأخلاق إذا حذفت الهاء الراجعة إلى
 الرجل ، لسكنك جعلت الْحَسَنَ وصفاً للرجل ، ثم بَلَّغْتَ به الأخلاق ،
 ولما أن الْحَسَنَ صار فيه ضمير للأول ، لم يَجُزْ أن تَرَفَعَ ^(٣) به الأخلاق
 كما كنت ترفعه به قبل أن تحذف الهاء ولو رَفَعْتَ الأخلاق بِالْحَسَنِ
 كما كنت ترفعه به وهو مُضاف إلى الهاء لم تَتَخَلَّ في ذلك من أحد أمرين :

إما أن تُتَخَلَّ الصفة من أن يرجع منها شيء إلى الموصوف ، وإما أن
 ترفع به الأخلاق وفيه ضمير للموصوف ، ولو فعلت ذلك لارتفع بالفعل

(١) الكتاب ١/٢٢٨: (١)

(٢) انظر الكتاب ١/٢٢٨ .

(٣) فيها المخطوطة (يرفع)

فإعلان بغير حرف إثرائي وذلك غير جائز ، والأول أيضاً غير جائز ،
أعني إخلاء الصفة من ضمير الموصوف .

قال سيبويه : ومن جواز الرفع في هذا الباب أتى سمعت رجلين
من العرب عربيين يقولان : كَانَ عَبْدُ اللَّهِ حَسْبُكَ بِهِ رَجُلًا^(١) أَيْ :
لم يعمل حَسْبُكَ هنا إعمال الفعل وإن كان قد جرى صفة فتقول : كَانَ
عَبْدُ اللَّهِ حَسْبُكَ بِهِ فترفع^(٢) (بِهِ) بقولك (حَسْبُكَ) وتعمله عمل الفعل ،
لَسَكُنْ رُفِعَ (حَسْبُكَ) بالابتداء ، و (بِهِ) على أنه خبره ، قَبِرَ^(٣)
في موضع رُفِعَ ، لأنه خبر مبتدأ ، ولو أُعْمِلَ (حَسْبُكَ) عمل الفعل لَسَكُنْ
(بِهِ) يصير موضعه رُفِعاً ، لارتفاعه بحَسْبُكَ ، مُعْمَلًا إعمال الفعل .

فإذا لم يُجْزُ أن يعمل (حَسْبُكَ) و (كُنْ)^(٤) إعمال الفعل ، وقد
جرّتا صفتين للسكر ، كان إعمال (حَزْ)^(٥) وما أشبهه من أسماء الجواهر
الهيمنة الشبهة من الفعل أبعد من أن تعمل عمل الفعل .
وقولك (حَسْبُكَ بِهِ رَجُلًا) في الحسكية ، جملة من مبتدأ وخبر
في موضع نصب لوقوعه خبراً لِسَكُنَ .

(١) الكتاب ٢٣٠/١ .

(٢) في المخطوطة (فيه) .

(٣) إشارة إلى قول سيبويه : « وتقول (مرت برجله كل ماله

درهمان) لا يكون فيه إلا الرفع » . الكتاب ٢٣٠/١ .

(٤) في قول سيبويه : « مرت برجله خن^٦ صفته » انظر الكتاب

٢٣٠/١ ، أو قوله في الباب قبل هذا الباب : « مرت برجله خن^٦ صفته »

انظر الكتاب

٢٢٨/١ .

هذا باب ما يكون من الأسماء صفة مفردة وليس بفاعل ولا مفعول
يُشبه الفاعل كالحسن (١)

قال : أبو علي : الذي يوافق هذا الباب الباب الأول ، إنهما
يَعْمَدَانِ من أن يعملا عمل الفعل ، لعمد المناسبة بينهما وبين الفعل ،
وبغرضان في أن الصفات في الباب الأول موصولة بشيء ، غير مفردة
١/٣٢ وفي هذا الباب مفردة غير موصولة / .

قال : فاخترت الرفع فيه لأنك لا تقول ذراع الطول منونا ولا غير
منون (٢) .

الفصل ليس في كتاب أبي بكر ولا معنى له ها هنا أيضا في تعييد
هذه الصفات من أن تعمل عمل الفعل (٣) لأن وقوع الصفة خبرا لمبتدأ
لا يعمده من أن يعمل عمل الفعل ، ألا ترى أنك تقول : زيد خير

(١) الكتاب ١/ ٢٣٠ . وانظر الاختلاف في الصيغة .

(٢) الكتاب ١/ ٢٣١ : « لأنك تقول ذراع الطول ، ولا تقول مرت
بذراع طول » ورواية أبي توفيق رواية السيرافي ، انظر شرح الكتاب ،
ج ٢ ق ٦٠ .

(٣) في المخطوطة بعد هذا قوله : « ألا ترى أنك تقول » ، وهو
بلا شك مسبق نظر من الناسخ ، لأن هذا العبارة مذكورة في السطر
الذي يليه .

منك^(١)، فوقع (خبرٌ ونكٌ) وما أشبهه من الصفات التي لا تعمل عمل الفعل، أختاراً، وليس يُبعده ذلك من أن يعمل عمل الفعل، وإما الذي يُبعده عن أن يعمل عمل الفعل تَمَرُّبُهُ من المعاني التي بها شابهت الصفات الأسماء كالجميع بالواو، والتأنيث، وموافقة الفعل في البناء.

قال: ولسكنهم يقولون: هو نارٌ حُمْرَةٌ^(٢).

قال أبو إسحاق: يعني أن النار لا يصفون بها، وقد يبتدونها وينونها على الليتدأ^(٣).

قال: وقد يجوز أن تقول على هذا الحد: مررتُ برَجُلٍ حَسَنٍ أبوه وهو فيه أبعد^(٤).

قال: أبو بكر: الرُّفْعُ في الصفة إذا نُلت: مررتُ برَجُلٍ حَسَنٍ أبوه في الرَّدَاءَةِ يُظَاهِرُ الجُرْفُ في الاسم في الرجل إذا نُلت: سَمَرْتُ

(١) انظر الكتاب ١/ ٢٣٠.

(٢) الكتاب ١/ ٢٣١.

(٣) ساق أبو على تفسير أبي اسحق بالمعنى، وهنَّه عادته حتى في اقوال سيبويه وقد روى السيرافي قول أبي اسحاق فقال: «قال أبو اسحاق الزجاج: باب الأخبار أن تكون أفعالا، لأنك إنما تخبر بحدث، وقولك: (هو نارٌ حُمْرَةٌ) ليس الضمير للنار، إنما هو لرجل أو جوهر، وإنما المعنى هو مثل نارٍ حمرة.» شرح السيرافي للكتاب، ج ٢، ق ٦٠.

(٤) الكتاب ١/ ٢٣١.

يَرْجُلُ رَجُلٌ أَبُوهُ ، يريد إعمالك (رجُل) إعمال الفعل في القبح ،
كَوْضْعِكَ (حَسَن) موضع الاسم ، وتركك إعماله هَمَلُ الفعل (١) .

قال أبو علي : إذا وصفت الصفة المشبهة بالفعل ، أو المشبهة
بالمشبهة بالفعل ، بعدت مِنْ أَنْ تَعْمَلَ حَلَّ الفعل كما كانت تَعْمَلُ عَمَلَهُ
قبل أَنْ توصف ، وإنما بعدت بوصفك إطلاعا من أَنْ تَعْمَلَ عَمَلُ الفعل لأن
الأفعال لا توصف ، وإنما توصف الأسماء ، فأنت إذا وصفت هذه الصفات
فقد بعدتها مِنْ مُشَابَهَةِ الفعل ، وَأَدْخَلْتَهَا فِي حَيْزِ (الأسماء) (٢) فإذا
قلت : مررتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ ظَرِيفٍ أَبُوهُ ، فإنما قوى الرفع لأنَّ الصفة
لم تَخْلُصْ لِلْأَبِّ وحدها ، بل تَمَلَّكَ الأبَّ وَصِفَتُهُ الأولى (٣) . ألا ترى
أَنَّكَ لو طلبت رجلاً حَسَنًا ظَرِيفًا أَبُوهُ ، لطلبت في الرجال الحَسَنَ

(١) فسر أبو سعيده هذه العبارة بقوله : « وما يجري مجرى
ما تقدم من اختيار الرفع فيه وجواز الجر قولك في الرفع (مررتُ برجلٍ
ما تقدم من اختيار الرفع فيه وجواز الجر قولك في الرفع (مررتُ برجلٍ
رجلٍ أَبُوهُ) ، إذا أردت معنى أنه كامل ، وفي الجر (مررتُ برجلٍ رجُلٍ
أَبُوهُ) كما تقول (أسير أَبُوهُ) ويحمل (رجل) على معنى (كامل) ،
شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٧٠ .

(٢) في المخطوطة « الأفعال » .

(٣) انظر الكتاب ١/ ٢٣١ ، قال سيبويه عن الحكم في مثل هذا .
« الرفع فيه الوجه والجد ، والجر فيه قبيلج » .

آبَاؤُهُمْ ، الرجل الظريف أبوه ، ولم تَعْلَمُهُ في الرجال الظُرَافِ آبَاؤُهُمْ
دون الحسان آبَاؤُهُمْ ، ولذلك لا تدخل الواو في الصفات إذا طالت لأنها
كالاسم الواحد ، ^(١) فإذا أدخلت الواو في الصفات الكثيرة إذا أجريتها
على اسم واحد فحكمه أن يكون قد عُرف بالصفة التي عطف الصفة
عليها بالواو .

قال أبو علي : صار حسنُ الوجه ، بمنزلة (حسن) في إضافة
حسنٍ إلى الوجه ، من أجل أن التنوين والانفصال فيه جائزان ،
بمنزلة (حسن) غير مضاف في أن الاسم يرتفع بحسن وهو مضاف
إلى (الوجه) / كما يرتفع به إذا كان مُنَوَّنًا غير مضاف فليس إضافة ٣٢/
(حسن الوجه) ^(٢) كإضافة (أبي عَشْرَةَ) ^(٣) لأن الانفصال يجوز في
حسن الوجه كما يجوز في (مُلَازِمُ أَبِيهِ رَجُلٌ) إذا أردت : (مَرَرْتُ
بِرَجُلٍ مُلَازِمِ أَبَاهُ رَجُلٌ) ، فالإضافة في (حسن) بمنزلتها في (مُلَازِمِ)
وليس بمنزلتها في (أبي عَشْرَةَ) ^(٤) .

-
- (١) يقال في مثل هذا « مررت برجل حسن وظيف أبوه » .
انظر شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ٢/٢٠٣ .
(٢) في مثل قوله : (مررت برجل حسن الوجه أبوه) انظر
الكتاب ١/٢٣١ - ٢٣٢ .
(٣) في مثل قوله : (مررت برجل أبي عَشْرَةَ أبوه) انظر
الكتاب ١/٢٣٢ .
(٤) انظر الكتاب ١/٢٣٢ .

قال سيبويه : فعلى ما هنا معطوفة على المضمير ، وليست بمنزلة أبي
[عشرة] ، فإن حملته على قبجه رفعت (١).

قال : أبو على : تقول : مررتُ بقومٍ عَرَبٍ أَجْمَعُونَ ، على أن
(أَجْمَعُونَ) يرتفع بضمير في (عَرَبٍ) ، تقديره (هُمْ) ، وتقول :
مررتُ بأبي عشرة أبوه ، فلا يحسن أن يسكون (أبوه) مرتفعاً
بأبي عشرة كحَسَنَ ارتفاع (أَجْمَعُونَ) بضمير (عَرَبٍ) .

فإن قال : أليس (عَرَبٍ) صفة بعيدة الشبه من الفعل ، كما أن
أبا عشرة صفة بعيدة الشبه من الفعل ، فمن أين حَسَنَ ارتفاع المضمير
المحمول عليه أَجْمَعُونَ بمرسٍ ، ولم يحسن ارتفاع (أبوه) بأبي عشرة ؟

فالجواب في ذلك أن الظاهر ليس بمنزلة المضمير ، لأن الصفة لا بد من
أن يسكون فيها هو الموصوف بعيداً كان شبيهاً بالفعل أو قريباً ، لأنه
إن لم يسكن فيها ضميرٌ للموصوف لم يتعلق به ، ولم تسكن صفة له ،
فالضرورة تؤدي إلى تقدير هذا المضمير في الصفة ، وليست الضرورة
بمؤدية إلى رفع الاسم بالصيغة غير المشبهة بالفعل ، ولا المناسبة له .

(١) الكتاب ١/٣٣٢ ، وما بين المعقوفتين زيادة منه ، وفيه أيضاً
(فإن تكلمت به على قبجه رفعت العدم) ، والضمير في قوله (فهي)
يمود على (والعدم) في قوله : (مررتُ برجلٍ سَوَاءٍ والعدم) ،
إلى أنه يقيح الرفع في (العدم) ، لأنه معطوف على ضمير الرفع المستكن
في (سواء) ، ولا يحسن العطف إلا باظهار الضمير . وانظر مزيد تفصيل
وتعليل لقبج العطف هنا في شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٧١ .

قال : أبو علي : لو رفعت (أَبْقَضَ) وما أشبهه^(١) في هذه المسائل على الابتداء ولم تُجَرَّه على إعراب رَجُلٍ ، لم يَحُلْ ذلك من أحدٍ أمرين :

إما كُنتَ قائلاً : مارأيتُ رجلاً أحسنُ في عهده السَّكُّنُ منه في عهده ، فرفعتَ (أحسنُ) بالابتداء ، ورفعتَ (السَّكُّنُ) بمجبره ، وفصلتَ بالسَّكُّنُ الذي هو الخبر بين الصلة التي هي (مِنْهُ) وبين للوصول الذي هو (أَحْسَنُ) وهو منهما أجنبي .

وإما كنتَ قائلاً : مارأيتُ رجلاً أحسنُ في عهده منه السَّكُّنُ في عهده ، والماله في (مِنْهُ) ضمير (السَّكُّنُ) كنتَ قد أضمرتَ قبلَ مذكور ، والإضمار قبلَ الذِّكْرِ في أنه لا يجوز كالفصل بين الصلة والموصول بما هو أجنبي عنه .

قال : يصيرُ خبراً للمعرفة لأنه ليس مِنْ اسمه^(٢) .

قوله : ليس مِنْ اسمه أى ليس في التعريفِ مثله فلم يَجُرَّ عليه في الإعرابِ .

(١) يشير الى التي في الكتاب ٢٣٢/١ وهي قوله : (ما رأيتُ رجلاً أبقض اليه الشر منه اليه) وقوله : (ما رأيتُ أحداً أحسنَ في عيشه السَّكُّنُ منه في عيشه) . وانظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ٧٢ .
(٢) تمام عبارة الكتاب ٢٣٣/١ تقول : « وإعلم أن ما جرى نعتاً على النكرة منصوب في معرفة ، لأن ما يكون نعتاً من اسم النكرة يصير خبراً للمعرفة لأنه ليس من اسمه » .

قال : ومن قال : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبِي عَشْرَةَ أَبَوْه ، كما تقول :
مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ أَبَوْه فهو ينفى له أن يقول : بعهد الله
أبي العشرة أبوه^(١).

قال أبو علي : الألف واللام في العشرة إذا عملت أى العشرة
عمل الفعل ليستأ بتعريف عهد وتخصيص ، ولكن دخولهما كدخولهما
في : (نِعِمَّ الرَّجُلُ ذِيْلَهُ) .

قال : ولو قالت : مَرَرْتُ بِأَخِيهِ أَبُوكَ ، كان مُعَالَا / أن
يرفع الأب بالأخ^(٢) . أى : لأن الصفة تجري مجرى الفعل إذا كانت
نسكرة غير مختصة .

قال : وهى في مَرَرْتُ بِأَبِي عَشْرَةَ أَبَوْه^(٣).

(١) الكتاب ١/ ٢٣٣ - ٢٣٤ وفيه (قَسَمْتُ بِهِ بِقَوْلِهِ) بدل (كما
تَقُولُ) عنه أبى علي ووافق السيرافي رواية الكتاب ، انظر شرح
السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٧٢ - ٧٣ .

(٢) الكتاب ١/ ٢٣٤ .

(٣) الكتاب ١/ ٢٣٤ ، وهو يعنى أن قوله : مررت بأبي عشرة أبوه
يجوز على استعكراه ، وأن قوله : « مررت بأخيه أبوك » محال .

وفسر هذه العبارة أبو سعيد بقوله : لأن مذهب الفعل الذى يعمل
وما يجرى مجراه هو شايع غير معين ، فاذا تغير الاسم لم يجر مجراه ،
ألا ترى أنك لا تقول (مررت بأخيه أبوك) ، ويجوز أن تقول (بمواخيه
أبوك) فى مذهب (يواخيه) ، والعشرة إذا كانوا بأعيانهم فهم بمنزلة
قولك (هؤلاء اخوتك) ، وإذا لم يكونوا بأعيانهم ، فكأننا قلنا : (مررت

قال أبو بكر^(١) : يريد بأبي عشرة أبوه ، أى رجل أبى عشرة أبوه ، وإنما ذكر التثنية وحده اختصاراً .

قال : وبأبي العشرة أبوه إذا لم يكن شيئاً بعينه يجوز على استكراه^(٢) .

فإن جمعت الأخ صفة للأول لم تمتنع كما تمتنع إذا جعلته لما هو من سبب الأول ، كقولك : مررت بزيد أخيه أبوك^(٣) . وإنما لم تمتنع إذا خلصته للأول ، لأن الذى يرتفع به مضمّر هو ضمير اللوصوف فإذا جعلته لما هو من الأول امتنع أن يرتفع به ما هو من سبب الأول ، لأن الذى يرتفع به اسم ظاهر ، وقد تقدّم الكلام فى هذا .

قال أبو على : الصفات التى جرت على المذكرات فارتفع بها ما كان من سببها إذا أريد إيجراؤها على المعارف ، ورفع ما كان من سببها على أدخل عليه الألب واللام ، فإن كانت الصفة على زنة فاعل ، أو كانت

←

بعينه الله الكبير الأولاد أبوه) وعلى أن جوازه فى الذكر إذا قلنا : (مررت بأبى عشرة أبوه) وفى المعرفة إذا لم يكن شيئاً بعينه يجوز على استكراه ، فكيف إذا صار شيئاً بعينه ١٩ « تفسير السيرافى ، ج ٢ ، ق ٧٣ .

(١) هو أستاذ ابن السراج ، وقد سبقتم ترجمته .

(٢) الكتاب ١/ ٢٣٤ .

(٣) فى هذه العبارة مزج الفارسى تعليقة بكلام مسيبويه ، انظر الكتاب ١/ ٢٣٤ . وانظر أيضاً شرح السببافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٧٣ (١٦ - التعليقة)

مشبهة به ، دخلها الألف واللام على معنى الذى ، فصار الاسم بمعنى (التثنية) ، ووقع ما يتصل به صفة المعرفة ، فقولك : مَرَرْتُ بِأَخِيكَ الضَّارِبِ عَمْرُو ، تقديره : الذى ضربهُ عَمْرُو ، وقولك : مَرَرْتُ بِالْحَسَنِ وجههُ أى بالذى حسن وجهه ، ولولا أن الألف واللام بمعنى الذى ، لم يَحْسُنَ أن يعمل الاسم الذى دخلت عليه عمل الفعل ، لما كان يحدث فيه بِدْ خَوْلهما من التعريف ، والاسم الذى يعمل عمل الفعل لا يكون مُعَرَّفًا ، كما أن الفعل لا يكون كذلك ، ويدُلُّك على أن الألف واللام بمعنى الذى فى هذه الصفات أن ما وقع فى صلتها لا يجوز تقديمه عليها ، كما أن ما يقع فى صلة الذى لا يجوز تقديمه عليه ، فالعملُ عمل الفعل فى قولك : (مَرَرْتُ بِأَخِيكَ الضَّارِبِ زَيْدٌ) باق على تنكيره لم يحدث فيه تعريف ، إذ كان معناه : مررتُ بِأَخِيكَ الذى ضربهُ عمرو ، فالعمل (ضَرَبَ ، وَحَسَنَ) وأشياءهما .

وكان أبو بكر (١) يقول فى هذا : ليس إقامتهم الاسم هنا مقام الفعل بأعجب من إقامتهم الحرف مقام الاسم ، بل إقامة الاسم مقام الفعل أقرب لأنه من لفظه ، وليس الحرف كالاسم .

(١) هو ابن السراج .

هذا باب ماجرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها

من الصفات التي ليست بفعل

قال أبو علي : / هذا الباب يوافق الباب الذي قبله في أنه صفة ٣٢/أ
كما أنَّ ذلك صفة ، ويخالقه في أن هذه الصفات مشبهة بالأفعال ، ومشبهة
بالمشبهة بها ، وليس ما قبله كذلك .

قال : وفعلوا بينها في التذكير والتأنيث ، ولم يفصلوا بينهما في
التثنية والجمع ^(١) .

قال أبو بكر : لم يقولوا : ذهبا أخوالك ، وذقبوا إخوتك ،
فيفصلوا بين التثنية والجمع كما فصلوا بين التأنيث والتذكير ^(٢) .

قال أبو العباس ^(٣) : وإنما لزمّت علامة التأنيث ، ولم تلزم
علامة التثنية والجمع الفعل ، لأن التأنيث لما كان معنى لازماً ، لزمّت
علامته ، وليس التثنية والجمع بلازمين ، لأن الاثنين والجمع قد
يؤولان إلى الانعراق ، والتأنيث لا يؤول إلى التذكير .

(١) الكتاب ١/٣٣٤ ، وفيه (التي ليست بفعل) ، وقد أشار
أبو سعيد إلى وجود الروايتين في بعض نسخ الكتاب ، انظر السيرافي
للكتاب ، ج ٢ ، ق ٧٣ .

(٢) الكتاب ١/٣٣٥ ، والضمير في قوله (بينهما) يعود إلى الفعل
فاذا كان فاعله مذكراً ذكر ، وإن كان مؤنثاً أثبت الفعل له ، وليس مثل
هذا الفعل يقع عند تثنية الفعل أو جمعه .

(٣) هو محمد بن يزيد المبرد ، وقد سمقت ترجمته

قال : (١) وأيضاً فاحتجج إلى الفصل بين فعل اللذكر المؤنث ، لأن للذكر قد يسمى باسم مؤنث كقولهم : أسماء بنت خارجة وما أشبهه ، فلم يلزم المؤنث علامة التثنية المذكور بالمؤنث والاثنان والجميع إذا ذكروا بعد الفعل أغنوا عن العلامة .

قال : لأنه خرج عن الأول الأمكن (٢) .

يعنى الأول الأمكن الجمع الصحيح الذي لم يميل .

قال : وأما قوله عز وجل ﴿ وَأَمَرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ (٣) .

قال : أبو العباس : بابه يجي على وجهين :

على البدل (٤) : وعلى أن يدكر رجل قوماً بأنهم انطلقوا فيقال له :

من فيقول : بقو فلان .

قال : أبو علي : قوله تعالى : ﴿ وَأَمَرُوا النَّجْوَى ﴾ على قوله تعالى

﴿ اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُعْرِضُونَ ﴾ (٥) ، فالضمير

(١) لعله الفارسي نفسه ، لأن هذا القول ليس في المقتضب ولا في

الكتاب .

(٢) الكتاب ١/ ٣٣٦ .

(٣) سورة الأنبياء ، الآية / ٣ .

(٤) أي أن (الذين) بدل من الواو في (أسروا) ، ويرى الفراء

أن (الذين) تابعة للناس في قوله تعالى « اقترَب للناس حسابهم » فهي

منخفضة ، قال : كانك قلت : « اقترَب للناس الذين هذه حالهم » وقال

« وإن شئت جعلت (الذين) مستأنفة مرفوعة ، كانك جعلتها تفسيراً

للأسماء التي في (أسروا) » - معاني القرآن ٢/ ١٩٨ .

(٥) سورة الأنبياء ، الآية ١ .

الذى فى (أَسْرُوا) راجع إلى قوله (وَهُمْ) ، ولما جاء (وَأَسْرُوا) متراجعا عن الأول كأنه قيل : مَنْ الْمُسْرُونَ ؟ ففعل الذين ظلموا ، أى هم الذين ظلموا ، وقد يسوغ ذلك فى غير التراخى ، من ذلك قوله تعالى ﴿ قُلْ أَفَأَنْتُمْ تُشْرِكُونَ ذَلِكُمُ النَّارُ ﴾^(١) كأنه قيل : ما هو ؟ وقيل : هو النار ، فالنار خبيرٌ محذوفٌ للمبتدأ ، ومثله (لم يلبثوا إلا ساعة من نهار بلاغ)^(٢) . على قولهم : ماى ؟ أو كيف دى ؟ نقال : ذاك بلاغ^(٣) .

قال فإن تَنَيَّتْ أو جمعت فإن أحسنه أن تقول : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قُرَشِيَّانٍ أبواه ، ومررت بِرَجُلٍ كَمَلُونٍ أصحابه^(٤) .

قال أبو على : إذا تَنَيَّتْ الصفة أو جمعتها فالوجه فيها ألا تُعَمَلْما عمل الفعل ، كما أنك إذا وصفتها فالوجه ألا تُعَمَلْما ، لأنها بالثنية والجمع تهمد من شبه الفعل ، كما / أنها بالوصف تهمد من شبهه ، فذلك أخير فيها ٣٤/أ

(١) سورة الحج ، الآية ٧٢ ، وفى المخطوطة وَهُمْ فى سياق الآية . حيث وضع (قلْ هَلْ أَنْتُمْ مُسْرُونَ) ، وهذه فى المائدة ، والمقصود آية الحج .

(٢) سورة الأحقاف ، الآية ٣٥ .

(٣) وأبو سعيد يرى فى آية الأنبياء أن يكون (التدين) بدلا من الواو فى (أسروا) ، (وأسروا) عطف على (اسْتَمْعَوْهُ وَهُمْ يُلْعَبُونَ) فيكون من لغة مَنْ قال : (قاموا اخوتك ، واكتدوني البراءة) ؟ ؛ شرح السيرافى للكتاب ج ٢ ، ق ٧٦ .

(٤) الكتاب ٢٣٧/١ ، والقول للخليل .

الرفع ، وتُرك إعمالها عمل الفعل كما كان ذلك في (خَوَّرَ)^(١) وما أشبهه .

قال : وإن شئت قلت : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَعْوَرَ أَبَاؤَهُ ، كأنك تسكمت به على حَدِّ (أَعْوَرَيْنِ) وإن لم يتكلم به^(٢) .

قال أبو علي : إنما دلَّ بقولهم : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَعْوَرَ أَبَاؤَهُ على أنه على زِنَةِ (أَعْوَرَيْنِ) لوقيل ، لكن لما لم يقل عَوْرَ أَبَاؤَهُ ، فيذكر الجمع المكسر الذي هو بمنزلة الواحد .

قال أبو علي : قوله : كَعُوبُهُ ، مرتفعة بالأصم^(٣) ، كأنك قلت : بالقي صُمَّتْ كَعُوبُهُ ، ولا يجوز أن يرتفع (كَعُوبُهُ) بالابتداء ، لأنه إذا نذر ارتفاعه بالابتداء أوجب أن تجمع الأصمَّ ، وإفراد الأصمَّ

(١) في مثل قولك : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرٌ مِنْكَ ابْنُؤُهُ) ونحوه

(٢) الكتاب ٢٣٧/١ مع بعض اختلاف في العبارة .

(٣) إشارة إلى التي في بيت النابغة الجعدي من الطويل وهو قوله :

ولا يشمر الرمح الأصمَّ كَعُوبُهُ^(٤) بشروة رطم الأعيط المتظلم

وقد ساقه سيبيويه وفيه شاهد وهو رفع الكعوب بالأصمَّ ،

وأفراده تشبيها له بما يسلم جمعه من الصفات، وكان وجه الكلام أن نقول :

الصمَّ كَعُوبُهُ . انظر الكتاب وصامشه ٢٣٧/١ ، انظر شرح السيراني

للكتاب ج ٢ ، ق ٧٦ . شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ٨٣ . وشرح

ابن السيراني للأبيات ٢٢/٢ (الريح) برواية (الأبلخ) بدل (الأعيط)

ومعنى اللفظين متقارب وفيهما دلالة على التعالي ، فالأعيط : الطويل ،

والأبلخ : المتكبر التائه . وانظر البيت في شرح أبيات سيبيويه / ١١٣ ،

النكت ٤٥٩/١ وفيه (الأبلخ) : وهو في ديوانه / ١٤٤ ، وانظر اللسان

(أعيط) .

في البيت ، دليل على أن (كُؤِبِه) مرتفعة به .

قال : وكان أبو عمرو^(١) يقرأ (خَاشِعًا أَبْصَارُهُمْ)^(٢)

قال أبو علي : جاء (خَاشِعًا) على قول من قال : مرزئُ يَرْجُلُ
حَسَنَ قَوْمُهُ . و (خُشْعًا أَبْصَارُهُمْ) على قول من قال : مرزئُ يَرْجُلُ
حَسَنَ قَوْمُهُ .

قال : وزعم الخليل أن (السماء مُنْقَطِرٌ به)^(٣) كقولك (مُعْضِلٌ)
لِلْأَقْطَاةِ^(٤) .

قال أبو علي : لم يُرد بمنفطر الاسم الجارى على النحل^(٥) ، وإنما
أراد الذي بمعنى النسب ، أى ذات انقطاع .

قال أبو بكر : قال أبو العباس : (السماء) في هذا للوضع يراد بها
الجمع وإنما قال : (مُنْقَطِرٌ) ، فذكر ، لأن السماء من الجمع الذي ليس
بينه وبين واحده إلا الهاء ، وواحدها سماءٌ ، أو سماءٌ ، وهذا الضرب

(١) هو أبو عمرو بن العلاء ، ومثله قرأ الكسائي (خاشعاً) بالالف
انظر السبعة / ٦١٨ ، الكتاب ٢٣٨/١ ، وانظر شرح الرمانى للكتاب ،
ج ٢ ، ق ٨٤ .

(٢) سورة القمر ، الآية ٧ .

(٣) سورة المزمل ، الآية ١٨ .

(٤) الكتاب ٢٤٠/١ ، نقل الأزهري عن الليث قوله : « يقال للقطاة
إذا نشب بيضها : قطاة مُعْضِل ، وقال الأزهري : كلام العرب : قطاة
مُطَرَّق ، وامرأة مُعْضِل » انظر تهذيب اللغة (عضل) .

(٥) أى اسم الفاعل ، وانظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ،

من الجمع يغبر عنه مرة كما يغبر عن الواحد المذكور ، وأخرى كما يغبر
عن الواحد المؤنث ، فعلى الأول قوله تعالى : ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعَةٍ ﴾ ^(١) ،
وعلى الثاني : ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَالِيَةٍ ﴾ ^(٢) .

واستدل أبو العباس على أن السماء تسكون جمعا بقوله عز وجل في
الآية الأخرى : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ ﴾ ^(٣) .

قال : ولو كان هذا على القلب ^(٤) .

قال أبو علي : معنى قوله : ولو كان هذا على القلب ، أن قوما من
التحويين للعقد من كانوا يقولون : إذا لم يَجْزُ أن تقلب الصفة الثانية أى
توضع موضع الأولى لم يَجْزُ فيها إلا النصب فيه ، كانت في موضع رفع
أو خفض ، وسيبويه لا يعتد بذلك ، ويقول : ما جاز فيه القلب من الصفات
ومالم يَجْزُ منها سواها في الإجراء على الأول .

(١) سورة القمر ، الآية ٢٠ .

(٢) سورة الحاقة ، الآية ٧ .

(٣) سورة البقرة ، الآية ٢٩ .

(٤) الكتاب ١/٢٤٢ ، وانظر شرح السبإي للكتاب ، ج ٢ ، في ٧٩
لمعرفة المزيد عن هذه القضية ، قال أبو الحسن الرماني : « واخلطوا في القلب ،
فذهب بعض التحويين إلى أن ما جاز فيه القلب حمل على الصفة ، وما لم
يجز فيه القلب ، حمل على الحال ، وأكرر هذا سيبويه لما يلزم عليه من
فساد كلام كثير هو صحيح مستقيم ... والذي عندي في هذا أنه ألزمهم
على ظواهر اللفظ ، لا على حقيقة المعنى ... » شرح الرماني للكتاب ،
ج ٢ ، في ٨٩ :

قال أبو علي^١: وإذا قلت^٢: مررتُ بِرَجُلٍ حَسَنَ الْوَجْهِ جَمِيلُهُ ،
فلو كان ما أَدَقُّوا من أَمْرِ الْقَلْبِ صَحِيحًا لَنَصَبْتُ (جَمِيلُهُ) من حيث
يَمْتَنِعُ الْقَلْبُ فِيهِ ، لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : (جَمِيلُهُ) ، فقلتُ : مررتُ بِرَجُلٍ
جَمِيلِهِ حَسَنَ الْوَجْهِ لَمْ يَجَزْ ، لِأَنَّكَ كُنْتَ تَضْمُرُ الْوَجْهَ قَبْلَ أَنْ تَذْكُرَهُ ،
وَالْقَلْبَ فِي هَذَا يَمْتَنِعُ ، وَالْجُرْهُ ، لِأَنَّكَ / وَكُنْتَ تَضْمُرُ الْوَجْهَ قَبْلَ أَنْ يَصْبُحَ
تَذْكُرَهُ فَالْقَلْبُ فِي هَذَا مُمْتَنِعٌ ، وَالْجُرْهُ فِيهِ مَعَ امْتِنَاعِ الْقَلْبِ سَائِقٌ ،
وَلَوْ نَصَبْتُ (جَمِيلُهُ) لَصَارَ حَالًا مِنَ النِّسْكَرَةِ وَلَسَكَانَ فِي الْمَعْنَى
ضَمِيمًا .

قال : وإن كانت ليست له قُوَّةُ الْوَصْفِ فِي هَذَا^(١).

قال أبو علي : إنما قال : ليست له قوة الودف لأن الحال من النسكرة
قَبِيحَةٌ ، وَإِجْرَاءُ الْأَسْمِ عَلَى النَّسْكَرَةِ وَصْفًا أَحْسَنُ مِنْ إِجْرَائِهِ عَلَيْهَا
حَالًا ، لِأَنَّ النَّسْكَرَةَ إِلَى أَنْ تَقْرُبَ بِالْوَصْفِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ أَحْوَجُ مِنْهَا
إِلَى الْحَالِ .

قال : لكان الحدُّ والوجه في قولك : مررتُ بِامْرَأَةٍ آخِذَةٍ عِبْدَهَا
فَصَارَ بِهِ النَّصْبُ ، لِأَنَّ الْقَلْبَ لَا يَمْلِكُ^(٢) .

قال أبو علي : لا يَتَوَسَّطُ بَيْنَ ذِي الْحَالِ وَالْحَالِ حَرْفُ عَطْفٍ فَلِذَلِكَ
لَا يَجُوزُ فَصَارَ بِهِ عَلَى الْحَالِ ، لِأَنَّ الْفَاءَ مَنَعَتْ مِنْ ذَلِكَ .

(١) الكتاب ١/ ٢٤٢ .

(٢) الكتاب ١/ ٢٤٢ .

قال : وإنك : مررت برجل عاتلة أمه كيبية ، لأنه لا يصلح أن تقدم (كيبية) ، فتضم فيها الأم ثم تقول : عاتلة أمه ^(١) .

قال أبو علي : يمتنع أن تقول : مررت برجل كيبية عاتلة أمه ، لأن (كيبية) يصير فيها إذا جرت حالا للأم ، أو صفة لها ضمير الأم ، فإذا قدمتها على الأم ، وقد ارتفعت الأم بعاتلة ، لم يجز ، لأن في (كيبية) ضمير الأم ، وقد قدمتها عليها ، والإضمار قبل الذكور لا يجوز .
قال : وأعلم أنك إذا نصبت في هذا الباب ، فقلت : مررت برجل معه صقر صائداً به غداً ، فالنصب على حاله ، لأنه ليس بابتداء ^(٢) .

قال أبو بكر : قوله : لأن هذا ليس بابتداء يعني (معه صقر صائداً به) لأن (معه) عندنا ^(٣) صفة وهو يرفع هذا بالخرف ^(٤) ، ويمتنع منه في غير هذا الموضع قال ^(٥) وإنما رفع هذا بالخرف لأنه لا سبيل إلى التقديم ، كما رفع في قولك : (في الدار إنك منطابق بالخرف .
قال : وقوله : لا يشبهه (فيها عید الله قائم غداً) ^(٦) . يعني : أن (معه) لا يشبهه (فيها) (وصقر) لا يشبهه (عید الله) .

(١) الكتاب ٢٤٢/١

(٢) الكتاب ٢٤٣/١

(٣) في المخطوطة (عندهما) . وليس لها معنى .

(٤) في المخطوطة (الخرف) من غير حرف الجر .

(٥) القول لا يبي على ، وهو تفسير لعبارة استأذنه أبي بكر بن السراج

(٦) الكتاب ٢٤٣/١

وقوله : ^(١) لَأَن الظُّرُوفُ تُتَلْنِي حَتَّى كَأَن السَّكَّامُ لَمْ يَذْكُرْهَا فِي هَذَا
لِلوَضْعِ ^(٢) . يعنى : فى قوله : فيها عبيد الله قائم غداً .

وقوله : فإذا صار الاسمُ يُجْرُوراً ^(٣) . يعنى : (بِرَجُلٍ) فى قولك :
مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ، أَوْ هَالِكاً فِيهِ فَعْلٌ ^(٤) نحو : رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَهُ
صَقْرٌ .

وقوله : أَوْ مَبْتَدَأً ^(٥) .

يعنى : مثل قولك هذا رَجُلٌ مَعَهُ صَقْرٌ ، فقال : فى جميع هذا إذا
صار الاسمُ كذلك لم تُلْزَمِ ، يعنى الظرف .

وقوله : فى الظُرُوفِ إذا قلت : (فِيهَا أَخَوَاكَ قَائِمَانِ) يرفعه
الابتداء ^(٦) .

أى ^(٧) يجوز أن تجعل (فيها) خبر (أَخَوَاكَ) يرفعهما الابتداء . / ٣٥ / أ
قال أبو على : من مذهب سيئويه إذا قال : فيها زيدٌ ، أن يرفع
بالابتداء ، ولا يرفع بالظرف ، وقد أدخل على من يرفعه بالظرف إن فيها

(١) الكتاب ١ / ٢٤٣ مع اختلاف فى السياق ، وعبرة أبى على أصح
وأسلم . ورواية السيرافى توافق ما جاء الكتاب ، انظر شرح السيرافى
للكتاب ، ج ٢ ، ق ٨٠ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٤٣ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٤٣ .

(٤) الكتاب ١ / ٢٤٣ .

(٥) الكتاب ١ / ٢٤٣ .

(٦) فى المخطوطة (أبى) ، ولعله سهو من الناصب ؛

زيداً فإذا قال : مررت برجل معه صقرٌ صائداً به ، رأى أن ارتفع (صقرٌ) بالظرف ، ولم يرفعه بالابتداء كما يرفع (زيدٌ) في قولك : (فيها زيدٌ) بالابتداء ، وإتما لم يرفعه بالابتداء هنا ، لأنه لو رفعه به دون الظرف لَلِزِمَ وقوع (صقر) بين (رجل) وبين (معه) فصار : مررت برجل صقرٌ معه ، ولا يجوز أن يُحال بين (رجل) وبين (معه) بصقر ، لأن (معه) صفة لرجل ، وصقرٌ أجنبيٌّ منهما فلا يجوز الفصل بينهما ، كما لم يجوز الفصل بين الصلة والموصول بما كان أجنبياً منهما ، فلما لم يميز أن يرفع (الصقر) بالابتداء ، ارتفع بالظرف ، وإعسا وقع الظرف صفة للتسيكرة من حيث وقع صلة للأسماء للوصول وحالا للعارف ، لأن هذه المواضع تشترك في أنها مواضع نيكرات ، ونظير (مررت برجل معه صقرٌ) في أنه رُفِعَ بالظرف عند سيمويه دون الابتداء توامك : (في الدار إلك مُنطلقٌ) إذا أردت : في الدار انطلاقةُك ، (إلك منطلقٌ) عنده يرتفع بالظرف ، لأنه لو ارتفع بالابتداء لَلِزِمَ أن يقع مقدماً على الظرف لفقاً أو مرتبةً ، ولو وقع كذلك لصار مبتدأة بها ، ولو صارت مبتدأة بها ، لَلِزِمَ دخول (أن) عليها ، وإذا جاز دخول (أن) عليها لم يجوز لأنهما كانا مجتمعين معاً ومعناها التأكيد وإن اختلف لفظهما ، وكلا لا يجوز أن يجتمع تأنيان واستنهامان ونحو ذلك ، كذلك لا يجوز أن يجتمع تأكيدان .

والدليل على أن (إن) إنما كره دخولها على (أن) لما ذكرنا من أجل أن معيّريهما واحد ، فلا يجوز أن يجتمعا ، كما لا يجتمع المنهان معاً ، نحو الاستفهام والتأنيث .

إِنَّكَ إِذَا فَصَلْتَ بَيْنَ (إِنَّ) وَ (أَنَّ) فَلَمْ تَلِ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى لَفْظًا،
بِإِذْنِ أَنْ تَعْمَلَ فِيهَا، كَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ لَكَ أَلًا تَجُوعُ فِيهَا
وَلَا تَعْرَى، وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى﴾ (١).

فَمِنْ فَتْحِ (أَنَّكَ لَا تَظْمَأُ) أَعْمَلُ فِيهَا (أَنَّ) لِلْمَبْدَأِ.

قال: وَلَا يوصف به شيء غيره. مما يكون من سببه وَيَلْتَبِيسُ بِهِ (٢).

قال أبو علي: قوله: لَا يوصف به لا يرتفع.

قال: وَأَمَّا رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ مُنْطَلِقِينَ فِيهَا فَبِح، حَقٌّ يَقُولُ:
وَأَخٌ لَهُ (٣).

قُلْتُ: لَوْ كَانَ قَوْلُهُ: (وَأَخِيهِ) مَعْرِفَةً مُحْضَةً لِسَكَّانٍ (مُنْطَلِقِينَ)
مَنْصُوبًا إِذَا كَانَ فِي كَلَامٍ تَامًّا، فَأَمَّا رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ مُنْطَلِقِينَ،
فَتَقْدِيرُهُ: رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ مُنْطَلِقِينَ قَدْ رَأَيْتُ / .

٣٥/ب

قُلْتُ. وَاتَّصَالَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِمَا قَبْلُهَا أَنَّ الْأَسْمَ الثَّانِي قَدْ اتَّصَلَ فِيهِ
الْأَوَّلُ وَإِنْ كَانَ يَتَوَسَّطُ حَرْفٌ (٤).

قال: وَلَوْ قَالَ:

(وَأَيُّ هَاتِي هَيْجَاءً أَفْتُ وَجَارَهَا)

(١) سورة طه، الآيتان ١١٨، ١١٩.

(٢) الكتاب ١/٢٤٤.

(٣) الكتاب ١/٢٤٤، وانظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ٨٢.

(٤) يريد حرف العطف.

لم يسكن فيه معنى : أى جارها الذى هو فى معنى التعجب^(١) .
قال أبو على : لو رفع قوله : (جَارِهَا) لانتقطع عن (أَيْ) الذى
فيه معنى المدح والتعجب ، ولصار جملة مقطوعة عن الأول ، وكم
دُون ييتك^(٢) .

(٢) الكتاب ٢٤٥/١ وهذا متعلق بالبيت الذى رواه سيبويه من
الطويل ولم ينسبه لقائل وهو :
وإى فتم هيجاء أنت وجارها إذا مارجال بالرجال استقلت
بعطف (جَارِهَا) على (فتى) المخفوضة ، انظر شرح السيرافى
للكتاب ، ج ٢ ق ٨٢ ، قال الرماني : « لا يجوز فى (جَارِهَا) الا
الجر على المعنى الذى عناه الشاعر ، وذلك أنه على صفتى مدح المذكور
واحد ، كانه قال : وإى جار هيجاء أنت ، ولو رفع على غير هذا المعنى
جاز ٠٠٠ » شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ٩٠ وانظر النكت ٤٦٦/١ ،
قال ابن النحاس : « جعل (أَيْ) بمعنى (رَب) ورب لاتقع على
المعرفة ، كانه قال : رب فتى هيجاء ، ورب جار لها » شرح أبيات
سيبويه ١١٥/ ، وانظر المسائل البغداديات / ٤٣٦ ٠ وضبط
(وَجَارَهَا) رفعا وللرفع وجه هو الاستفهام لا التعجب ، انظر أيضا
الأصول ٢٩/٢ ، شرح عيون سيبويه ١٣٦/ ، ونسبه الصيمرى لمجنون
بنى عامر ، انظر التبصرة ١٤٣/١ ، انظر البيت فى الأحاجى النحوية
/ ٣٣ ، وقد أورد سيبويه صدر البيت ينصب (وَجَارَهَا) ، انظر
الكتاب ٣٠٥/١ .

(٣) اشارة الى قول الأعشى من المتقارب :
وكم دون ييتك من صصف وكدك رمل واققادها
ووضع سقاء واحسابه وحبل حلوس واغماها

قال أبو إسحاق . قوله : وأَعْقَادُهَا عطف على صفصف وأعقادها معرفة ، وصَفَصَفَ نكرة ، لأن (مِنْ) لا يَجُوزُ في (كَمْ) إلا نكرة .

قال : ولم يُبتدأ به كما يُبتدأ بِمِثْلِكَ^(١) .

أى : لم يُبتدأ بِأَعْقَادِهَا^(٢) ونحوها منكرة كما ابتدىء بِمِثْلِكَ منكرأ ، لم يقل : رَبُّ أَعْقَادِهَا كما قيل : رَبُّ مِثْلِكَ .

قال أبو إسحاق : يعنى أن (سَجَارَةً ، وَاقْطَاعًا) وما أشبهها من المعارف لا يجرى واحد منها تجرى (مِثْلِكَ) وحده ، لأن (مِثْلِكَ) إنما كان وحده ، فهو نكرة وهذه الأشياء إذا كنَّ وَحْدَهُنَّ معارف .

←

انظر الكتاب ١/٢٤٥ ، الأصول ٤٠٢ ، ونسبهما الصبمى إلى الأعشى ، انظر التبصرة ١/١٤٣ ، وقال (بتقدير : وأعقاد لها ، واحقاب له وأغماذ لها) . وانظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ٨٢ وأنشدهما الرماني متسويين للأعشى أيضا وقال : « فهذا شاهد فى رب رجل وأخيه لأن هذا الموقع للنكرة خاصة ، وهو للموقع الذى يدخل فيه (من) لاستغراق الجنس » . شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ٩٠ ، انظر النكت ١/٤٦٧ وأنشدهما ابن السيرافى يتوسطهما بيت ثالث وبين مناسبة القصيدة ، انظر شرح أبيات سيبويه ١/٤٧٤ - ٤٧٦ (سلطانى) وقال : « والمعنى الذى قصده الأعشى ، أنه وصف مالقى من القسدة والعناء والتعب فى السير حتى لقي سلامة ذا فائض (المملوح) ، وإنما يقول له قبل هذا ليظم حال قصده له » وأنشد ابن النحاس البيت الأول منهما دون نسبة انظر شرح أبيات سيبويه ١/١١٥ ، ونظر اللسان (عقد) .

(١) الكتاب ١/٢٤٥ .

(٢) الواردة فى بيت الأعشى المذكور آنفا .

عذاً باباً ما ينتصب فيه الأسم
لأنه لا سبيل له إلى أن يسكون صفة

وذلك قولك : هذا رجلٌ معه رجلٌ قائمٌ^(١).

قال أبو علي : قد يسكون الحال من النكرة كما يسكون من المعرفة ، ولا توصف نكرة بمعرفة ، ولا معرفة بنكرة ، فلذلك أجرى الحال على المضمر في (معه) وهو معرفة على (رجل) الثاني وهو نكرة فأما شرحه المسألة الأولى بقوله : معه امرأة قائمتين^(٢) ، فإنما ذكر من المسألة ما انتصت الحال عنه ، أعني قوله (معه) ، وحذف ما قبله ليرى أن الحال منه صفة غيره .

كان أبو بكر لا يميز أن يسكون انتصاب (قائمتين) في قولك : (هذا رجلٌ معه رجلٌ قائمتين) على الحال ، ويقول : معه رجلٌ : صفة لرجل الأول ، فسكا لا يجوز : هذا رجلٌ طريفٌ قائمتين ، كذلك لا يجوز الأول .

قال : وإنما نصبه على أعني^(٣) .

قال أبو علي : إنما لم يجر أن يسكون ضمير قولك : رجلٌ معه ، من قولك : هذا رجلٌ معه ورجلٌ ، مرفوعاً كما كان ضميره في قولك :

(١) للكتاب ٢٤٦/١

(٢) انظر الكتاب ٢٤٦/١ ، والضمير يعود إلى سيبويه .

(٣) هذا القول لأبي علي لا لسيبويه ، وهذا الأسلوب يتكرر كثيراً

عند أبي علي .

هذا رجلٌ معه^(١) امرأةٌ ، مرفوعاً ، لأن قولك : (معه) في قولك :
 هذا رجلٌ معه رجلٌ ، قد ارتفع رجلُ الثاني ، فيستحيلُ أن يسكنَ في
 (معه) ضميرُ رجلِ الأَرلِ مرفوعاً وقد ارتفع به ظاهر ، وقولك :
 معه^(٢) امرأةٌ في (هذا رجلٌ معه^(١) امرأةٌ) لم يرتفع به ظاهر ، فلذلك
 صار ضميرُ (رجلٌ) مرفوعاً .

فأما ارتفاعُ (رجلٍ) بالظرف في قولك . هذا رجلٌ معه رجلٌ ،
 فقد تقدم القول في ارتفاع (رجلٍ) بالظرف / هنا .

١٣٦

قال : وبما لا تجوزُ فيه الصنعة : فوق الدَّارِ رجلٌ ، وقد جِثَّتْكَ
 بِرَجُلٍ آخَرَ عَائِلَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ^(٣) .
 قال أبو بكر : قوله في المسألة : عَائِلَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ ، نُصِبَ عَلَى الْمَدْحِ
 وعليه يدلُّ كلامه وتفسيره بمد^(٤) .

قال أبو علي : وإنما امتنع نصيب (عَائِلَتَيْنِ) على الحال ، لأن
 ما عمل في الإسمين اللَّذَيْنِ الحالُ عنهما مختلفٌ ، أحدهما رافع والآخرُ
 ناصب وإذا اختلف المَأمِلانِ لم يَجْزِ انتصابُ الاسمِ المثنى والجمعُوع على
 الحال كما أنهما إذا اختلفا لم يَجْزِ الاسمِ المثنى والجمعُوع عليهما ، على أنه
 صفةٌ لهما ، فالحالُ في هذا عند أبي بكرٍ يَجْزِي تَجْزِي الصنعة ، ولذلك لم

(١) في المخطوطة (مع) في المواضع الثلاثة .

(٢) الكتاب ٢٤٦/١ .

(٣) إشارة إلى قول سيبويه ، « تنصبه على المدح والتعظيم ،

الكتاب ٢٤٦/١ .

(١٧ - التعليقة)

يَجُزُّ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى انْتِصَابُ (قَائِمَيْنِ) عَلَى الْحَالِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْحَالَ
مِنْ الْمَاءِ الْمَجْرُورَةِ فِي (مَمَّهُ) وَمِنْ (رَجُلٍ) لِلرَّفْعِ (١) .

قال : وَفَرَّوْا مِنَ الْإِحَالَةِ فِي عِنْدَى غُلَامٍ ، وَأَتَيْتُ بِجَارِيَةٍ إِلَى
النَّصَبِ كَمَا فَرَّوْا إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِمْ : فِيهَا قَائِمًا رَجُلٌ (٢) .

قال أبو علي : لَمْ يُجْرَوْا الصِّفَةُ الْمُثْنَاةُ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَامِلَانِ عَلَى
مَوْصُوفَيْهَا فَنَصَبُوهَا أَوْ رَفَعُوهَا عَلَى أَنَّهَا مِنْ جُمْلَةٍ ثَانِيَةٍ ، كَمَا يَسْكُرُهُ رَفْعُ
(قَائِمٍ) لِثَلَاثٍ بِصِيرِ (رَجُلٍ) صِفَةً (٣) .

قال أبو علي : النَّصَبُ فِي بَابٍ مَا لَا يَسْكُونُ إِلَّا عَلَى الْمَذْحِ وَالذَّمِّ
كَالرَّفْعِ فِي أَنَّهُ مِنْ جُمْلَةٍ ثَانِيَةٍ غَيْرِ الْأُولَى ، كَمَا أَنَّ الرَّفْعَ مِنْ جُمْلَةٍ ثَانِيَةٍ
إِلَّا أَنَّ الْفَصْلَ بَيْنَهُمَا أَنَّ النَّصَبَ قَدْ حَذَفَتْ فِيهِ الْجُمْلَةُ بِأَسْرَرِهَا ، وَهِيَ
(أَعْنَى) ، وَتَرَكْتُ مِنْهَا شَيْءًا دَالًّا عَلَيْهَا وَهُوَ الْمُنْصَبُ .
فَأَمَّا الرَّفْعُ فَقَدْ حَذَفَتْ فِيهِ بَعْضُ الْجُمْلَةِ نَفْسُهَا وَهُوَ قَوْلُكَ : (هُمَا وَهُمْ)
وَنَحْوُهُ ، وَتَرَكْتُ فِيهِ بَعْضَ الْجُمْلَةِ .

(١) يُشِيرُ إِلَى الْمَثَالِ السَّابِقِ « هَذَا رَجُلٌ مَعَهُ رَجُلٌ قَائِمَيْنِ » .

(٢) الْكِتَابُ ٢٤٧/١ ، وَالنَّصَبُ الَّذِي يُشِيرُ إِلَيْهِ هُنَا هُوَ فِي قَوْلِهِ
(قَائِمَيْنِ) مِنْ قَوْلِهِ : « عِنْدِي غُلَامٌ ، وَقَدْ أَتَيْتُ بِجَارِيَةٍ فَارِهَيْنِ »
إِذْ قَرُّوا إِلَى (قَائِمَيْنِ) عَلَى الْمَذْحِ ، كَمَا عَرَبُوا إِلَى نَصَبِ (قَائِمًا)
مِنْ قَوْلِهِ : (فِيهَا قَائِمًا رَجُلٌ) إِلَى الْحَالِ . انْظُرْ شَرْحَ السِّيَرَانِي لِلْكِتَابِ
ج ٢ ، ق ٨٣ .

(٣) فِي مِثْلِ قَوْلِهِ : « فِيهَا قَائِمًا رَجُلٌ » .

قال : ومثل ذلك : هذا فرسُ أخو ابنيك الفضلاء
الحُكَمَاء^(١) .

قال : الأخفش^(٢) : هذا كهُ هِنْدِي سِوَاه ، لأنَّ حدَّ هذا بالإضافة ،
وقد وُِدَّ عليه ذلك .

قال أبو علي : تَمْتَنِعُ الصِّفَةُ مِنْ أَنْ تَجْرِيَ عَلَى مَوْصُوفِينَ قَدْ
اخْتَلَفَتْ الدَّرَائِلُ فِيهَا ، لِأَنَّهَا إِذَا جَرَتْ عَلَى أَحَدِ الدَّرَائِلِ لَمْ تَجْرِ
عَلَى الْآخَرِ .

قال سيبويه : ومثل ذلك مَنْ ذَا قَائِمًا^(٣)
قال أبو علي : قرأت بخط أبي إسحاق : غَلَطَ سيبويه في شرح هذه
المسألة غلطة من حيث غَلَطَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ^(٤) .

-
- (١) الكتاب ٢٤٧/١ وفيه د ٠٠٠ ابنيك العقلاء الحُكَمَاء ، وفي شرح
السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ٨٤ د ٠٠٠ العقلاء ، وحذف ما بعده .
(٢) هو سميعة بن مسعدة المجاشعي ، وقد سبقتم ترجمته .
(٣) الكتاب ٢٤٧/١ - ٢٤٨ .

(٤) قال أبو العباس : « ولو قلت : من زيد قائما ؟ لم يجز ،
لأن قولك : من زيد ؟ سؤال يقتضي أن تعرف : ابن عمرو هو أم ابن
خالد ؟ التميمي هو أم القيسي ؟ فالسؤال قد وقع عن تصريح الذات ،
فلبس للحال هاهنا موضع » . المقتضب ٢٧٣/٣ ، ووجه السيرافي اعراب
(قائما) على الحال ، انظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ٨٥ ، وعرض
أبو الحسن الرماني لهذه المسألة فقال : « وتقول : من ذا قائما ؟ فني
ذا معنى الإشارة الى حاضر ، كأنك قلت : من المشار اليه قائما ؟ فلاشارة

قال : كانت : مَنْ ذا قائماً ، كأنك قلت : إنما أريد أن أسألك
عن هذا الذي قد صار في حال^(١) .

قال أبو علي : أبو العباس يعجب من قوله : مَنْ ذا قائماً ، أنه جعل
معنى الفعل الذي ينتصب الحال عنه في الجملة الاستفهام ، كأنه إذا قال :
مَنْ ذا ؟ فكأنه قال : أسْتَفْهِم ، وليس ذلك بمستقيم ، ولا يسكون معنى
ب/٣٦ الفعل الناصب للحال هذا / .

قال أبو العباس : لأنه لو جاز أن يكون الاستفهام معنى فِعْلٍ ينتصب
عنه الحال في قولك : مَنْ ذا قائماً لجاز أن يسكون الإخبار أيضاً معنى فِعْلٍ
ينتصب عنه الحال ، فكأن يجوز على هذا : زيدٌ أخوك قائماً ، تريد معنى
آخر ، كما أردت في (مَنْ ذا قائماً) معنى أسْتَفْهِمُ فهذا لا يجوز ، ولكن
المعنى الناصب للحال ما في (ذَا) من معنى الإشارة^(٢) .

←
وقعت في حال القيام ، وقدره سيبويه بقوله : من الذي هو قائم بالباب ؟
فهاب قوم هذا التقدير ، لأنه يوجب الرفع ، والمقدر يوجب النصب ،
وهذا فاسد ، لأن سيبويه لم يرد هذا الوجه ، وإنما أراد تعيينه المعنى
لاتقدير اللفظ في العامل ، وقد صح أنه قد تخلف تقدير اللفظ في
العامل والمعنى واحد كقولك : ان زيدا في الدار وعمرو ، فتقدير العامل
تخلف والمعنى واحد » • شرح الرماني للكتاب ج ٢ ق ٩٤ •

(١) الكتاب ١/٢٤٨ •

(٢) انظر المقتضب ٣/٢٧٤ ، ٤/١٦٨ •

قال : وهذا شبيه بقوله : **إِنَّا بَنَى فُلَانٍ نَفْعًا كَذَا^(١)**.

قال أبو علي : كلُّ مُنَادَى مختص ، وليس كل مختصٍّ مُنَادَى ، ألا ترى
 أن قولك : (أَبْقَاهُ الْعَصَابَةُ) مختصٌّ وليس بِمُنَادٍ .

قال : إلا أن هذا يجري على حرف النداء ؟^(٢) يعني أن ما اختصَّ
 قد يجري على حرف النداء نحو : **اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَبْقَاهُ الْعَصَابَةُ** ، وأنا
 أنفل كذا أيها الرجل ، ليس يُنَادِي نفسه إنما يخصها .
 وأنشد :

* يَا مَيَّ لَا يُعْجِزُ الْإِيَّامَ ذُو حَيْدٍ^(٣) *

(١) الكتاب ٢٥٠/١ .

(٢) الكتاب ٢٥٠/١ ، وانظر شرح الرمانى للكتاب ج ٢ ق ٩٧ .

(٣) إشارة الى قول مالك بن خويلد الخناعاتى من البسيط :

يأى لا يعجزُ الأيامُ ذو حَيْدٍ فى حومة الموت رزام وفراس
 يحمى الصريمة أحداً الرجاله صبيد ومجترى بالليل هماس

انظر الكتاب ٢٥١/١ ، قال أبو سعيد : وروى هذا الشعر أيضاً
 لأبي ذؤيب ، ووقع فى الأول من هذين البيتين غلط فى كتاب سيبويه ،
 لأن قوله : (ذُو حَيْدٍ) وعل ، ورزام وفراس أسد ، والصواب الدف
 حمله الرواة :

يأى لا يعجزُ الأيامُ ذو حَيْدٍ بمشمخر به الظيان والأس

انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ٨٦ ، وانظر النكت
 ٤٧٤/١ ، والواقع أن فى هذين البيتين تداخلاً عجيباً فالسكرى ينسب
 القصيدة التى تحويها الى أبى ذؤيب ، ويقول : قال أبو نصر : وإنما هى

قال أبو علي : قوله أَحَدَانُ الرِّجَالِ هُـ وَهَيْدُ^(١) ، جملة في موضع

←

لمالك بن خالد الخناعاتي ، وهي في ديوان الهذليين ٢٣٦/١ - ٢٢٧
يا مي ان سباع الأرض هالكة والعفر والادم والأرام والناس
تاله لا يأمن الأيام مبتكر في حومة الموت رزام وفراس
وبعدهما قوله :

ليت هزبر مدل هند خيسته بالرقتين له أجر وأعراس
يحمي الصريمة أحدان الرجال له صيد ومستمتع بالليل هجاس
صعب البديهة مشبوب أطافره موائب أهرت الشدقين مساس
يامي لا يعجز الأيام ذو حيل بمشتمخر به الظيان والآس

وروى البيت الثاني في المقتضب ٣٢٤/٢ دون نسبة ، وفيه (لله
يبقى على الأيام) مكان (يامي لا يعجز الأيام) ، على أن سيبويه روى هذا
البيت منسوباً لأمية بن أبي عائد ، انظر الكتاب ١٤٤/٢ ، وبالرواية
نفسها في المقتضب ، وأنشد الرمانى البيتين منسوبين لمالك بن خويلد
انظر شرح الرمانى للكتاب ج ٢ ، ق ٩٨ ، وانظر البيت الآخر في الأصول
٤٣٠/١ ، حيث نسبته إلى أمية بن عائد ، قال الزمخشري : « وأنشد
سيبويه لعبد مناة الهذلي : (لله يبقى ٠٠ البيت) » انظر المفصل ٣٤٥/
ومثله فعل ابن يعيش في شرح المفصل ٩٨/٩ ، وانظر أمالي ابن الشجري
٣٦٩/١ ، انظر المسائل البصريات ٩١٦/١ وابن النحاس ينسب البيتين
لهذلي دون التصريح باسمه ، انظر شرح أبيات سيبويه ١١٧/ ، وذكر
ابن السيرافى البيتين والليس الذي وقع فيه سيبويه في روايتهما ، انظر
شرح أبيات سيبويه ٤٩٨/١ - ٤٩٩ ، وانظر الحاشية (سلطان) ،
انظر الجوهرة ١٧/١ ، والصاحبي ٨٦/ ، الهمع ٣٢/٢ ، ٣٩ ، والدرر
٢٩/٢ ، ٤٤ ، الخزائن ٣٦١/٢ ، ٢٣١/٤ ، اللسان (حيد) ، (طبا) .
(١) هذا الجزء رواه أبو علي بهذه الرواية نفسها منسوباً لهذلي ،
شامداً على أن جمع أحد (وحَدَّان) ، انظر المسائل البغداديات ٥١٥/
واللهيه تأما من غير نسبة في المسائل البغداديات ٣٤٤/١ .

رفع لوقوعها صفة لقوله : ذو حديد ومجتري : ، ، طرف حابه ، وإنما وصف
(ذو حديد) بالجملة لأنه نكرة ، وأجمل نكرات .

قال : وإن حملته على الابتداء يعنى (مجتريه) ^(١) .

قال أبو على : إن قل قائل : فإذا حمل قوله : (ومجتريه) على
الابتداء كانت الجملة في موضع رفع لوقوعها صفة لقوله : (ذو حديد) ،
كما كانت الجملة التي قبلها في موضع رفع لوقوعها صفة لقوله (ذو حديد)
قيل : هذا محال ، لأن قولك : هو ضحور (ذو حديد) فلا يجوز أن يكون
اسمه صفة له ، لأن الشيء لا يكون صفة نفسه .

قال : ثم تعظمه كما تعظم النبوة ^(٢) .

قال أبو إسحاق : لا يجوز أن تعظمه بالصلاح إلا أن يكون تدفوف
بهذا الله بالصلاح حق معرفته فتعظمه به ، وإلا فلا .

(١) الكتاب ٢٥١/١ ، والاشارة الى ('مجتريه') فى البيت قبله

وهو قوله :

يحمى الصريمة أحدان الرجال له صيد ومجتريه بالليل حماس

(٢) الكتاب ٢٥١/١ ، وتام عبارة سيبويه : « وإما الموضع الذى

لا يحسن فيه التعظيم فإن تذكر رجلا ليس بنبيه عند الناس ولا معروف
بالتعظيم ، ثم تعظمه كما تعظم النبى ، وذلك قولك : مررت بعبد الله الصالح
فإن قلت : مررت بقومك الكرام الصالحين ، ثم قلت : الطمعين فى المحل
جائز ، لأنه إذا وصفهم صاروا بمنزلة من قد عرف منهم ذلك . . . »

وانظر شرح الرمانى للكتاب ج ٢ ، ق ٩٩ ، شرح السيراني للكتاب ،

ج ٢ ، ق ٨٧ .

قال : وزعم الخليل أنه يقول : إنه للسكّين أحقُّ على الإضرار^(١) الذي جازَ في مررت^(٢).

أى : في قوله : مررت به للسكّين ، كأنه قال : إنه هو للسكّين أحقُّ وهو ضعيفٌ ، وجاز في هذا .

قال أبو علي : قوله : إنه للسكّين ، يريد هو للسكّين ، جاز أن يكون فصلا بين الهاء وأحقُّ .

وقوله : لأنَّ فيه معنى المنصوب^(٣).

يريد أنك فصّلت بين (إنَّه) ، و (أحقُّ) بجملة ، كما فصّلت بين قوله : (إنّا) ، و (ذاهون) بجملة هي : (أهني) المنصوب بها (تيممًا) في قولك : إنّا تيممًا ذَوُو عَدَدٍ^(٤).

قال : لو قال : أنا عبد الله مُنطَلِقًا ، وهو زيدٌ مُنطَلِقًا كان مُحَالًا^(٥).

قال أبو علي : إذا أخبرك^(٦) عنه أو عن غيره رفع فقال : أنا

(١) في المخطوطة « على اضممار » وما أثبتته هنا من الكتاب .

(٢) الكتاب ٢٥٦/١ .

(٣) الكتاب ٢٥٦/١ .

(٤) في المخطوطة (ذو) بواو واحدة .

(٥) في الكتاب ٢٥٧/١ قال : « لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو

عن غيره بأمر فقال : أنا عبد الله مُنطَلِقًا ، وهو زيد مُنطَلِقًا كان مُحَالًا » .

(٦) أى إذا أخبرك المتكلم عن نفسه ، وانظر شرح السيرافي

للكتاب ، ج ٤ ذ ٩٠ ، قال الرماني : « ويقول في الجواب لمن قيل له :

منطلق ، وهو منطلق ، ولم يحتج أن يقول : / أنا زيدٌ منطلقاً ، أو هو ١/٣٧
زيد منطلقاً ، لأنك لا تُضَيِّرُ حتى تعرف .

قال : إلا أن رجلاً لو كان خلف حائطٍ أو في موضعٍ تجهله ،
فقلت : من أنت ؟ فقال : أنا زيد منطلقاً في حاجتك (كان حسناً) (١) .
قال أبو إسحاق : كَأَنِّي قَدَّمْتُ إِلَيْهِ أَنْ يَحْضُرَ فِي حَاجَتِي ، فَأَحْسَسْتُ
مَا بَيْنَ خَلْفِ الْحَائِطِ ، فَعَلْتُ : مَنْ أَنْتَ ؟ قَالَ : أَنَا زَيْدٌ مِنْطَقًا فِي حَاجَتِكَ
أَيُّ عَلَى مَا قَارَنْتُكَ ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ أَنَا زَيْدٌ مَعْرُوفًا .

قال : فصار كقولك : هذا عبد الله منطلقاً (٢) وإنا صابريد في هذا
الوضع أن يذكّر المخاطب بوجوب قدومه (٣) .

←

من أنت ؟ فله أن يقول : أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك ، على الحال ،
ولو لم يكن في الجواب لم تجز هذه الحال ، لأنه إذا سأل فهو طالب
تعريف المسؤول عنه ، فظهر بهذا معنى التعريف الذي في قوله : أنا
عبد الله ، فكانه قال : فأعرفني منطلقاً في حاجتك ، فصار بمنزلة الحال
المؤكدة ، إذ قد ظهر المعنى الذي في الخبر كان خفياً ، فأظهره الطلب
له ، وصلاح أن يقع على الحال التي لا تؤكده ، وهذا في الجواب خاصة ،
ولو لم يكن في الجواب لم يجز ٠٠٠ شرح الرماني للكتاب ج ٢ ق ١٠٥
(١) الكتاب ٢٥٧/١ - ٢٥٨ ، وما بين المعقوفين زيادة من الكتاب
لاستقامة المعنى .

(٢) الكتاب ٢٥٨/١ ، وفيه « كَأَنِّي قَدَّمْتُ : هذا عبد الله منطلقاً » .

(٣) قال أبو سعيد : « ولا يجوز أن تكون النكرة صفة لعبد الله »

الظن شرح السبكي في الكتابين ، ج ٢ ق ١٠١ .

قال أبو علي : يقول : يريد في النصب أن يُذكر الخاطب
برجل قد عرفه لا يريد أن يخبره بانطلاقه ، ولو أراد ذلك لرفع منطوقاً ،
ولو جمعت بذلك هذا لم يسكن النصب في منطوق ، وذكر هذا في الهاب
الثالث مثل هذا .

قال : لأن الذي يرفع وينصب ما يستغنى عليه السكوت ومالا يستغنى
بتنزيه (واحدة)^(١) .

قال أبو علي : قوله : ما يستغنى عليه السكوت مبتدأ ، خبره بمنزلة
الجملة في موضع خبر لأن .

قال : فجميع ما يكون ظرفاً تليفيه إن شئت ، لأنه لا يكون آخرأ
إلا بدلي ما يكون عليه أولاً قبل الظرف .^(٢)

قال أبو العباس : يعني إذا كان يقوم مقام (منطوق) وليس
في الكلام ذكر (منطوق) ، ولا قائم ، ولا ما أشبهه ، وإنما هو زيد فيها
فقط ، وإنما لك أن تلتني ولا تلتني إذا ذكرت مع (فيها) (منطوقاً
أو قائماً) ، أو ما أشبهه .

(١) الكتاب ٢٦٢/١ ، وما بين المعفوفتين زيادة من الكتاب .

(٢) الكتاب ٢٦٢/١ ، قال أبو سعيد في شرح هذه العبارة : « أي
جميع ما يكون خبراً للاسم وظرفاً تليفيه إذا جئت بخبر سواء » شرح
السيرافي للكتاب ج ٢ ق ٩٣ . وقال الرماني : « ... فان قال : فاني
أعمله (الظرف) إذا كان خبراً ، ولا أعمله إذا لم يكن خبراً ، قيل له :
فان كونه خبراً يوجب تأخره عن الاسم في المرتبة ، وكونه عاملاً يوجب
تقدمه في المرتبة ، وهذا مستحيل ، » شرح الرماني للكتاب ج ٢ ق ١١٣

قال : وما جاء في الشعر قد انتصب خبره وهو مقدم قبل الظرف
قوله :

إِنْ لَكُمْ أَمَلٌ الْبِلَادِ وَفَرَحْتُمْ فَأَتْلَهُمْ فَوْسَكُمْ ثَابِتًا مَهْذُولًا^(١)
قال أبو الهيثم : قوله : وهو مقدم قبل الظرف ، يريد : إن
حقه أن يكون مقدمًا قبل الظرف ، وليس لفظه كذلك ، والظرف انتصب
منه قوله : (فيكم) .

قال أبو علي : الحال التي هي ثابتًا مهذولًا من لستم ، والتقدير :
إن لستم أمل البلاد ثابتًا مهذولًا .

قال : وإن قلت : هذان زبدان مُطْلَقَانِ ، وهذان حمزان
مُطْلَقَانِ ، لم يسكن هذا الكلام إلا نسكرة^(٢) .

قال أبو إسحاق : ما هنا بين سيهويه قصة دخول الألف واللام في
التثنية بقوله : فنزل على هذا الحد : زبدان مُطْلَقَانِ ، من قبل أنك

(١) الكتاب ١/٣٦٢ ، والبيت من الكامل أنشده سيبويه دون
نسبة وفيه شامد على نصب (ثابت) على الحال ، والاعتماد فيه على
المجروح في الخبر ، والرفع فيه حسن ، انظر حاشية الكتاب ١/٣٦٢ ،
شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ٩٤ ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢
ق ١١٣ ، النكت ١/٤٤٨ وقال ابن النحاس في شرح أبيات سيبويه
١٢١/ : « هذا حجة لنصب (ثابت ومبذول) كقولك : الرجل عندك
قائمًا ، ونصبه على الحال لأن الكلام قد تم دونه » .
(٢) الكتاب ١/٣٦٨ .

جعلتهما من أمة كل واحد منهما^(١) زيد.

أنشده : كمن بواديه بعد المحل مطور^(٢)

قال أبو علي : (كمن بواديه) : على تقدير كرجل بواديه ،
فذلك (بواديه) صفة (لمن) ، وليس بصفة ، والدليل على أن

٣٧/ب (من) في هذا البيت نكرة ودفع إياه (بمطور) وهو نكرة .

قال أبو بكر : الغرض في دفة الذي في الكلام أن يوصل به إلى
ودف للمعارف بالجل ، وذلك أن النكرات تودف بالجل لأنها نكرات

(١) في المخطوطة « منهما » .

(٢) هذا عجز بيت للفرزدق من البسيط ، وهو بتمامه :

اني وياك الا حلت بأرحلنا كمن بواديه بعد المحل مطور
الكتيب ١/٣٦٩ ، وهو في الديوان ١/٢١٣ من قصيدة في مدح
يزيد بن عبد الملك وهجاء يزيد بن المهلب وروايته :

اني وياك ان بلغن أرحلنا كمن بواديه بعد المحل مطور

قال في الحاشية : كمن بواديه بعد المحل مطور : أي كرجل
مطورة بواديه بعد المحل . وأنشده ابن النحاس في شرح أبيات
سيبويه ١٢٣/ ، وقال : « حجة بأن يجعل (من) نكرة و (مطورا)
من نعمتا ، كانه قال : أنا كائن مطور بواديه بعد المحل » وأنشده
السيرافي منسوبا إلى الفرزدق وقال : « جر (مطور) لأنه صفة
(من) » ، كانه قال : كائن مطور ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢
ق ١٠١ ، التكت ١/٤٩٧ ، شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٢١ ، ١٢٣ ،
وأنشد الفارسي عجز البيت في المسائل البغداديات ٣٧٦/ شاهدنا على
استعمال (من) في الاخبار بلا صلة كما استعمل في الاستخبار ،
وانظر البيت في أمالي ابن الشجرى ٢/٣١٢ ، والخزانة ٢/٤٦٧ .

ولم يسع وصف المعارف بالجل من حيث لم يَجْزْ وصف للمعرفة بالنسكرة ،
فلما أُريد وصف المعارف بالجل جُمِلَتْ في صلة الذي ، فوصفت المعارف
به لأنه معرفة ، وعادَ مِنَ الْجَمَلِ إلى الذي ذُكِرَ اِتِّصَالَ الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ
صِلَتُهُ بِهِ .

قال أبو علي : والدليل على أن (الَّذِي) وُضِعَ لما قال . إنه لا يوصل
إلا بالجل فاما وصلُهُمْ إِيَّاهُ بِالظَرْفِ ، فالظرف يَقُولُ في المعنى إلى أنه
بُجْلَةٌ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ ، ألا ترى أنك إذا قلت : جَاءَنِي الَّذِي فِي الدَّارِ ،
فمعناه الَّذِي اسْتَقَرَّ فِي الدَّارِ ؟ .

قال : وتقول : هذا مِنْ أَعْرَفٍ مُنْطَلِقٌ ، فتجعل (أَعْرَفُ) صفة ،
وتقول : هذا مِنْ أَعْرَفٍ مُنْطَلِقًا فتجعل (أَعْرَفُ) صلة^(١) .

قال أبو علي : الفرقُ بَيْنَ الصِّلَةِ وَالصِّفَةِ أَنَّ الصِّلَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً

(١) الكتاب ١/ ٢٧٠ .

(٢) الصلة ويعنى بها الحال ، ويسمى أبو تميم هنا حشوا .
قال : « والحشو لا يكون لمن وما الا وصفا معرفة ، وذلك من قبل أن
الحشو اذا صار فيهما أشبههما (الَّذِي) فكما أن (الَّذِي) لا يكون الا
معرفة ، لا يكون (مَنْ ، وَمَا) اذا كان بعدهما حشو وهو الصلة فلا
معرفة » . شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٠١ ، قال الرماني :
« ونقول : هذا مِنْ أَعْرَفٍ مُنْطَلِقٌ ، فتجعل (أَعْرَفُ) صفة لمنطلق ،
ومنطلق صفة ثانية ، وان شئت قلت : هذا مِنْ أَعْرَفٍ مُنْطَلِقًا ، على أن
يكون (أَعْرَفُ) صلة لمن ، ويكون حينئذ معرفة ، وينصب منطلقا على
الحال » . شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٤ .

والصحة قد تكون اسماً مفرداً ، فإذا وقعت الجملة صفة للانسكرة فإنما تقع من حيث توصف الانسكرات بالجمال ، نحو قولك : هذا رَجُلٌ ضَرْبٌنا ، والفصل بين الجملة التي تكون صلة لِمَنْ وبين الجملة التي تكون صفة لها أن الجملة التي تكون صفة موضعها من الإعراب يحسب إعراب موصوفها وأن الجملة التي تكون صلة لاموضع لها من الإعراب .

وَأَهْلَمَ أَنْ :

* وَكَتَبَ بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنَا *

أَجُودُ وَفِيهِ ضَمٌّ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ هُوَ (١) .

(١) الكتاب ٢٧٠/١ ، وما ذكره سيبويه هنا شطر بيت من الكامل، كان قد رواه في أول الباب وشبه شاهد على حمل (غَيْرُ) على (مَنْ) نعتاً لها لأنها نكرة مبهمه ، فوصفت بما بعدها ٠٠٠ والتقدير : (على قوم غيرنا) ورفع (غير) جافز على أن تكون موصولة ٠٠٠ والتقدير : (على من هو غيرنا) ، انظر الكتاب ٢٦٩/١ وهامشه ، والشسنجيري ينسب البيت لحسان بن ثابت ، في حين أن سيبويه نسبته الى الأنصاري فحسب ، ومثله فعل السيرافي والرماني ، انظر البيت في شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٠١ ، شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٣ ، واختلفا في نسبة هذا البيت ، فهو في ديوان كعب بن مالك الأنصاري / ٢٨٩ ، واليه نسبته ابن السيرافي في شرحه لأبيات الكتاب ٣٧٢/١ (الريح) وابن الشجري في أماليه ١٦٩/٢ ، لكنه عاد فنسبه لحسان ، انظر الأمالي ٣١١/٢ ، والى حسان نسبته الفراء في معاني القرآن ٢١/١ ، وأنشده العيني ٤٨٦/١ وقال : « قائله هو حسان بن ثابت شاعر النبي »

قال أبو إسحاق : لأن (مَنْ وَمَا) أن يسكونا بمنزلة (الْقِي) هو أكثر وأحسن من أن يسكونا بمنزلة (رَجُلٍ) .
وقوله : وفيه ضعف^(١).

أى : بمخالفك للمبتدأ المأخوذ من الصلة إلى اللوصول وهو (هُو) نحو :
مَرَرْتُ بِأَيِّهِمْ أَفْضَلُ ، لأن تقديره : أيهم هو أفضل ، وكذلك :

←

صل الله عليه وسلم ، ويقال : قائله هو بشير بن عبد الرحمن بن كعب
ابن مالك الأنصاري الخزرجي « والأزربة / ١٠١ ، وأنشده ثعلب في
مجالسه / ٢٧٣ دون نسبة ومثله في سر صناعة الأعراب / ١٣٥ ،
الهمع / ٩٢ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور / ٤٩٢ ، والجمل
/ ٣٢٣ ، وشرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ١٢٣ ، والجنى الداني
/ ١١٤ ، وصف المباني / ١٤٩ ، شرح جمل الزجاجة لابن هشام / ٣٨٥ ،
مغنى اللبيب / ١٤٨ ، لكن ابن هشام نسبة لحسان رضى الله عنه في
موضع آخر ، انظر مغنى اللبيب / ٤٣٢ ، شرح المفصل / ١٢/٤ دون
نسبة أيضا ، واللسان (من) ينسبه لبشر بن عبد الرحمن بن كعب
الأنصاري ، قال في الدرر / ٧٠/١ : « البيت لكعب بن مالك ، وقيل
لعبد الله بن رواحة ، وقيل لحسان بن ثابت رضى الله عنهم ، وكلهم
من الأنصار » .

(١) الكتاب / ٢٧٠/١ وقد قسم الفارسي عبارة الكتاب التي نسقها :
« واعلم أن : (وكفى بنا فضلا على من غيرنا) أجود وفيه ضعف ، إلا
أن يكون فيه (هو) » .

(لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ) ^(١) عند سيبويه ^(٢)، وقراءة مَنْ قَرَأَ (مَثَلًا مَا بَعُوْصَةً) ^(٣)

(١) سورة مريم ، الآية ٦٩ .

(٢) قراءة الكوفيين بالنصب « آيَهُمْ » انظر الكتاب ٣٩٧/١ ، وسيمود الفارسي لمعالجة هذه القضية في التعليقة ق ٦٥ - ٦٦ ، قال أبو اسحاق الزجاج : « ... فاما رفع (آيَهُمْ) فهو القراءة ، ويجوز (آيَهُمْ) بالنصب ، حكاه سيبويه ، وذكر أن هارون الأعور القارى قرأ بها ، وفي رفعها ثلاثة أقوال ... » انظر معاني القرآن وعرابه ٣٣٩/٣ - ٢٤٠ .

وقال ابن النحاس : « وهذه آية مشكلة في الاعراب ، لأن القراء كلهم يقرأون (آيَهُمْ) بالرفع الا هارون القارى ، فان سيبويه حكى عنه « ثم لننزعن من كل شيعة ايهم » بالنصب ، اوقع على (آيَهُمْ) (لَنَنْزِعَنَّ عَنْ) ... » اعراب القرآن ٢٣/٣ - ٢٤ ، ونقل عن النحاس عن أبي اسحاق قوله في الوجوه الثلاثة الجائزة فهو رفع (آيَهُمْ) ، وابن الزجاج وابن النحاس نقل القرطبي ، انظر الجامع لاحكام القرآن ١٣٣/١١ - ١٣٥ ، وعد العكبري قراءة النصب شاذة ، انظر التبيان في اعراب القرآن ٨٧٨/٢ ، وأسند ابن خالويه قراءة النصب الى معاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء وطلحة بن مصرف ، انظر مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ٨٦/ ، وانظر البيان في غريب القرآن ١٣٠/٢ - ١٣٣ ، انظر ايضا المسألة ١٠٢/ من الانصاف ٧١١/٢ - وما بعدها .

(٣) سورة البقرة ، الآية ٢٦/ ، قال أبو اسحاق للزجاج : « الرفع في (بعوضة) جائز في الاعراب ، ولا أحفظ من قرأ به ، ولا أعلم هل قرأ به أحد أم لا ، فالرفع على اضمار (هو) ، كانه قال : مثلاً الذي هو بعوضة ، وهذا عند سيبويه ضعيف » معاني القرآن وعرابه ١٠٤/١

فإذا هأت الصلة كان الحذف أحسن^(١).

وأُنشد :

* وَكُلُّ خَلِيلٍ غَيْرُ مَا ضَمَّ نَفْسِهِ^(٢) *

←

ونسب ابن خالويه قراءة الرفع هذه لرؤبة بن العجاج ، انظر مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع / ٤ والاخفش ينسب ذلك الى ناس من تميم ، وانهم يجعلون (ما) بمنزلة (الذى) ويضمون (هو) كأنهم قالوا : « لا يستحي أن يضرب مثلاً الذى هو بموضحة » ، معانى القرآن ٢١٥/١ (الورد) .

قال أبو عبيسة : « وسأل يونس رؤبة عن قول الله تعالى « مَا يَعْزُوزُ » فرمها وبنو تميم يعملون آخر العللين والأداتين فى الاسم ، وأنشد رؤبة بيت النافعة مرفوعا :

قالت ألا ليت ما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه لقد

مبجاز القرآن ٣٥/١ . وقد روى قراءة الرفع هذه سيبويه ، انظر الكتاب ٢٨٣/١ ، وانظر البيان فى عريب اعراب القرآن ٦٥/١ - ٦٦ . (١) يريه حذف المبدأ كقوله تعالى « تماماً على الذى أحسن » الانعام / ١٥٤ ، على تقدير « هو » أحسن .

(٢) هو صدر بيت من الطويل منسوب فى الكتاب ٢٧١/١ ، ٣٧١ الى الشماخ ، وعجزه :

لوصل خليل صادم أو معارز

والبيت فى ديوانه ١٧٣/ عن قصيدة عمه أبياتها ستة وخمسون بيتاً ومثلها :

عفا بطن قو من سليمي فعائز فذات الصفا فالمشرفات النواشز
وانظر القصيدة فى جمهرة اشعار العرب / ٨٢٦ - ٨٤١ ، والبيت فى المعانى الكبير ٣/ ١٢٥٦ ، قال ابن قتيبة : « والمعارز : المجانب ، (١٨ - التعليقة)

قال أبو العباس : (غَيْرُ) نعت (كُلُّ) ، وصَارِم : خبر (كُلُّ) .
وأُنشد :

* وَلَيْتَ عَلَيْهِ ^(١) كُلُّ مُعَصِفَةٍ ^(٢) *

قال أبو علي : وَلَيْتَ كُلُّ مُعَصِفَةٍ أَحْسَنُ مِنْ : ذَهَبَتْ بعضُ
أصابعه لأن كل الشيء هو بأُسْرِهِ ، وليس بعض الشيء يُؤدى عن كل
الشيء ، وعلى هذا يغدو قوله تعالى ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ ^(٣) .
قال : وقد يجوز على هذا (فِيهَا رَجُلٌ قَاتِمًا) وهو قول التلليل ،

أبو عمرو : يقال : استمرز منى فلان أى انقبض وقيل : هو المعاتب ،
وقيل : هو المخاند ، وكل قريب من بعض ، انظر البيت فى شرح أبيات
سيبويه لابن السيرافى ، ٢٩١/١ (الريح) ، شرح أبيات سيبويه لابن
النحاس / ١٤٨ ، شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٠٢ ، النكت / ٤٩٨
شرح الرماني للكتاب ج ٢ ، ق ١٢٥ ، ١٢٧ ، وانظر أيضا المحكم / ٣٢٢
مقاييس اللغة ٣٦١/٤ ، تهذيب اللغة ١٣١/١ .

(١) فى المخطوطة (عليها) والصواب من الكتاب ٢٧٢/١ .
(٢) هنا صدر بيت من الكامل أنشده من قول ابن أحمر ، وهو بتمامه :
ولمت عليه كُلُّ مُعَصِفَةٍ "هو جَاء" ليس للبهاء زبر
شعره ٨٧/ ، وفيه شاهد على جرى ("هو جَاء") على (كُلُّ) لعلنا
لها . انظر الكتاب ٢٧٢/١ وهامشه ، والى ابن أحمد نسبه الرماني
والسيرافى أيضا ، انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٢٧ ، شرح
السيرافى للكتاب ج ٢ ، ق ١٠٢ ، النكت / ٤٩٩ .
(٣) سورة آل عمران ، الآية / ١٨٥ ، سورة الأنبياء ، الآية / ٣٥ ،
مودة المنكبوت ، الآية / ٥٧ .

ومثله : عليه مائة بيضا^(١) .

قال أبو العباس : مائة بيضا انتصب (بيضا) على التمييز .

قال أبو علي : وانتصاب الجمع للكسر على التمييز جيد ، لأنه يجرى مجرى الواحد^(٢) ، ومثله ﴿ قُلْ دَلِ اثْبُتْكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾^(٣) وقوله (هذا رجل قائمًا) معناه : أشهر إليه قائمًا ، ولا يجوز هذا رجل أحر^(٤) لأن الحال حكمها أن تكون منتقلا غير ثابت ، وقولك : (أحر) حيدة ثابتة وكذلك حلويل ونحوه .

قال : لأنه مخالف لما يضاف ، شاذ منه^(٥) .

قال أبو علي : لأنه لا يحذف المضاف إليه فيما كان غير ظرف مثل (قبل وبعد) في الفاية .

وقال أبو علي : لما كانت الحال من المعرفة لا تجرى مجرى صفتها ، لأن الصفة تكون لازمة ، والحال مُفْتَقِلَةٌ كذلك جعلوا الحال من النكرة ، فاشترك هاتان الحالان في التثنية والتبديل .

(١) الكتاب ١/٢٧٢ ، وليس انتصاب (قائمًا) في حكم انتصاب (بيضا) في هذين المثالين ، فالأول منصوب على الحال ، والثاني على التمييز ، ويرى سيبويه الرفع هو الوجه ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٠٣ .

(٢) قال أبو العباس المبرد : « يجوز أن تقول : افتره الناس عبداً فتعني جماعة العبيد نحو التمييز ، والجمع أبين إذا كان الأول غير محظور العدد » المقتضب ٣/٣٤ .

(٣) سورة الكهف ، الآية ١٠٣ .

(٤) الكتاب ١/٢٧٣ .

قال : فجاز هذا كما جاز (لَا أَبُوكَ) يريد : اللهُ أَبُوكَ ، حذفوا الألف واللامين ، وليس هذا طريقة الكلام ولا سبيله ، لأنه ليس من كلامهم أن يَضْمِرُوا الجار^(١) .

وقال أبو علي : يحتمل أن تكون اللامان المحذوفتان هي التي للتعريف والتي هي فاء النعل ، في قول من قال : لَهَى أَبُوكَ^(٢) وَيَقْوَى هذا للمذهب أن الحروف إنما حذفت لتكررها ، والتسكير والاستعجال بهما وقع ، ويقوى هذا المذهب أيضاً أن لام الجر حرف معنى ، واللامان الآخران أحدهما من نفس الحرف ، والآخر بمنزلة ما هو من نفس الحرف أولى لِدِلَالَةٍ ما يبقى منه على المحذوف ، وتبقى حرف للمعنى أولى ، لأنه إذا حذف لم يبق منه شيء يدل عليه ، ولهذا الحكم في مثل ﴿ لَمَلَّسَكُمْ

(١) الكتاب ٢٧٣/١ ، وسيبويه يعمد باضمار الجار هنا حذفه ، قال أبو سعيد : « ومن الحذف الشاذ أيضاً قولهم : لَامِ أَبُوكَ ، يريد : اللهُ أَبُوكَ ، فحذفوا منه لامين ، وقد كانوا حذفوا منه ألف الوصل ، واللامان المحذوفتان عند سيبويه لام الجر ، واللام التي بعدها » . شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ في ١٠٤ ولسيبويه رأى صريح في هذه المسألة بسطه في مكان آخر إذ يقول : « حذفوا اللامين من قولهم لَامِ أَبُوكَ : حذفوا لام الاضافة واللام الأخرى ، ليخففوا الحرف على اللسان وذلك ينوون ، وقال بعضهم : لَهَى أَبُوكَ ، فقلب العين وجعل اللام ساكنة ، إذ صارت مكان العين ٠٠٠ » الكتاب ١٤٤/٢ .

(٢) انظر الكتاب ١٤٤/٢ .

تَذَكَّرُونَ^(١) وَتَفَكَّرُونَ^(٢) في قول من لم يُنْزَلِ الدال من (يَذَكَّرُونَ)^(٣) أن الحذوف من التاءين في الثانية^(٤)، وإن قل : إن اللامين المحذوفتين هما الزائدتان أن يقول : حذف الزائد أدلى من حذف الأصل لأنه لو كانت المحذوفتان التي هي للتعريف والغاية لبني الاسم مبتدأ به بحرف ساكن ، وذلك غير موجود .

ولمن قال : إن اللام الهاقية هي الجارة ، والمحذومتان هما التي للتعريف

(١) سورة الأنعام ، الآية / ١٥٢ ، وقد وردت هذه في القرآن في ستة مواضع مختلفة .

(٢) ليس في (تَفَكَّرُونَ) تشقيلا ولا تخفيفا مثل (تذكرون) ، والذي ينتاب (تَفَكَّرُونَ) هو زيادة تاء في أولها كالتي في قوله تعالى في البقرة / الآية ٢١٩ ، ٢٢٦ : لعلكم تتفكرون ، وفي الأنعام ، الآية / ٥٠ : أفلا تتفكرون ، وفي سورة سبأ الآية / ٤٦ : ثم تتفكرون ما بصاحبكم ،

(٣) قال ابن مجاهد : « واختلفوا في تشديد الدال وتخفيفها من قوله (تَذَكَّرُونَ) ونظائره ، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو (تذكرون) و (يذكرون) ، و (يذكر الانسان) و (أن يذكر) ، (لِيَذَكَّرُوا) مشددا كله . وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر ، وابن عامر كل ذلك بالتشديد الا قوله (أولا يذكر الانسان) فانهم خففوها . وروى عن ابن نصر عن أبيه عن أبان عن عاصم (تَذَكَّرُونَ) خفيفة الدال ، وكل شيء في القرآن مثله خفيفا ، وكذلك روى حفص عن عاصم ٥٠٠ ، كتاب السبعة / ٢٧٢ - ٢٧٣ .

(٤) أي في (تَذَكَّرُونَ) في الأنعام ، الآية / ٨٠ ، السجدة ، الآية / ٤ و (تَتَفَكَّرُونَ) في البقرة الآية / ٢١٩ ، والآية ٢٢٦ ، الأنعام ، الآية / ٥٠ .

والفاء ، أن يقول : الاسم المجرور ، وحروف الجر قلما تحذف ، يخلو (لآء) على الأكثر أولى من تنقله على الشاذ .

فأما قولنا التي هي فاء الفعل في قول من قال : (لَمْ يَ) فإن اسم الله تعالى قد مُثِّلَ بمثاليين :

فمثل : إن أصل الاسم (لآء) حذفت الهزة التي هي (فاء) مع الألف واللام ، كما حذفت الهزة التي هي (فاء) مع الألف واللام في قولهم (الناس) إذا أرادوا قولهم (أناس) ، فالألف في قولنا (الله) ألف (يفعال) زائدة على هذا القول ^(١) .

وقد قيل : لَمْ يَ أبوكَ ، في معنى (لآء أبوكَ) فُمِيب (لَمْ يَ) عن (لآء) ، فالألف في اسم الله عز وجل على هذا القول أصل ليست بزائدة ، إنما هي عين الفعل ، وهي منقلبة عن ياء ، والدليل على ذلك قولهم : (لَمْ يَ) ، لما قلب فاعظمت الياء ، ولو كانت الألف في (الله) مُنْقَلِبَةً عن واء لظهرت في القلب واءاً فسكان (لَمْ يَ) ^(٢) .

قال : وأما كل شيء وكل رجل ، فإِنما يُبَيِّنَانِ على غيرهما ، لأنه لا يوصف بهما ^(٣) .

(١) الألف في (لآء) التي حذفت همزته وهي فاء الكلمة فصارت الكلمة بعد الحذف (لآء) هي ألف (يفعال) ، انظر الخصائص ٢/٢٨٨

(٢) عرض الفارسي لهذه المسألة في كتابه شرح الأبيات المشككة أعراب / ٥٥ - ٥٧ (هندوى) بأسلوب أكثر تفصيلاً وتوضيحاً ، فالتمس ذلك في مكانه ، وانظر الانصاف ١/ ٣٩٤ والحاشية هناك ،

(٣) الكتاب ٩/ ٢٧٤ ؛

قال أبو علي : قوله : لأنه لا يوصف بهما^(١) ، أى لم يلزم ألا يكون
(كل) إلا وصفاً ، كما أن (أجمعين) لم يكن إلا وصفاً ، لكن
(كل) وإن كان الأحسن فيه أن يعجزى وصفاً ، فقد يبنى على غيره ،
ويبنى غيره عليه^(٢) .

ولسكنهم جعلوه على ما ينصب ويرفع^(٣) .

أى : جعلوا هذه الجواهر كائناً^(٤) .

وقوله : على ما ينصب .

أى : يقول أى خلا^(٥) .

قال : ومثل ذلك هو عربى حسبه^(٦) .

(١) فى المخطوطة (بها) .

(٢) يقول أبو سعيد : « الأغلب فى (كل) أن يعجزى مجزئ
(أجمعين) ، لأنه يعجز به كما يعجز بأجمعين ، لأن معناه معنى أجمعين .
واتسع فى لفظه فاضيف إلى المكنى والظاهر والمعرفة والنكرة ... وجعل
نعنا على معنى المبالغة والكمال لا على معنى العموم كقولنا : رأيت الرجل
كل الرجل ، ورأيت رجلاً كل رجل ... على معنى رأيت الرجل الكامل
واستحسنوا الابتداء به لهذا التصرف ... » ، انظر شرح السيرافى
للكتاب ، ج ٢ ق ١١٤ ، وانظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٩ - ١٣٠
(٣) الكتاب ١/ ٢٧٤ .

(٤) يشير إلى المثال الذى ساقه صيبويه فى هذا الباب الذى عنوانه
له بقوله : « هذا باب ما ينتصب لأنه قببح أن يكون صفة وذلك قولك :
هذا راقد خلا ، وعليه نحى سمنا ... » الكتاب ١/ ٢٧٤ .

(٥) انظر أملاه .

(٦) الكتاب ١/ ٢٧٥ ، وفيه (هذا) جگاف (هو) محسباً : لو انظر

شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٥ .

قال أبو على : الهاء مَنَوِيَّةٌ بها الانفصال ، لأن العرفة لا يجوز أن تقع هنا .

قال أبو بكر : الفرقُ بين هذا البابِ والبابِ الذي قبله أن الأول فيه ما يدلُّ على المنصوب ، لأنك إذا قلت : ابنُ عمِّي دنيًّا ، فكلوك : ابنُ عمِّي مدانةً ، وليس في هذا ما يدلُّ على المحض والغلب .
قال : وإن زعمتَ أنه انتصب بالآخر فساكنك قلت : زيدٌ قائماً فيها^(١) .

أى : فلم ينتصب بالأول ، إنما انتصب بالآخر^(٢) .
قال : وزعم الخليل أنه يستقيم أن يقول : قائمٌ زيدٌ ، وذلك إذا لم يعمل قائماً خبراً مقدِّماً^(٣) .

(١) الكتاب ٢٧٧/١

(٢) فسر السيرافي هذا بقوله : « جعلل سيبويه ثنية الظرف وتكريره بمنزلة ما لم يقع فيه تكرير في حكم اللفظ ، وجعل التكرير تأكيداً للأول لا يغير شيئاً من حكمه فيما يكون خيراً ، وما لا يكون خيراً ، فاما ما يكون خيراً فقولك : (في الدار زيد قائماً فيها) ، ان شئت رفعت (قائم) ، وان شئت نصبت كما كان ذلك قبل النكرة والثنية ... »
شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١١٠ وانظر شرح الرماني للكتاب ج ٢ ق ١٣٤ .

(٣) الكتاب ٢٧٨/١ مع اختلاف يسير في بعض الالفاظ رواية السيرافي ما جاء في الكتاب ، وعليه فان اختلاف العبارة ربما يعود الى تصرف أبيه على فيها ، وهذا كثير عنده ، وانظر المسائل الهندديات/٢٨٥ .

قال أبو علي: قلت لأبي بكر: من أين قُبِحَ أن ترفع (زيد) يَتَأَمُّ هُنا؟ • فقال: لأن الكلام على ضَرْبَيْن: فَعْل وفاعِلٌ، مبتدأ وخبر، وليس هذا كواحدٍ منهما، لأنه بفعلٍ يرتفع به فاعله، ولا هو مبتدأ يحمي به خبره، بلخروجُه عن حَدِّ ما عليه الكلام قُبِحَ، فإذا أردت بذلك التَّأخير كان أحسن كلام.

قال: وإنما حَسَنَ عندهم أن يَجْرَى يَجْرَى الفعل إذا كان صفة جَرَى على موصوفٍ أو جَرَى على اسمٍ قد عمل فيه، (أى عمل ذلك الاسمُ في اسمِ الفاعِلِ) كما أنه لا يَكُون مفعولاً، (أى الاسمُ الَّذِي يعملُ فيه ضَارِبٌ) في ضَارِبٍ، حتى يَكُون محمولاً على غيره، (أى يَكُون اسمُ الفاعِلِ محمولاً على غيره) (١).

←

المقتضب ١٩٢/٤ • وفسر أبو سعيد عبارة الكتاب بقوله: « إذا نقلت الفعل إلى اسم الفاعل، ورفعت الفاعل به، ولم يكن قبله ما يعتمد عليه قبيح، وذلك أنه يلزمك أن تقول مكان قام زيد وقام الزيدان: قائم زيد وقائم الزيدان، وقائم الزيدون، والذي قبحه فساد النظم لا فساد المعنى، وذلك أنك إذا قلت: قائم الزيدان، رفعت (قائم) بالابتداء (الزيدان) فاعل من تمام (قائم)، فيكون مبتدأ بخبر، ولو جاز هنا لجاز أن تردّ (تضرب زيداً) إلى ضارب زيداً (زيداً) في صلتها، ولا يكون له خبر، والذي يجيزه يزعم أن الفعل سد مسد الخبر، وقائل هذا يحتاج إلى برهان على ما ادعاه ٠٠٠ »، شرح السيرافي للكتاب، ج ٢ ق ١١٢ •

(١) الكتاب ٢٧٨/١، وقد مزج أبو علي تعليلاته بكلام سيبويه • وتظهر مناسخاته محصورة بين الأقواس •

قال أبو علي : اسمُ الفاعِلِ يحسنُ إعمالهُ بعملِ الفعلِ إذا جرى على شيءٍ وجريتهُ على ثلاثةٍ أُضربَ :

أحدها : أن يسكون خبر مبتدأ نحو : زَيْدٌ قائِمٌ أبوهُ ، وهذا زَيْدٌ ضاربٌ عمراً .

والثاني : أن يسكون صفةً نحو : هذا رجلٌ قائِمٌ أبوهُ ، ومَررتُ بِرَجُلٍ ضاربٍ عمراً .

والثالث : أن يسكون حالاً نحو : زَيْدٌ قائِمٌ أبوهُ ، وهذا زَيْدٌ ضارباً عمراً .

٣٨/ وقد يحسنُ أن يعمل / عمل الفعل إذا اعتمد به على حرف استفهام وما أشبهه ، فيسكون اعتداده عليه مشيئاً باعتداده دلي ماثوله في هذه المواضع الثلاثة ، نحو : أأقائمُ زَيْدٌ ، وما أقائمُ زَيْدٌ ^(١) .

قال : فنقول : هذا ضاربٌ زَيْدٌ ، وأنا ضاربٌ زَيْدٌ ، ولا يسكون (ضاربٌ زَيْدٌ) على قولك : ضربتُ زَيْدًا ^(٢) .

(١) لفسر أبو سعيد عبارة مسيبويه بتفسير لا يخرج عن تفسير أبي علي - هذا فقال : « إنما يرتفع الفاعل باسم الفاعل وينتصب به المفعول إذا كان معتمداً على شيء يكون خبراً له أو صلةً أو حالاً أو صلةً ، وهذا كقولك : هذا زَيْدٌ قائِمٌ أبوهُ ، ومَررتُ بِرَجُلٍ ضاربٍ أبوهُ زَيْدٌ ، وهذا زَيْدٌ ضارباً أبوهُ أخاك ، ومَررتُ بضاربٍ أخاك » شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ١١٢ وانظر شرح الوماني للكتاب ، ج ٢ ، ص ١٣٦ ، ١٣٧ .
(٢) الكتاب ١/ ٢٧٨ ،

قال أبو علي : قوله : ولا يسكون ضارب زيداً على قولك : ضربتُ زيداً إنما لم يَجُزْ هذا لأن زيداً ينتصب على جملة كلام تام ، (وَضَارِبٌ) وحده ليس بجملة فينتصب عنه (زيدٌ) ، فكما لم يَجُزْ إعمال (ضاربٍ) في زيدٍ غير مُعتمد على شيء ، وكذلك لم يحسن أن يقول : قائمٌ زيدٌ على أن تُعمل (قائمٌ) عمل الفعل غير معتمد على شيء^(١) .

فقال : ولم تُرد أن تحمِل الدرهم على ما حَمَلَ عليه العشرون^(٢) .

قال أبو علي : إذا قال : ليس بِمَحْمُولٍ عليه فالمراد أنه ليس بصفته ولا بمنزلة ، وليس إعرابه كإعرابه^(٣) .

(١) الاعتماد الذي يشبه اليه هنا هو ما أورده ألفا ، وهو اعتماد الفعل على الاستفهام أو النفي وما أشبههما .

(٢) الكتاب ٢٧٩/١ ، وفيه « ولم تُرد أن تحمِل الدرهم على ما حَمَلَ العشرون عليه » .

(٣) « أي » إذا قلت : : هذه عشرون درهماً ، فليس (درهماً) نعتاً لعشرين ، فيتبعها في إعرابها ، ولا العشرون مضافة اليه فيكون خفضاً بالإضافة ، ولا معطوف على العشرين محمول عليها فيعمل فيها عامل العشرين ، ولكن (درهماً) بين به العشرون فعملت فيه كعمل (ضارب) و (ضارِبين) إذا قلت : هؤلاء ضاربون ، والشبه بينهما أن (عشرين) مقدار يقدر به ، فإذا قال : هذه عشرون درهماً ، فتقديره : هذه الدراهم تقادر ، أو تساوي ، أو تماثل ، أو توازن ، عشرين ، وورد إلى اسم الفاعل ، ويضاف ، فتصير هذه الدراهم مقادير عشرين ، وتحذف فتقام العشرون مقامها والعشرون تقتضي نوعاً يقدر بهن . شرح السيرافي للكتاب نهج ٢ في ٢١٤ .

قال : وزعم الخليل أنها عملت ذماتين الرفع والجر^(١) .
قال أبو بكر : الدليل على قوله : إن (إن) هي الزائدة للخبر ،
أن الابتداء قد زال ، وبلا ابتداء والمبتدأ كان يرتفع الخبر ، فلما زال
العامِلُ بطل أن يكون الخبر معمولا فيه^(٢) .
قال : ودليل آخر ، وهو أنا وجدنا كل ماعمل في الاسم حمل في
الخبر أيضا نحو : كانَ وظننت^(٣) .

قال : فإن لم نذكر المنطلق صار الظريف في موضع الخبر^(٤) .
قال أبو علي : إذا قال لك : إن زيدا الظريف ، فالخاطب ليس
يحاول لهذا الخبر بعينه ، يعرف الظريف على - دة ، وزيدا على حدة ،
إلا أنه لم يعلم أن الظريف زيدا ، ولا أن زيدا الظريف ، فإذا أخبر
بهذا الخبر وقمت له الفائدة لاجتماعهما ، فإذا قل لك : زيد ظريف ،
فقد أخبره بما كان جاهلا به من ظرف زيد .

(١) الكتاب ٢٨٠/١ وهو يعني (ان وأخواتها) .

(٢) انظر الأصول ٢٣٠/١ . وفي هذه العبارة يرد ابن السراج على
الكوفيين الذين يرون أن هذه الحروف انما تعمل في الاسم فقط
فانصبه ، وأن الخبر يترك على رفعه كما كان مع الابتداء قبل دخولها .
انظر أيضا الانصاف ١٠٤/١ ، ارتشاف الضرب ١٢٨/٢ .

(٣) القول لابن السراج ، وقد ساقه أبو علي مختصرا ، وعبارة
اسباده هي : « أنا وجدنا كل ماعمل في المبتدأ رفعاً أو نصباً » عمل في
خبره ، ألا ترى الى (ظننت) وأخواتها لما عملت في المبتدأ عملت في
خبره ، وكذلك (كان) وأخواتها ، فكما جاز لك في المبتدأ والخبر ،
جاز مع (ان) ، لافرق بينهما في ذلك » . الأصول ٢٣٠/١ - ٢٣١ .

(٤) أي في قوله : ان زيدا الظريف منطلق ، الكتاب ٢٨٠/١ .

قال : لم يكن (بِكَ) ، ولا (لَكَ) مستقرين لمهد الله^(١) .
أى : خبرين كما كان فيها إذا قلت : فيها زيد قائماً ، مستقراً ، وإنما
الماء في (بِكَ) و (لَكَ) صلتان للفعل ، فذلك لانكونان إلامفاتيح ،
ولا بحرطان مجرى الخبر^(٢) .

قال : ولو نصبت هذا لقلت : إنَّ اليوم زيداً منطلقاً^(٣) .
قال أبو بكر : لأنَّ اليوم لا يكون خبراً لزيد إذا قلت : اليوم زيدٌ
كما لا يكون (بك) ولا (فيك) في قولك : مأخوذ بك ، وراغب فيك
خبرين للاسم ، فلو جاز في (بك) لجاز في اليوم^(٤) .

قال : وتقول : إن زيداً فيها قائماً ، وإن شئت ألنيتَ لَفِيَّهَا^(٥) .
قال أبو بكر : اللام لا يد من أن يكون خبراً للاسم بعدها على كل

(١) يعنى فى قوله : « ان بك زيدا مأخوذ ، وان لك زيدا واقف »
من قبل أنك اذا أردت الوقوف والأخذ ... » الكتاب ١/ ٢٨٠ .

(٢) يقول الرماني : « تقول : ان بك زيدا مأخوذ ، لا يجوز فى
(مأخوذ) الا الرفع ، لأن (بِكَ) ظرف ناقص ، اذ لو قلت : ان بك
زيدا ، لم يحتمل الآخر ، وكذلك ان لك زيدا واقف ، لأنك لو قلت :
ان لك زيدا لم يحتمل الوقوف ، وانما على معنى آخر خلاف معنى وقوفه
لك ، وهو معنى الملك أو ماجرى مجراه ... » شرح الرماني للكتاب ،
ج ٢ ، ق ١٣٥ .

(٣) الكتاب ١/ ٢٨٠ .

(٤) انظر الأصول ١/ ٢٣١ - ٢٣٢ .

(٥) الكتاب ١/ ٢٨١ .

حال ، لأن اللام كان حقيقاً أن تقع موقع إن ، لأنها للتأكيد ، ووصلة
٣٣/ب للقصم ، فلما أزيلت عن المبتدأ أدخلت / في الخبر ، ولا يجوز أن زيداً آكل
لعلمك ، ولا أن زيداً راغب لفيك لأن اللام وقعت بعد الخبر^(١)

وزعم الخليل أن قوله :

..... كأن ظبية^(٢)

-
- (١) النص ورد هنا مختصراً من الأصول ٢٣١/١ ، وانظر شرح
السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ١١٥ .
(٢) هذا بعض بيت من الطويل منسوب لابن صريم البشكري ،
وهو قوله :

ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم
أنشده سيبويه وفيه شاهد وهو رفع « ظبية » على الخبر ، وحذف
الاسم مع تخفيف (كان) على تقدير كانها ظبية . انظر الكتاب وما مشه
٢٨١/١ ، وأنشد سيبويه الشطر الأخير دون نسبة ، وعلى الاضمار ورفع
الظبية . انظر الكتاب ٤٨١/١ ، وأنشده المبرد دون نسبة ، انظر
الكامل ٨٢/١ ، ونقل بسنده عن أبي زيد أنه سمع العرب تنصب
(الظبية) وترفعها وتخفضمها ، وأن الرفع على الضمير ، والنصب على
غير الضمير واعمال (أن) مخففة عملها مثقلة ، والخفض على زيادة (أن)
واعمال الكاف ، أراد (كظبية) . انظر الكامل ٨٣/١ ، والبيت في
الأصول ٢٤٥/١ وأنشده في المحتسب ٣٠٨/١ على زيادة (أن) وخفض
الظبية بالكاف ، كما أنشده في المنصف ١٢٨/٣ . محتجلاً الوجوه
الاعرابية الثلاثة في (الظبية) ، وأنشده الأصمعي ضمن قصيدة منسوبة
الى علباء بن أرقم بن عوف من بني بكر بن وائل أولها :
ألا تلكما عرس تصد بوجهها وتزعم في جاراتها أن من ظلم

يشبه قول الشاعر وهو الفرزدق :

فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا .. (١)

←

أيونا ، ولم أظلم بشيء علمته سوى ماترين في القفال من إلقاء فيوما توافيتنا بوجه مقسم كان ظلية تمطو إلى ناضر السلم انظر الأصمعيات / ٦٢ (الورد) ، ١٥٧ (شاكر وهارون) وأنشد لفارسي موضع الشاهد من البيت على زيادة (أن) ، انظر المسائل البصريات / ٦٥٣ ، أمالي السهيلي / ١١٩ ، النكت / ١/ ٥١٣ ، المقرب / ١/ ١١١ ، ٢/ ٢٠٣ ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١١٥ ، ونسب في شرح الرماني ، ج ٢ ق ١٤٥ إلى ابن حريم اليشكري ، ولعله تصحيف من الناسخ ، ونسبه ابن السيرافي إلى أرقم بن علباء اليشكري ، وصحح المحقق الاسم بأنه علباء بن أرقم ، انظر شرح أبيات سيبويه / ١/ ٥٢٥ (سلطاني) ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس / ١٠٨ ، ١٢٤ ، انظر الانصاف / ١١٣ ، الفصل / ٣٠٢ ، شرح الفصل / ٨/ ٨٣ ، المعنى / ٢/ ٣٠١ - ٤/ ٣٨٤ ، الهمع / ١/ ١٤٣ ، الدرر / ١/ ٢٩٣ ، الخزانة / ٤/ ٣٦٤ .

(١) إشارة قول الفرزدق من الطويل :

فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر وقد أنشده سيبويه رفعا وقال : « والنصب أكثر في كلام العرب ، كأنه قال : ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتي ، ولكنه أضمر هذا » . الكتاب / ١/ ٢٨٢ ، الأصول / ١/ ٢٤٧ ، ورواه أبو العباس ثعلب بنصب (زنجيا) وعنده (غليظ المشافر) مكان (عظيم المشافر) انظر مجالس ثعلب / ١/ ١٠٥ ، وبمثل رواية ثعلب رواه ابن جني في المحتسب / ٢/ ١٨٢ على معنى « ولكن زنجيا غليظ المشافر لا يعرف قرابتي ، لكنه في المنصف / ٣/ ١٢٨ رواه برفع (زنجي) على معنى « ولكنك زنجي فاضمر الكاف » .

←

قال أبو علي : يشبهه في أن الإحصاء مراد ، في (لكن) كما أنه مراد في قوله . كان تدياه^(١) .

←

ومثل ذلك عند الأنباري في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ١٤٥/ ، وانظر مغنى اللبيب ٣٨٤/ ، والبيت في الانصاف ١٨٢/١ ، شرح المفصل ٨٢/٨ . وانظر الخزانة ٣٧٨/٤ - ٣٧٩ ، الهمع ١٣٦/١ - ٢٢٣ ، الدرر ١١٤/١ ، ١٩١ ، ولم أجده البيت في الديوان (طبعة دار بيروت للطباعة والنشر) .

والبيت في شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١١٥ ، وشرح الرمانى للكتاب ج ٢ ، ق ١٤٥ ، وشرح أبيات سيبويه وابن النحاس ٥٨/ ، ١٢٤ النكت ٥١٤/١ المقرب ١٠٨/١ .

(٢) إشارة الى قول الشاعر من الهزج :

وجه مشرق النحر كان تدياه حقان

وأشبهه سيبويه وفيه تخفيف (كان) مع حذف اسمها ، ولم ينسبه لشاعر ولا نسبه الأعلام ، انظر الكتاب وهامشه ٢٨١/١ ، كذا أنشدته المصادر دون نسبه انظر الأصول ٢٤٦/١ ، وأشبهه إلفارسي في المسائل البصريات ٥٥٥ هذا الجزء من البيت وأعمل (كان) مخففة وأنها إنما هي (أن) أدخلت الكاف عليها وهذا الوجه جائز عند النحويين ، وأعمالها مخففة يروى عن الأخفش انظر النكت ٥١٤/١ ، وانظر الانصاف ١٩٧/١ ، ورواية النصب هذه أوردها سيبويه أيضا ، انظر الكتاب ٢٨٣/١ . انظر البيت في شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١١٥ ، شرح الرمانى للكتاب ج ٢ ق ١٤٥ ، أمالي ابن الشجرى ٢٣٧/١ ورواه ابن الشجرى في أماليه ٣/٢ وأعمل (كان) مخففة ، وأشبهه الزهخشري البيت هكذا :

←

إلا أن النصب بعد (لكن) أحسن ، والرفع في (كأن) ظليّة (وكان) ثدياً أحسن ، لأنهم جعلوا حذف (أن) وتخفيفها علامة لحذف الإضمار فيها ، وكذلك (كأن) وهو قول سيويوه ، وإما شبه (كأن) بـ (لكن) هاهنا من جهة أن فيها جميعاً إضمارين ، فأما حذف الضمير من (لكن) فمبنيح عنده ، ويميزه في الإظهار وحذف الضمير من (أن) ، وكان (حمن) عنده ، لأن تخفيفهما يدل على الإضمار فيهما ، إذ لم يخففاً إلا على هذه الشريطة فكأن المحذوف مثبت لوجود ما يدل عليه ، وليس هذا في (لكن) وإن .

قال : فرفعه على وجهين ، على أن يكون بمنزلة قول من قال (مثلاً ما يروضة^(١)) .

قال أبو علي : من قال : (ما يروضة) فما على معنى الذي ، كأنه قال :

←

ونحسر مشرق اللسون كان ثدياه حقان

وأشار إلى أعمال (كان) مخففة ، انظر المفضل / ٣٠١ ، ومثل في ذلك شرح المفضل ٨٢/٨ وانظر شرح شذور الذهب / ٣٦٩ ، انظر العيني ٣٠٥/٢ ، شرح التصريح / ٢٣٤/١ ، الهمع / ١٤٣/١ ، الدرر / ١٢١/١ ، الخزانة / ٣٥٨/٤ . وفي هذه المصادر يروى صدر البيت :

وجه مشرق النحر

ونحر مشرق اللون

وصدر مشرق النحر

وبعضهم يرويه بكسر الوجه ، وبعضهم يرويه برفعه .

(١) الكتاب ٢٨٣/١ ، وانظر قبله ، ص ٢١٥ .

(١٩ - التعليقة)

مامو بموضه ، أى الذى هو بموضه ، وتقديره : إن الله لا يستحي أن يضرب الذى هو بموضه مثلاً (فالذى) هو المفعول الأول ، لأنَّ يَضْرِبَ (ومثلاً) للمفعول الثانى .

قال أبو العباس : ويموز الاختصار على المفعول الأول ، لأنه من باب (أعطيت) وليس هو من باب (ظننت) .

قال أبو بكر : الفرق بين (إن) و (إِنْما) فى المعنى ، أن (إِنْما) تنجى لتجوير الخبر .

قال سيهويه : تقول : إِنْما سرت حتى أدخلها إذا كنت محمراً لسورك [الذى أدى] إلى الدخول ، هذا لفظ سيهويه ^(١) .

قال أبو عبيد : (إن) التى بمعنى (ما) مثل التى فى قوله تعالى ﴿ إنَّ الكافرين إلا فى غرور ﴾ ^(٢) وكالتى فى ﴿ ما إن هكداكم فيه ﴾ ^(٣) .

وعلى هذا تأويل بيت الفرزدق ^(٤) :

(١) الكتاب ٤١٥/١ ، وما بين المعقوفتين زيادة من الكتاب .

(٢) سورة الملك ، الآية ٢٠ .

(٣) سورة الأحقاف ، الآية ٣٦ .

(٤) البيت فى الديوان ٢٠٦/٢ ، وفيه (الصخر) مكان (التراب)

هنا ، وهو من الطويل من قصيدة فى رثاء ابنين له من النوار ، ومن أبياتها قوله :

لهلست ولو شقت حيازى نفسها من الوجد بعد ابنى نوار ، بلائى

بِئْرِ الشَّامِتِينَ التُّرْبُ إِن كَانَ مَسْنَى
رَزِيَّةً شَبْلَى نَحْلَى فِي الضَّرَائِمِ
معناه : ما كان مَسْنَى (١) .

←

يذكرني ابني السماكان موهنا إذا رتفعاً بين النجوم التوائم
وينصح زوجه ويذكرها بمن رزئ قبلهما في فقد حبيب ، وكمن
ملك وكبير قوم مات ، « فاقني حياه الكرائم » :
فما إبنك الا ابن من الناس غاصيري
فلن يرجع الموتى حنين المآثم
وقوله : شبلى مخدر : يعنى ابنيهما ، والمخدر والخادر الأسد
المقيم فى عرينه ، قال كمب بن زهير :
من خادر من ليوت الأسد مسكنه
ببطن عشر ، قيل دوله غيل
انظر اللسان (خدر) ٣٣١/٤ .

(١) سبق أن فصل الفارسى الحديث عن (ما) فى صدر هذا
الكتاب ، ولما كانت تشترك مع (ان) فى النفى ، فقد وجدها مناسبة
للتذكير بما بين هذين الحرفين من علاقة . و (ان) النافية تدخل على
الجملة الاسمية كالتي فى الملك التى ساقها أبو على أنفا ، كما تدخل
على الجملة الفعلية نحو: التمر فى قوله تعالى : « ان أردنا الا الحسنى »
وآية الأحقاف التى وردت أنفا ، فمعنى قوله تعالى : « فيما ان مكناكم
فيه » فى الذى ما مكناكم فيه ، قال ابن هشام فى هذه الآية : « كانه
انما عدل عن (ما) لثلا يتكرر فيثقل اللفظ » معنى اللبيب / ٣٤ - ٣٥
وانظر رصف المباني / ١٠٧ .

قال : فيقول : إن زيدا وعمرا ، أى : (إن) لنا ^(١) .
قال أبو بكر : إنما كان حذف الخبر مع لا ، أكثر لأنه جواب عن
سؤال عن الذات ، فإذا قال : لا رجل ، فهو جواب لقولك : هل من
رجل . والناية هنا بالذات ، فسكان إبقاء النائية به أحسن ^(٢) .
قال : وكذلك قوله : إن محلاً وإن مرتحلاً ^(٣) .

(١) الكتاب ٢٨٤/١ ، وما بين المعقوفتين زيادة من الكتاب .
(٢) ليس مانقل الفارسي عن أستاذه ابن السراج هنا تفسيراً لعبارة
سيبويه وإنما هو متعلق بعمل (لا) النافية للجنس ، والعلاقة بين
الموضوعين تأتي من الإضمار الواقع بعد (إن) و (لا) ، وأن الاثنين
تأتیان في الجواب ، فقوله : « إن زيدا وإن عمرا » يكون في جواب من
قال : هل لكم أحد إن الناس ألپ عايكم ، كما أن قوله : « لا رجل »
تكون جواباً لمن قال : هل من رجل ؟ وفسر أبو علي هذا في المسائل
البغداديات / ٤٣٠ حين قال : « وهذا أحد ما تشبه فيه (إن) (لا)
النافية العاملة النصب » وانظر دلائل الإعجاز / ٣٢١ (شاكر) .

(٣) هذا صدر بيت من المنسرح وهو للأعشى ، وعجزه :

وان في السفر ما مضى مهلاً

انظر ديوانه / ٣٧ ، وهو مطلع قصيدة يمدح فيها سلامة ذا فائض
اليحسبي أحد ملوك اليمن ، وفيها يقول :

الشعر فلده سلامة ذا فائض والشئ حيث ما جعلنا

فقال له سلامة : صدقت ، الشئ حيث ما جعل ، انظر الأغاني / ١٢٥/٩

انظر أيضاً دلائل الإعجاز / ٣٢١ ، (شاكر) المقرب / ١٠٩/١ . وأنشد
سيبويه في الباب شاهداً على حذف خبر (إن) لعلم السامع ، انظر
الكتاب وهامشه / ٢٨٤ ، وانظر موضع الشاهد في شرح الأبيات

وإن رجلا ، جواب من قال : هل لكم تحل ؟ وهل لكم ميثاق ؟ .

فهذا في الإيجاب نظير (لا) في النفي ، والعناية هنا بالذات كما كان
متمم كذا .

قال (دلكن) الشبهة : جميع الكلام بمنزلة (إن) .^(١)

قال أبو علي : يريد في العطف / في اللفظ ، والمحل هل أربع لأنه ٣٨/ب
في هذا يتكلم^(٢) .

←

المشكلة الاعراب / ٥٣٣ ، المسائل البغداديات / ٤٣٠ ، المختضب / ١٣٠/٤
الاصول / ٢٤٧/١ ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١١٦ ، شرح الرماني
للكتاب ، ج ٢ ق ١٤٦ - ١٤٧ ، وبعض هذه المصادر ترويه (مضى)
كالتي عند سيبويه ، وبعضهم ، يرويه (مَضَوْا) ، ولا اختلاف في
المعنى ولا الوزن في الحاليين ، انظر النكت ٥١٧/١ وفيه (مثلا)
مكنا ، (مهلا) ، وانشده ابن جنى شاهدا على حذف خبر (ان) مع
النية خاصة ، وقال عن معناه : « أي ان لنا محلا ، وان لنا مرتحلا »
الخصائص / ٣٧٣/٢ ، المحتسب / ٣٤٩/١ ، وانظر شرح أبيات سيبويه
لابر النحاس / ١٢٥ ، أمالي ابن السجري / ٣٢٢/١ ، وفيه (اذ مضوا
مهلا) ، ومثله في مفتي اللبيب / ١١٤ ، ٤٣٢ ، ٧٩٤ ، ٨٢٥ ، شرح
الفهمل ١٠٣/١ ، ٨٤/٨ ، وانظر الخزانة / ٣٨١/٤ ، الهمع / ١٣٦/١ ،
الدرر / ١١٣/١ .

(١) الكتاب / ٢٨٦/١ .

(٢) تفسير أبي علي هذا لا يجلي التموض في هذه المسألة ، وهي
أحدى مسائل الغلط التي غلط فيها المبرد سيبويه ، إذ قال أبو العباس
بأن روى عبارة سيبويه هذه : « لو قال في العطف والابتداء والقطع

قال : فتفتح عندهم أن يدخلوا الكلام الواجب في موضع التثنية (١).

قال أبو علي : يريد بقوله : الواجب ، المعلوم للرفع .

وقال أبو بكر : يعني أنك لو قلت : ليت زيدا منطلقا وعمرؤ ،
فرفعت عمرؤ ، كما ترفعه إذا قلت : إن زيدا منطلقا وعمرؤ ، فمطقت
عمرؤ على الموضع ، لم يصلح من أجل أن ليت ولعل وكان لها معان غير
معنى الابتداء و (أن ، ولسكن) يؤكدان الخبر ، والله في معنى الابتداء

لم ينكر ، ولكن قال : في جميع الكلام ، وليس كما قال ، لأن اللام تدخل
في خبر (أن) ولا تدخل في خبر (لكن) ٠٠ وقد رد ابن ولاد على
أبي العباس هذه المسألة بقوله : « أراد بقوله : (في جميع الكلام) أي
في جميع الكلام الذي نحوه بذكره ، ووصفه ، وهو العطف والقطع والابتداء ،
لأنه قال هذا بعقب المسائل في هذا الكلام ٠٠٠ والجواب الآخر : أن
يكون أراد بقوله : (أن) لكن الثقلة في جميع الكلام بمنزلة أن ، أي
بمنزلتها ومعناها في الإيجاب ، لأن (ليت ، ولعل) وأخوات (أن)
يفارقنها في الإيجاب ، وهذه موافقة لها في الإيجاب في جميع الكلام ٠٠
الانتصار ، ق ١٤٠ - ١٤١ ، وقد أورد أبو سعيد اعتراض المبرد هذا ورد
عليه مناصرا سيبويه ، موجها لكلامه الوجهة الصحيحة . انظر شرح
السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١١٨ ، وانظر النكت ١/ ٥١٩ .

لكن المبرد في المقتضب يقول : « ومثل (أن) في هذا الباب
(لكن) الثقيلة ، ولعل هذه المسألة مما عاد فيه المبرد إلى رأي سيبويه .
(١) الكتاب ١/ ٢٨٦ ، ولفظ (الكلام) لم ترد في الكتاب ، وعبارة
أبي علي توافق ما رواه السيرافي ، انظر شرح السيرافي للكتاب ،
ج ٢ ق ١١٨ .

واخبر ، ولم يزل الحديث عن وجهه وما كان عليه^(١) .

قال : فيجوز في المطلق [هنا] ما جاز فيه حين قلت : هذا الرجل منطلق^(٢) ، يريد : من نصب (منطلقاً) على الحال ، وأن يعمل الرجل خبراً لهذه أو صفة .

قال : وتقول : إن الذي في الدار أخوك قائماً ، كأنه قال : من الذي في الدار ؟ فقال : إن الذي في الدار أخوك قائماً^(٣) .

قال أبو علي : قائماً في هذه المسألة حكمه أن ينتصب ما في قوله (أخوك) من معنى الفعل ، وهو الذي بمعنى الصداقة ، ولا يجوز أن يكون حالاً من قوله (في الدار) لأن (في الدار) صلة (الذي) (وقائماً) إذا انتصب عنه لم يجوز أن يفصل بينهما وليس من الصلة^(٤) .

(١) انظر الأصول ١/٢٥٠ .

(٢) الكتاب ١/٢٨٧ ، وما بين المصنفين زيادة منه ، وهو يعني أن قوله : إن هذا الرجل منطلق مثل قوله : هذا الرجل منطلق في جواز نصب (منطلق) على أنه حال ، وكلمة (الرجل) خبر لهذا ، أو صفة ، انظر شرح السيراني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١١٩ .

(٣) الكتاب ١/٢٨٧ .

(٤) قال أبو سعيد : « أما قوله : إن الذي في الدار أخوك قائماً ، فعمل هذا الظاهر لا يجوز إذا أردت به أخوة النسب : لأنك إن نصبت (قائماً) بـ (أخوك) لم يجوز ، كما لم يجوز (زيد أخوك قائماً) في النسب ، وإن نصبت (قائماً) بالظرف على تقدير (إن الذي في الدار قائماً أخوك) صار (قائماً) في صيغة (الذي) ، ولم يجوز أن يفصل

قال : وإن قُبِحَ أن يُذكر الأَخ في الابتداء قُبِحَ ها هنا ^(١) .
قال : وإن قُبِحَ أن يذكر الأَخ في الابتداء ، أى إذا لم يجعله خبراً ^(٢) .

قال : وأما في (لَيْتَ ، وَكَأَنَّ ، وَلَوْلَى) فيجوز مجرى الأول ^(٣) .
قال أبو علي : يريد : أن الاسم قد ينتصب على الحال في هذه الأحراف وإن لم يكن في الجملة التي يقع بعدها معنى فعل ، لأن هذه الحروف على معنى الأفعال كقولك : لعل زيداً أخوك قائماً ، وأخوك بمعنى النسب وَكَأَنَّ زيدا الأسد قائماً .

قال : وهذا فيه قُبِحَ ^(٤) .
قال أبو علي : أى قولك : إن أفضلهم كان زيداً ، وقُبِحَ حذف الهاء من إنَّ وَكَأَنَّ ، لأنهما ليسا من اللواضع التي يُحذف فيها الهاء

←

بين الصلة والموصول بـ (أخوك) وهو خبر ، وإن جعلت (أخوك) بمعنى المؤاخاة والمصادقة وجعلته هو العامل في (قائماً) جاز ، وإن حملته على مثل قولك (أنا زيد منطلقاً في حاجتك) إذا كان قد عهد قائماً قبل هذه الحال جاز . . . شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٠ والنكت ٥٢٠/١ ،

(١) الكتاب ٢٨٧/١ .

(٢) يرمى إلى المثال الذي ذكره سيبويه آنفاً وهو قوله : وإن الذي في الدار أخوك قائماً .

(٣) الكتاب ٢٨٧/١ .

(٤) الكتاب ٢٩٠/١ .

والوضع الذي يستحسن حذف الهاء منه هو اللمعة والعقبة ، وأما الأخيار
فحذف الهاءات منها ليس يحسن ، وقد تقدم قولنا في ذلك ملخصاً^(١).

قال : وقد يجوز أيضاً على قوله : إنَّ زيداً ضربته^(٢).

قال أبو على : يقول : يجوز أن ينتصب (زيداً) في قولك : (إنَّ
زيداً ضربتُ) ، وإنَّ ، وتُشْغِلُ ضربت الهاء المحذوفة في اللفظ المرادة
في المعنى .

قال : وفيه يُجِزُّ كما كان في (إنَّ)^(٣).

قال أبو على : قوله : كما كان في (إنَّ) يريد في قولك : (إنَّ
زيداً ضربتُ) وأنت تضر الهاء التي هي ضمير اللمعة والحديث وتنتصب
(زيداً) بـضربت^(٤).

قال : وأما قوله تعالى : (وَالصَّابِغُونَ)^(٥) على التقديم والتأخير/ ٣٨٩

(١) انظر مزيداً من التفصيل والتمثيل على هذه المسألة في شرح
السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٢١ ، وقد ذكر الرماني لهذه المسألة خمسة
أوجه ، انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٥٤ .

(٢) الكتاب ٢٩٠/١

(٣) الكتاب ٢٩٠/١

(٤) قال أبو الحسن الرماني : « إنَّ زيداً ضربت يجوز على حذف

الهاء من الهاء من (ضربت) ونصب (زيد) بانه اسم (إنَّ) ويجوز
نصب (زيد) بضرب ، على انه زيداً ضربت » - شرح الرماني للكتاب ،
ج ٢ ، ق ١٥٤ .

(٥) قال تعالى (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابغون والنصارى
«من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون »
المائدة آية ٩٩ ،

(٦) الكتاب ٢٩٠/٢

قال أبو علي : يُتقديرُ قوله تعالى ﴿ وَالصَّابِقُونَ ﴾ على أن ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّادِقِينَ ﴾ آمن بالله واليوم الآخر ﴿ كلهم كذا والصَّابِقُونَ ، أى والصَّابِقُونَ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ فَهُوَ كَذَا ، لحذف خبرهم لموافقة خبرهم خبر من تقدم ، كقولك : إن زيداً منطلقاً وهو و ، إذا أردت : وعمرو منطلق ، لحذفت خبره لاشتراكه مع الأول في الخبر وحل (عمرو) على موضع (إن) ، كما حل (الصَّابِقُونَ) عليه ، ومثل هذا قوله :

* فَأَنَّى وَقَيَّارُهَا لَغَرِيبٌ ^(١) *

(١) هذا عجز من بيت من الطويل أنشدته سيبويه في غير هذا الموضع منسوباً الى ضابطه البرجمي ، وهو قوله :

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فأنى وقيارُها لغريب

وأنشدته سيبويه بنصب (وقياراً) على حذف خبر (أن) اجتزاء بالآخر لأن الخبر عنهما واحد ، فهو بمنزلة أنى وقياراً بها لغريبان .

انظر الكتاب وهامشه ٣٨/١ ، وأنشدته ثعلب بالرفع كما هو الحال عند الفارسي ، انظر مجالس ثعلب ٢٦٢/١ ، كما أنشدته في مكان آخر بالنصب معللاً ذلك بالاكفاء بالثاني ، انظر المصدر نفسه ٥٣٠/٢ ، وروى ابن السراج جواز الرفع والنصب في (قيار) وأن الكسائي يميز الرفع في الاسم الثاني مع الظاهر والمكنى ، والفراء يميزه فيما لم يتبين فيه عمل (أن) نحو (أنى وزيد ذاهبان ، وإن الذى فى الدار وزيد ذاهبان) ولا يميزه فيما يتبين فيه عمل (أن) ، فلا يميز (أن زيدا وعمرو قائمان) انظر الأصول ٢٥٦/١ - ٢٥٧ ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٢٢ انظر أيضاً معانى القرآن ٣١١/١ ، وأنشدته

فيمين رفع ، كأنه قال : فأنى بها لقريب وقيار ، فذوى بقرار التأخير
وسمعه على موضع (إن) ، وما سئل عليه ، فقل هذا تقدير الآية (١) .

←

المبرد ضمن أبيات آخر بنصنـب (وقيارا) وقال : « أراد : فأنى لقريبـة
بها وقيارا ، ولو رفع لكان جيدا ، انظر الكامل ٣٢١/١ ، انظر أيضا
مغنى اللبيب / ٦١٨ ، ٨١١ ، الانصاف / ٩٤ ، أوضح المسالك / ١٥٦ .
وانشد ابن قتيبة ضمن أبيات أخرى ، انظر الشعر والشعراء / ٣٥٨ ،
كما أنشده أبو زيد نصبا وقال : « ويجوز (قيار) بالرفع على الابتداء ،
ونقل عن الأصمعي أن (قيارا) صاحبه ، لكنه فسره هو بأنه جملة ،
انظر النوادر فى اللغة / ١٨٢-١٨٣ . انظر أيضا شرح أبيات مسيبويه
لابن النحاس / ٤٥ ، شرح المفصل ٦٨/٨ ، الهمع ١٤٤/٢ ، الدرر
٢/٢٠٠ ، الأشمونى ٢٨٦/١ ، شرح التصريح ٢٢٨/١ الخزائن ٤/٣٢٣ .
(١) انظر تفصيل الوجوه المحتملة فى رفع (الصابئون) فى هذه
الآية ، شرح السيرافى للكتاب ج ٢ ق ١٢٢ ، قال الرماني : « كأنه قيل
بعد انقضاء الآية (والصابئون كذلك) ثم قدم ذكرهم على هذا التقدير
ليكونوا مع نظرائهم فى الذكر ، وإن كانوا مؤخرين عنهم فى التقدير ،
ويحسن هذا انفرادهم من أهل الكتاب بأنهم أجروا مجراهم ، وليس
لهم كتاب معروف كما لليهود والنصارى ، فحسن أن يعاملوا فى اللفظ
هذه المعاملة لما لهم من الحال بين الحالين ، فهم معهم فى الحكم ، وهم
مؤخرون عنهم بأنهم ليسوا أهل كتاب كهؤلاء ، شرح الرماني للكتاب ،
ج ٢ ق ١٥٥ . وانظر مغنى اللبيب / ٦١٧ .

هذا باب كَمْ^(١)

قال : ومعناها معنى رُب^(٢) .

قال أبو على : الاشتراك بين (كَمْ) و (رُب) في أنهما يقعان صدرًا وفي أنهما لا يدخلان إلا على مذكورة ، وفي أن الاسم المذكورة الواقع بهما يدل على أكثر من واحد ، وإن كان الواقع بهما (كَمْ) يدل على كثير ، والواقع بهما (رُب) يدل على قليل .

والذى يخالف فيه (كَمْ) (رُب) أيضاً أن (كَمْ) اسم و (رُب) حرف خَفُضِي^(٣) .

قال : لأنهما غير متممَّتين في الكلام^(٤) .

قال أبو على : قوله : غير متممَّتين أى ليسا بمُعَرِّين لما فيهما من معنى الحرف ، نفى (كَمْ) معنى أَلِف الاستفهام ، وفي (إِذْ) أنها لا تقع إلا مضافة أو ملحقة ما هو بدل من الإضافة ، وذلك للمُلاحَق هو النون في (يومئذٍ) ، ولما لم يُنرَد صار بمنزلة بعض حروف المضاف إليه .

(١) الكتاب ٢٩١/١ .

(٢) هذا أحد الوجهين اللذين ذكرهما سييوي (لِكَمْ) ، فالأول : الاستفهام فتكون مثل (كَيْفَ وأين) ، والثاني الخبر وهو هذا الذى يكون بمعنى (رُب) الكتاب ٢٩١/١ .

(٣) عقد أبو على باباً فى الإيضاح العضدى ٢١٩/ - ٢٢٦ (لكم) وتحدث عن أحكامها بالتفصيل لكنه لم يتطرق إلى هذه المقارنة بينها وبين (رُب) وانظر شرح السراغى للكتاب ج ٢ ق ١٢٦ . وانظر هذه المقارنة فى الأصول ٣١٧/١ ~ ٣١٨ .

(٤) الكتاب ٢٩١/١ ، وهو معنى (كَمْ) و (إِذْ) ،

قال أبو حلي : لم يفصل بين العشرين وما أشبهه ، وبين معموله لأن
العشرين ليس في قوة ما شبه به من أسماء الفاعلين وكما قُبِحَ الفصل بين
(عشرين) وما عمل فيه ، كذلك قُبِحَ الفصل بين (كم) ومعموله
إذ كانت مُشَبَّهة به ، فلذلك قال : كم درهما لك أقوى من (كم) لك
درهما (١) .

قال : : وم كم رجلاً أذاك أقوى من كم أذاك رجلاً ، و (كم) هوها
هنا فاعل (٢) .

قال أبو حلي : (كم) ها هنا فاعل في المني لا في اللفظ ، وتقدير
ارتفاعه بالابتداء .

قال تبيان أردت هذا المني قلت : كم لك غِلْماناً (٣) .
أى تجهل غِلْماناً تمييزاً له (لك) فإذا فعلت ذلك لم يعجز تقديم
التمييز .

(١) إنما صارت (كم) درهماً لك (أقوى من كم لك درهما)
لأنه لم يفصل في الأولى بين (كم) ومعمولها ، وفصل بينهما في الثانية
والفصل وإن كان عربياً جيداً عند سيبويه إلا أنه لا يجوز في (العشرين)
فلا تقول : (العشرون لك درهما) انظر الكتاب ٢٩١/١ .

(٢) الكتاب ٢٩٢/١ ، مع اختلاف طليقة في بعض الإلغاط .

(٣) الكتاب ٢٩٢/١ ، وعبارة سيبويه بتمامها : « ولم يعجز يونس
والخليل (كم علمانا لك) لأنك لاتقول (عشرون ثياباً لك) إلا على وجه
(لك مائة بيضا) ، وعليك راقود خلا ، فإن أردت هذا المعنى . . .
الخ » . وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٦ ، وانظر الأصموص
٣١٥/١ - ٣١٦ .

قَالَ : فإذا قلت : كم جَرِيماً أَرْضَكَ ؟ فأرضك مرفعة بِكُمْ ، لأنها مُهْتَدَةٌ وَالْأَرْضُ مَهْيِيَّةٌ عَلَيْهَا^(١) .

قال أبو علي : جعلَ للمبتدأ (كَمْ) وهى نسكرة ، و (أَرْضُكَ) خبره وهو معرفة ، وقد كان أبو بكر أجاز مرّةً فى (كَيْفَ زَيْدٌ) أن يكون ب/٣٩ (زَيْدٌ) الخبر و (كَيْفَ) للمبتدأ^(٢) .

قَالَ : وإن شئتُ قلت : كَمْ غِلْمَانٌ لَكَ^(٣) ؟
قال أبو بكر : يكون للنسر لـ (كَمْ) رجلاً ونفساً ونحوهما ، كأنك قلت : أَعْشُرُونَ رَجُلًا غِلْمَانٌ لَكَ^(٤) .

(١) الكتاب ٢٩٢/١ .

(٢) لم أجده هذا الرأى فى المصادر المتاحة لى ، والذي جاء عن ابن السراج أن (كيف ، واين) وما أشبهها مما يستفهم به من الأسماء تعرب أخباراً ، وإن المعنى فى (كيف زيد) : على أى حال زيد ، ولكن الاستفهام الذى صار فى (كيف) جعل لها صدر الكلام ، وهو فى الحقيقة الشئ المستفهم عنه . انظر الأصول ٦٠/١ ، ولم أجده من جعلت (كيف) أو (اين) مبتدأ ، (وكيف) تكون خبراً قبل ما لا يستغنى نحو (كيف أنت) ؟ و (كيف كنت) ؟ ، وحالا قبل ما يستغنى نحو (كيف جاء زيد) ؟ . انظر معنى اللبیب ٢٧١/١ - ٢٧٢ .

(٣) الكتاب ٢٩٣/١ .

(٤) أورد الفارسى قول أسستاده مختصراً ، وابن السراج يقول واعلم أنه لك إلا تذكر ما تفسر به (كَمْ) كما جاز لك ذلك فى العدد تقول : كم درهم لك ، فالتقدير : كم قيراطاً لك ، ولا تذكر القيراط

قال : والاسمُ المذكورُ قد يفصل بينه وبين الذي يعملُ فيه ^(١) ،

قال أبو علي : مثالُ ذلك أنك تقول : (كمَّ رجُلٌ في الدارِ أعطيتُ) في الخبر ، ثم تقولُ : (كمَّ في الدارِ رجلاً أعطيتُ) ، فنصب في الخبر للفصل ^(٢) .

قال : وليس زيدٌ من المرارِ ^(٣) .

←

وتقول : كم غلمانك ، والمعنى : كم غلاما غلمانك ، ولا يجوز إلا الرفع في (غلمانك) لأنه معرفة ، ولا يكون التمييز بالمعرفة ، فكانك قلت : اعشرون غلمانك ؟ • ولا يجوز : كم غلمانا لك ، كما لا يجوز : اعشرون غلمانا لك • الأصول ١/ ٣١٦ - ٣١٧ •

وقال أبو سعيد : « فإذا قلت : (كم غلمانا لك) . لم يجز على وجه من الوجوه ، لأنك أنت نصبت (غلمانا) على التمييز لم يجز ، لأن (كم) في الاستفهام لا تميز إلا بواحد كعشرين ، وإن نصبتها على الحال لم يجز » • شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٢٥ •
(١) الكتاب ١/ ٢٩٥ •

(٢) انظر علة هذا في شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ٢٢٥ •

(٣) الكتاب ١/ ٢٩٥ ، وزيد هنا إشارة إلى التي في المثال الذي ساقه سيبويه وهو قوله : (كم قد أتاني زيد) ، وأن (زيد) هنا ليس من (المرار) المفهومة من بيت القطامي :

كم نالني منهم نفسلا على علم إذ لا أكاد من الاقتار أحتملُ

أي كم المرار التي نالني فيها الفضل ، ونصب ما بعد (كم) على التمييز من أجل الفصل بين (كم) ومجرورها وهو قبيح • انظر الكتاب

←

أى : فلا يجوز أن يُفسر (كَمْ) ، يريد إنما يُفسر الضمر وهو في
التقدير كَمْ مَرَّةً ، أو كَمْ يوماً أنا في زيد .
قال : وقد قال بعض العرب :

* كَمْ عَمَّةً لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَهٗ * (١)

←

وهمشه ٢٩٥/١ ، قال أبو سميده : « اذا فصلت بين (كَمْ) وهي
خائضة وبين ما تنخفضه ، فان الاحسن حملها على لغة من ينصب بها لقب
الفصل بين الخافض والمخفوض ... »

وامل الكوفة يخفضون ما بعده (كَمْ) في كل حال (يمين) ،
فان اظهرتها فهي الخائضة ، وان حذفت وخفضت فهي مقصورة ، فلهذا
فصلوا بين (كَمْ) والمخفوض ، شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ١٢٦ .
وانظر البيت وتفسيره في النكت ٥٣٠/١ ، انظر اختلاف النحويين في
الفصل بين (كم) وتمييزها في الانصاف ٣٠٣/١ .

(١) اشارة الى ما يروى في بيت الفسزدقي من الكامل من جواز
الرفع والنصب والخفض في لفظ (عَمَّة) ، والبيت من الكامل
وهو قوله :

كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري

وقد جاءت رواية الرفع هذه في هذا الموضع من الكتاب ٢٩٥/١ ،
وكان سيبويه قد ذكر روايتي الخفض والكسر في (عَمَّة) ، انظر
الكتاب ٢٥٣/١ - ٢٩٣ . والبيت في الديوان ٣٦١/١ بخفض معمول
(كَمْ) ونصب (فدعاء) وقدم (الخالة) وآخر « العمَّة » ، وانشده
المبرد وقال : « اعلم ان هذا البيت ينشد على ثلاثة اوجه (البيت) :
واذا قلت : كَمْ عَمَّةً ، فعل معنى : رب عمة ، واذا قلت : كم عمة ؟

←

قال : تَجَمَّلَ (كَمْ) مِرَاراً (١).

←

فعل الاستفهام ، واذا قلت : كم عمة ، أوقعت (كَمْ) على الزمان ، فقلت : كم يوما عمة لك وخالة قد حلبت على عشاري وكم مرة ، ونحو ذلك ، المقتضب ٥٨/٣ ، وانظر الأصول ٣١٨/١ - ٣١٩ . الثاني عول على المقتضب كثيرا ، وأنشد أبو علي البيت في المسائل المنورة ٧٩/ ، وقال : « فاما النصب في العمة فتجصل (كَمْ) رفعا بالابتداء ، و (حَلَبْتُ) خبرها ، و (عمة) تفسير العدد ، كانه « عشرون عمة حلبت » وأما الرقع في العمة اذا قال : (كَمْ عمة) فتكون (كَمْ) في موضع نصب ، وتقديره « كم عمة حلبت على عشاري » مرارا ، فتكون (كَمْ) في معنى (مرارا) فيصير ظرفا للحلب » ، وذكر السيرافي الوجوه الثلاثة وقال : « أجودها الخفض لانه خبر (كَمْ عمة) » ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٦ ، انظر البيت في شرح ابن النحاس لأبيات سيبويه ١١٨/ ، وانظر شرح عيون كتاب سيبويه ١٥٠/ ، حيث عد (كَمْ) في البيت خبرا ، وقال انه لا يجوز ان يكون استفهاما للساد المعنى به ، وانظر أيضا الانصاح ٢٢٢/ ، وتوجيه اعرابه ص ٢٢٣ ، المقرب ٣١٢/١ ، شرح المفصل ١٣٣/٤ ، شرح الكافية الشافية ١٧٠٧/٤ ، مغنى اللبيب ٢٤٥/ ، شرح ابن عقيل ١٠٥/١ ، شرح شواهد الفن ٥١١/١ ، شرح جمل الزجاجي لابن هشام ٢١٧/ ، الجمل للزجاجي ١٣٧/ انظر الخزانة ١٢٦/٣ ، العيني ٥٥٠/١ ، ٤٨٩/٤ ، انظر أيضا البيت في التبصرة والتذكرة ٣٢٢/١ ، الهمع ٢٥٤/١ ، الدرر ٢١١/١ ، التصريح ٢٨٢/٢ الأشموني ٩٧/٤ ، ٩٦/٤ .

(١) الكتاب ٢٩٥/١ .

قال أبو علي : قوله : جعل (كم) مراراً (أى كأنه قال : كم مرة مرة
مرة لك ، أى أعشرين مرةً حلفت عمتك ، وموضع (كم) نصب
على الظرف .

قال : لما قال قائل : أخير (من بعد) فيها ،
قول له : ليس في كل موضع يُضمر الجار (١) .

قال أبو علي : الحجّة في أن (من) لا تضمر بعد (فيها) في قولك :
(كم) فيها رجل (٢) وأن إضمار الجار لا يصلح هنا ، وهو غير
مطّرد في كل موضع ، أنه إذا أضمر عوض منه في أكثر المواضع
نحو :

وجاء لا يرجي بها (٣) .

(١) الكتاب ٢٩٦/١

(٢) انظر الكتاب ٢٩٥/١

(٣) هذا بعض بيت من الطويل أنشدني سيبويه في الباب منسوباً

إلى العنبري وهو قوله :

وجاء ما يرجي بها ذو قرابة لعطف ، وما يفضي السماء ربيها
وفيه خفض (جاء) برب المضمر ، انظر الكتاب ومما فيه
٢٩٤/١ ، ١١٤/٢ ، انظر أيضاً شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٤ ،
النكت ٥٢٨/١ ، ٩٥٤ ، قال : والجاء ، فلاة لاسمائها فيها ، والسماء :
الصابغون نصف النهار ، وربها : وحشها ، شرح الرماني للكتاب ،
ج ٢ ق ١٥٨ ، ١٥٩ ، قال : « حذف رب » ، وجعل الواو عوضاً
منها ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ١٢٧/١ ، وروى في اللسان
٤٠٠/١٤ (سما) وفيه (لا) النافية مكان (ما) في الصدر والعجز .

الوادِ هَوْضُ مِنْ (رُبِّ) ، وليس هنا هَوْضٌ مِنْهُ ، فإضماره
إذا شاذٌ ،

أهدأ

كَمْ يَهْوُوْهُ مُقْرَفٌ ٠٠٠٠

الجزء والرفع والنصب على ما فسّرنا (١) .

(١) الكتاب ١٩٦/١ ، وهذا جزء من بيت من الرمل اختلفت المصادر في نسبته وفيه جواز الوجود الاعرابية الثلاثة في (مقرف) ، فالرفع على جعل (كم) ظرفاً للتكثير ، و (مقرف) مبتدأ ، وخبره ما بعده ، والنصب على التمييز والجر على جواز الفصل بين (كم) ومجهولها ضرورة . والبيت بتمامه هو :

كم بجود مقرف نال العلى وكريم يخله قد وضعه

أنفسه البرد ولم ينسبه لأحد ، انظر المقتضب ٦١/٣ ، وفيه (وشريف) مكان (وكريم) ، الأصول ٣٢٠/١ ، الجمل ١٣٦ ، ورواه أبو علي بنصب (مقرفاً) على التمييز و (كريمًا) على العطف ، والمج إلى بقية الوجوه الجائزة فيه ، انظر المسائل المنثورة ٧٨/٠ التبصرة والتذكرة ٣٢٤/١ ، شرح جمل الزجاجي لابن هشام ٢١٧/٠ الانصاف ٣٠٣/١ ، انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٥٩ شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ١٢٤ ، النكت ٥٣٠/١ ، والبيت لم ينسب في واحد من المصادر السابقة ، إلا أن صدر الدين البصري أورده ضمن أبيات في الحماسة البصرية ١٠/٢ مطلقاً :

ليت شعري عن أمري ما اللى غاله في الحب حتى ودعه

والأبيات منسوبة إلى عبد الله بن كريز ، ونسب في حاشية شرح الفصل ١٣٢/٤ ، إلى أنس بن زعيم نقلاً عن الأغاني ، وانظر المغرب ١٣٣/١ وانظر شرح الشافعية ٥٣/٤ ، وروى بنصب (مقرفاً) في شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ١٢٩/٠ الجمع ٢٥٥/٢ ، الدرر ٢١٢/١ - ٢٠٦/٢ ، الأشموني ٢٩٨/٤ .

قال أبو بكر : إذا رفع (مقرّف) جعل (كَمْ) مِراراً (١) وارتفع
مُعرفٌ لأنه (٢) ممتداً فاعل في المعنى ، وإذا نصبت فلان (يَجُودُ) قد
فصلت ، وإذا جرّرت فعلى (كَانَ أَصَوَاتٌ مِنْ إِيْضَالِيْهِنَّ) (٣) .

قال : وتقول : كَمْ قَدْ أَتَانِيْ لَارْجُلٌ وَلَا رَجُلَانِ ، وَكَمْ عَمِلَ لَكَ

(١) يبدو أن قول ابن السراج ينتهى هنا ، وهذا ما أثبتته فى
الأصول ٣٢٠/١ ، وأما بقية التوجيه فلا يبنى على نفسه ، وهو مardده فى
المسائل المنثورة / ٧٨ .

(٢) فى المخطوطة كلمة (فاعل) هنا ، وأظنه سهواً من الناسخ ،
لأن مذهب أبى على رفع الاسم على الابتداء إذا كان بعده فعل ، وهو مذهب
البصريين وقد أعاد الكلام نفسه عندما ناقش أحوال (كَمْ) فى البيت ،
انظر المسائل المنثورة / ٧٨ ، وانظر المقتضب ١٢٨/٤ .

(٣) هذا بعض بيت لذى الرمة من البسيط وهو قوله :
.. كَانَ أَصَوَاتٌ مِنْ إِيْضَالِيْهِنَّ بِنَا أَوَاخِرَ الْمَيْسِ الْقَسَاصُ الْفَرَارِيْجِ
انظر ديوانه / ٩٩٦ ، وهو أحد شواهد الكتاب ، وقد أنشده

سيبويه فى أكثر من موضع ، انظر الكتاب ٩٢/١ ، ٢٩٥ ، ٣٤٧ ،
وفيه شاهد على الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالجار والمجرور
لضرورة الشعر ، يريد : كَانَ أَصَوَاتٌ أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصَوَاتُ الْفَرَارِيْجِ ،
انظر المقتضب ٤٧٦/٤ ، الأصول ٤٠٣/١ ، ما يهتمل الشعر من
الضرورة / ٢١٧ ، والخصائص ٣٠٤/٢ ، سر صناعة الاعراب ١٠/١
المسائل المنثورة / ٧٨ ، اعراب القرآن المنسوب للزجاج ٦٨١/٢ ، ضرائر
الشعر لابن عصفور / ١٩١ ، ما يجوز للشاعر فى الضرورة / ٢٢ ، ١٠٠
عيان الشعر / ٧٠ ، العمدة / ٦٠ الموشح / ٢٩٢ ، شرح المفضل ١٠٣/١ ،
٢٧٧/٢ ، الصناعتين / ١٨٢ شرح ديوان الحماسة ١٠٨٣/٣ ، الانصاح
/ ١٢٨ ، الحجة لابن خالوية / ١٥١ . وانظر شرح أبيات سيبويه
لابن النحاس / ٥٠ ، ١٢٨ .

لَا تُعْجِدُ وَلَا تُعْجِدُ أَنْ (١) .

قال أبو علي : لَا يُعْجِدُ قَوْلُكَ : (لَا رَجُلٌ) مَنْ أَنْ يَكُونَ مَفْعُلاً
لِكَمْ ، أَنْ يَكُونَ مَحْمُولاً عَلَى مَاحِلٍ عَلَيْهِ (كَمْ) وَمَعْدَلاً مِنْهُ ، وَلَا يَجُوزُ
أَنْ يَكُونَ مَفْعُلاً لَهَا لِخُحُولِ حَرْفِ الْعَطْفِ عَلَيْهِ ، فَمَنْ حَيْثُ لَا يَجُوزُ
عِشْرُونَ لَا رَجُلًا ، فَيُفْسَرُ قَوْلُكَ : عِشْرُونَ بِـ (رَجُلًا) وَقَبْلَهُ حَرْفُ عَطْفٍ
لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْسَرَ (كَمْ) بِـ لَا رَجُلًا ، وَلَا رَجُلَانٍ وَإِذَا لَمْ يَجْزُ هَذَا
ثَبَتَ أَنَّهُ عَلَى الْوَجْهِ الْآخَرِ مِنَ الْبَدَلِ مِنْ (كَمْ) وَالْحَلُّ عَلَى مَوْضِعِهِ (٢) .

قَالَ : أَوْ يَجْتَمِعُ مَنْسُكُورٌ (٣) .

قال أبو علي : هَذَا رَجَعَ إِلَى قَوْلِهِ : بِالْوَاحِدِ كَأَنَّهُ قَالَ : بِالْوَاحِدِ
لِلْمَنْكُورِ أَوْ بِجَمْعِ مَنْسُكُورٍ وَهَذَا جَائِزٌ فِي الَّتِي تَقَعُ فِي الْخَبَرِ ، أَيْ جَائِزٌ
لِالَّتِي تَقَعُ فِي الْخَبَرِ أَنْ تُفْسَرَ بِالْجَمْعِ الْمَنْكُورِ (٤) .

(١) الْكِتَابُ ٢٩٦/١

(٢) انْظُرِ الْمَسَائِلَ الْمُنَوَّرَةَ / ٨٠ .

(٣) الْكِتَابُ ٢٩٦/١ ، وَعِبَارَةٌ سَيَبُوهُ فِي ، لِأَنَّ كَمْ تُفْسَرُ مَا وَصَفَتْ

عَلَيْهِ مِنَ الْعَدَدِ بِالْوَاحِدِ الْمَنْكُورِ كَمَا قُلْتُ (عِشْرُونَ هَرَمًا) أَوْ بِجَمْعِ
مَنْكُورٍ نَحْوِ (ثَلَاثَةُ أَبْوَابٍ) وَهَذَا جَائِزٌ فِي الَّتِي تَقَعُ فِي الْخَبَرِ .

(٤) مَزَجَ أَبُو عَلِيٍّ تَفْسِيرَهُ بِكَلَامِ سَيَبُوهُ أَيْ أَنَّ كَمْ الْخَبَرِيَّةُ يَكُونُ

تَمْيِيزُهَا مَقْرَداً مَنكَرًا نَحْوِ (كَمْ رَجُلًا رَأَيْتَ لَا رَجُلًا وَلَا رَجُلَيْنِ) أَوْ يَكُونُ
جَمْعًا مَنكَورًا نَحْوِ (كَمْ رَجُلًا أَكْرَمْتَ . . .) مِثْلُهَا مِثْلُ الْعَدَدِ إِذَا قُلْتُ .

(عِشْرُونَ رَجُلًا) أَوْ قُلْتُ (ثَلَاثَةُ رَجَالٍ) ، وَهَذَا بِمَا يَمَيِّزُهَا مِنْ
(كَمْ) (الاسْتِفْهَامِيَّةِ الَّتِي لَا يَكُونُ تَمْيِيزُهَا إِلَّا بِفَرْدٍ مِثْلُهَا مِثْلُ الْعِشْرِينَ

خَبَرٍ تَقُولُ (عِشْرُونَ رَجُلًا) أَوْ نَحْوِهِ .

قال : لأنه لو كان عليه لسان نحالا^(١) ولسان نقضا^(٢) .

أى : لأنك فى قولك : عشرون مئبت شبتا ، وفى قولك : لا رجلا^{٤١/ب} ولا عهدا ، ناف ، فقد ناقضت /

قال : ومثل ذلك قولك للرجل : كم لك عهدا؟ فيقول : عهدان^١ أو ثلاثة أعبد ، حل الكلام على ما حل عليه كم .

أى : على ما حل عليه السائل كم .

ولم يرد من المسؤول أن يفسر له العدد الذى يسأل عنه ، إنما على السائل أن يفسر العدد حتى يعجزه^(٣) المسؤول عن (٢) البدي ثم يفسره بعد إن شاء .

أى : المسؤول بعد إن شاء (٣)

قال أبو بكر (٤) : قوله ولم يرد من المسؤول أن يفسر له العدد .

أى : إذا قال السائل : كم عندك ، أو كم رجلا أنا فى ، لم يرد من المسؤول أن يفسر له العدد الذى يسأل عنه ، وهو (كم) إنما يفسر

(١) الكتاب ٢٩٦/١ . والحديث متعلق بالنقطة السابقة ، وانظر

الأصول ٣١٦/١ - ٣١٧ .

(٢) فى المخطوطة (على) .

(٣) الكتاب ٢٩٦/١ - ٢٩٧ ، والمبارتان المبدوءتان بقوله (أى)

لاى حل .

(٤) هو أبو بكر بن السراج ، لوقه شيخه غريسته .

ذا على السائل ، وعلى المسؤول أن يجيب على موضع إعراب (كَمْ)
فيقول^(١) : مِثْرَيْنِ رَجُلًا ونحوه (١) .

قال أبو علي : قوله : حق يُجيبه على العدد (٢) ، أي إذا سُئِلَ ، فعيل
له : كَمْ رَجُلًا أتاني ؟ قال : رَجُلَانِ أو عشرون رجلا فأجابه على
ما يستحق (كَمْ) من الإعراب ، وهو العدد أعني (كَمْ) لا يجيبه على
الذي يفسر العدد وهو (رَجُلًا) في قولك : كَمْ رَجُلًا أتاني .
وقوله ثُمَّ يُفسره بعد إن شاء (٣) .

أي : يفسر الجواب الذي يُجيب به السائل إن شاء ، أي إن كان
مِمَّا يحتاج أن يفسر نحو : عِشْرُونَ ، وثلاثة ، وما أشبهه مما يحتاج إلى
التفسير فأما إذا أجابه بما يجمع النوع والعدد نحو : رَجُلَانِ لم يحقج إلى
الغفيرة .

وقوله : فَمُؤْمِلٌ في الذي يفسر به العدد (٤) .
فالذي يفسر به العدد هو (رَجُلًا) من قولك : عِشْرُونَ رَجُلًا ونحوه
إذا كان جواباً لـ (كَمْ رَجُلًا عَفْدُكَ) ؟

(١) الذي في الأصول ٣٢٠/١ قريب من هذا وإن اختلفا لفظاً ، ففي
الأصول قوله : « وأعلم أنك إذا قلت : كَمْ من درهم عندك ؟ فلا يجوز
أن تقول : عندك عشرون من درهم ٠٠٠ » ولعل الفارسي كان يروي
بالمعنى .

(٢) هذه بعض عبارة سييويه وقد مر ذكرها ، انظر الكتاب ٢٩٧/١
وانظر تفسير السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ ؛

(٣) الكتاب ٢٩٧/١

(٤) الكتاب ٢٩٧/١

قال : فيعمل في الآي يفسر به المدد ، كما عمل السائل (كَمْ)
 فيها بين به المدد (١) .
 قال أبو علي قوله : المدد هنا هو : عشرون ونحوه إذا كان جواب
 كَمْ رجلاً عندك .

قوله : كما عمل السائل (كَمْ) في المدد (٢) .

أى : حين قال : كم عهداً عندك ؟

قال : تقول : كم مأخوذ بك ؟ إذا أردت أن تجعل مأخوذاً بك

في موضع لك (٣) .

قال أبو علي : أى لئلا جاز لك أن تقول في الخطر : كم لك ؟ فلا تميله
 في شيء ، ولم يكن قولك (ألك) مما يجوز أن يعمل فيه (كَمْ) جازماً
 ذكرته بعده ما يعمل فيه أن يجعله بمنزلة ما لم يعمل فيه ، وهذا مثل
 إجازته الإلقاء في حد (إن) في قوله : إن زيداً لفيها قائم ، لئلا لم يسكن
 قوله : (إن زيداً إليك مأخوذاً) إلا لقوا (٤) .

(١) الكتاب ٢٩٧/١ وفيه « كما عمل السائل (كَمْ) في العهد »
 وعبارة أبي علي تبدوا أصح ، وعند السيرافي : « كما عمل السائل (كم)
 في العدد » انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٦ .

(٢) هذه عبارة مسيبويه السابقة ، الكتاب ٢٩٧/١ ، وقد قرب
 تفسير أبي علي هنا من لفظ مسيبويه حين عمل (كَمْ) في العهد .

(٣) الكتاب ٢٩٧/١ .

(٤) قال أبو سعيد : « كم مأخوذ بك ، وتاويله : كم رجلاً
 مأخوذ بك ، ومأخوذ بك ، ومأخوذ خبر ، ولو نصبت « مأخوذاً » لم يتم
 الكلام »

قال : ولا يجوز أن تقول : (رُبَّ) ذلك ، لأن (كَمْ) اسم ، و (رُبَّ) غير اسم فلا يجوز أن تقول : رُبَّ رجلٍ لك (١) .

قال أبو علي : لا يجوز أن تقول : رُبَّ رجلٍ لك ، وإنما جاز في الظاهر أن تقول : كم لك ، وكم مأخوذ بك ، لأن (كَمْ) اسم ، فكذا أنك قلت : ثلاثة أو مساوية / ، أو نحوها مما يضاف من العدد وأخبرت عنه غير ٤٢ / أ مضاف إلى ما يفسره ، ولا يجوز ذلك في (رُبَّ) لو قلت : رُبَّ رجل لم يجوز ، لأن (رُبَّ) حرف حر ، وحروف الجر لا تعلق .

←

الكلام ، واحتجته إلى خبر إذا قلت : كم مأخوذاً ، بل لم يتم حتى تقول في الجنس أو ما أشبه ذلك ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٦ .
(١) الكتاب ٢٩٧/١ ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ١٢٦ .

هذا باب ما جرى تجرى كم في الاستفهام^(١):

قال : وكأين^(٢) معناها معنى (رُبَّ) .

قال أبو علي : في أنه يقع صدراً كما يقع (رُبَّ) صدراً .

فقال : وقال كذا وكأين عملياً فيما بعدها ، كعمل أمضاهم في رجل^(٣) .

(١) الكتاب ٢٩٧/١ .

(٢) في المخطوطة « وكان » والصواب من الكتاب ٢٩٨/١ .

وقد ذكر أبو سعيد خمس لغات في (كأَيُّ) وإن أصلها والفصحى (كأَيُّ) مشددة ، والوقفاً عليها بفتح نون ، وبعدها في الفصحى والكثرة (كأَيْنُ) على مثال (كأَيُّ) ، وهي أكثر من الأولى في شعر العرب ٥٥٠ ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٧ . ويرى الرماني أن (كأَيُّنُ) في التركيب بمنزلة (كان) ، وأنها منقولة عن شبيه ما قبلها بما بعدها إلى شبيه ما بعدها من معنى الاسم بمعنى الخبر ٥٥٠ انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٦٣ ، وفرق أبو علي بين الكاف التي في (كأن) والكاف التي في (كأين) ، وذلك أن التي في (كأَيُّنُ) مثل الكاف التي في قولهم (كذا وكذا درهم) ، حيث جعلت مع ما بعدها بمنزلة شيء واحد ، فصارت الكلمتان لاتئان على التشبيه كما تدل الكاف عليه في (كأن) ، انظر المسائل العضديتا ٦٢/ ، وروى السيرافي عن الفراء أن (كأَيُّنُ) بمعنى (كم) لكنه رجح ما ذهب إليه سيبويه . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٨ ، وقد عقد أبو علي مسألة خاصة عالج فيها حقيقة (كأَيُّنُ) و (كأَيْنُ) انظر المسائل البغداديات ٣٩٣/٣ هـ ٣٩٤ (٣) الكتاب ٢٩٨/١

قال أبو علي : الجرور بأفضل وهو (هَمْ) فَصَلَ بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَنْصُوبِ
فَانْتَصَبَهَا جَمِيعًا عَنْ تَمَامِ الْأَسْمِ بِالإِضَافَةِ كَمَا يَنْتَصِبَانِ عَنْ تَمَامِهِ بِاللَّوْنِ
أَوِ التَّنْوِينِ (١) .

قال أبو علي : كَأَيُّ أَيِّ مِضَافَةٍ إِلَيْهَا الْكَافُ ، فَالتَّنْوِينُ فِي أَيِّ حَوْ بِمَنْزِلَةِ
(هَمْ) فِي أَفْضَلِهِمْ .

(١) يريد فيه معنى قولك : لا زينة أفضلهم «جلاءة»

هذا باب ما ينتصب نصبكم إذا كانت مُنَوَّنة
في الظاهر والاستفهام (١)

قال أبو علي : هذه الأبواب تتفق في أن انتصاب الاسم فيها عن تمام
الاسم ، إلا أن التمام يختلف ، فنه اسم تمامه بالإضافة نحو (أَفْعَلُهُمْ)
ومنه اسم تمامه بالنون نحو (عَشْرِينَ) ، و (خَيْرٌ مِنْهُ) ومنه مُشَبَّه تمامه
بما تم بالنون نحو (كَمْ) في الاستفهام .

قال ويحذف من النوع ما يحذف من نوع العشرين والمفعول مخيف (٢) .
قال أبو علي : قوله : ويحذف من النوع ، أى يحذف من الألف
واللام من قولك : لى مثله من العبيد ، كما يحذف من قولك عشرون من
الدرهم (٣) ، وقوله : وللهى مختلف ، لأن العبد هو البيت والعشرون ليس
بالدرهم ، لأن المدد غير المملود .

قال أبو بكر وأبو إسحاق : إذا كان للميز عدداً كان المميز واحداً
وإذا لم يكن عدداً فإن شئت جمعت للميز واحداً ، وإن شئت جعلته جمعاً
وعلى كلا القولين جاء القرآن ، قال تعالى ﴿ بِالْأَخْصَرِينَ أَعْمَالاً ﴾ (٤)
وقال سبحانه ﴿ يُخْرِجُكُمْ مِنْهَا قَتْلًا ﴾ (٥) فأورد (٦) .

(١) الكتاب ٢٩٨/١

(٢) الكتاب ٢٩٨/١

(٣) أى تقول عند الحذف : عشرون درهما ، .

(٤) سورة الكهف ، الآية / ١٠٣ .

(٥) سورة المؤمن ، الآية / ٦٧ .

(٦) انظر الأصمولى ٢٣٣/١ - ٢٢٤ .

قال أبو علي : وإنما يفرّد المميز مع العدد ولا يجمع لأن العدد يدل على الجمع .

قال : وإن شئت قلت : لى ملء الدار رجلاً ، وأنت تريد : جميعاً ، فيجوز ذلك كمنزله فى (كم) و (عشرين) وإن شئت قلت : رجلاً ، فجاز [عنده] كما جاز فى (كم) حين دخل فيها معنى (رُبَّ) (١) .

قال أبو علي : أى لأن المقدار خبر ، فهو مخالف له (كم) إذا كان استفهاماً ، وموافق له إذا كان خبراً ، فـ كما جاز أن تفسر (كم) إذا كان خبراً بالواحد والجميع ، كذلك / جاز أن يفسر المقدار فيهما إذا كان بـ / خبراً مثله (٢) .

وقوله : فجاز كما جاز فى (كم) أى حين قلت : كم ههنا لك ، وأنت تريد انظير ، لأنك تقول : رُبَّ ههنا (٣) .

قال : ومثل ذلك : تألله رجلاً ، كأنه أضمر : تألله ما رأيت كالموم رجلاً (٤) .

- (١) الكتاب ٢٩٨/١ ، وما بين المقزفتين ساقطة من المخطوطة .
- (٢) فسر هذه العبارة أبو سعيد بقوله : وقوله : وإن شئت قلت رجلاً ، لأنه خبر يجرى مجرى (كم) التى فى معنى (رب) فى جواز الجميع ، ويصير (ملء الدار رجلاً) من باب (ملؤه عسلاً) ، لأن الثانى هو الأول ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٢٩ ، ومعنى قول أبى سعيد : لأن الثانى هو الأول « أى قولك « ملؤه عسلاً » معناه « عسلاً ملؤه » وقولك « ملء الدار رجلاً » على معنى « رجال ملء الدار » .
- (٣) هذا القول متصل بسابقه ، وقد مزج الفسارنى شرحه بكلام سيبويه . انظر الكتاب ٢٩٨/١ .
- (٤) الكتاب ٢٩٩/١ .

(سَكَايُومٌ وَجَلَا) بمعنى (مَا رَأَيْتُ كَرَجُلٍ أَدَاهُ الْيَوْمُ وَجَلًا)

تُذَفِّقُ وَادْخِمُ .

قال : وإن شئت قلت : وَيَحْمُ مِنْ رَجُلٍ ، وَحَسْبُكَ بِهِ مِنْ رَجُلٍ ^(٢) .

قال أبو علي : أبو الهيثم يقول : إن (مِنْ) هنا دخلت لأن الاسم قد يجوز أن ينتصب على الحال هنا ، فإذا دخلت (مِنْ) أعلمت أن الاسم للتمييز دون الحال ^(٣) .

(١) الكتاب ٢٩٩/١ .

(٢) انظر المقتضب ١/١٥١ ، ٣/٣٥ - ٣٦ . قال أبو سعيد : « يقال : ويحه رجلا ، إذا قلت ذلك دللت على أنه محمود في الرجال ، متعجب من فضله فيهم ، فإذا قلت : ويحه فارسا ، دللت على أنه متعجب من قروسيته ، وإذا قلت : ويحه حافظا ، فالتعجب وقع من حفظه دون سائر الأشياء فيه . . . صائر المنصوب فيه على التمييز يقتضي الجنس الذي يعلم المعنى الذي مدح به ، وهو يشبهه باب نعم رجلا ويثس غلاما . . . وإنما دخلت (مِنْ) في هذا الباب لأنه قد يجوز حمل المنصوب فيه على الحال إذا قلت حسبك به فارسا ، وحسبك به معينا ، وتنصبه على الحال . . فادخلوا (مِنْ) ليعلم أنه يراد الدلالة على الجنس المستحق به المدح دون الحال . . » شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ١٢٩

هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً (أ)

قال : وما انتصب في هذا الباب ، فإنه يقتصب كانتصاب ما انتصب
في باب حسبك به ، وَوَيْحَكَ (٢) .

قال أبو علي : وَوَيْحَ بينهما أن العامل في كل واحد منهما غير مُتَصَرِّفٍ
فلا يقال : رجلاً حسبك به ، ولا رجلاً نِعِمَّ زيدٌ (٣) .
قال : ومثل ذلك : رُبُّهُ رجلاً (٤) .

قال أبو علي : الهاء في (رُبُّهُ) مضمرة ليس بمخصوص معروف ،
لكنه ضمير أضر قبل أن يذكر على شريطة التفسير .

قال : ومثل ذلك قوله : رُبُّهُ رجلاً ، كأنك قلت وبه رجلاً (٥)
يريد أن الهاء منعت (وَيْحَ) أن تضاف إلى (رجل) كما منعت الهاء
في (رُبُّهُ) إضافة (رُبِّ) إلى رجل .

قال : ولا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مظهر (٥) .

(١) الكتاب ١/٣٠٠ .

(٢) الكتاب ١/٣٠٠ ، وقوله « وويحك » ساقطة من يولاق ، وقد
أثبتها عبد السلام هارون في طبعته ، انظر الكتاب ٢/١٧٥ (هارون)
لكنه بضمير الغائب لا المخاطب ، ووافقه أبو سعيد ، انظر شرح السيراني
للكتاب ، ج ٢ ق ١٣٠ .

(٣) وأنه لا يتقدم المنصوب على التمييز فيها على عامله ، وأنه
تكرة أيضاً .

(٤) الكتاب ١/٣٠٠ ، وانظر الانتصار / ١٤٣ - ١٤٦ حيث
عرض ابن ولاد استدراك المبرد على سيبويه في هذا الباب ، ونقضه لذلك

(٥) الكتاب ١/٣٠٠ .

قال أبو علي : الاعتراض في هذا الوضع على ما قلناه :

وينشد بيت جرير (١) .

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فَمَتَا فَمَنَعَهُ الزَّادُ زَادَ أَبِيكَ زَادًا

فليس يمتنع على هذا الظاهر من أن يقع موقع المضمر .

قال : وأما قولهم : نَعِمَ الرَّجُلُ عَهْدُ اللَّهِ فهو بمنزلة قوله (٢) :

ذهب أخوه عهدُ الله ، سَحِلَ نَعِمٌ فِي الرَّجُلِ ولم يعمل في (عهدُ الله) ، وإذا

قال : عهدُ الله نَعِمَ الرَّجُلُ ، فهو بمنزلة قوله : عهدُ الله ذهب أخوه (٣) .

(١) البيت من الوافر من قصيدة الشاعها جرير في مدح عمر بن

عبد العزيز مغلها :

أبت عيناك بالحسن الرقادا وانكرت الأصادق والبلادا

انظر الديوان / ١٠٧ ، وفيه شاهد على الجمع بين فاعل نعم الظاهر

والتمييز النكرة ، توكيدا ، وقد وجه الفارسي ذلك في المسائل البصريا

/ ٤٨٦ ، وقال في الايضاح / ٨٨ : تقول : نعم الرجل رجلا زيدا ، فان

لم تذكر رجلا جاز ، وان ذكرته فتأكده ، قال جرير : (تَزَوَّدَ ١٠٠

البيت) ، المقتصد / ٣٧٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور / ١ / ٦٠٦ .

انظر المقتضب / ٢ / ١٥٠ ، قال ابن جنى : « زاد الزاد في آخر

البيت توكيدا لاغير » الخصائص / ٨٣ / ٣٩٦ ، انظر المفصل / ٢٧٣ ،

شرح المفصل / ١٣٢ / ٧ ، شرح شواهد الايضاح / ١٠٩ ، المنى / ٦٠٤ ،

المقرب / ١ / ٦٩ ، الأشعرى / ٢ / ٢٠٣ ، المعنى / ٣ / ٣٤ ، ٤ / ٣٠ ، الدرر

/ ١١٢ / ٢ ، الخزائن / ٤ / ١٠٨ ، واللسان (زود) .

(٢) في المخطوطة : « فهو بمنزلة قوله : عهد الله ذهب أخوه ،

والصواب من الكتاب .

(٣) الكتاب / ١ / ٣٠٠ .

قال أبو علي : إذا قدر (نُمِمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ) تقدير (ذَهَبَ أَخُوهُ زَيْدٌ) فالمكلام جملة واحدة تقديره : زَيْدٌ ذَهَبَ أَخُوهُ ، فهو بمنزلة : زَيْدٌ هَذَا لِقَ فَإِذَا قُدِّرَتْ كَذَا ، فعند الله مرتفع بالابتداء ، وإذا قال : نُمِمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ ، فقدر عبد الله جواباً ، كأنه لما قال : نُمِمَ الرَّجُلُ قِيلَ : من هو ؟ فقال : عبدُ اللهِ بِحَبِيصٍ ، فعبدُ اللهِ أخبر ابتداءً محذوف ، فالفصلُ من هذا الوجه ، والآخر أن الكلام فيه جملتان ، وفي الوجه الآخر جملة واحدة / .

٨٣ / أ

قال : فتسكون هي وهو بمنزلة وَيَعَهُ (١) .

قال أبو علي : هي نُمِمَ ، وهو المضمر ، أي والمضمر فيها بمنزلة وَيَعَهُ .

قال : نهي مرة بمنزلة رَبَّة ، ومرة بمنزلة ذَهَبَ أَخُوهُ (٢) .

قال أبو علي : نُمِمَ رَجُلًا بمنزلة رَبَّة رَجُلًا ، وَأَزِيدًا ضَرْبَةً ؟ ونُمِمَ الرَّجُلُ مثل ذَهَبَ أَخُوهُ .

قال : الذي قُدِّمَ لما بعده من التفسير وسدَّ مكانه (٣) .

أي : سدَّ الظاهر مكان المضمر .

(١) الكتاب ٣٠٠ / ١

(٢) الكتاب ٣٠٠ / ١

(٣) الكتاب ٣٠٠ / ١ ، وعبارة سيبويه : « فتجرى (نُمِمَ) مجرى المضمر الذي قدم لما بعده من التفسير وسدَّ مكانه ، لأنه قد بينه وهو نحو قولك : (أَزِيدًا ضَرْبَةً) » .

قال : مثل ذلك قولك : عبدُ اللهُ فارهُ العَبْدِ فارهُ الدَّابَةِ (١) .
قال أبو علي : التَّوْفِيقُ بَيْنَ قَوْلِهِ : عبدُ اللهِ نَعَمْ الرَّجُلُ ، وعبدُ اللهِ
فارهُ العَبْدِ هو أن (العَبْدَ) بمعنى الجميع ، كما أن الرَّجُلَ بمعنى الجميع ،
فأما من جهة رجوع الضمير من الخبر إلى الخبر عنه ، فهما مختلفان ، لأن
الضمير في قولك : عبدُ اللهِ نَعَمْ الرَّجُلُ ، ويرجع إلى عبد الله من الرجل
وفي قولك : عبدُ اللهِ فارهُ العَبْدِ ، من (فارِهِ) دون (العَبْدِ) ، لأن
عبدَ اللهِ ليس هو العَبْدُ ومع ذلك فلا يجوز أن يرجع من (نَعَمْ) ضمير
إلى عبد اللهِ كما يرجع من (فارِهِ) لأن الضمير لو رجع إليه منه دون
الرَّجُلِ لكان مرفوعاً ، وقد ارتفع به الظاهر الذي هو الرَّجُلُ ، وأيضاً
فإن عبد اللهِ مُخْتَصَصٌ بضميره أخص منه ، فأجدرُ ألا يعمل فيه (نَعَمْ)
وليس في (فارِهِ) مثل ما في (نَعَمْ) فيمتنع الضمير من أن يرجع منه
إلى صاحبه كما كان الرَّجُلُ هو عبد الله حين قُلت : عبدُ اللهِ نَعَمْ
الرَّجُلُ (٢) .

قال أبو علي : إذا قلت : عبدُ اللهِ نَعَمْ الرَّجُلُ ، فالرجل هو عبدُ اللهِ
ولست تريد أن تخبر عن عبدِ اللهِ بمينه ، أى ليس الرجل هو عبدُ اللهِ
بمينه ولكنه يسكون عبدُ اللهِ وغيره ، فالرجل أهم من عبد اللهِ ، وقد
هَدَى إلى عبد اللهِ ذِكْرُ مَنِ الرَّجُلِ .

(١) الكتاب ١/٣٠٠ .

(٢) انظر المقتضب ٢/١٤٩ .

قَالَ : كما أن الاسم الذي يظهر في رُبٍّ قد يندأ بإضمار رجلٍ .
قَبِيلَهُ (١) .

أى : الاسم الذي يظهر بعد نَعَمَ ، نحو الرجل ، قد يضمّر في نَعَمَ ، كما أن الذي يظهر بعد (رُبٍّ) قد يضمّر فيقال : رُبُّه رجلًا ، وهما اسمان يشائعان .

قال : فإنما منعك أن تقول : نَعَمَ الرَّجُلُ إذا أضمرت أنه لا يجوز أن تقول : حَسْبُكَ به الرجل إذا أردت معنى حَسْبُكَ به رجلًا (٢) .

قال أبو علي : يقول : لم يَجُزْ أن يفسّر (نَعَمَ) بالمعرفة المضارعة عشرين وحسبك به رجلًا ونحوذا ، لأنها لا تنصرف ، كما أن هذه الأشياء لا تنصرف ولا تفسر إلا بالنسكوات ، وكذلك (نَعَمَ) لم يفسر إلا بالنسكوات إذا نصب .

قال أبو العباس : الاسم الذي يظهر في رُبٍّ هو رجلٌ في قولك : رُبُّه رجلًا (٣) .

قَالَ : فإنما قَبِيحٌ : هذا الرجل للضم .

[يعنى الذى فى نَعَمَ رجلاً] أن يوصف لأنه مبدوء/ به قبل الذى ٤٣/ب يفسره، والضمير للقدم قبل ما يفسره لا يوصف (٤) .

(١) الكتاب ٣٠١/١ .

(٢) الكتاب ٣٠١/١ .

(٣) انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ق ١٣٢ .

(٤) الكتاب ٣٠١/١ ، وما بين المعقوفين تعليق لأبي علي .

قَالَ أَبُو النَّبَّاسِ : إِنْ قَالَ قَائِلٌ : لَمْ لَا يَجُوزُ : نَعَمْ رَجُلًا هُوَ زَيْدٌ ،
فَهُوَ كَذَلِكَ الْمَضْمَرُ فِي نَعَمْ ؟ قِيلَ : لَا يَجُوزُ ، لِأَنَّكَ تَنْوِي بِهِ أَنْ يَسْكُونَ قَبْلَ
رَجُلٍ ، وَالشَّيْءُ الْمَضْمَرُ عَلَى شَرِيعَةِ التَّفْسِيرِ لَا يَوْصَفُ قَبْلَ ذِكْرِ الْمَفْدَرِ (١) .
قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : إِذَا قُلْتَ : نَعَمْ الرَّجُلُ هُوَ ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ لَوْ قُلْتَ
زَيْدٌ ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ : نَعَمْ رَجُلًا هُوَ ، لَمْ يَجُزْ إِلَّا أَنْ تَنْوِي بِهِ التَّقْدِيرَ
كَأَنَّكَ قُلْتَ : هُوَ نَعَمْ رَجُلًا ، فَهُوَ مَرْتَفِعٌ بِالْإِيتِدَاءِ .

قَالَ : فِهَذَا تَقْدِيرُهُ ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ كَمَعْنَاهُ (٢) .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : قَوْلُهُ : لَيْسَ مَعْنَاهُ كَمَعْنَاهُ ، أَيْ لَيْسَ مَعْنَى أَخُوهُ
كَالرَّجُلِ لِأَنَّ قَوْلَكَ : (أَخُوهُ) مُخْتَصٍ ، وَ(الرَّجُلُ) شَائِعٌ ، فَتَقْدِيرُ
(الرَّجُلِ) تَقْدِيرُ (أَخُوهُ) فِي أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى الْمَبْتَدَأِ مِنْهُ رَاجِعٌ كَمَا يَرْجِعُ
مِنْ (أَخُوهُ) وَلَيْسَ مَعْنَاهُ كَمَعْنَاهُ فِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ .

قَالَ : وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ عَهْدَ اللَّهِ لَيْسَ تَفْسِيرًا لِلْمَضْمَرِ أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ
فِيهِ (نَعَمْ) بِنَصْبٍ وَلَا يَرْفَعُ (٣) ، وَلَا يَسْكُونُ عَلَيْهَا أَبَدًا فِي شَيْءٍ (٤) .
قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : مَا يَسْكُونُ مَتَصُوبًا بِفَعْلٍ فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَرْتَفِعَ بِهِ فِي بَابٍ
وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : ضَرَبَ عَهْدَ اللَّهِ زَيْدًا فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَسْكُونَ

(١) أَبُو عَلِيٍّ يَرَوِي هَذَا بِالْمَعْنَى ، انْظُرِ الْمُقْتَضِبَ ١٤٤/٢ .

(٢) الْكِتَابُ ٣٠١/١ ، وَالْمُقَارَنَةُ هُنَا يَبِينُ قَوْلُهُ : (عَبْدُ اللَّهِ نَعَمْ
الرَّجُلُ) وَقَوْلُهُ : (عَبْدُ اللَّهِ ذَهَبَ أَخُوهُ) .

(٣) فِي الْمَخْطُوطَةِ : « وَلَا رَفْعٌ » وَمَا أَثْبَتَهُ هُنَا مِنَ الْكِتَابِ ٣٠١/١ .

وَشَرَحَ السِّيَرَا فِي الْكِتَابِ ، ج ٢ ، ق ١٣٢ .

(٤) الْكِتَابُ ٣٠١/١ .

(زَيْدٌ) مَوْثِقًا يَضْرِبُ ، إِذَا أُخْرِجَتْ (عِيدُ اللَّهِ) ، فَإِذَا لَمْ يَجْزُ أَنْ
تَنْصِبَهُ لَمْ يَرْتَفِعْ بِهِ .

قال : وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : هَذِهِ الدَّارُ نَقَمَتِ الْبَلَدُ ، لِمَا كَانَ الْبَلَدُ الدَّارُ
أَقْحَمُوا النَّاهَ فَعَارَ كَقَوْلِكَ : مَنْ كَانَتْ أُمُّكَ (١) .

قال أبو العباس : يقول : لَمْ يَمْتَدِّوا بِهَا وَإِنْ لَفْظُوا بِهَا ، وَلِمَا كَانَ
الْبَلَدُ هُوَ الدَّارُ أَقْحَمُوا النَّاهَ فِي (نَقَمَتِ) كَأَنْ (مَنْ) لِمَا كَانَتْ الْأُمُّ
أَقْحَمَ النَّاهَ وَكَانَ يَجِبُ أَنْ لَا يَسْكُونُ فِي كَانَتْ تَاءٌ لِأَنَّهَا فَاعِلَةٌ (مَنْ) ،
و (مَنْ) مَذْكُورٌ فِي الْفِظِ وَلَكِنْ يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى (٢) .
وَأَنْشَدَ (٣) :

• قَاوِمَاتُ إِمَامَةٍ خَفِيًّا لِحَيْثَرِ •

(١) الْكِتَابُ ٣٠٢/١ •

(٢) رَوَى أَبُو عَلِيٍّ عَلَى كَلَامِ أَبِي الْعَبَّاسِ بِمَعْنَاهُ دُونَ لَفْظِهِ ، وَهُوَ كَثِيرٌ
مَا يَفْعَلُ ذَلِكَ • انْظُرِ الْمُقْتَضِبَ ١٤٩/٢ •

(٣) هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ لِلرَّاعِي النَّمِيرِيِّ وَعَجَزُهُ :

وَلَقَدْ عَيْنَا حَيْثَرٌ أَيْمًا فَتَى

انْظُرِ دِيْوَانَهُ ٣/ ، وَأَنْشَدَهُ الْمُبَرِّدُ شَاهِدًا عَلَى جَوَازِ الرُّنْعِ وَالنَّهْتِنَا
فِي قَوْلِهِ (أَيْمًا) وَأَنَّ النَّصْبَ فِيهِ عَلَى الْحَالِ ، وَالرُّنْعُ عَلَى الْقَطْعِ
وَالْإِبْتِدَاءِ ، انْظُرِ الْكَامِلَ ٤٣/٤ ، وَأَنْشَدَهُ سَيِّبِيُّهُ لِمَا تَضَمَّنَ مِنْ مَعْنَى
الْمَدْحِ وَالْتِمَاضِ ، وَرَفَعَهُ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَالْخَبَرُ مَحْنُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ (أَيْ فَتَى
هُوَ) وَمَا زَانِدَةٌ مُؤَكَّدَةٌ • انْظُرِ الْكِتَابَ وَهَامِشَهُ ٣٠٣/١ ، وَأَنْشَدَهُ فَرَسُ
الْأَخْيَارِ ١٠/ هَجَزَهُ مِنْسُوبًا لِلرَّاعِي نَوْفِيَّةً (وَهِيَ كَسْرُهَا) مَكَانَ

قال أبو بكر : إنما لم يبين (أيما) عدداً ولم تقع مستثناة ، لأن الذي يبين به العدد واحد مرفوع نحو رجله ودرهم ، وما أشبهه ، وليس (أيما) واحداً من نوع يبين به أو يميز به شيء ، وكذلك المستثنى لا يسكون إلا واحداً من جماعة .

←

(والله عينا ٠٠٠) ، وقال : « يريد : الله ما ضم ثوبا حبتن » ، ومثله في أساس البلاغة ١٠٣/١ (ثوب) ، انظر شرح الكافية ٢٧٨/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٥٠٢/٣ - ١٥٠٤ ، ديوان الحماسة بشرح التبريزي ٢٢٠/٢ وأنشده الأزهري هكذا منسوباً للرأعي :

فقام إليها حبتن بسلاحه والله ثوبا حبتن أيما فتى

انظر تهذيب اللغة ١٥٥/١٥ (ثاب) ، انظر البيت في شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ١٣٢ ، شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٦٧ ، ١٦٩ ، النكت ٥٣٨/١ ، شرح أبيات سيبويه ٢٩٦/١ (الريح) شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ١٣٠/١ وانظر العيني ٤٢٣/٣ ، الخزائن ٩٨/٤ ، الهمع ٩٣/١ ، الدرر ٧١/١ ، الأشموني ١٦٨/١ ، ٢٦٢/٢ ؛

هذا بابُ النداء^(١)

قال أبو يسكر : أقيمَ العملُ في النداءِ هندی مقامَ العبارة عنه فنصب الاسم^(٢) بعد العمل كما ينتصب بعد العبارة عنه .

قال : وإنما جازَ إقامة العمل مقامَ العبارة ، لأن العمل يُنطِن^(٣) .

قال أبو حلی : العملُ بالعبارة هنهُ : (ناديتُ) ، فانصب الاسم بعد

(نأ) وصار / في موضع نصب كما ينتصب بعد (ناديتُ) إلا أن الفصل ٤٤ / أ بين ما ينتصبُ بالعمل نفسه وما ينتصبُ بالعبارة أنه إذا انتصب بالعبارة كان خبراً ، وإذا انتصب بالمعبر عنه لم يسكن خبراً^(٤) .

قال : والفردُ رفم وهو في موضع اسم منصوب^(٥) .

قال أبو علي : الاسم الذي يستحقُ البناء في النداء هو الاسم المعرفة الذي يقع موقع الأسماء المضمرة ، للعرفة البنية ، ففي وقع الاسم موقع اسم

(١) الكتاب ٣٠٣/١ .

(٢) ليس المنادى كله نصبا ، فالمعرفة تبني على الضم لوقعها موقع أسماء الخطاب ، انظر الايضاح المضدي ٢٢٧ - ٢٢٩ .

(٣) ليس هذا من قول صيبويه ، ويبدو أنه عطف على قول أبي بكر بن السراج السابق ، وقد أرفف أبو علي ذلك بتعليقه .

(٤) أصل المنادى المفصولية على تقدير (ادعو) فتقولك : يا زيد بمعنى (ادعو زيدا) ، وأبو علي هنا يفرق بين المنصوب بعد (يا) الندائية ، والمنصوب بعد الفعل (ناديت ، أو دعوت) من حيث الدلالة الحاصلة في الحالين ، وانظر شرح البيهراقي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٣٥ .

(٥) الكتاب ٣٠٣/١ .

مُعَرَّف مَبْنِي بِنَى لِمَشَابَهَتِهِ لَهُ وَوُقُوعِهِ مَوْقِعَ مَا لَا يَسْكُونُ إِلَّا مَبْنِيًّا ، فَأَمَّا
النَّسْكَرَةُ فَلَمْ تُبْنِ لِأَنَّهَا لَمْ تَقْعْ [مَوْقِعَ مَعْرِفَةٍ (١) ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ :
يَا رَجُلًا ، لَمْ تَرُدْ وَاحِدًا بِمَعْنَى مَقْصُودًا ، إِنَّمَا نَادَيْتَ وَاحِدًا مِنْ هَذَا النُّوعِ
فَمَسَّكَلَ مِنْ أَجَابِكَ مِنْهُمْ فَهُوَ الَّذِي أَرَدْتَ ، وَأَنْتَ فِي الْمَعْرِفَةِ قَاصِدٌ لَوَاحِدٍ
بِمَعْنَى ، وَلَوْ أَرَدْتَ رَجُلًا بِمَعْنَى إِذَا نَادَيْتَ لِمَكَانٍ حَكَمَهُ حُكْمُ (زَيْدٍ) فِي
أَنَّهُ مَقْصُودٌ بِمَعْنَى .

فَأَمَّا الْمُضَافُ فَحُكْمُهُ حُكْمُ النَّسْكَرَةِ لِأَنَّ الْمُضَافَ لَا يَتَعَرَّفُ إِلَّا بِالْإِضَافَةِ
فَهُوَ قَوْلُ إِضَافَتِهِ نَسْكَرَةٌ ، فَمِنْ حَيْثُ لَمْ يَجُزْ أَنْ تَبْنِيَ النَّسْكَرَةَ لَمْ يَجُزْ أَنْ
يَبْنِيَ الْمُضَافُ ، فَإِذَا أُضِيفَ تَعَرَّفَ ، وَقَوْلُ الْإِضَافَةِ كَانَ نَسْكَرَةً فَلَمْ يَجُزْ
بِذَاتِهِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَجُزْ بِنَاءُ النَّسْكَرَةِ (٢) ، فَأَمَّا الْأَسْمُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ فَلَا يَجُوزُ
بِنَاؤُهُ كَأَبْنَى الْفَرْدِ الْمَعْرِفَةِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُنَادَى .

قَالَ : وَقَالَ اخْطَلِيلُ وَسَأَلْتُهُ عَنْ فَاذِيدُ نَفْسِهِ ، وَلَا تَمِيمُ كُلُّكُمْ
وَلَا قَيْسُ كُلَّكُمْ ، فَقَالَ : هَذَا كُلُّهُ نَصَبٌ (٣) .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : لَا تَمِيمُ كُلُّكُمْ جَائِزٌ أَنْ يَقَالَ : كُلُّكُمْ ، فَرَجَعَ
الضَّمِيرُ ضَمِيرَ خِطَابٍ ، وَإِنْ كَانَ لِلْأَسْمِ الْغَائِبِ ، لِأَنَّ هَذَا الْغَائِبَ وَقَعَ

(١) يريد الفرد النكرة لا يبينه لأنه لم يقع موقع المعرفة . انظر :

الإيضاح / ٢٢٩ .

(٢) انظر الإيضاح / ٢٢٩ .

(٣) اللغات / ١٠٤٨ .

موقع خَطَابٍ ، وبنائوه أيضاً كذلك . (١)

قال : وأما يَأْتِيهِمْ أَجْمَعُونَ فَأُتِيَ فِيهِ الْخِيَارُ ، إِنْ شِئْتَ قُلْتُ :
أَجْمَعُونَ وَإِنْ شِئْتَ قُلْتُ : أَجْمَعِينَ (٢) .

قال : وَلَا يَنْتَقِصُ عَلَى أَغْنَى (٣) .

قال أبو علي : أَجْمَعُونَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَلِيَ فَمَلًا ، وَإِنَّمَا يَسْكُونُ أَبَدًا
تَابِعًا لِلْأَسْمِ ، مَعْنَى عَلَى شَيْءٍ أَوْ مَعْنَى عَلَيْهِ شَيْءٌ ، فَلِذَلِكَ قَالَ : إِنَّهُ نَحْوُ
أَنْ يَقُولَ : أَغْنَى أَجْمَعِينَ (٣) .

(١) فسر ابن السراج هنا بقوله : « واعلم أن لك أن تصف زيدا
وما أشبهه في النداء وتؤكد ، وتبدل منه ، وتمطف عليه بحرف المطفأ
وعطف البيان أما الوصف فقولك : يازيد الطويل والطويل ، فترفع على
اللفظ ، وتنصب على الموضع ، فإن وصفته بمضاف نصبت الوصف لأغير ،
لأنه لو وقع موقع (زيد) لم يكن إلا منصوبا ، تقول : يازيد ذا الجمعة ،
وكذلك إذا أكدته تقول : يازيد نفسه ، وياتميم كلكم ، وياقيس كلكم ،
الأصول ٣٣٣/١ - ٣٣٤ . وانظر الإيضاح / ٢٣٠ - ٢٣١ ، ويرى
الرومانى النصب فى التوكيد على معنى الإضافة لأن المضاف ليس على
تقدير الانفصال كما هو فى (يازيد الحسن الوجه) اذ تقديره (يازيد
الحسن وجه) ، انظر شرح الرومانى للكتاب ، ج ٢ ق ١٧٢ .

(٢) الكتاب ٣٠٤/١

(٣) انظر الأصول ٣٣٤/١ ، الإيضاح / ٢٣١ ، قال الرومانى :
« وتقول : ياتميم أجمعون وأجمعين بالرفع والتنصب ، لأنه صفة المنادى
المفرد ، فتأخذ بعمل على اللفظ ، وتأخذ عن الموضع ، ولا يجوز نصبه على
نعم

قال : ويدللك على أن (أَجْمَعِينَ) ينتصب لأنه وصف منصوب .
قولُ يونس (١) . المعنى في النصب والرفع واحد (٢) .

قال أبو علي : قول يونس : المعنى في النصب والرفع واحد ، أى إذا انتصب فهو صفة ، كما أنه إذا ارتفع فهو صفة ، ولا يسكون نصبه على معنى .

قال : قُلْتُ : أَرَأَيْتَ قَوْلَ الْعَرَبِ : يَا أَخَانَا رَبِّدَا [أَقِيلْ] ،
قال : عطَّأوه على هذا المنصوب فصار نصفاً مثله وهو الأصل ، لأنه

←

اعنى ، كما يجوز في (الطويل) ونحوه من الصفات ، لأن أجمعين لا يلى
العوامل من أجل أنه في المرتبة الثالثة من مراتب التأكيد ، اذ المرتبة
الأولى للمؤكد ، والثانية للتأكيد بكلهم ، والثالثة للتأكيد بأجمع على ما جاء
في القرآن من قوله جل وعز « فسجد الملائكة كلهم أجمعون » . شرح
الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٧٢ .

(١) هو يونس بن حبيب أبو عبد الرحمن الضبي ، استأذ سيبويه
وتلميذ أبي عمرو بن العلاء نحوى ثقة ، روى أنه لما مات سيبويه قيل
ليونس ان سيبويه ألف كتاباً من ألف ورقة في علم الخليل ، فقال
يونس : ومتى سمع سيبويه من الخليل هذا كله ؟ جيثوني بكتابه ، فلما
نظر في كتابه ، ورأى ما حكي قال : يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق
عن الخليل فيما حكاه ، كما صدق فيما حكى عني . توفي رحمه الله سنة
اثننتين وثمانين ومائة للهجرة عن عمر بلغ ثمانيا وثمانين سنة وقبل جاوز
المائة أو قاربها . انظر اخبار النحويين البصريين / ٣٣ - ٣٧ ، طبقات
النحويين واللغويين / ٥١ - ٥٣ ، الفهرست / ٤٢ .

(٢) الكتاب ٣٠٤/١ وانظر الأصول ٣٣٤/١ .

منصوب في موضع نصب (١) .

قال أبو علي : قوله : لأنه منصوب في موضع نصب .

أى : إن جملة على الأنظر فاللفظ نصب ، وإن جملة على للوضع
فالموضع نصب/ فلا سبيل إلى غيره إذا كان للنداء واحداً ، فإن كان على ٤٤/ب
نداء ين جاز الضم في المعرفة (٢) .

قال : وكأردوا (أَيْقُولُ) حين جعلوه خبراً إلى أصله (٣) .

أى . لم يجز مجرى ظننت في حال الخبر ، كما جرى مجراه في حال

الاستخيار

قال : وجعلوه بمنزلة الأصوات فهو حَوْبُ (٤) .

(١) الكتاب ٣٠٤/١ وما بين المقوفتين ساقطة من المخطوطة .

(٢) قال أبو الحسن الرماني : « تقول : يا أخانا زيداً بالنصب على
عطف البيان ، ويجوز (يا أخانا زيد) بالضم على البدل ، والنصب أكثر
فى (يا أخانا زيداً) فى كلام العرب ، لأن ذكره للبيان أغلب من ذكره
على تقدير نداءين » شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٧٢ .

(٣) الكتاب ٣٠٤/١ يريد فى مثل قولك : « أقول زيداً خارجاً ؟
فاذا جئت به على الخبر قلت : تقول زيد خارج ، فرددته الى الأصل لما
زال الاستفهام الذى يقتضى أنه بمعنى الظن ، رد الى الحكاية التى هى
الأصل » . انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ١ ق ١٧٢ .

(٤) الاستفهام فى قوله : « أَيْقُولُ » . يعبرى مجرى الظن ،
فاذا زال الاستفهام رد الكلام الى أصله من الاخبار .

(٥) الكتاب ٣٠٤/١ ، والضمير فى قوله « وجعلوه » يرجع الى
التنوين فى المفرد وقد حذفوه فى النداء وبنوا الاسم على الضم ، مثله
مثل الأصوات المبنية ،

قال أبو علي : الأصواتُ مِثْنِيَّةٌ غيرُ معربة ، فالْمَقْرَدُ مثلها في أنه مِثْنِي (١) .

قال : وقال الخليل : من قال : فَاَزَيْدُ والنَّضْرَ فنصب ، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يُردُّ فيها الشيء إلى أصله (٢) .

قال أبو إسحاق وأبو بكر : لأن الألف واللام نظيرُ الإصانة ، والنَّضْرُ فيه الألف واللام (٣) ، فسكانُ الإصانة يُردُّ للمنادي فيها إلى الأصل كذلك يُردُّ بالألف واللام (٤) .

(١) نقل الازهرى عن الليث : « الْحَوْبُ زجر البعير ليمنى ، وللناقة حل . وعن الأصمعي عن أبي عبيد : يقال للبعير اذا زجرته . حوب ، وحوب ، وحوب ، وللناقة : حل جزم ، وحل ، وحلى » ، نهذيب للفة ٢٦٧/٥ (حوب) .

(٢) الكتاب ٣٠٥/١ .

(٣) يريد أن الاضافة نقيض الألف واللام ، كما أنها تناقض التنوين ، وإن الألف واللام في (النضر) ليست للتعريف ، ولكنها للتفخيم كالتي في (الحارث ، والعباس ، والفضل) ونحوها ، وأما التي للتعريف فلا تجتمع مع (يا) النداء ، فلا تقول (يا الرجل) .

(٤) يقول أبو العباس المبرد : « اذا عطفت اسما فيه ألف ولام على مضاف أو مفرد (أى منادى) فإن فيه اختلافا :

أما الخليل وسيبويه والمازني فيختارون الرفع ، فيقولون : يازيد والحارث اقبلا ، وقرأ الأعرج « يا جبال أوبى معه والطير » .

وأما أبو عمرو ، وعيسى بن عمر ، ويونس ، وأبو عمر الجرمي ، فيختارون النصب ، وحجة من اختار الرفع أن يقولوا : اذا قلت : يازيد

قال : كقولك : مامَرَّتْ بِزَيْدٍ وعَمْرٍو ، ولو أَرَدْتَ هَلِكِ
أَنْتَ : مامَرَّتْ بِزَيْدٍ ولا مَرَوْتُ بِعَمْرٍو (١) .

قال أبو علي : النداء في قولك : يازَيْدُ والنَّضْرُ يَزِيدُ والنَّضْرُ جمعاً
وليس للنَّضْرِ وحده ، فلذلك جاز أن يُنادى النَّضْرُ وفيه الألف واللام
وكذلك إذا قلت : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وعَمْرٍو ، فليس للرور يَزِيدُ دون
عَمْرٍو ، وإنما للرور بهما معاً وليس بأحدهما دون الآخر ، فلذلك قلت :
مامَرَّرْتُ بِزَيْدٍ وعَمْرٍو ، ولو أَرَدْتَ مُرورين في وقتين متراخين أَتَيْتَ
عند سيوييه (مامَرَّرْتُ بِزَيْدٍ ولا مَرَرْتُ بِعَمْرٍو) فإذا قلت هكذا
لم يقع الرور بهما جميعاً ، هذا معنى قوله : ولو أَرَدْتَ عَمَلَيْنِ لَقُلْتَ
كَذَا وَكَذَا .

←

والحادث ، فانما أريد : يازيد ويا الحادث .

فيقال لهم : فقولوا : يا الحادث ، فيقولون : هذا لا يلزمنا ، لأن
الألف واللام لا تقع إلى جانب حرف النداء ، وأنتم إذا نصبتموه لم توقموا
أيضاً ذلك الموقع . فكلنا في هذا سواء ، المقتضب ٢١٢/٤ - ٢١٣ ،
وانظر الأصول ٣٣٦/١ - ٣٣٧ ، وانظر ما ذهب إليه الغراء في تخريج
وجهي القراءة في (والظير) من آية سبأ في معاني القرآن ٣٥٥/١ ،
وانظر النشر ٣٤٩/٢ ، الاتحاف ٣٥٨ .

(١) الكتاب ٣٠٥/١ . أي أن قولك : (يازيدُ والنَّضْرُ) إنما
أشبهت قولك : (ما مررت بزيد وعمر) من حيث الاشتراك في أمر
واحد دون اثنين ، ففي الأول دون تكرير النداء ، كما أن الثاني لا يراد
فيه تكرير النفي .

قَالَ : وَقَالَ الْخَلِيلُ : يَنْبَغِي لِمَنْ قَالَ : وَالنَّضْرُ ، نَصَبٌ ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ يَا النَّضْرُ أَنْ يَقُولَ : كُلُّ نَعْجَةٍ وَسَخْلَةٍ بِدَرِّهِمْ (١) .
قَالَ أَبُو بَكْرٍ : هَذَا الَّذِي قَالَ الْخَلِيلُ لَا يُلْزَمُهُ عِنْدِي ، لِأَنَّ لِلْمُنَادِي مَوْضِعَهُ نَصَبٌ ، (وَسَخْلَتَهَا) لَا مَوْضِعَ لَهُ (٢) .

قَالَ أَبُو بَكْرٍ : فَإِنْ جُمِلَ الْمَلَّةُ الْمَوْجِبَةُ لِلنَّصَبِ هُوَ أَنْ لَا يَجُوزُ إِعَادَةُ حَرْفِ النَّدَاءِ ، وَأَنْ (النَّضْرُ) لَا يَجُوزُ أَنْ يَلِيَهُ ، لَزِمَهُ فِي (كُلِّ شَأْنٍ وَسَخْلَتَهَا) مَا أُلْزِمَهُمْ إِثَابُهُ مِنْ نَصَبِ سَخْلَتَهَا .

قَالَ أَبُو حَلِي : لَا يَجُوزُ أَنْ يَعِيدَ (يَا) فَيَقُولَ : (وَيَا النَّضْرُ) كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَعِيدَ (كُلُّ) فَيَقُولَ : (وَكُلُّ سَخْلَةٍ) .

قَالَ : فَإِذَا بَلَغَ يَا هَذَا الرَّجُلُ ، مَا نَزَلَ لَمْ تُرَدَّ أَنْ تَقِفَ عَلَى هَذَا ثُمَّ تَصِفُهُ بِعَدِّ مَا تَنْظُرُ أَنَّهُ لَمْ يُعْرِفْ ، فَمِنْ ثُمَّ وَصِفَتْ بِالْأَسْمَاءِ الَّتِي فِيهَا الْأَلِفُ وَاللَّامُ ، لِأَنَّهَا وَالْوَصْفُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ (٣) .

(١) جَاءَ فِي الْهَامِشِ بِعَدِّ قَوْلِهِ « كُلُّ نَعْجَةٍ » كَلِمَةً « شَاةٌ » وَاطْنَهُ تَعْلِيْقٌ مِنَ النَّاسِخِ ، الْكِتَابُ ٣٠٥/١ ، وَيَكُونُ فِي « الْمَسْخَلَةِ » مِنْ هَذَا الْقَوْلِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ : النَّصَبُ ، وَالرَّفْعُ ، وَالْجَرُّ ، انْظُرِ الْكِتَابَ ٢٤٤/١ ، الْخَزَانَةُ ١٨١/٢ .

(٢) انْظُرِ الْأَصُولَ ٣٩٢/١ ، ٣٩٨/٢ ، ٣٠٨ .

(٣) الْكِتَابُ ٣٠٦/١ . يُرِيدُ : أَنَّ الْقَائِلَ (يَا هَذَا الرَّجُلُ) جُمِلَ (هَذَا) وَ (الرَّجُلُ) مَعًا فِي مَقَامِ اسْمٍ وَاحِدٍ مُنَادٍ ، وَلَمْ يَقْصِدِ الْاِكْتِفَاءَ بِقَوْلِهِ (يَا هَذَا) فِي النَّدَاءِ وَالْوُقُوفِ عِنْدَهَا ثُمَّ وَصَفَهَا (بِالرَّجُلِ) وَقَدْ فَرَّقَ سَبْيُوِيهِ بَيْنَ هَذَا وَقَوْلِهِ (يَا زَيْدُ الطَّوِيلُ) ، فَفِي هَذَا الْمَثَلِ يُمْكِنُ الْاِكْتِفَاءُ بِ (يَا زَيْدُ) فَيَقِفُ الْمُنَادِي عِنْدَهَا ، وَلِخِفَةِ اللَّبْسِ يَصِفُهُ إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ . انْظُرِ الْمُقْتَضِبَ ٢١٧/٤ ، ٢٢٠ .

قال أبو علي : يريد : أنها (١) وصفت بالأسماء المفردة ، لأن الاسم إذا دخله الألف [واللام] (٢) لم يكن إلا مفرداً ، ولا يجوز أن يوصف بالضاف لأنه مع ما قبله بمنزلة اسم واحد ، ومن ثم لم يجوز : (مَرَزْتُ بِهِذَيْنِ الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ) لأن المبهم مع ما بعده من الصفة بمنزلة اسم واحد ، وكما لم يجوز وصفه بالضاف فلا يجوز وصفه بالمعارف المخصوصة ، لأن حكم الصفة أن تكون آدم من الموصوف ، وَزَيْدٌ أَخَصُّ مِنَ الْمُبْهَمِ (٣) .

قال : وإنما قلت : فهذا ذا الجمّة ، لأن (ذا الجمّة) لا توصف به الأسماء المبهمة (٤) .

قال أبو علي : إذا قلت : يا ذا أُلْجَمّة ، فإنما تهب (ذا أُلْجَمّة) ولم توفه ، لأنه مما لا يوصف به (هذا) .

قال : يدلك على ذلك أن (أُمّ) لا يجوز لك فيها أن تقول :

(١) الضمير هنا يعود الى الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام وهي (هذا ، هؤلاء ، وأولئك) وما أشبهها ، وانظر الأصول ٣٣٨/١ .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى .

(٣) يعني أن قولك (يازيد الطويل) أخص من (يا هذا الطويل) .

(٤) الكتاب ٣٠٦/١ ، وانظر الأصول ٣٣٨/١ - ٣٣٩ . وانظر المقتضب ٤١٩/٤ ، وسيعود الحديث الى هذا بعد قليل .

بِأَيْهَا ذَا الْجَمَّةِ (١).

قال أبو علي: إنما جاز: بِأَيْهَا [الرَّجُلُ] (٢) ذَا الْجَمَّةِ، ولم يجوز بِأَيْهَا ذَا الْجَمَّةِ لأن هذا على ضَرْبَيْنِ:

أحدهما: أن يكون بمنزلة (زَيْدًا) في أنه يستغنى عن الصفة كما يستغنى عنها (زَيْدٌ) (٣).

والآخر: أن يكون بمنزلة (أى) في الحاجة إلى الصفة.

فإذا كان بمنزلة (زَيْدٌ) جاز أن يُعطف عليه بالضاف، ويبدل منه لتقدير كفيه التَّام.

(١) الكتاب ٣٠٦/١، والعلة كما وضحتها سيبويه أن الأسماء المبهمة توصف بما فيه الألف واللام ليس إلا، وأنه يفسر بها ولا توصف بما يوصف به غيرها من الأسماء، كما لا تفسر بما يفسر بها غيرها إلا عطفاً، وعلى أبو المباس المبرد ذلك أن الأسماء المبهمة معارف بأنفسها، فلا تكون معارفها معارف غيرها، وذلك أن النعت هو المنصوت في الحقيقة، انظر المقتضب ٤/٤١٩، وانظر شرح السيرافي للكتاب، ج ٢ ق ١٣٩ وقد لنص الرمانى ذلك في قوله: «وتقول: (يازيدُ ذَا الْجَمَّةِ) ولا يجوز (يازيدُ ذَا الْجَمَّةِ) على الصفة لما بينا من أن المبهمة إنما يوصف بالجنس، ولكن يجوز على عطف البيان، فأَمْثَلُ (يا أَيْهَا ذَا الْجَمَّةِ) فلا يجوز أصلاً، لأن المبهمة لا يوصف بالضاف، ولا يصلح فيه عطف البيان، لأنه ناقص لا يد له من صفة مكمل» شرح الرمانى للكتاب، ج ٢، ق ١٧٧.

(٢) ما بين المقوفتين ساقط من المخطوطة، انظر المقتضب ٤/٢١٩ (٣) أى فى مثل قولك: (يازيدُ) فزيد يستغنى عن الصفة، ويجوز أن تعطف عليه بالضاف عطف بيان فتقول «يازيدُ ذَا الْجَمَّةِ»

وإذا كان بمنزلة (أى) في أنه متوصل به إلى نداء ما بعد لم يجز
ألا يوصف كما لا يجوز ذلك في (أى) ، وإنما لم يجز أن يسكون غير
موصوف لأنه متوصل به إلى نداء ما بعده ، وليس بمقصود في نفسه
بالنداء (١) .

قال : ويُقَوَّى (يا هذا زيد) بزيادة الحسن الوجه ، ولم يلتفت
فيه إلى الطول ، لأنك لا تستطيع أن تُناديه فتجعله وصفاً مثله
مُنادى (٢) .

قال أبو بكر وأبو إسحاق : إذا وصفت بالحسن الوجه المفرد رفعت
من حيث ترفع الصفات المفردات ، فإذا ناديته ولم تصف به نصبت ،
فقلت : يا حسن الوجه (٣) .

فإن قيل : فهلاً رفعتُه كما رفعتُه إذا وصفت به المفرد ، لأنه في ذلك
إياه مفرد كما كان في الوصف به كذلك ، قيل : نُصب من حيث كان اسماً

- (١) يفسر هذا المثالان اللذان ضربهما أبو علي في صدر هذا التعليق
(٢) الكتاب ٣٠٨/١ مع اختلاف في النسق ، وقوله « يا هذا زيد » هنا مما يكثر في كلام طي كما نص عليه سيبويه ، وأبو سعيد
يقيس ذلك على قوله : (يا نصراً نصراً) و (يارجل زيد) انظر
شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٣٩ ، فزيد في هذا المثال بدل اغنى
عن عطف البيان ، وذلك أنه لما كان (زيد) لا يصلح أن يكون وصفاً
لقوله (هذا) صلح أن يكون بدلاً على الحقيقة ، واكتفى به عن بيان
الصفة . انظر شرح الرماني ، ج ٢ ، ق ١٧٨ .
(٣) انظر الأصول ٣٣٩/١ .

طويلاً مضارعاً للمضاف ، لا من حيثُ كان مضافاً كما نُصِبَ لأعشرين رجلاً وما أشبهه من الأسماء اللطيلة التي هي مُنادَى غير صفة .

قال : إذا وصات بمضافٍ أو عطف على شيء منها كان رفعاً (١) .

أى : كان ما يوصف به أو يُعطف عليه رفعاً .
قال : جاز فيه النصب ، ولا يجوز ذلك فى (أى) لأنه لا يُعطف عليه الأسماء (٢) .

أى : لا يجوز أن يُعطف عليه المضاف كما عطف على هذا (٣) .

قال : فإن لم يسكن مثله (٤) .
أى : مثل هذا .

(١) الكتاب ٣٠٨/١ .

أى أن الاسم المبهم مع صفته يكونان بمنزلة اسم واحد ، فالصفة هنا إذا وصفت بمضاف أو عطف على شيء منها كان رفعاً .

(٢) الكتاب ٣٠٨/١ .

(٣) فسر السيرافى هذه العبارة بقوله : « وأما قوله فى صفات المبهمة إذا وصفت بمضاف أو عطف على شيء منها كان رفعاً ، فإن العطف بحرف لا يصح فى ذلك ، لأننا إذا قلنا (يا أيها الرجل وعبد الله) كان نصباً ، لأنه يصح عطفه على (الرجل) . . . وإن قلت : (يا أيها الرجل وذو الجمة) لم يصح عطفه (ذو الجمة) على الرجل لأنه يقع موقعه . ويصير صفة ليا أيها ، وهذا لا يجوز . . . » شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٧٨ .

(٤) الكتاب ٣٠٨/١ ، وفى المخطوطة (مثلها) مكان (مثله)

هنا - وهو يريد الاسم المبهم .

قال : فإن رفع (الطويل) وبمده (ذو الجمة) كان فيه الوجهان (١) .

قال أبو-المعاس : إذا قلت (يازيدُ الطويلُ ذو الجمة) جاز الرفع على أن يسكون (ذو الجمة) نعت الطويل ، فإن قلت : (يازيدُ الطويلُ ذَا الجمة) ، كان النصب لا غير ، لأنك إن عطفت على (الطويل) صيرته في مثل حاله ، ولا يسكون في مثل حاله إلا منصوباً (٢) .
في الكتاب : وأعلم أن قولك : يا أيها / الرجلُ (٣) أن يسكون ١/٤٤
الرجلُ صلة لأى أقيس ، لأن (أى) لا يسكون اسماً في غير الاستفهام والمجازاة إلا صلة (٤) :

(١) الكتاب ٣٠٨/١ ، أى إذا قال (يازيدُ الطويلُ ذو الجمة) لرفع (الطويل) جاز له أن يصفه بالرفوع (ذو الجمة) والمنصوب (ذا الجمة) معاً .
أما لو نصب (الطويل) فلا يجوز له إلا الوصف بالمنصوب فيقول : (ذا الجمة) فقط .
(٢) انظر المقتضب ٢١٩/٤ .

(٣) (أى) يسكون الياء هي (أى) ، قال (كثير) :
الم تسمى أى عبد في روث الضحا بكاء حمامات لهن هدير ١٩
وفي الحديث « أى رب » وقد تمد ألفها . انظر معنى اللبيب ١٠٦/

(٤) وليس هذا النص في كتاب سيبويه ، وأى الاسمى تكون على خمسة أوجه : فهي شرط ، واستفهام ، وموصول ، ودالة على معنى الكمال ، ووصلة إلى تداء ما فيه الألف واللام . انظر معنى اللبيب / ١٠٧ - ١٠٩ .

قال الأخفش : ليس هذا قول سيبويه ،

قال أبو علي : لو كان الرجل في (يا أيها الرجل) صلة غير صفة لوجب أن يسكون جملة ، ولم يسكن اسماً مفرداً ، لأن الأسماء الموصولة لا توصل إلا بجملة ، والصفة هنا تبين كائناً تبين الصلة فإن أراد هذا القائل بقوله : صلة أنها تبين كان له وجه ، وإن أراد به غير ذلك لم يعجز لها شيئاً .

وقد يجيء الاسم والصفة تلامزهما ولا تفارقه نحو (من) إذا كانت متكررة كقولك : (مررتُ بمن صالح) ، (وبين عنده زينة) ، وقد جاء من الأسماء غير المهمة ما لم تفارقه الصفة ، وهو (الجماء الفير) فإذا وجد ذلك في غير المهمة ، كان في المهمة أجود ، ولم أعلم أحداً من المصريين قال : إن هذا صلة .

قال أبو علي : قطعت الألف في قولك : (يا الله) (١) ، لأنها لم تثبت في الموضع الذي لا يثبت فيه مثله ، شابه الأصل ، وخرج عن أن يسكون للوصل ، وجاءت مقطوعة أيضاً في موضع آخر وهو قولهم : أيا الله لأتمكن (٢) .

(١) إشارة إلى قول سيبويه : « واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسماً فيه الألف واللام اليته ، إلا أنهم قد قالوا (يا الله أغفر لنا) ، من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه ، وكثر في كلامهم ، فصار كان الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الكلمة ، ، الكتاب ٣٠٩/١ .

(٢) يرى السيرافي أن الأصل في اسم الله عز وجل (الإله) ، ثم

قال : لأن هذه الأشياء الألف واللام فيما يمتثلها في الصمق (١) ،
قال أبو بكر : قوله : في الصمق ، أى يسكون أو لا صفة ، ثم يظاب
على الواحد فحصر اسماً (٢) .

قال : وقال الخليل : (الأهم) نداه ، ولهم هاهنا بدل من (يا) (٣)
أخبرني أبو بكر عن أبي الهيثم قال : من الدليل على أن الهم بدل من

تـ

تدخل عليه الألف واللام فيصير (الاله) ، ثم تلين الهمزة ، فتلقى
حركتها على لام التعريف وتسقط هي فتصير (الله) ، ثم تغم اللام ،
فيصير (الله) ، والألف واللام عوضاً من الهمزة المحذوفة ١٠٠ : انظر
شرح السيراني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤١ .

وسيبويه يرى أن أصل الاسم الكريم : (اله) فلما أدخل فيه
الألف واللام ، حذفوا الألف ، وصارت الألف واللام خلفاً منها . انظر
الكتاب ٣٠٩/١ ، كما يقرر في موقع آخر من الكتاب أن أصله (لاه)
انظر الكتاب ١٤٤/٢ ، وهذه المسألة واحدة من مسائل الفلظ ، انظر
الانتصار ، ق ٢٧٨ - ٢٧٩ ، والمقتضب ٢٤٠/٤ - ٢٤١ .
(١) الكتاب ٣١٠/١ .

(٢) الصمق من صمق ، كما أن المصموق من صمق ، وكلاهما
وصف لمن وقعت به الصاعقة ، انظر تهذيب اللغة (صمق) ١٧٨/١ ،
ونقل هذا الوصف ليكون علماً على أحد فرسان العرب ، متى بذلك لأنه
أصابته صاعقة ، ونقل ابن منظور عن سيبويه قوله : « قالوا : فلان ابن
الصمق » والصمق صفة تقع على كل من أصابه الصمق ، ولكنه غلب
عليه حتى صار بمنزلة زيد ، وعبري علمنا كالنجم ، انظر البلساني
(صمق) ١٩٩/١٠ .

(٣) الكتاب ٣١٠/١ .

(ط) في اللهم ، إنك لا تقول : أَعَزَى اللَّهُمُّ مُلَانًا ، وإنما تقول : (اللهم) في حال النداء (١) .

قال : إلا أن الميم هاهنا في الكلمة مُبْنِيَّةٌ ، كما أن نون المسلمين في الكلمة بُنِيَتْ عليها (٢) .

قال أبو بكر : التوفيقُ بين الميمين في (اللهم) وبين النون في المسلمين أن حرف الإعراب في المسلمين قبل النون ، كما أن حرف الإعراب في (اللهم) قبل الميمين (٣) .

قال : وأما قوله تعالى (قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) الفصل (٤) . قال أبو إسحاق : أُمِيزُ أَنْ يَكُونَ (فَاطِرَ السَّمَوَاتِ) صفة لقوله : (اللَّهُمَّ) كما كان يجوز أن يكون صفة له في ما الميم عَوْضٌ مِنْهُ (٥) .

قال : وأما الألف والماء اللتان لحقتا (أَيْ) نوكدًا ، فكانت كزُورَت (ط) . مرتين إذا قلت : طأُيها ، وصار الاسم بينهما كما صار هو بين ، (هَا) و (ذَا) إذا قلت : هاهو ذا (٦) .

(١) انظر المقتضب ٢٣٩/٤ ، الاصول ٣٣٨/١ .

(٢) الكتاب ٣١٠/١ .

(٣) انظر مناقشة هذه المسألة في كتاب ما يحتمل الشعر من الضرورة / ١٥٠ . الانصاف ٢١١ - ٢١٤ ، وأسرار العربية ٢٣٢ - ٢٣٥ ومصادر أخرى في حاشية المقتضب ٢٣٩/٤ ، شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ١٨٣ .

(٤) الكتاب ٣١٠/١ ، والاشارة الى التي في سورة الزمر ، الآية / ٤٦ .

(٥) انظر المقتضب ٣٣٩/٤ ، شرح السيراني للكتاب ج ٢ ق ١٤١ .

(٦) الكتاب ٣١٠/١ .

قال أبو علي : قرأت بخط أبي إسحاق في هذا اللوح من
الكتاب :

وَلَعَنُ أَقْسَمَنَا الْمَالَ بَعْدَئِذَا يَمِينُنَا

قَوْلْتُ لَهُمْ : هَذَا لَهَا وَذَا لِيَا (١)

قال : وزعم الخليل أن الألف واللام إنما منهما أن يدخلا في
النداء من قبل أن كل اسم / في النداء مرفوع معرفة ، وذلك أنه إذا ٤٤/ب
قال : يا رجل ، يا فاسق ، فمناه كمنى يا أيها الفاسق ويا أيها الرجل (٢) .

قال أبو علي : يريد أن (يا رجل) هنا صار معرفة بالإشارة إليه
والفصل له ، وإن لم يكن مفعولاً كما أن الفاسق والرجل صارا هنا
مورثين بالإشارة إليهما لا يمد لهما متقدم ، فهذا وجه التشبيه بينهما
يمثدي (٣) .

(١) البيت من الطويل ، وهو في الكتاب ٢٧٩/١ ، نسبه الأعلام
للبيد ، وفيه شامد على الفصل بين (ها) و (ذا) بالواو ، والتقدير :
وهذا لي ، كما قالوا : ها آت ذا ، والبيت جاء مفردا في ملحقات
الديوان / ٣٦٠ ، وأنشده المبرد دون نسبة وقال : يريد : وهذا لي ،
المتنضب ٣٢٣/٢ ، الفصل / ٣٨٠ ، شرح المصطلح ١١٤/٨ ، الجمع ٧٦/
الدرر ٥٠/١ ، الخزانة ٤٧٩/٢ ، ٤٧٨/٤ .

(٢) الكتاب ٣١٠/١ وفيه (يا رجل) و (يا فاسق) ومثله في
شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٢ .

(٣) قسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله : « استبدل ميويه على
تعريف مانقصده من الاسماء المناداة ، وإن حرف النداء يصيره إلى حال
هذا ، ويفنيه عن الألف واللام » شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ١٤٢

قال : وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام (١) .

أى صار القصد والإشارة بدلاً .

قال : فمن ثم لم يدخلوها في هذا ولا في النداء (٢) .

قال أبو على : يقول : لم يدخلوا الألف واللام في قولك : هذا

ولا في النداء ، لأنهما تعرفا بالإشارة إليهما والقصد لهما .

قال : ومما يدل على أن (يأنساق) معرفة قولك : يا خبث ،

والكلم ، و يأنساق ، تُريدُ يأنسقةً ويا خبيثةً [ويا كَمَاه] ، فصار

هذا اسماً لها كما صارت (جَعَار) اسماً للضئع (٣) .

قال أبو على : يا خبث لا يكون إلا للمعرفة ، فإذا كانت لغیر المعرفة

نُون ، فتَويل : يا خبيثاً (٤) .

وقال أبو على : الدليل : الدليل على أن (فساق) ونظائرها معدولة

عن معرفة غير مُنصرفَةٍ أنها مبنية ، وذلك أنه إذا عدل الاسم عن معرفة

(١) الكتاب ١/ ٣١٠ .

(٢) الكتاب ١/ ٣١١ .

(٣) الكتاب ١/ ٣١١ ، وما بين المعقوفتين زيادة من الكتاب ، كما أن

نص سيبويه فيه (فصار هذا اسماً لهذا ٠٠٠) ووافقه رواية السيرافي

أيضاً ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٤٢ ، ولكن رواية أبي

على تعجبني لخلوها من التكرار .

(٤) العدل في هذه الأسماء لا يجوز إلا في النداء ، والنداء ينقل

الأسماء المتكررة إلى التعريف ، ولا يجوز هذا العدل في غيره ، فلا تقول .

بحاني خبث ، ولا كع ، ولا فسق ، ولا لكاع ، ولا فساق . انظر شرح

الريمانى للكتاب ، ج ٢ ق ١٨٣ ؛

منصرفة لم تنصرف مثل (مُحَرَّر) ، إِذْ هُدِلَ عَنْ (عَامِر) ، فنامر كان معرفة منصرفة ، وعدل (حمر) عنها فلم ينصرف ، وإذا عدل الاسم عما لا ينصرف مثل : فَسَاقٍ عَنْ فَاسِقَةٍ ، لم يعرب وبني لأنه معدول عما لا ينصرف وليس بعد ترك العرف إلا الهناء .

قال : وقال الخليل ، إذا أردت التذكيرة وصفت أو لم نصف فهي منصوبة^(١) .

قال أبو علي : إنما ذكر الوصف لأن الشيء إذا وُصِفَ اختُصَّ ، فقد يقوم المقوم أنه معرفة إذا وصف .

قال : نصار كأنه يُرْفَع بما يرفع من الأفعال^(٢) .

أى : بالذى يرفع مثل (قَامَ زَيْدٌ) يعنى أنه لما اطرَدَ الرفع في كل مُنَادَى معروف مفرد شابه للعرب الذى هو غير معنى^(٣) .

قال : وأما من قال : يازيد بن عبد الله ، فإنه إنما قال : هذا

(١) الكتاب ٣١١/١ ، وفيه (كَوَصِفْتِ) مكان (وصفت)
 هنا ، ووافقت رواية السيرافى ماجاء فى الكتاب ، انظر شرح السيرافى
 للكتاب ، ج ٢ ق ١٤٢ .

(٢) الكتاب ٣١٣/١ .

(٣) كان عيسى بن عمر ينصب هذا المرفوع مشبها له بالنكرة
 المقصودة اذا نوديت ، معللا ذلك بأن الاسم لما طال بالتنوين كان رده
 الى الاصل أولى ، كما يرد اذا طال بالاضافة والصلة ، قال الرماني :
 « لهذا اجازة سيبويه فى القياس ، وان كانت العرب لاتتكلم الا بالرفع »
 انظر شرح الرماني ، ج ٢ ق ١٨٤ .

زيد بن عبد الله ، وهو لا يجعله اسماً واحداً ، وحذف التنوين لأنه لا ينجز حرفان (١) .

قال أبو علي : قولك : هذا زيد بن عبد الله ، يحتمل ضربين من التقدير : يجوز أن يكون (زيدٌ) مع الصفة التي هي (بنُ عبد الله) بمنزلة اسم واحد ، وحرف الإعراب من هذا الاسم هو النون دون الدال وإنما الدال متحرك بحسب حركة الإعراب من ابن كأمريء ونحوه .
فقولك : هذا زيد بن عبد الله على هذا التقدير بمنزلة قولك : هذا غلام زيد .

ويجوز أن يكون (هذا زيد بن عبد الله) أريد أن يوصف فيه زيد / وابن عبد الله ، وكان حقه على هذا أن يُنَوَّن (زيدٌ) كما ينونه إذا قلت : هذا زيد صاحب الرجل ، إلا أنه لما كثر تجرى ذلك في الكلام حذف التنوين منه لالتقاء الساكنين إذ كان يحذف لأجتماعهما فجاء لم يسكن استعماله لكثرة نحو «أحدُ الله» (٢) فن قال : يا زيد بن عبد الله

١/٤٠

(١) الكتاب ١/٣١٤ . والمراد بقوله : « وحذف التنوين لأنه لا ينجز حرفان » فانه يعنى حذف التنوين من (زيد) وإبقاء الضم ، لأن آخر التنوين مكوّن ، والباء في (ابن) ساكنة ، ولو ترك (زيد) منونا لاجتماع ساكنان ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ٤٢ .
(٢) يشير الى قراءة آيتي الاخلاص ١ - ٢ وهي قوله تعالى : « قل " هو الله أحد ، الله الصمد » وهذه القراءة رويت عن هارون عن أبي عمرو ، اذ لا ينون وان وصل ، كما روى عن أبي عمرو أيضا التنوين

ذهب إلى أنه حذف التنوين في الظاهر لالتقاء الساكنين ، وجعل ابن عبد الله صفة ، ولم يجعل ابن مع زيد بمنزلة اسم واحد ، ومن قال : لا زيد ابن عبد الله ، فهو الذي جعل ابن مع زيد اسما واحداً في الظاهر ، ثم أضافه إلى عبد الله ، وشبه ذلك بأمرى ، فتقدير هذا في النداء إذن (١) اسم مضاف إلى اسم مضاف ، وعلى الأول اسم موصوف باسم مضاف .
قال : ومن جملة بمنزلة (لَدُنْ) لُحْذَفَ لالتقاء الساكنين ، ولم يجعله بمنزلة اسم واحد قال : هذه هند بنت فلان (٢) .

قال أبو علي : من كان أُنْتَبِهَ أنه يحذف التنوين لالتقاء الساكنين قال : هند بنت فلان ، فَنُتَوَّنَ هذا لُزُوالِ التَّقاءِ الساكنين هذا إذا كانت (هِنْدُ) عهدة مصروفة ، فإن كانت لِقَتَه (ابْنَةُ) وصرف (هنداً) وكان ممن يحذف التنوين لالتقاء الساكنين قال : هذه هند ابنة فلان .

←

وصلا ، انظر السبعة / ٧٠١ ، انظر تفسير القرطبي ٢٠ / ٢٤٤ ، معاني القرآن للفراء ٣ / ٣٠٠ ، معاني القرآن للأخفش ٢ / ٧٤٦ ، البحر المحيط ٨ / ٥٢٨ ، ورويت هذه القراءة في الشواذ ، انظر مختصر في شواذ القرآن من كتاب اليبديع / ١٨٢ .
 (١) في المخطوطة (اذ) .

(٢) الكتاب ١ / ٣١٤ . والمراد بالمقارنة هنا أن نون (لَدُنْ) تحذف لالتقاء الساكنين لكثرة الاستعمال ، فيقال (لَدُنْ الصَّلَاةِ) ، ولا تحذف النون لو قال (لَدُنْ صَلَاةِ الظَّهْرِ) مثلاً ، وهذا في وزن قوله : (هند ابنة فلان) مع حذف التنوين ، وقوله : (هند بنت فلاني) مع إبقائها ، انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ٨٥ :

قال : واعلم أنه لا يجوز في غير النداء أن يذهب التنوين من الاسم الأول ، لأنهم جعلوا الأول والآخر بمنزلة اسم واحد نحو طلحة في النداء (١) .

قال أبو علي : يقول : لم يُعَدَّ بالاسم الشافى من قولك : يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ كما لم يُعَدَّ بالثناء من طلحة ، وأنعم ذا كذا أنعم ذا ، فكما لا يكون الإتيان في طلحة في الخبر ؛ كذلك لا يكون في (تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ) في الخبر (٢) .

(١) الكتاب ٣١٦/١ ، وفيه (تذهب) مكان (يذهب) هنا .

(٢) تفسير أبي علي هذا لا يوافق نص الكتاب هنا ، وإنما هو تفسير لعبارة وردت قبل هذا النص بقليل ، وهي قول سيبويه : « وزعم الخليل أن قولهم (يا طلحة أقبل) يشبه (يا تيم عدي) من قبل أنهم قد علموا أنهم لو لم يجيئوا بالهاء لكان آخر الاسم مفتوحا ... فصار (يا تيم عدي) اسما واحدا ، وكان الثاني بمنزلة الهاء في طلحة ... » الكتاب ٣١٥/١ . أما عبارة سيبويه فيها تفسيرها عن أبي سعيد ، قال « مذهب سيبويه أن قولك (يا زيد زيد عمرو) ، (زيد) الأول هو المضاف الـ (عمرو) والثاني هو توكيد الأول وتكرير له ، ولا تأثير به في المضاف إليه .

ومذهب محمد بن يزيد أن الأول مضاف الـ اسم محذوف ، وأن الثاني مضاف الـ الاسم الظاهر ، وتقديره : (يا زيد عمرو زيد عمرو) وحذف (عمرو) الأول اكتفاء بالثاني .

قال المفسر : وعندى وجه ثالث ما أعلم أحدا ذكره وهو قوى في نفسي ، وذلك أن تجعل أصله (يا زيد زيد عمرو) ، فيكون (زيد

قال : واستخفوا ذلك لكثرة استعمالهم إياه - بمعنى النداء -
ولا يُجعل بمنزلة ما جُمِل من الفايات كالصوت في غير النداء (١).
قال أبو علي : يقول : لا يُجعل الاسم المتصكّن في غير النداء بمنزلة
ما جُمِل من الفايات كالصوت ، فإن الاسم للفرد المعرفة جُمِل كالفايات
التي هي كالصوت في أنه مبنى ، كما أن الصوت مبنى ، فالفايات موافقة
للصوت في الراء وإن كانت الفاية لها في البناء مزبة على الأصوات في أنها
قد بُذيت أو اخرها على الحركة وإن لم يسكن ما قبلها ساكناً ، وذلك
لتمكّنها في بعض المواضع .

←

عمرو) نعماً للآول ، مثل قولنا : (يا زيد بن عمرو) ، ثم يتبع حركة
الآول المبني حركة الثاني المعرب ، لأن (زيدَ عمرو) في بابه مثل
(ابن عمرو) لاجتماع الآولين منهما في أنهما مبنيان ، وأنهما مناديان
يجتمعان في حكم اللفظ « شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٢ .
(١) الكتاب ٣١٦/١ وروايته « واستخفوا بذلك » ومثله عند
أبي سعيد ، انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤١ ، ولعل رواية
أبي علي أوضح وأقوى لأن معنى (استخف به) : أهانه ، واستخفه :
رآه خفيفاً ، ومنه قول بعض النحويين : استخف الهمزة الأولى فخففها .
انظر اللسان (خفف) ٨٠/٩ ، وسيبويه انما يريد المعنى الآخير .

هذا باب إضافة للمنادى إلى نفسك

قال : وكانت الياء حقيقة بذلك ، إذ حذفوا ما هو أقل اعتلالاً
~ يعنى التنوين ~ فى النداء (١) .

قال أبو على : الياء أكثر اعتلالاً من التنوين ، لأنها تنقلب من
ب/ب الوار وتبدل منها الألف / وتُحذف لالتقاء الساكنين نحو (رمى القوم)
والتنوين ليس فيه ما فى الياء من الاعتلال إلا أنه موافق لها فى الخفاء
فأجرى مجراها فى أن حُذف لالتقاء الساكنين كما حذفت الياء ، فقد
تشابه من هذه الجهة ، إذ قد تبدل منها الألف إذا كانت فى اسم منصوب
فوقفت عليه ، ولها مشابهات أخر .

(١) الكتاب ٣١٦/١ ، وقد حذف أبو على جملة اعتراضية وزاد
جملة اعتراضية أخرى لمقتضى السياق .

وفسر أبو سعيد هذا الحذف بقوله : « اعتمد سيبويه فى إسقاط
الياء من المنادى على أن الياء بدل من التنوين ، لأن الاسم مضاف إليها ،
وأن الياء لا معنى لها ، ولا تقوم بنفسها ، أن أن يكون فى الاسم المضاف
اليها ، كما أن التنوين لا يقوم بنفسه ، حتى يكون فى الاسم ، وتام
هذا الاعتلال أن يقال : وأن الياء إذا حذفت دلت الكسرة المبقاة عليها ،
شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٢ ، وانظر فيه أيضاً الاستدلال
لذلك .

وتناول هذا الحكم أبو الحسن الرمانى ، فذكر أربعة أوجه لهذه
الياء عند النداء : حذف الياء ، وإثباتها ساكنة أو اثباتها مفتوحة ،
وابدالها ألفا — انظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٨٩ .

وإنما يُلزَمون هذه الهاء في اللنداء (١) .

يعنى هاء الوقف .

وأرادوا أن يعوضوا هذين الحرفين - يعنى أباه وأماه -

كما قالوا : (أَيْنُقْ) لئلا حذفوا العين جملوا الياء عوضاً (٢) .

قال أبو على : أَيْنُقْ : أصلها أَوْنُقْ ، حذفت الواو التي هي عين الفعل وعوّض منها الياء فصار بناؤه على (أَيْقُلْ) وقد تبدل الياء من الواو للتخفيف فإن كان هذا للوضع على هذا فهو (أهْقُلْ) وهو مقلوب .

لأنهم جملوا (هَا) فيها بمنزلة (يا) وأكدوا به التنبيه

فإن لم يَجْزُ لهم أن يسكتوا (٣) .

قال أبو على : يقول : لئلا كان (هَا) بمنزلة (يا) وكنت إذا كرّرت (يا) لم يَجْزُ أن تسكت عليه حق . نعم إلهه المنبّه به ، كذلك لم يَجْزُ أن

(١) الكتاب ٣١٧/١

(٢) الكتاب ٣١٧/١

« ادخال التاء في يا أبت ، ويا أمت شبيه بالعوض في أينُقْ ، وذلك أن الأصل فيها أنثوق لأنه جمع ناقة ، وأصلها نَوْقَة ، النون قبل الواو ، فاستثقلوا الضمة على الواو وهي عين الفعل ، فأسقطوها وعوضوا منها الياء ... » قاله أبو سعيد : انظر شرح السيراني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٣ قال أبو الحسن : ونظيره في العوض قولهم أينُقْ ، والأصل أنثوق ، حذفت الواو ، وعوض منها حرف هو أخف منها في موضع الفاء ليقع في موضع الساكن ، « شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٩٠ .
(٣) الكتاب ٣١٧/١ مع اختصار في العبارة .

تسكت على (ها) ولا تذكر قولك : الرجل إذ كان (ها) بمنزلة (أا).

قال : وكان ذلك عندهم في الأصل على هذا .

(أى : يقال : أبّ ، وأبّه) فمن جاور عليه بالأبوين (١) .

ومن الأسماء فرس وما أشبه ذلك (٢) .

قال أبو علي : يقال : هذا فرس وهذه فرس (٣) .

(١) الكتاب ٣١٧/١ ، قال أبو سعيد : « الأصل في نداء الأب والام قبل دخول علامة التانيث فيهما أن يقال : يا أب ، ويا أم » بالكسر من غير ياء ، والياء ، يا أبى ، ويا أمى ، وبالألف مكان الياء ، يا أبا ، ويا أمّاء ، وقد يدخلون الهاء في الوقف : يا أباه ، ويا أماه ، وقد يقال : يا أبّ ، ويا أمّ . فاما يا أبه ويا أمه فهذه الهاء للتانيث لحقت كما لحقت هاء قائمة ، فاما (أمّ) فهي مؤنثة لحقتها ما يلحق المؤنث لتحقيق التانيث ، واما (أب) فانه لما حلف ياء الاضافة جعلت هذه الهاء عوضا ، ولا يجوز (يا أبتي) لانه لا يجتمع التعويض والم عوض منه ولا يجوز دخول الهاء في مثل عم وخال ، لأن عمّا له مؤنث من لفظه ، وأب كان الأصل في مؤنثه (أبة) فاستغنى عن (أبة) بأمّ ، وصار لفظ المؤنث الذي هو (أبة) ساقطا ، فاذا دخلت هاء التانيث في (أب) لم يلتبس ، ولو دخلتها في (عم) لالتبس .

شرح السيراني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٣ ، وانظر المسائل البهديات ٥٠٨ ، انظر أيضا الأصول ٣٤٠/١ ، وانظر شرح الفصل ١٢/٢ .

(٢) الكتاب ٣١٧/١ ، وليس فيه (وما أشبه ذلك) .

(٣) (فرس) اسم جنس يعم ، فاذا وقع على المؤنث ذكر على التغليب انظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٩٠ .

قال : وحدثنا يونس أن بعض العرب يقول : يا أم^(١) لا تفعل ،
جعلوا هذه الهاء بمنزلة هاء طلحة^(٢) .

قال أبو علي : الأصل في هذا يا أمي وأبذل من الياء الألف ، فقال :
يا أمّا ، ثم رخم ، فقال : يا أم^(٣) .

قال : وإنما جازت هذه الأسماء في الأب والأم لكونهما
في النداء كما قالوا : يا صاحب في هذا الاسم^(٤) .

قال أبو علي : إنما ذكرت يا صاحب هنا لأنه ترخيم اسم غير علم خاص^(٥) .

قال : وذلك قولك : يا ابن أخي^(٦) يعني أن الأخ كان مضافاً
إليه قبل أن تضيف إليه الابن .

(١) في المخطوطة (يام) .

(٢) الكتاب ٣١٧/١ - ٣١٨ .

(٣) اتفق الفارسي وأبو سعيد على أن (يا أم^٢) مرخما ، واختلفا
في تقدير المحذوف ، فابو علي يقدره الفا منقلبة عن الياء ، وأبو سعيد
يراه التاء في (يا أمّة) ، ووافقه الرمانى ، انظر شرح السيرافى للكتاب
ج ٢ ، ق ١٤٣ ، وشرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٩٠ .

(٤) الكتاب ٣١٨/١ .

(٥) قال أبو سعيد : « وأما يا صاحب فإن الباب في مثله لا يرخم .
لأنك إن رخمته وأنت تقدره على (يا صاحبى ، ويا صاحب) لم يجز .
لأن المضاف وإن قدرته على (يا صاحب) لم يحسن ، لأنه ليس بعلم ،
ولا في آخره هاء ، ولكنه لكثرة النداء له شبهة بالعلم ، ، شرح السيرافى
للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٣ . والمعنى نفسه عند الرمانى في شرحه
ج ٢ ، ق ١٩٠ .

(٦) هذا مثال ساقه سيبويه على الباب الذى عتق له باب
ما تضيف إليه ، ويكون مضافا اليك ، انظر الكتاب ٣١٨/١ .
(٢٣ - التعليقة)

قال أبو علي : من قال : يا ابن عمّ حذف الياء من عمي ، جعل (ابن) مع (عم) شيئا واحداً ، ثم أضافه إلى نفسه ، حذف الياء التي هي المتكلم هنا كحذفه من (يا غلام غلامي) ، وإذا قيل : إن حذف الياء من يا ابن عمّ لكثرة الاستعمال كان أقنيس من أن يقال : جعلاً بمنزلة خمسة عشر لأنه ليس في ابن عمّ معنى الحرف ، فيلزم بناء الاسمين كما لزم بناء خمسة عشر لما فيهما من معنى الحرف ، وإنما يلزم بناء الاسم متى تضمن معنى الحرف ، فأما إذا لم يتضمن معنى الحرف ، لم يجب أن يُبنى^(١) .

(١) ساق أبو سعيد أربعة وجوه في (يا ابن عمّ أمّ ، ويا ابن عمّ) :
- فتح أمّ وعمّ اتباعاً لنون (ابن) ، وموضعهما الخفض بالاضافة
- الكسر فيهما لأنهما جملاً كاسم واحد حذفتم الياء وبقيت الكسرة ،
ومثله يا أحد عشر أقبلوا .

- اثبات الياء في (أمّي وعمّي) .

- أن تقول : يا ابن أمّا ، ويا ابن عمّا ، فتجعل مكان الياء ألفاً .

انظر شرح السيراني للكتاب ، ج ٢ ق ١٤٤ .

وعلى الرمانى بناء (يا ابن عمّ أمّ ، ويا ابن عمّ) لشدة الاتصال حتى صارا كاسم واحد ، فبنى بناء (خمسة عشر) ، اذ صارت النون في (يا ابن) بمنزلة حرف في وسط الاسم ، وكذلك (يا ابن عمّ) دخل الاسم الثاني في الأول حتى صار آخره كسائر حروفه ، وصار الحرف الأخير بمنزلة حرف في وسط الكلمة كما صار النون في (ابن) بهذه المنزلة ، وجرياً مجرى واحداً .

انظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ق ١٩٢ ، انظر الأصول ٣٤٦/١

قال : وهل هذا قال أبو النجم :^(١) يا بُنْتَ عَمَّا ...^(٢)

(١) هذا جزء من بيت من الرجز أنشده سيبويه منسوباً لأبي النجم وهو قوله :

يا بُنْتَ عَمَّا لا تُلومني واهْجُصِي

الكتاب ٣١٨/١ ، وفيه (يا ابْنَةُ) وعند أبي علي والسيرائي والرماني (يا بُنْتَ) ، ولا اختلاف في الوزن بينهما ، والشاهد إبدال الألف في (عَمَّا) من الياء كراهة اجتماع كسرة الميم والياء مع كثرة الاستعمال والسيرائي يروي (يا بُنْتَ عَمِّي) بإثبات الياء ، انظر الفرج ، ج ٢ ق ١٤٤ ، وانظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٩٢ وأنشده في المسائل البغداديات / ٥٠٦ ، وقال : حذفتم واجتزأ بالفتحة كما يجتزئ بالكسرة في يا غلام ، وهو يقيس البيت على قراءة من قرأ ، (يا أبت لم تعُبد) فيما تعلمه من شيخه ابن السراج عن أبي العباس المبرد عن أبي عثمان المازني .

وهذه القراءة لأبي جعفر والأعرج وعبد الله بن عامر ، وقرأ أبو عمرو وعاصم ونافع وحمة والكسائي بكسر التاء ، وأجاز الفراء (يا ابْنْتُ) بضم التاء ، انظر تفسير القرطبي ١٢١/٩ .

وأنشده الفارسي البيت في المسائل المسكيات / ١١١ شاهداً على إبدال الياء ألفاً وحذفها ، وأنشده المبرد (يا ابْنَةُ عَمِّي) وقال وبعضهم ينشد : (يا ابْنَةُ عَمَّا) ، انظر المختضب ٢٥٢/٤ ، الأصول ٣٤٢/١ ، وأنشده أبو زيد كما جاء عند الفارسي هنا ، انظر النوادر في اللغة / ١٨٠ التكت ٥٥٩/١ ، أنشده ابن النحاس وقال : أراد يا ابْنَةُ عَمِّي فقلب الياء ألماً . انظر شرح أبيات سيبويه / ١٣٥ ، كما أنشده ابن السرائي وأنشده البيت الذي بعده ، وهو قوله :

ألم يكن يبيضي أن لم يصلح

١/٤٩

أى : هل فأغلام غلام / .

قال : ألا نرى أنك لو قلت : يا زَيْدُ وأنت تُحدِّثُهُ لم يجز^(١) .

أى : لو كنت تُحدِّثُهُ ثم تستغيثُ به لم يجز اللام .

قال : ولم يلام هذا الباب إلا (يا) للتنبيه لئلا تلتبس هذه اللام

بلام التوكيد^(٢) .

قال أبو علي : يقول : لوحذت (يا) من هذا اللوح كما تحذف من

(زَيْدُ) إذا نودى به (زَيْدُ) مكان (يا زَيْدُ) لالتباس لام الاستغاثة

بلام الابداء^(٣) .

←

ثم قال : وهذا البيت معلق بأول القصيدة ، لأنه قال :

قد أصبحت أم الخيار تدعى

غل ذنباً كله لم أصنع

من أن رأيت رأسى كراس الأصلح

انظر شرح أبيات سيبويه ١٩٤/١ - ٢٩٥ (الريح) • الفصل ٤٣/

شرح الفصل ١٢/٢ ، الهمع ٥٤/١ ، ٩٧ ، الدرر ٧٠/١ ، ٧٣ ، العينى

• ٢٢٤/٤ ، الخزائن ١٧٣/١

• (١) الكتاب ٣٢٠/١

(٢) الكتاب ٣٢٠/١ ، وهو يريد باب الاستغاثة والتعجب ، وفى

المخطوطة (يا التنبيه) ، والصواب من الكتاب ، وشرح السيرافى للكتاب

ج ١ ، ق ١٤٤ .

(٣) يقول أبو سعيده : « ولا يدخل على هذه اللام المفتوحة (أى التى

للاستغاثة والتعجب) من حروف النداء الا (يا) وحدها ، للفصل بين

←

قال : ولا يكون مكان (يا) سواها من حروف التنبيه^(١).

قال أبو بكر : لَزِمَ (يَا) لِذَا اللَّعْنَى ، كَأَقْرَمِ (وَ) لِلتَّعْجُبِ^(٢).

قال : فَصَارَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تُعَاقِبُ صَاحِبَتَهَا^(٣).

قال أبو بكر : يَفِي أَنْ اللّامَ فِي (يَا لَلْعَجَبِ ، يَا كَيْسَرِ) مِثْلَ مِثْلِهِ
لِلْأَلْفِ وَالْهَاءِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ : يَا كَيْسَرَاهُ .

قال أبو بكر : لَأَمَّا فُتِحَتِ اللّامُ هُنْدَى فِي الْمَدْعُو ، لِأَنَّ لِلدَّوْكَانِ
حِكْمَهُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا مَكْنِيًّا ، وَلِأَنَّ الْجَرَّ يُفْتَحُ مَعَ الْمُسْكِنِيَّاتِ فَفُتِحَتْ مَعَ
الْمَدْعُو كَمَا فُتِحَتْ مَعَ الْمُسْكِنِيَّاتِ وَكُسِرَتْ إِذَا كَانَتْ الْمَدْعُو إِلَيْهِ
كَأَنْ تَكْسِرُ مَعَ صَائِرِ الْمُظْهِرَاتِ^(٤).

←

ما دخلت عليه على غير معنى استغناء وتعجب وبين منا دخلت عليه
الاستغناء أو تعجب ، لأنها كالأصل في النداء ، وهو الكثير
الغاشي ، وليس في القرآن من حروف النداء غيرها على ما فيه من كثرة
النداء ، شرح السيراني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٥ .

(١) الكتاب ١/ ٣٢٠ .

(٢) انظر الأصول ١/ ٣٤٨ - ٣٤٩ .

(٣) الكتاب ١/ ٣٢٠ وفيه العبارة بالتذكير .

(٤) انظر الأصول ١/ ٣٥١ وما بعدها ، ويرى الغراء أن هذه اللام
الما فتحت لأنهم جعلوها و (يا) كالحرف الواحد ، انظر شرح السيراني
للكتاب ج ٢ ، ق ١٤٥ .

هذا بابُ النَّدْبَةِ^(١)

قال: واعلم أنك إذا وصلت كلامك لذهبت هذه الهاء في جميع النَّدْبَةِ كما تذهب في الصلة^(٢). أي من قال: واغْلَامِيَاهُ (وَمَا أُذْرَاكَ مَا هِيَهْ)^(٣) في الوقف حذفه في الوصل، فقال: واغْلَامِي الظَّرِيفُ، (وَمَا أُذْرَاكَ مَا هِيَهْ نَارُ)^(٤) وحذف هذه الهاء في الوصل إذا اتصل بما بعده كحذف ألفِ الوصل إذا اتصل ما هِيَهْ فيه بما قبله، لأن الهاء ألحقت لِثَبَّتَيْنِ الحركة فإذا اتصل بشيء بعده قام للتصل به مقام الهاء، كما^(٥) يقوم ما قبل همزة الوصل مقام الهمزة. وأنشد^(٦):

* فَمَهِ قَرَنِي بِأَيِّ وَابْنِيهَا *

(١) الكتاب ١/ ٣٢١.

(٢) الكتاب ١/ ٣٢٢.

(٣) سورة القارعة، الآية ١٠/ - ١١. قرأ (ما هية) بحذف الهاء وصلًا واثباتها وفقًا حمزة ويعقوب، والياقوت باثباتها في الحالين.

انظر اتحاف فضلاء البشر/ ٤٤٣، قال القرطبي: «الاصل (ما هية) فدخلت الهاء للسكت، وقرأ حمزة ويعقوب وابن معيصر (ما هي نار) بغير هاء في الوصل ووقفوا بها».

تفسير القرطبي: ١٦٧/ ٢٠.

(٤) في المخطوطة (وكما).

(٥) الضمير يعود على سيبويه، انظر الكتاب ١/ ٣٢٢.

(٦) في المخطوطة «فمهي ترثنا ربابا وابننا ما»، والبيت من الرجز وهو في ملحقات ديوان رؤبة/ ١٨٥، وروايته: «فمهي ترثني رباب وابننيما» ضمن قصيدة طويلة، وروى في الكتاب منسويًا لرؤبة. وألغشه الثمنتمري «فمهي تنادي بأبي وابننيما» وأشار سيبويه إلى الرواية

قال أبو العباس: فهى ترقى يا أبا وابنمما .

ودعم أن : يا أبا وابنمما لا يجوز في هذه القصيدة للقافية ولو كان في غير هذا الشعر تجاز (١) .

قال : وكذلك الألف إذا أضفتها إليك ، تجزأها في النذبة كجأها في الظير (٢) .

قال أبو على : هذا مثل ألف منى إذا نذبت أو لم تنذب ، ففي قال في النذبة : يا غلام ، يخذف الياء اسدلالاً بالكسرة عليها لم تجز له أن يخذف ياء الإضافة من منى ، لأن الكسرة لا تلحق الألف من

←

التي اختارها أبو على كما ذكر الشنتمرى برواية (بابا وابنمما) ، وقال يريد أن المندوب المضاف إلى المتكلم يجوز فيه مجاز في المنادى غير المنسوب من قلب الياء وتركها على أصلها « والمخ إلى خطأ رواية « وابنمما » في بعض النسخ لأن القافية مردفة بالياء والألف لا تجوز معها في الرفع كما تجوز الواو . انظر الكتاب وحامشه ٣٢٢/١ وأنشده المبرد (يابى وابنمما) وقال : قلم يجعل للنذبة علامة ، انظر المقتضب ٢٧٢/٤ وأنشده ابن النحاس وقال : إنما أراد وابنمى ، و (ما) زائفة وصل بها كلامه ، وإنما حكى نذبتها ٠٠٠ انظر شرح أبيات سيبويه ١٣٦/١ ، ومثله قال السبرافى في شرح الكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٦ ، والنكت ١/٥٦٤ ، شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٩٤ ، وانظر شرح الفصل ٢/٢٢٠ . (١) انظر المقتضب ٢٧٢/٤ ، وانظر شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٩٤ .

(٢) الكتاب ٣٢٢/١

مضى فيدل على الياء (١) ، فإذا لم يَجْز أن تلحق ما يدل على الياء لم يكن من أن تلحق بالياء نفسها بُدْ وإذا أُحِقَّت الياء لم يَجْز فيها إلا الفتح ، ٤٦/ب لأنها لا تخلو من أن تكون مفتوحة أو موقوفة ، والوقف هنا / لا يجوز لاجتماع الساكنين ، فإذا لم يَجْز الوقف ثبت أن الجائز الوجه الآخر الذي هو الفتح .

قال : وأعلم أنه إذا وافقت الياء الساكنة ياء الإضافة في النداء لم يُعْذَفُ (٢) .

قال أبو علي : من قال : يا غلام خذ ياء الإضافة ، واستبدل بالكسرة عليها ، لم يَجْز له أن يحدف ياء الإضافة من (غَلَامَيْنِ) إذا أضافهما إلى نفسه ، ومن قاضٍ ومن قاضِيَيْنِ إذا أضافهم ، ومن فاجٍ ، وإنما لم يَجْز له أن يحدف ياء الإضافة من هذه الأشياء كما حدفها من غَلَام ، لأنه حيثُ حذف الياء من (غَلَامِي) بقيت الكسرة . فدللت على الياء ، وجاز حذف اليم بالكسرة ، فأما (غَلَامَيْنِ) وما أشبهه فإنه إذا حذف ياء

(١) يرى السيرافي أن حكم تحريك ياء المتكلم في الندبة كحكمها في غير الندبة إذا لحقت ياء الإضافة متحركاً ما قبلها أو ألفاً فإذا نديت ما آخره الياء ولم تضغه إلى نفسك وأدخلت ألف الندبة فتحت الياء ، فقيست مثلاً : واقاضياء بفتح الياء وأدخلت ألف الندبة بعدها ، وإذا نديت ما آخرم ألف ولم تضغه إلى نفسك وأدخلت علامة الندبة إسقطت الألف الأصل لا احتياج الساكنين فقلبت : وامتناء وامعلم : انظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ، ق ١٤٧ .

الإضافة منه لم يَجْزْ تحريك الياء التي هي آخرُ هذه السكيمات بالكسر ،
 فيدل على الياء كما دلت الكسرة في (يَا غُلَامُ) عليها وإذا لم يَجْزْ أن
 تلحق ما يبدل على الياء لم يسكن من أن تلحق الياء نفسها بـ ، وإذا
 ألحقت لم يخل من أن تُسكَن أو تفتح ، والسكون غير جائز فيه لالتقاء
 الساكنين فإذا لم يَجْزْ السكون مُتَّبِعَ (١) وأدغم الحرف المثل الذي قبله
 فيه نصار يا غُلَامِي ، وهذه الياء آت على ضربين :
 منه أصل ، ومنه زائِدٌ ، إلا أن كلا الضربين يجتمع في أن الكسر
 لا يجوز فيه .

فأما الأصل فثأله الياء من (قاضي وناجي) .

والزائد مثل الياء من (غُلَامِي) ، والياء من (قَاضِيَيْنِ) (٢) ، فإن
 أضفت (قَاضِيَيْنِ أو قَاضُونِ) إلى نفسك وافق لفظ الرفع وللنصب
 المجموعين لفظ الواحد ، وذلك قولك : دَوْلَاهُ قَاضِيٌ ، إذا أردت الجميع ،
 وأصل هذا (قَاضُونِ) ، فسقطت النون للإضافة ، وبقيت الواو قبل
 ياء الإضافة ساكنة ، فلما سُكِنَتْ وجب أن تُدْغِمَهَا في الياء وإذا وجب
 ادغامها في الياء وجب قلبها ياء فتصير (قَاضِيٌ) كقولهم : (رَبِّي) في مصدر
 (رَوَيْتُ) ، فأما الجمع للنصب والواحد فهما مثلُ الجمع للرفع في
 اللفظ إلا أن للدغم في ياء الإضافة فيهما مكان الواو في (قَاضُونِ) ،
 والياء في الواحد مُخَالَفةٌ للياء في الجمع ، لأن الياء في الجمع زَائِدَةٌ وفي
 الواحد لَامُ الْفَعْلِ .

(١) في المخطوطة (قَاضِيٌ) مضبوطة وجو وهم من الناسخ ؛

(٢) يريد الياء الثانية من (قَاضِيَيْنِ)

قال : فذهبت كما تذهبُ في الألف واللام (١) .

قال أبو علي : نحو مثني القوم ، فاللام تسقط هنا كما تسقط مع حرف الندبة لأن كلاً للوضعين يجتمع فيه ساكنان (٢) .

قال : ولم يكن كالياء لأنه لا يدخلها نصب (٣) .

قال أبو علي : الذي لا يدخلها نصب هو الألف ، والذي يدخلها نصب هو الياء ، فإذا نذبت ما هي فيه غير مضاف قلت : (وَأَقَاضِيَاءُ) ، ١/٤٧ فـ هـ ا هـ / بالفتحة ، لا تحذف كما تحذف الألف من (وَأُمَمَاءُ) غير ف لا تحرك الهمزة ، والياء تحرك بالفتح .

قال : وتقول : وأظهَرُهموه ، وإنما جعلت الألف واواً لتفرق بين الاثنين والجمع إذا قلت : (وَأَظْهَرُهماءُ) ، وإنما حذف الحرف

(١) الكتاب ١/٣٢٣ .

(٢) يقول أبو سعيد في بيان هذه المسألة : « فان قال قائل : فهلا قلبتم الألف الى الياء أو الى الواو ، وفتحتموها ، كما يقولون ذلك في التثنية في (رعى ، وفتى) : (رَحَيَان ، وفتَيَان) ، وفي (منا ، وعصا) : (مَنَوَان ، وعَصَوَان) ؟ » قيل له : التثنية لأبد من الاتيان بعلامتها للدلالة على معناها ، وأنت في الندبة مخير ، ان شئت جئت لها بعلامة ، وان شئت لم تأت بعلامة وان أردت الندبة فلم تكن ضرورة تسعوا الى تغيير لفظها ، ولا خيف فيه الالتباس ، وكان سقوطها في اللفظ اذا بقيتها الألف واللام كقولنا (جئنا المثني الظرفية) ، شرح السيراني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٧ .

(٣) الكتاب ١/٣٢٣ .

الأول لأنه لا يَنْجَزِمُ حرفان كما حذفت الألف الأولى من قولك
وَأَمْسَاءً^(١)

قال أبو علي : الهاء التي تلحق لعلامة المضمحل المجزور الغائب ، حكمها
أن تلحقها واوٌ في الوصل مثل : هو مالٌ ، وعندهُ قَوْبٌ^(٢) ، فأصلُ
حرف اللّين الذي يلحق هذه الهاء في الوصل واوٌ ، وإنما تقلب ياء إذا
وقعت قبلها كسرة أو ياء في مثل (بهي داه ، وعليه قَوْبٌ) مسكان
الكسرة ، والياء ، والأصلُ الواو كما قلنا ، والدليل على أن الياء يجوز
أن يحمل مكانها الواو في مثل (بهي وقليته) فيقال : (قَلِيهُو ، ويهُو) ،
ولا يجوز أن يجعل مكان الواو ياء إذا لم ينكسر ما قبل الهاء ولم يقع
قبلها ياء ، لا يجوز (لبي مالٌ ، ولا هندٌ قَوْبٌ) فقد بان من هذا
أن أصل حرف اللّين الذي يلحق هنا الواو ، إذ كل موضع جاز فيه الياء
يجوز فيه الواو ، وليس كُلُّ موضع يجوز فيه الواو يجوز فيه الياء .
والمنصوب المضمحل إذا كان للغائب المذكور في لحاق هذا الحرف اللّين
المساكن به مثل المجزور ، وهذا الحرف اللّين الذي ذكرنا لا يسكون
إلا ساكناً ، فإذا ألحقته علامة النَّدْبَةِ وجب أن يستقط ، لأنه قبل العلامة
وإذا سقط وجب أن يقلب ألف النَّدْبَةِ واواً لتتبع الحركة التي قبلها ،
لأنها لو تركت ألفاً لزم أن يفتح ما قبلها ، وإذا انفتح ما قبلها انبسط
الغائب بالقائِمة ، فالحذوف من^(٣) الساكنين في قولك (وَأَخْلَمَ رَمُوءٌ)

(١) الكتاب ١/ ٣٢٣ ~

(٢) في المخطوطة (وعندهُ قَوْبٌ) .

(٣) قوله (رَمُوءٌ) مصححة في الجايشية .

هو الأول ، وكذلك المحذوف من (وَظَهَرَتْ) هو الألف الأولى التي للتأنيث ، وإذا جمع المضمَر الجُرور الفاعبُ المذكور أُلحق الهاء حرفين (اليم والواو) كما تلحق الواحد المؤنث إذا جمع حرفان وذلك مثل كَهْمُو وَظَهَرُومُو) إلا أن الواو قد تحذف في الوصل والوقف ، كقوله : (هذه ظَهَرُومُوهم فاعلم ، وهذه ظَهَرُومُوهم) .

والأصل أن تلحق هذه الواو وإن كانت قد تحذف استخفافاً للدليل على أنك إذا وصلت ما كان مثله ، أعني المنصوب بشيء ثبتت هذه الواو وذلك قولك : (أعطيتهم) ، لما وصلته بالهاء لزم ثبات هذه الواو ، فكذلك المضمَر الجُرور إذا وصلته بشيء لزم أن تثبت هذه الواو فإذا نَدِبَ (ظَهَرُومُوهم) وجب ثبات الواو اللاحقة مع اليم الهاء لِوَصْلِكَ ٤٧/ب علامة التندبة به ، وإذا وصل هذه العلامة التي هي / المضمومين الفاعبين المذكورين وجب ثبات الواو فيه للصلة كما وجب ثباتها للصلة في نظيره ، إلا أن الذي منع من ثباتها في (ظَهَرُومُوهم) إذا نُدِبَتْ اجتماع الساكنين وهما الواو وألف التندبة ، فسقط الساكن الأول الذي هو الواو ، وثبت الذي هو علامة التندبة كما يسقط من (مَنَى) إذا ندبته غير مضاف الحرف الذي من نفس الكلمة وهو الألف للقلب عن الياء ، وإنما وجب حذف الأولى هنا من حيث وجب تحريك الأول إذا اجتمع الساكنان من كليتين ، فكذلك وجب هنا حذف الأول لئلا لم يَجُزْ تحريك الساكن الأول ، ولم يسكونا من كلمة واحدة ، فذهب سيدي في هذا كما قد رأيت أن الحرف الأول محذوف لالتقاء الساكنين ، وتقول أيضاً في رجل يسمى

(مَرْبُوا) لو نديقه (وَاصْرِيُوهُ) ، حذف الساكن الأول ، وجمعت
 غلامه النذرية تابعة للحركة التي كانت قبل الحذف المحذوف كما قد فعلت
 ذلك في (وَاطْهَرَهُوهُ ، وَاطْهَرَهُمُوهُ) ، لثلاثا يلتبس الجمع بالثنية
 في (مَرْبُوا) ، كما قد يلتبس الجمع بالثنين في (وَاطْهَرَهُمُوهُ) وللدكر
 بالثلاث في (وَاطْهَرَهُمُوهُ) .

وقد اعترض أبو العباس في هذا الوضع فقال : زعم أنه لو نذب غلامى
 في قول من قال (يَا دِهَادِي فَاتَّقُونِ) ^(١) لقال : (يَا غَلَامِيَاهُ) فحرك
 الياء لالتقاء الساكنين ، ولم يحذفه ، قال : فيلزمه على هذا أن يقول :
 (وَاطْهَرَهُوَاهُ وَوَاطْهَرَهُمُوَاهُ ، وَاصْرِيُوَاهُ) فحرك الساكن الأول
 لالتقاء الساكنين كما حرّكته في (يَا غَلَامِيَاهُ) في قول من قال :
 (يَا غَلَامِي) ^(٢) .

قال أبو علي : والجواب عندى في ذلك أن الواو من (ظَهَرَهُوْ ،

(١) سورة الزمر ، الآية ١٦/ ، أثبت الياء يعقوب ، وجمهـور

العراقيين على اثباتها عن رويس ، والآخرون على الحذف وهو القياس .

انظر اتحاف فضلاء البشر / ٣٧٥ ، وانظر ابراز المعاني / ٦٧٠ .

(٢) انظر المقتضب ٢٤٥/٤ ~ ٢٤٧ . وانظر شرح السيرافي للكتاب

ج ٢ ، ق ١٤٨ ~ ١٤٩ ، حيث روى اعتراض المبرد على مقال سيبويه ،

ثم قال : « والذي ألزمه لا يلزمه ، وذلك أن هذه الواوات السواكن المضموم

ما قبلها ، كالإلقاب لا أصل لهن في الحركة ، والياء في (غلامي) يجوز

فيها الحركة لغير التقاء الساكنين ، وأصلها الحركة ، والتغيير للنسبة

ضميها » .

وظهرهمو (ليست مثل الياء في (غلاى) وذلك أن هذه الواو لم تتحرك
أهبةً ، والياء من (غلاى) قد تتحرك في لغة من يسكنه لالتقاء الساكنين
ألا ترى أن من يقول : يا غلاى ، فيسكن هذه الياء وافق من يفتحها
في مثل (يا قاضى ، ويا مُنْأى) ولا يسكنون في لغته غير الفتح لالتقاء
الساكنين ، فسكذلك لا يُسَكِر أن تحرك الياء من (يا غلاى) لالتقاء
الساكنين إذ كانت هذه الياء قد تحرك لالتقاء الساكنين في غير هذا
الموضع ، ومع ذلك فأصل هذه الياء التى هى للمخاطب الفتح ، كما أن كاف
المخاطب مفتوح إلا أن الحركة حُذفت من الياء لأنها حرف لين والحركة
تُسكِر فيها ، ألا ترى من يقول (حضر موت) لا يحرك الياء من (معذرى
كرب) ، فهذه الياء إذا فُتِحَتْ في (واغلامياه) فإنما تُرَدُّ إلى أصلها (١)
كما أن (مد) إذا حُرِكَ رد إلى أصله لالتقاء الساكنين فضمٌ ، فسكذلك
هذه الياء يُرَدُّ (٢) في التقاء الساكنين / إلى أصله وحركته التى كانت له ،
فأما (غلامهؤ ، وظهرهؤ ، وظهرهؤ) فليس للواو شيء من ذلك حركة
في الأصل ، كما كانت لياء الإضافة ، ولم تُحْرَك في موضع لالتقاء الساكنين
ولا لغيره ، كما حُرِكت هذه الياء لالتقاء الساكنين ولنزير التقائهما ، فقد
بان أن الواو في (صَرَبهؤ) وما أشبهه ليست مثل الياء في (غلاى) ،
إذ كان أصل هذه الياء الحركة فإذا حُرِكَ لالتقاء الساكنين رُدَّ إلى أصله
وليس للواو في (ظهرهؤ ، وغلامهؤ) أصل في الحركة ، ولا حُرِكت

(١) فى المخطوطة (أصله) .

(٢) فى المخطوطة (ترد) فى الموضعين .

في موضع ، فترد إلى حركته في التقاء الساكنين كما رُوِّث الياء ،
فحركاتهما إذا لا لتقاءهما لا يجوز ، وإذا لم تجز الحركة لالتقاءهما فيه
لم يكن إلا الحذف كما قال سيبويه .

فأما الواو في (ضَرَبُوا) فإنها وإن كانت قد حركت لالتقاء
الساكنين في مثل : (وَلَا تَنَسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ) ^(١) و (اشْتَرَوْا
الْمَلَالَهَ) ^(٢) ، فليست هذه الحركة بحركة أصلية كما كانت الحركة
في (يا غلامي) حركة واجبة للحرف في الأصل ، بل إنما حركت هذه
الواو في التقاء الساكنين فقط ولم تحرك لنفذه كما أن الياء من (غلامي)

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٣٧ ، قال القرطبي : « يضم الواو ،
وكسرهما يحيى بن يعمر ، وقرأ على ومجاهد وأبو حيوه وابن أبي عبلة :
« ولا تناسوا الفضل » ، وهي قراءة متمكنة المعنى » تفسير القرطبي ٢٠٨/٣

(٢) سورة البقرة ، الآية ١٦ ، استشهد سيبويه بهذه الآية وغيرها
مما ينطبق عليه حكم حركة الواو هذه في الباب الذي عقده لدراسة وما يضم
من السواكن إذا حذفت بعده ألف الوصل ، وذلك الحرف الواو التي هي
علامة الاضمار إذا كان ما قبلها مفتوحا ، وقال : « زعم الخليل أنهم جعلوا
حركة الواو منها ليفصل بينها وبين الواو التي من نفس الحرف ٠٠٠ » ،
انظر الكتاب ٢٧٦/٢ ، ونقل عنه هذا الرأي القرطبي ، انظر تفسير
القرطبي ٢١٠/١ ، كما نقل القرطبي تعليل ابن كيسان في اختيار الضمة
دون غيرها من الحركات لخفتها ، ولأنها من جنس الواو ، كما نقل قراءة
كسر الواو على أصل التقاء الساكنين عن ابن أبي اسحاق ويحيى بن يعمر
وعن أبي زيد بسنده بفتح الواو لخفة الفتح . وانظر هذا في معاني القرآن
واصرايه ٨٩/١ ، ٩١ - ٩٢ .

قد حرك لغير التقاء الساكنين في مثل ﴿لِي دِينِي﴾ (١) ، فهبات الياء من (يا غلامياه) في لغة من قال : (يا غلامى) في التقاء الساكنين أقوى من ثبات الواو في (ضربوا) لما قلنا من أنه قد يتحرك لالتقاء الساكنين إلا أن من حرك الواو في (ضربوا) لالتقاء الساكنين في مثل : قال ، لَدَا وَجَدْتُهُ مُنْقَطِعًا .

قال : لأن ياء الإضافة عليه - أى على عمرو - تقع ولا تحذفها لأن عمراً غير منادى (٢) .

قال أبو علي : قوله : ولا تحذفها أى لا تحذف الياء ، لأن عمراً غير منادى أى ليس عمرو بمنادى فهو حذف منه الياء كما تحذف من الاسم المنادى

(١) سورة الكافرون ، الآية / ٦ .

قال القرطبي : فتح الياء من (كَلَيْ دِينِي) نافع ، والبزى عن ابن كثير باختلاف عنه ، وهشام عن عامر ، وحفص عن عاصم ، وأثبت الياء في (رَيْثِي) في الحالين نصر بن عاصم ، وسلام ويعقوب ، قالوا : لأنها اسم مثل الكاف في (دِينِيكُمْ) والهاء في (قُمْتُ) ، الباكون بغير ياء مثل (قوله تعالى : فهو يهدين ،) فأنقوا الله وأطيعوه ، ونحوه اكتفاء الكسرة واتباعاً لخط المصحف ، فانه وقع فيه بغير ياء (تفسير القرطبي ٢٠/ ٢٢٩ . وانظر اتحاف فضلاء البشر / ٤٤٤ .

(٢) الكتاب ١/ ٣٢٣ . وهذه عبارة سيبويه التي اجتزا أبو علي هذا النص منها : « وتقول : وا أبا عمر ياء ، وإن كنت إنما تنذب الأب ، وياؤه تضيفه الى نفسك لا عمراً ، من قبل عمراً مجزاً هنا كمجراه لو كان لك ، لأنه لا يستقيم لك إضافة الأب اليك حتى تجعل عمراً كانه لك ، لأن ياء الإضافة عليه . »

محو : يا غلام إنما هذا بمنزلة يا غلام غلامى ، فغلام الثانى غير مدعو^(١).

قال : وإنما تحكى الحالة الأولى قبل أن يكونا اسمين ، فصارت الألف نَدْبَةً - أى ألف النَدْبَةِ - تابعة لهما - أى لضربوا^(٢).

أى تَبِعَتْ أَلْفُ النَّدْبَةِ الحركة التى قبل الحرف المحذوف فى (ضَرَبُوا وَضَرَبًا) إِذَا نَدَّبْتُ ، كما تَبِعَتْ الثَّانِيَةُ والجمع قبل أن يسكونا اسمين محو (غلامهما وغلالمهم)^(٣).

قال : وإذا قلت : يا ثلاثة وثلاثين فلم تُفرد الثلاثة من الثلاثين^(٤). قال أبو على : الدليل على أن ثلاثة وثلاثين نصب فى الندبة من حيث كان امما طويلا نصبك الاسم الأول^(٥) ، فلو كان هذا مثل (يازيد

(١) يقول السيرافى : « إذا أضفحت إيا عمرو اليك أضفحت عمروا كأنه لك ، كما كان الدرهم فى مائة درهم ، كأنه درهم لك ، ومثال ذلك قولهم : هذا حب رمانى ، ولعل القائل ما ملك رمانا قط ، وإنما ملك الحب ، ولكنه لا يصل إلى إضافة الحب إلى نفسه حتى يضيف الرمان فيصير فى اللفظ كأنه لك » . شرح السيرافى للكتاب ج ٢ ، ق ١٤٨ .

(٢) الكتاب ٣٢٤/١ مع اختلاف طفيف فى بعض الحروف .

(٣) يقول سيبويه : « إذا نديت رجلا يسمى ضربوا قلت : واضربوه ، وإن سمي ضربا ، قلت : واضرباه ، فهذا بمنزلة واغلاموه ، وواغلاماه جعلت ألف الندبة تابعة لتفوق بين الاثنين والجمع » . فكذا ضربا وضربوا . الكتاب ٣٢٤/١ .

(٤) الكتاب ٣٢٤/١ .

(٥) الاسم المنادى الذى لا يتم إلا بشئ بعده ، وليس بمضاف إليه ينتصب وإن كان معرفة بالقصد إليه كقولك : يا خيرا من زيد ، وياضاربا

لأبى عمرو) لتأنيدها إلا مضمومة غير منونة، فسكونه منصوباً منوناً يدل على أنه انصب من حيث كان اسماً طويلاً^(١).

قال : وقال : يا ضارباً رجلاً معرفة كقولك : يا ضارب^(٢).

قال أبو الهيثم : تعريف يا ضارباً رجلاً من وجهين :

ب/٤٨ إما أن يُسمّى به / رجلاً بعينه فيصير معرفة بالإشارة والقصد نحو
يا رجل^(٣).

←

رجلاً ، ونصبه كنصب الاسم المضاف ، والنائب لهما معنى واحد ، وذلك
لأن البناء ٠٠٠ انظر شرح السيراني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٩ . وانظر
شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٩٨ ، وانظر المختضب ٢٢٤/٤ - ٢٢٥
(١) الاسم الطويل أو المطول مصطلحان يقصد بهما الاسمان فيه
بمنزلة اسم واحد ، وطول الاسم يكون بكثرة الحرف أو الكلمات ،
فالشبيه بالمضاف اسم مطول أو طويل ، ومطل الحركة يعنى مدها كما
أن المطال يمد الحديد ، واشباع الحركة أو مطلقها ينشأ عنه حرف من
جنس تلك الحركة ، وسببويه يسمى حرف المد مطولاً . انظر الكتاب
٢/٤٠٧ ، وانظر المصطلح النحوي ١٤٦/٠

(٢) الكتاب ١/٣٢٥ .

(٣) نقل أبو علي أحد الوجهين في المسألة ، وترك الوجه الآخر
أما سهواً منه هو زاماً سقط عند النسخ ، وعبرة المبرد بتمامها هي : «أما
سميت به رجلاً وأما دعوتها في موضعها على حد قولك : يا رجل أقبل،
تريد : أيها الرجل أقبل ، وأى ذلك كان فلفظها واحد منصوب » .
المختضب ٢٢٤/٤ .

وأورد أبو سعيد الوجهين لتعريفه على النحو التالي :

←

قَالَ : فصار بمنزلة [الَّذِي] إذا قلت : هو الَّذِي فَعَلَ (١) ،
قال أبو علي : لا يَمَّ قولك : يا خَيْرًا بغير (مِنْكَ) سِوَا لا يَمَّ
(الَّذِي) بغير صلته (٢) .

قَالَ : وأما قولك : يا أَخَا رَجُلٍ ، فلا يسكون الأخ ها هنا
إلا نكرة (٣) .

قال أبو العباس : لأنه ليس هَاهُنَا تنوينٌ ينوي به الانفصال كما قال
في ضارب (٤) .

• أما أن نناديه فتسميه بالمعنى الذي فيه فيصير معرفة ، وذلك أن
تقول لرجل هو ضارب زيداً ، ولرجل هو خير من زيد : يا ضارباً رجلاً ،
ويا خيراً من زيد ، وتقديره : يا أيها الضارب زيداً ، ويا أيها الذي هو
خير من زيد ، فهذا تعريف يحدثه النداء ، وقد كان نكرة قبله كما تقول :
يا ظريف فتعرف بالنداء وإن كان منصوباً . والوجه الآخر : أن يسمى
رجلاً بضارب زيداً أو بخير من زيد وإن لم يكن على تلك الحقيقة ، فتقول
ياضارباً زيداً ، ويا خيراً من زيد ، كما تقول : يا قيس قفة ،
ويا سميد كرز ، شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٥٠ .

(١) الكتاب ٣٢٥/١ ، وما بين المعقوفين سافطة من المخطوطة .

(٢) يقول سيبويه : « لو سميت رجلاً (خيراً منك) لقلت :
يا خيراً منك ، فالزمته التنوين وهو معرفة ، لأن الراء ليست آخر الاسم
ولا منتهاه » الكتاب ٣٢٥/١ والمعنى الذي يؤمى إليه هو والفارسي ، أن
« خيراً منك » كلها اسم مطلق ، ولا يصح (خير) بدون (منك) كما
أن (الذي) لا يتم إلا بالصلة .

(٣) الكتاب ٣٢٥/١ .

(٤) انظر المقتضب ٢٢٦/٤ .

قال: ولا يكون الرجل هاهنا - أى إذا أضفت أخا إليه -
بمنزله إذا كان منادى^(١)
أى: فقلت: يا رجُلُ، لأنه ثم يدخله التنوين، أى إذا قلت:
يَا ضَارِبُ رَجُلٍ يدخله التنوين إذا أردت الاتصال، فقول:
يَا ضَارِبَا رَجُلًا، وجاز لك أن تريد معنى الألف واللام ولا تلفظ بهما،
أى جاز لك أن تريد بهما ضَارِبَا رَجُلًا معنى الألف، وهو هاهنا غير
منادى أى (الرَّجُلُ) فى (يَا أَخَا رَجُلٍ)^(٢).

-
- (١) الكتاب ٣٢٥/١، وفى المخطوطة « ولا يكون الأخ هاهنا »
وهو سهو من الناسخ والصواب من الكتاب .
(٢) يقول أبو سعيد: « رجل فى قولك: يا أخا رجُلٍ لا يتعرف،
لأنه ليس باسم المنادى، وليس فى (أَخَا) معنى التنوين، واضافته
صحيحة، والمضاف إليه تكرة، فيصير المضاف تكرة بتنكير المضاف إليه.
شرح السيرافى للكتاب، ج ٢، ق ١٥٠ .

هذا بابُ الحروف التي يُنبئُ بها المدعو^(١)

قال : وقد يستعملون هذه التي لَمَدَ في موضع الألف^(٢).

قال أبو علي : إذا ناديتَ للقبيلِ عليك بما تنادى به المتراخي العهد نحو يَا وَهَيْمًا كَانَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : يَا يَافُلَانْ ، لَمَقِيلَ عَلَيْكَ توكهدًا في استعطافه وإن كنت قد استغفنت عن دعائه بإقباله عَلَيْكَ^(٣).

قال : وقد يجوز حذف (يَا) من النكرة في الشَّهر^(٤).

قال أبو علي : قوله : من النكرة ، يريد ما كان غير علمٍ ، مما يعرف في النداء بالإشارة إليه ، وكان قبل النداء فُسكرة .

وقد اعترض أبو الهيثم في قوله : وقد يجوز حذف (يَا) من النكرة .

وقال : حذفها من النكرة غير جائز ، والدليلُ أن (جَارِي)^(٥)

(١) الكتاب ١/٣٢٥ .

(٢) الكتاب ١/٣٢٥ .

(٣) هذا النص بتمامه نقله البغدادي وأسنده ذلك إلى أبي علي في

تعليقته ، انظر شرح أبيات مغنى اللبيب ١/٦٨ .

(٤) الكتاب ١/٣٢٥ .

(٥) إشارة إلى قول العجاج من الرجز :

جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَقَائِرِي

انظر ديوانه ٢٢١/٢٢٥ ، وفيه شاهد على حذف حرف

النداء من قوله (جَارِي) وهو نكرة قبل أن ينادى ، ولم يعرف إلا بالنداء .

انظر هامش الكتاب .

وانظر المقتضب ٤/٣٦٠ ، وانظر هامشه لتعرف مزيدًا من المصادر

وما دار حول هذا المعنى من جدل ، وانظر شرح السيراني للكتاب ، ج ٢ ،

ق ١٥١ ، وانظر الأصول ١/٣٦١ ، وأمانى ابن الشجري ٢/٨٨ .

غير نكرة أنها مرخمة ، والنكرة لا تُرخم^(١) .
قال أبو علي : يجوز أن يكون سيبويه أراد بقوله : تحذف (يا)
من النكرة ما كان غير علم مما يعرف بالنداء^(٢) .

(١) هذا الموقع أحد المسائل التي خطا المبرد فيها سيبويه ، وقد انتصر له ابن ولاد فقال : « أما تسمية هذا نكرة فصواب ، وليس بخطأ على ما ذكر ، لأنه إنما يصبر معرفة في حال ندائهما إياه واختصاصه بذلك ، والا فهو نكرة قبل النداء ٠٠٠ » انظر الانتصار ق ١٦٠ - ١٦١ .

(٢) يقول أبو الحسن : يجوز حذف حرف النداء من الاسم العلم لأن البيان الذي فيه بكونه علماً مع الاقبال عليه قد يستغنى به عن حذف النداء كقولهم : حار بن كعب وفي التنزيل : « يوسف أعرض عن هذا » وفيه « ربنا وآتنا ما وعدتنا على رسلك » ٠٠٠ ، ولا يجوز حذف حرف النداء من النكرة ولا المبهم : « ويرى أن حذف (يا) مع النكرة في بيت العجاج للضرورة على تشبيهه بالمعرفة التي يحذف معه (يا) ، انظر شرح الرماضي للكتاب ، ج ٢ ، ق ٢٠٠ ،

هذا بابٌ ما جرى على حرف القُدَّاء وصفًا له^(١)

قال: فلاختصاصُ أُجرى هنا على حرفٍ اللداء كما أن التسمية...

الفصل (٢).

قال أبو بكر: كلُّ مُنَادٍ مَغْتَصٍ، وليس كلُّ مَغْتَصٍ مُنَادٍ، كما أن كلَّ اسْتِفْهَامٍ تَصْوِيَةٌ، وليس كلُّ تَصْوِيَةٍ اسْتِفْهَامًا^{١٣١}.

قال : وتقول : نَحْنُ الْعَرَبُ أَقْرَى النَّاسِ لَصَيفٍ ، فإنما
أدخلت الألف واللام لأنك أجريت الكلام على ما القناه محمول
عليه ^(١) .

قال أبو علي : أى على فِعل مضمر كما أن النداء على فِعل مضمر ،
إلا أن قولك (الْعَرَبَ) لم يُجْرَ منادى ، كما أن أيها العصابة جَرَتْ
منادى ، فَتَمْتَنِعُ (الْعَرَبَ) من دخول الألف واللام عليه^(٥) .

(۱) الكتاب ۱/۳۲۶ •

(۲) الكتاب ۱/۳۲۶.

(٣) يسوق الفارسي قول أستاذه ابن السراج بالمعنى ، انظر

- الأصول ٣٦٥/١

(٤) الكتاب ٣٢٧/١ ، وقوله (محمول) هنا مساقطة من الكتاب ،

(٥) انظر الأصول ٣٦٧/١ - ٣٦٨ ، قال أبو سعيد : « أيها في

هذا المنادى (أى فى مثل «أَيْتَهُهَا الْعِصَابَةُ») ليس بمنادى ، ولا يجوز دخول حرف النداء عليه ، لاتقول : (أنا أفضل كذا يا أيها الرجل) إذا عنيت نفسك ، ولا (نحن نفعل كذا يا أيها القوم) إذا عنيتم أنفسكم ؛ ولكن يستعمل (يا أيها) للاختصاص لا للنداء ، لأن المنادى مختص بالإنابة ، يختصه فتناديه من بين من يحضرك أو يقرب منك : : : ؛ شريح

السيرة في الكتاب ، ج ٢ ، ق ١٥١ :

١/٤٩ **قال** :/ وإنما دخل في هذا الباب من حروف النداء وحدها^(١) .
قال أبو العباس : يقي (أئ) في قولك : أئتها العصابة قال : يعني
أجروه على الأصل أي على النداء^(٢)
قال : وأعلم أنه لا يحسن لك أن تبهم في هذا الباب ، فتقول : إئى
هذا أؤمل^(٣) .
قال أبو العباس : لأنه لا يعرف هذا واحد قد عرفته قبل .
وأنشد :

* أيا شاعرا لأشاعر اليوم مثله^(٤) *

(١) الكتاب ٣٢٧/١ .

(٢) يقول أبو العباس : « قولك : (اللهم اغفر لنا أيتها العصابة)
فأجروا حرف النداء على العصابة وليست مدعرة ، لأن فيها الاختصاص
الذي في النداء ... فإذا قلت : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة ، فانت لم
بدع العصابة ، ولكنك اختصاصتها من غيرها ، كما تختص المدعو ،
فجرى عليها اسم النداء أعني (أيتها) لمساواتها إياه في الاختصاص ،
كما أنك إذا قلت : ما أدرى أزيله في الدار أم عمرو ، فقد استويا عندك
في المعرفة وإن لم يكن هذا مستفهما عنه ، ولكن محله من الاستفهام
كمحل مادكرت لك من النداء » .

المقتضب ٢٩٨/٣ - ٢٩٩ .

(٣) الكتاب ٣٢٨/١ ، وفيه (لا يجوز) مكان (لا يحسن) هنا ،

(٤) هذا صدر بيت من الطويل نسبته سيبويه إلى الصلتان العبدئ
لهو قوله :

قال أبو العباس : لا لغير شاعر^(١) .

قال أبو علي : كما أن (يا) في قوله : (لَا لَعَنَةَ اللَّهِ) لِذِي الْعَعْنَةِ ،

←

أي شاعرا لا شاعر اليوم مثله جرير ، ولكن في كليب تواضع ونصب (شاعرا) الأولى باضمار فعل على معنى الاختصاص والمعجب ٠٠٠ انظر الكتاب ٣٢٨/١ ومامشه ، وأنشده المبرد وخالف مذهب الخليل وسيبويه في توجيه النداء ، وأن الشاعر لما قال (يَا) به ، ثم قال : عليكم شاعرا لا شاعر اليوم مثله . وفيه معنى التعجب . كانه قال : حسبك به شاعرا ، لما فيه من المعنى . انظر المقتضب ٢١٥/٤ - ٢١٦ ، الكامل ٣٥٧/٣ ، وأنشده ابن قتيبة ضمن قصيدة طويلة قالها حين اجتمع اليه في الحكم بين الفرزدق وجرير مطلعها : أنا الصلتاني الذي قد علمتم متى ما يحكم فهو بالحق صادع أتتني تميم حين هابت قضائها واني لبالفصل المبين قاطع وفي بيت الشاهد (فيا شاعرا) ، وأظنها الرواية الصحيحة . انظر الشعر والشعراء ٥٠٧/١ - ٥٠٨ ، ومثله أمالي القالي ١٤٢/٢ ، وانظر النكت ٥٧٢/١ ، انظر الحماسة البصرية ٣٠٣/٢ ، الخزائن ٣٠٤/١ وما بعدها ، وانظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٥٢ . قال الرماني وقد أنشد البيت : « وليس هنا على اختصاص النداء ، لأنه نكرة ولا على نداء النكرة ٠٠٠ ولكنه على حذف المنادى بتقدير يا قائل الشعر شاعرا ، كانه قال : حسبك به شاعرا ، فجاء على تفسير حال المعظم في حسبك به ، ولم يكن هو الملبلل على المعظم بعينه لأنه نكرة » شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ٢٠٥ - شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٩٨/١ (الريح) .

(١) انظر المقتضب ٢١٥/٤ - ٢١٦ ، وشرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٥٣ .

كانه نيه غير قوله شاعراً بياً، ثم نصّب (شاعراً) على إضمار فعل،
كما نصّب مافى هذا الباب للاختصاص، ولا يجوز أن يسكون (شاعراً)
نداء منكوراً لأنه يريد واحداً بعينه، فكأنه قال: أراك شاعراً، فهو
يشبه الاختصاص في أنه على فعل مضمر وإن كان هذا منكوراً،
وما اختص في هذا الباب معروف.

وأنشد:

تَمَنّائِي لِيَلْقَانِي لَقِيطَ أَعَامَ لَكَ ... (١)

(١) الضمير في قوله (وأنشد) يعود على سيبويه ، والبيت من
الوافر ونسب في الكتاب الى شريح بن الأوص الكلابي ، وهو بتمامه
تمناني ليلقاني لقيط أعام لك بن صبيصة بن سعد
والشاهد في قوله (لك) والمعنى : يا عامر دعائي لك ، والمعنى
معنى التعجب ... انظر الكتاب وهامشه ٣٢٩/١ وأنشده المبرد منسوباً
لبزيد بن عمرو الصنع الكلابي ، ولقيط في البيت هو لقيط بن زرارة ،
وكان يطلبه ، وقال : (أعام لك) يريد : يا عامر ، فرحم ، وأنما
بريد الحى تعجبا ، أى : لكم أعجب من تمنيه للقاءى ... انظر الكامل
٣/٣٥٧ . والى شريح بن الأوص نسبة السيرافي في شرح الكتاب ،
ج ٢ ق ١٥٢ ، وقال : « كانه قال يا عامر بن صبيصة أعجب لك من
سمى لقيط اياك ، وتمنى لقيط لشريح هو كتمنيه لعامر ، والعرب
يسعمل حذف فعل التعجب وتكتفى باللام ، وقد قيل في قوله عز وجل
« لا يَلْفَ قَرَيْشٌ » أعجب لا يسلف قرش ، شرح السيرافي ج ١ ،
ق ١٥٣ ، وقال الرماني ، وقد أنشد البيت : « فهذا تعجب ، لأنه نيه
على معنى متعجب من مثله لما قال : تمناني ليلقاني لقيط ، ويعجب بطريق

قال أبو علي : دَعَاكُمْ لَكُمْ فِي قَوْلِهِ : أَعَامَ لَكُمْ ، كَأَنَّهُ دَعَاكُمْ مِنْ دَعَارِي .

قوله : يَا بَكْرُ أَيْنَ أَيْنَ الْفَرَارُ .
لَا تُشِيرُونَ .

←

النداء ، كانه قال : يا عجباً لذلك « شرح الرمانى لكتاب ، ج ٢ ، ق ٢٠٥ ، وانظر النكت ٥٧٣/١ ، شرح عيون سيبويه ١٦٦/١ ، المعنى ٣٠٠/٤ ، المصح ١٨١/١ ، الدرر ١٥٨/١ ، التصريح ١٤٨/٢ ، الأشمولى ١٧٦/٣ .

(١) هذا عجز بيت من المديد أشهد سيبويه فى باب سابق منسوباً للمهلل ، وهو قوله :

يالبكر انشروا فى كليباً يالبكر أين أين الفرار

ويبدو أنه أشهد هنا لملاقة النداء هنا بالمعنى فى البيت السابق ، والمعنى هنا أن الشاعر قال : ادعوكم لأنفسكم مطالباً لكم فى الشار كليب وأحيائه . انظر الكتاب ٣١٨/١ وهامشه ، قال أبو سعيد : استغاث بهم لأن يشعروا له كليباً ، وهذا منه وعيد وتهديد ، أما قوله : يالبكر أين أين الفرار فالما استغاث بهم لهم ، أى لم يفروا استقالة عليهم ووعيداً . « شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٤٤ ، وقال الرمانى : « مجتهد : قوله : (أين أين الفرار) لانه على جهة الاستقالة عليهم باستغاثتهم لهم ، أى ليس فيكم فضل لغيركم ، فأعينوا أنفسكم ولا تفرقوا » شرح الرمانى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٩٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٣١٦/١ (الريج) ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ١٣٥/١ ، النكت ٥٦٠/١ ، الخصائص ٢٢٩/٣ ، شرح عيون سيبويه ١٦٢/١ ، الأغاني ١٧٠/٢ (دار الكتب) ، اللغات ٨٧/١ ، الخزائن ٣٠٠/١ .

قال وقال في قول الشاعر :

• يَا هِنْدُ هِنْدُ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَيْدٍ ^(١) •

إنه أراد : أنتَ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَيْدٍ ، فجعلها نكرة ، وقد يجوز أن يقول بعد النداء مُبَيَّلاً على من يحدث : هِنْدُ هذه بَيْنَ خَلْبٍ وَكَيْدٍ فهسكون معرفة ^(٢) .

(١) هذا البيت من الرجز ، أنشده سيبويه دون أن ينسبه لأحد ، انظر الكتاب ٢٢٩/١ ، وكذا أنشدته المصادر دون نسبة ، انظر شرح السمراني للكتاب ، ج ٢ ق ١٥٢ ، وأنشده الرماني وقال : « هذا ليس على النداء على عطف البيان لأن قولك : بَيْنَ خَلْبٍ وَكَيْدٍ ، اما صفة لهند . فيكون نكرة ، واما خبر فيكون جملة تخرج عن عطف البيان ، كانه قال لمن يحدثه : هند هذه بَيْنَ خَلْبٍ وَكَيْدٍ ، وعلى الوجه الآخر كانه قال : أنتَ مند بَيْنَ خَلْبٍ وَكَيْدٍ ، لا يصلح الا ذلك على صفتها بالنكرة » شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ق ٢٠٥ ، شرح عيون سيبويه / ١٦٧ - ١٦٨ ، الأمثال / ٧٧ (رمضان) / ٩٠ (الضميمة) ، وأنشد أبو نيد بعده قوله :

أسفاك عني هزم الرعد برود

من الثوريا نوؤه غير جحد

وانظر اللسان (خلب) ٣٦٤/١ ، قال : والخلب : حجاب القلب ، وقيل : هي لحية رقيقة تصل بين الأضلاع ، وقيل هي حجاب ما بين القلب والكبد •

(٢) مزج الفارسي تعليقاته بكلام سيبويه وتصرف في الضمائر انظر الكتاب ٢٢٩/١ •

قال أبو علي : تأويلُ الغلغل^(١) أنه أراد أن قوله : (هِنْدُ) على ضربين من التَّقدير : يحتمل بأن يسكون هِنْدُ نكرة ، وتسكون خبر مهتداً محذوف ، كأنه قال : أَنْتَ هِنْدُ بَيْنَ خِلَابٍ ، فاللهتداً الذي هو أَنْتَ محذوف ، وخبره هِنْدُ وجعلها نكرة ، (وَبَيْنَ) على هذا التقدير صفةٌ لِهِنْدٍ .

والضربُ الآخر : أن يسكون لَمَّا نادى ، فقال : يا هِنْدُ ، أقبل على من كان بحضرتي (يُحْدِثُهُ)^(٢) : هِنْدُ بَيْنَ خِلَابٍ وَكِيدٍ ، فِهِنْدُ على الوجه الثاني معرفة ليست بخبر مهتداً محذوف ، بل هي نفسها مهتداً وخبرُها (بَيْنَ) .

قال أبو بكر^(٣) : قوله : بَيْنَ خِلَابٍ ، إذا قدر للمهتداً محذوفاً وهنداً نكرة صفةٌ لِهِنْدٍ ، لأن هِنْداً هيئذ نكرة وهي خبرٌ للهتداً المحذوف (وَبَيْنَ) على هذا الوجه الثاني الذي قاله الغليلُ خبرٌ ليس بصفة .

(١) لم يرد سيبويه زعم الخليل هذا ولم يفسره . انظر الكتاب

٣٣٩/١

(٢) ما بين المعقوفتين مشار إليها في الحاشية ، وكان حق الفارسي

أن يقول بعدها (قال) ، لكنه أهملها فرارا من تكرار اللفظ .

(٣) ولم يرد هذا الرأي ولا بيت الشاحد في الأصول .

هَذَا بِأَبِ التَّرْخِيمِ^(١)

قَالَ ! وَاعْلَمْ أَنَّ التَّرْخِيمَ لَا يَكُونُ فِي مِزَاجِ إِلَهٍ^(٢).

قَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَا يَجُوزُ أَنْ يُرَخِّمَ الْمِزَاجُ إِلَهًا ، لِأَنَّكَ لَا تُرَخِّمُ
 ٤٩/ب اسمًا قَبْلَ آخِرِهِ وَتَمَامِهِ ، فَإِذَا أَتَمَمْتَهُ بِالْإِضَافَةِ لَمْ يَجُزْ تَرْخِيمُهُ الْمِزَاجُ إِلَهًا /
 لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَادِي^(٣).

(١) الْكِتَابُ ١/٣٢٩ .

(٢) الْكِتَابُ ١/٣٣٠ .

(٣) يَسُوقُ الْفَارَسِيُّ عِبَارَةَ أَسْتَاذِهِ ابْنِ السَّرَاجِ بِالْمَعْنَى ، وَيُمِزِجُ

ذَلِكَ بِتَجْمِيعَاتِهِ هُوَ . انْظُرِ الْأَصُولَ ١/٣٥٩ .

وَقَدْ تَعَرَّضَ السِّيَرَانِيُّ لِبَيَانِ مَاهِيَةِ التَّرْخِيمِ ، وَبَيَّنَ أَنَّهُ فِي اسْتِعْمَالِ
 النُّحَوِيِّينَ يَعْنِي النِّقْصَ مِنْ حُرُوفِ الْأَسْمِ وَفَقَ أَحْكَامَ خَاصَّةً ، ثُمَّ بَيَّنَ أَنَّ
 شُرُوطَ الْأَسْمِ الَّتِي يَجْعَلُ عَلَيْهَا التَّرْخِيمَ أَنَّ يَكُونَ مُتَادِيً ، مُفْرَدًا ، عَلَى أَكْثَرِ
 مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، فَإِنَّ نَقْصَ مِنْ هَذِهِ الشَّرَاطِطِ شَيْءٌ لَمْ يَجُزْ تَرْخِيمُهُ . . .
 انْظُرِ شَرْحَ السِّيَرَانِيِّ لِلْكِتَابِ ، ج ٢ ق ١٥٤ ، وَانْظُرِ شَرْحَ الرَّمَانِيِّ
 لِلْكِتَابِ ، ج ٢ ق ١٤٥ .

هَذَا بَابُ مَا أَوَّخِرُ الْأَسْمَاءُ فِيهِ الْمَاءُ

قَالَ : وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ فَهِيَ قَوْلُ الْعَجَّاجِ :

• جَارِي لَا تَسْقُطُ كَرِي عَذِيرِي (٢) •

(١) الكتاب ١/٣٣٠ ، ولم يعلق الفارسي على العنوان وكانما أراد أن يلفت النظر إلى أن الترقيم لا يكثر في شيء كثرته فيما أخرجه ماء التانيث ٠٠٠ انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٥٥ .

(٢) الكتاب ١/٣٣٠ : ذكر سيبويه مصطلحين من مصطلحات الاسم : الأول الاسم الخاص الغالب وهو المنقول من الصفات الواقعة كالرحمن ، فهذا غالب ، وهو منقول من صفة ومثله الحارث والعباس ، والثاني الاسم العام الذي لا يخص شخصا بعينه وهو النكرة وقد ضرب سيبويه له المثال هنا بقوله (جارية وسلمة) ، انظر النكت ٩٩/٩٩ ، وانظر الكتاب ٢/٨٨ ، ٩٥ ، والتعليق ق ١٢٥ ب ، وشرح السيرافي للكتاب ، ج ٢ ق ١٥٩ ، والشاهد من الرجز ، أنشده سيبويه في باب قبل هذا ولم يعلق أبو علي عليه هناك ، انظر الكتاب ١/٣٢٥ ، وأنشده هنا شاهدا على ترقيم الاسم وهو نكرة في غير النداء وهو يعرف بالنداء ، وأنشده المبرد في المقتضب ٤/٢٦٠ ولم يعلق عليه ، وقد نقل الفارسي هنا اعتراض أبي العباس ، ومثله فعل الرماني في شرحه للكتاب ، ج ٢ ، ق ٢٠٧ ، وفي الانتصار ق ١٥٩ - ١٦١ تفصيل اعتراض المبرد ورد ابن ولاد عليه . وقه نقل ذلك المرحوم عضيمة في حاشية المقتضب ٤/٢٦٠ - ٢٦١ مع مجموعة من المصادر التي أنشئت البيت ، وإلى جانب تلك المصادر يمكن النظر في : النكت ١/٦٨ ، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ١٣٦/١٣٨ ، شرح عيون سيبويه ١٦٨/١٦٨ ، حيث قال أبو نصر : د توهم محمد بن يزيد لقوله : الاسم العام أنه أجاز ترقيمه نكرة ، فانكر

قال أبو علي : المازني وأبو العباس لا يميزان ترخيم (يَشَاةٌ وَثُبَّةٌ) ومحوهما إذا كانا نكرتين ، كما لا يميزان ترخيم (رَجُلٌ) ومحوه وهو نكرة ، إنما يميزان^(١) ترخيمهما إذا أريد بها المعرفة كقولك : (يَأْتِيَةُ) وَيُرَخِّمَانِهِ^(٢) على أنه معرفة .

قال : فإذا أرادوا أن تثبت الحركة^(٣) ، أى في الحرف الذى قبل المحذوف .

قال : من قبل أن الهاء في الوصل في غير النداء تُبدل مكانها التاء

←

ذلك عليه وذلك غلط ، وإنما أراد سيبويه رحمه الله أن هذا الاسم الذى هو نكرة في غير النداء قد يجوز في النداء حذف (يَا) منه في الشعر ، وأن ترخمة إذا تويت به المعرفة ، وانظر شرح أبيات سيبويه لابن السمراني ٣١٣/١ - ٣١٣ ، وأنشده أبو علي في المسائل المسكيات ٨٦/ وقال : والترخيم يجيء في الأعلام ولا يجيء في الأسماء الشائعة ، لا ما كان في آخره تاء التانيث كقوله : (البيت) وليس هذا الاسم كذلك

(١) في المخطوطة (يميزون) .

(٢) يقال في ترخيم (يَأْتِيَةُ) : (يَأْتِيُ) .

(٣) الكتاب ٣٣١/١ والعبارة هنا لا تفيد معنى للاختصار الذى أدى الى الغموض ، وعبارة سيبويه هي : « فإذا أرادوا أن تثبت الحركة على كل حال ليكون ثباتها عوضاً من الحذف للياء والهاء ، فبينت الحركة بالهاء في السكوت ، ليكون ثباتها في الاسم على كل حال لئلا يخلو به ، » .

فلما صارت الهاء^(١).

قال أبو علي : ليس يُريد بقوله يبدلُ مكانها التاء أن التاء بدل من الهاء على أن العلامة التي تلحق التأنيث هي الهاء ، ثم تبدلُ مكانها التاء لكن العلامة عنده التاء والهاء بدلُ منها في الوقف ، فقال على الجواز والانتساع في استعمال لفظ البدل : إن التاء بدلُ من الهاء في الوصل.

قال : وَتَمِيْزًا اَللُّغَةَ مِنَ اَلْعَرَبِ يَقُوْلُ : يَحْرُمَلْ ، يُرِيدُ : يَحْرُمَلَهُ ، يَفِي فِي الْوَقْفِ^(٢).

قال : لو لم يسكن بعد حذف^(٣).

أى : حذف الحرف الزائد .

- (١) الكتاب ٣٣١/١ ، والعبارة هنا ناقصة أيضا ، وهذا الأسلوب شائع في التعليقات وتعليق أبي علي هنا يفنى عن نقل بقية نص الكتاب .
- (٢) الكتاب ٣٣١/١ . قال أبو سعيد بعد أن أورد عبارة سيبويه هذه : « وإذا كان كذلك فليس بضرورة ، لأن فتحته في الوصل توجب إذا صارت في قافية مطلقة أن تمت وتوصل كقولنا في آخر القافية مررت بصرا ، ورايت الرجال » انظر شرح السيرافي للكتاب ج ٢ ق ١٥٧ .
- (٣) في الكتاب ٣٣٢/١ ، يقول : « واعلم أن هاء التأنيث إذا كانت بعد حرف زائد (لو لم تكن بعده حذف) أو بعده حرفين لو لم تكن بعدهما حذفان لم يحذف غيرها ، من قبل أن الحروف الزائدة قبل الهاء في الترخيم بمنزلة غير الزوائد من الحروف وذلك قولك في طائفية : يا طافئ اقبل ، وفي رعشنة : يارعشن اقبل ، وفي سعللة : ياسعلا اقبل » .

قال : فإذا لحقته الزوائد لم تحذفه ^(١) .

أى : لم تحذف ما هو من تنس الحرف مثل : حارثه ، فإنك تقول فى ترخيّمه : يآحارث .

قال : وتقول فى حيوة : يآحيو أقبل ^(٢) .

قال أبو على : حيوة حُرِفَ شَدْ عَنْ النِّيَاس ، فأجرى فى الترخيم على ما جرى عليه قيل أن يُرَخِّمَ ، فتقول يآحيو ^(٣) .

قال : وحذف حرف لازم للاسم لا يغير فى الوصل ولا يزول كما تنهوا هاء التانيث ^(٤) .

(١) الكتاب ٣٣٢/١ وفيه : فإذا لحقها الزوائد لم تحذفها مع الزوائد .

(٢) الكتاب ٣٣٤/١ .

(٣) قال الرماني : « ترخيم حيوة : يآحيو ، ويأحيو على الأصلين من غير تغيير بأكثر من الضم ، لأن هذا الاسم قد ظهرت فيه الواو للزيادة بالأصل ، فهو يجيء على ذلك فى سائر المواقع من فاعل ومفعول ومضاف ومرخم على قياس واحد ، لأن هذه العلة لازمة له » . شرح الرماني للكتاب ، ج ٢ ، ص ٢١١ .

(٤) الكتاب ٣٣٤/١ - ٣٣٥ ، وما بين القوسين زيادة لم ترد فى الكتاب كما أنها لم ترد عند أبى سعيد ، انظر شرح السيرافى للكتاب ، ج ٢ ، ق ١٥٨ ، وهذه الزيادة إما أن تكون من تعليقات الفارسي التى عادة ما يدمجها فى كلام سيبويه ، وإما أن يكون قرأها من نسخة أخرى للكتاب .

قال أبو علي : وقوله : ولا يَزُولُ أى كما تزولُ تله التائيت ، لأن كل اسم هـ فيه قد تحذف منه إذا أُريدَ تذكيره أو جمعه .

قال : لأنه أخَفُ شيءٍ عندهم فى كلامهم ما لم ينتقص^(١) .

أى : لأنه إذا نقص لم يسكن عندهم حذفًا ، كأنه إذا حذف مَزِيدٌ وما أشبهه فللخفيف .

اتتهى الجزء الأول من التماوتة

ويليه الجزء الثانى ، ويبدأ بقوله

هذا باب يكون فيه الحرف الذى من نفس الاسم

(١) الكتاب ١/٣٣٧ . وعبارة سيبويه واضحة ، ونقل هذا الجزء منها غمضها ، وهى قوله : « واعلم أن كل اسم على ثلاثة أحرف لا يحذف منه شيء إذا لم يكن آخره الهاء ، فزعم الخليل أنهم خففوا هذه الاسماء التى ليست أواخرها الهاء ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة وما كان على أربعة على ثلاثة ، فانما أرادوا أن يقربوا الاسم من الثلاثة ، أو يصيروا إليها ، وما كان غاية التخفيف عندهم لأنه أخَفُ شيءٍ عندهم فى كلامهم ما لم ينتقص ، فكيف هو أن يحذفوه إذا صار قصاراهم أن ينتهوا إليه » .

ثبت بتصويب أهم الأخطاء التي وقعت أثناء الطبع ، واني لأرجو أن
يتفضل القارئ الكريم بالتصويب قبل الشروع في القراءة ، وله مني
الشكر ، ومن الله حسن الثواب .

أولا : المقدمة				ثانيا : التعليقة			
ص	س	الخطا	الصواب	ص	س	الخطا	الصواب
٨	١٥	دراستي	تحدف	١٢	٢١، ١٩	الروائي	الرماني
٨	١٦	الذين	الذي	١٤	٤	كلم	الكلم
٩	١٣	يشرح	يشرح	١٨	٢	(طمس)	خصست وقتا
١٠	١٦	الزمة	الملزمة				يعينه
١١	١٠	تلمقا	تلمقا	١٩	١	لأج ١	لأجرا
١٤	١٧	للمتكنة	المتكنة	٢١	٣	مشهية	مشابهة
٢١	٥	فتلزمها	فتلزمها	٢١	١١	'بعدهم' 'بعدهم'	'بعدهم'
٢١	٧	وجود	وجود	٣١	١٠	فان	فان
٢٥	١١	لبصران	لبصران	٣٩	٢٠	(ثم)	(ثم)
٣١	٥	أقرب	أقرب	٤١	٩	مذ	اذ
٣٣	١٠	ذلك	ذلك	٤١	١٨	ذلك	ذلك
٣٤	٨	وجوازا	وجوازا	٤٣	٧	خاص	الخاص
٣٤	٩	كلى	كلا	٤٤	٥	المواقع	المواقع
٣٧	٦	التليقة	التعليقة	٤٤	١٤	وفى	وفى
٣٨	٧	التليقة	التعليقة	٤٨	١٦	مالك	مالك
٣٩	١٤	الاشتقاق	اشتقاق	٤٩	٢٠	()	عما يره
٤٤	٧	يَقْتَضُونَ	يَقْتَضُونَ	٥٠	٦	الأيدي	الأيدي
٤٥	٨	لمن	لما	٥٤	١١	وهكذا	هكذا
٤٦	١٥	معنى	معنى	٦٠	١٢	لا الى	لا عن
٤٨	١٨	الخصائص	التعليقة	٦١	١٠	شاه	شاه
٤٩	٢	فائق	فائق	٦٢	٤	أنصحتة	أنصحتة
٥٧	٢	لدارمي	لدارمي	٦٣	٤	مثله	مثله
٥	١	النصير	النصير	٦٦	٥	الباه	بقول الباه
٥	٢٦	منصوب	منصوبا	٦٧	١	زائدتين	غير زائدتين
٦	٤	ذكرهما	ذكرناها	٧٣	٢	الظرف	الظروف
٩	٦٠	على	لن	٧٣	٢٤	إليها	إليها

ص	س	الخطأ	الصواب	ص	س	الخطأ	الصواب
٧٦	١٥	بأضعف	بأضعف	١٣٦	١٤	بحاسيته،	بحاشية
٧٦	٧	زيدا	زيدا	١٤١	٢٢	أهيفا	أهيف
٧٦	٨	نبتت	نبتت	١٤٥	٣	فتنبى	فتنبى
٧٩	٨	فيها ٠٠٠	فيها ذلك	١٤٨	٨	ظروف	ظرف
٨٢	١	الخبر	الخبر	١٥٣	٢٠	منشأة	منشأة
٨٢	١	شيئا	شيئا	١٥٥	١٦	مفعول ذلك	مفعول وذلك
٨٢	١٥	الغوير	الغوير	١٦٠	١	ريدا	رويدا
٩٦	١٧-١٨ ()	الفهرست/٥٧،	الفهرست/٥٧،	١٦١	١	ريد	رويد
		نزهة الألباء/١٨٢،	نزهة الألباء/١٨٢،	١٦٤	٧	ولا فصل	ولا تفصيل
		انباء الرواة/١٤٦	انباء الرواة/١٤٦	١٦٥	٤	انقر	انظر
٩٧	٤	ينصب	ينصب	١٦٥	١٦	للباع	للباع
٩٧	٧	نهم	نهم	١٦٧	١٥	ذ لا يجوز	اذ لا يجوز
٩٧	١١	كان وذلك	كان كذلك	١٦٩	٢٢	ثعلب ٠٠٠	ثعلب فقال:
٩٨	١٩	أنت	أنت	١٨٤	٢	علم أنه	علم أن له
١٠١	٩	يفيدان أن النفي	يفيدان أن النفي	١٨٧	١	فعل فعل فيها	فعل فعل فيها
		يفيدان النفي	يفيدان النفي			فيها	فيها
١٠٦	٦	أنت	أنت	١٨٨	١٥	الرماني	الرماني
١٠٩	١٠	المتعجب	المتعجب	١٨٩	٨	المشهم	المشهم
١٠٩	١٥	الكتاب	في الكتاب	١٨٩	١٣	ضرورتف	ضرورته
١١١	٣	والأفع ل	والأفعال	١٩١	١١	يعبر	يربح
١١٢	٧	الجمع	الجمع	١٩٤	١٥	تجرى	تجرى مجرى
١١٥	١٢	الى	الا	٢٠١	١٢	صت	صوت
١١٦	٢	أعنى	أعنى	٢٠١	١٤	شكح	شرح
١١٦	٧	بلغت	بلغت	٢٠٢	١١	سببويه	سببويه
١١٨	١٠	وظرف	وظرف	٢٠٨	١٤	ما أوكد	وما أكد
١١٩	٤	سرتة	سرتة	٢١٤	١٢	من المشار	من المشار
١٢٠	١	مفعولين	مفعولين	٢١٥	٩	ظ ف	ظرف
١٣٠	٩	تحوته	تحوته	٢١٧	٣	الظرف	الظرف
١٣٢	١٠	استشهد	استشهد	٢٢٠	٣	عمرو	عمرو
١٣٣	١٥	الفرق	الفرق بين النفي	٢٢١	١٠	ورجع	ورجع
١٣٤	٥	من قح	من قح	٢٢٥	١٣	السطر مكرر	السطر مكرر

ص	س	الخطا	الصواب	ص	س	الخطا	الصواب
٢٢٧	٣	أبوعل	قال أبوعل	٢٩٨	١	والصابئين	والصابئون
٢٢٧	١٩	المهجة	المبهمة	٣٠٣	٥	وليس زيد	قال: وليس
٢٢٩	٣٦	والفارسي	والفارسي			زيد	
٢٣٠	٣	مخططها	مخطايطها	٣٠٣	١١	أنت	ان
٢٣٤	١٤	توافق	على توافق	٣٠٩	٢	لا يخلوا	لا يخلو
٢٣٤	١٧	لأن هذا	لأن هذه	٣١٧	١٢	ومثل	قال: ومثل
٢٣٦	١٣	السطر مكرر	السطر مكرر	٣١٨	٥	فاذا	فاذا
٢٣٩	١٩	لعره	المعرلة	٣٢٠	٤	يمتقع	يمتقع
٢٤٨	٠٣	خارية	خاوية	٣٢٣	٣	الذي الذي	الذي الذي
٤٤٩	٥	وكنت	ولو كنت	٣٢٥	٩	وأشبهه	وأشبهه
٢٥١	١٥	جاء الكتاب	جاء في الكتاب	٣٢٧	٩	وعرف	وهو في
٢٥٣	٤	تيها	فيها	٣٣٢	٧	بالالف اللام	بالالف اللام
٢٥٣	٩	منطلقين	منطلقين	٣٣٦	٢	الرحلى	الرحلى
٢٥٥	٤	بأعقابها	بأعقادها	٣٣٧	٦	ما بعد	ما بعد
٢٦١	٢١	تحويلها	تحويلها	٣٤٤	١١	الدليل الدليل	تحلف
٢٦٣	٩	النبية	النبية			احداهما	
٢٦٥	٩	قد عه	قد عرفه	٣٥٦	٦	وانما	قال وانما
٢٦٨	١٠	الا	اذ	٣٥٦	٣	وأرادوا	قال وأرادوا
٢٧٠	١٠	وشيه	وفيه	٣٥٦	٨	لائهم	قال لائهم
٢٧٠	١٣	والفستمرى	والفستمرى	٣٥٦	٤	ومن	قال ومن
٢٧٢	١٥	واين	وعن	٣٥٦	١٢	مرحما	مرحما
٢٧٩	٥	ولكنهم	قال ولكنهم	٣٥٧	١٢	الغاشي	الغاشي
٢٨٠	١٩	رواية	ووافقت رواية	٣٥٨	١٣	وقفا	وقفا
٢٨١	٣	لأنه يفعل	لأنه ليس يفعل	٣٥٨	١٣	والباقوت	والباقوت
٢٨٦	٤	وزعم	قال: وزعم	٣٦٥	٢	علامة	علامة
٢٨٩	٢١	ص ٢١٥	ص ١٣	٣٦٨	١٣	(يني)	دينى
٢٩٣	١١	الحالين	الحالين	٣٧٣	٢٤	وأمانى	وأمانى
				٣٨٠	٨	الرماني	الرماني

فهرس الموضوعات

صفحة

	مقدمة المحقق
	نماذج من المخطوطة
١	التعليقة على كتاب سيبويه
٣	باب علم ما الكلم
٤٧	باب المسند والمسند اليه
٦٨	باب الفاعل الذى يتعداه فعله الى مفعولين
٧٢	باب الفاعل الذى يتعداه فعله الى ثلاثة مفعولين
٧٤	باب المفعول الذى يتعداه فعله الى مفعول
٧٦	باب المفعول الذى يتعداه فعله الى مفعولين
٧٨	باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال
٧٩	باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول
٨٩	باب يخبر فيه عن النكرة بالنكرة
٩٣	باب ما أجرى مجرى ليس
١٠٣	باب ما يجرى على الموضع لا على الاسم
١٠٩	باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه
	باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل
١١٢	الذى يفعل به
١١٤	باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدم أو آخر
١١٨	باب ما يجرى مما يكون ظرفا لهذا المجرى
١٢٢	باب ما يحمل فيه الاسم على اسم بنى على الفعل مرة

صفحة	
١٤٦	باب ما لا يقع الامنونا عاملا في النكرة
٢٠٧	باب ما يكون فيه المصدر توكيدا لنفسه
	باب ما تنصب فيه الصفة لأنها حال وقع فيها الأمر وفيها
٢١٢	الالف واللام
٢٢٣	باب مجرى نعت المعرفة عليها
	باب ما يكون من الأسماء صفة مفردا وليس بفاعل ولا صفة يشبه
٢٣٤	الفاعل كالحسن
	باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات
٢٤٣	التي ليست بفعل
٢٥٦	باب ما ينتصب فيه الاسم لأنه لا سبيل له إلا أن يكون صفة
٣٠٠	باب كم
٣٣٤	باب ما جرى مجرى كم في الاستفهام
٣١٦	باب ما ينتصب نصب كم إذا كانت منوثة في الخبر والاستفهام
٣١٩	باب ما لا يعمل في المعروف الا مضمرا
٣٢٧	باب النداء
٣٥٠	باب اضافة المنادى الى نفسك
٣٥٨	باب الندبة
٣٧٣	باب الحروف التي ينه بها المدعو
٣٧٥	باب ما جرى على حرف النداء وصفا له.
٣٨٢	باب الترقيم
٣٨٣	باب ما أواخر الأسماء فيه الهاء

0388270



0388270